

محكمة النقض

المكتب الفني

مجلة
الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة التاسعة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٨

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالم الفرعية

١٩٥٩

جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمود حلى خاطر المستقارين .

(١٨٤)

الطعن رقم ٩٢٨ سنة ٢٨ القضائية

(أ) رشوة . الرشوة في محيط الوظائف العامة . جريمة الراش . عناصر الواقعة الاجرامية .

اختصاص المرش بالعمل أو الامتناع الذي يطلبه منه الطرف الآخر .

عدم اشتراط دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها ضمن حدود وظيفته

مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها .

(ب) تحقيق . ضحية قضائية . اختصاصها .

اختصاص باشجاویش بتحقيق حادث في قسم معين يعمل فيه يقتضى متابته التحقيق

في قسم آخر يتبع المحافظة التي تضم القسمين .

١ - ليس ضروريا في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من

الموظف أداؤها داخلية ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له

علاقة بها .

٢ - لا يؤثر في صحة الإجراء الذي قام به ” باشجاویش ” بدائرة قسم معين

كونه تابعا لقسم آخر مادام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وطالما أنه

مختص أصلا بتحقيق الحادث مما يقتضى اختصاصه بمتابعة تحقيقه في غير القسم

الذي يعمل فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - (الطاعن وآخر) بأنهما عرضا رشوة على مستخدم عمومي هو

الباشجاویش محمد سليمان للاخلال بواجبات وظيفته بأن قدما له مبلغ جنيه على سبيل الرشوة

ليخلى سبيل الأول بعد ضبطه لاقتياده إلى قسم البوليس بسبب اتهامه في قضية تبديد واكن الرشوة لم تقبل منه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للواد ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١/١١١ من قانون العقوبات فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا أولا : بمراقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة مبلغ الرشوة وذلك تطبيقا للمادتين ١٠٩ مكررة و ١٧ من قانون العقوبات . وثانيا ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن بجناية الرشوة ، مع أن الباشجاويش محمد سليمان عطيه لم يكن مختصا بالعمل الذي كان يقوم به ، فقد ثبت أنه يتبع قسم بوليس المنشية ، إلا أنه باشر أعمالا في دائرة قسم بوليس آخر هو قسم محرم بك ، أي خارج دائرة اختصاصه ، مع أنه لا يجوز للوظف أن يتعدى حدود اختصاصه المكاني مما ينتفى به أحد أركان تلك الجناية ، سيما وأن الباشجاويش المذكور لم يكن مكلفا بتحقيق الشكوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجناية الرشوة التي دان الطاعن بها ، وساق على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وعرض للدفع الذي يردده الطاعن في طعنه ورد عليه في قوله : ” وحيث إن الثابت من التحقيق أن الباشجاويش محمد سليمان عطيه أحيلت عليه أوراق الشكوى لاستيفائها بامتجواب المتهم فيما نسب إليه فيها ، فأحالها إلى قسم محرم بك حيث يقيم المتهم بدائرته ، وقد أهدت الأوراق إلى قسم المنشية . ثبتنا بها أن المتهم طلب عدة مرات من منزله ولم يحضر .

وقال الباشجاويش أنه رغبة منه في إتمام الأوراق باستجواب المتهم انتقل إليه بحل عمله بإرشاد الشاكي . ويبين من ذلك ان الباشجاويش وهو عامل الاستيفاء بقسم المنشية كان مختصا بسؤال المتهم . أما القول بأنه تعدى دائرة اختصاصه بأن انتقل إلى دائرة قسم آخر، فمردود بأن عمله يقع بدائرة محافظة الاسكندرية وأن تكليفه باستيفاء تحقيق الشكوى يبيح له أن ينفذ هذا العمل في دائرة المحافظة . وأما تقسيم دائرتها إلى أقسام فإجراء داخلي تنظيمي لا تأثير له في عمل الباشجاويش . ولا يقدح في ذلك سبق إحالة الأوراق إلى قسم محرم بك وإعادتها بالتالي لقسم المنشية بعد أن تراخى المتهم في الحضور لقسم محرم بك . وهذا الذي قاله الحكم سديد في الواقع وصحيح في القانون إذ ليس ضروريا أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلية ضمن حدود وظيفته مباشرة ، بل يكفي أن يكون له علاقة بها . ومن ناحية أخرى لا يؤثر في صحة الإجراء الذي قام به الباشجاويش محمد سليمان عطيه بدائرة قسم محرم بك كونه تابعا لقسم المنشية ما دام أنه يعمل في محافظة الاسكندرية ، فضلا عن أنه كان منوطا بتحقيق الحادث ، فهو مختص بمتابعة تحقيقه . كذلك في غير القسم الذي يعمل فيه طالما أنه مختص أصلا بإجراء هذا التحقيق — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع وبصحة الإجراء الذي قام به الباشجاويش لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارد، وبحضور المادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٨٥)

الطعن رقم ٩٤٣ سنة ٢٨ القضائية

إثبات . حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة أمامه .
إجراءات المحاكمة . شفوية الاجراءات . استئناف . الأحوال التي لا تلزم فيها المحكمة الاستئنافية
بسماع الشهود . حكم . تسبب الحكم الاستئنافي .

جواز استناد الحكم الاستئنافي إلى أقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائيا
في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن مسؤولا وتحقق شفوية المرافعة
أمام محكمة أول درجة .

لقاضي الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الأدلة
المطروحة أمامه ، كما أن له أن يعتمد على أي دليل منها يستخلص منه ما هو
مؤد إليه فإذا كانت أقوال الشهود الذين استند إليهم الحكم الاستئنافي مطروحة
على بساط البحث وقد أتيح للنصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة
ولم يطلب المدعي بالحقوق المدنية إلى المحكمة الاستئنافية استدعاء هؤلاء الشهود
لمناقشتهم ، فإنه لا يصح له أن ينعي على المحكمة أنها استغدت في حكمها
إلى أقوال وردت في تحقيق البوليس - بناء على شكوى قدمها المتهم بتهديد
هقد - بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها ابتدائيا ما دامت قد حققت
شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد العقد المبين الوصف بالمحضر للدكتور سامى كامل ميخائيل والمسلم إليه على سبيل الوكالة لتقديمه لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق "مكتب القاهرة" لاتخاذ الاجراءات الخاصة بتصويره وغيرها من الاجراءات الخاصة به فاخترسه اضرارا بالمجنى عليه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى بحق مدنى الدكتور سامى كامل ميخائيل وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ ٥٦ جنيها على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضوريا . أولا : بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ تطبيقا لمادة الاتهام المطلوب محاكمته بها . ثانيا : بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى خمسة جنيهات على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالبا إلغاءه وبراءته مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية والتمس القضاء له بما طلبه من تعويض ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها بالمصروفات تطبيقا للمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فظعن فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والرابع من الظعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله وشاب إجراءات المحاكمة بطلان أثر فى الحكم . ذلك أن المحكمة استندت فى حكمها إلى شهادة شهود مثلوا بمعرفة البوليس بناء على شكوى قدمها المطعون ضده فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة والحكم فيها ابتدائيا فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وهى تحقيقات باطلة لم يجرها المحكمة بنفسها أو تندب أحد أعضائها لإجرائها ،

وكان يتعين على المحكمة إعلان الشهود الذين سئلوا في هذه التحقيقات للحضور أمامها لمناقشتهم ، وقد ضمت هذه التحقيقات إلى ملف الدعوى بغير إذن من المحكمة ، كما أجازت للتمم إثبات عكس ما هو ثابت بالكتابة بشهادة الشهود ، إذ أنه أقر في دفاتر مصلحة الشهر العقارى باستلامه العقد موضوع الجريمة ، وما كان يجوز إثبات عكس هذه الواقعة إلا بالكتابة .

وحيث إنه لما كان لقاضى الموضوع فى المواد الجنائية الحرية فى تكوين اقتناعه من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يعتمد على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد إليه ، وكانت أقوال الشهود الذين استند إليهم الحكم مطروحة على بساط البحث ، وقد أتيح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها فى الجلسة ، وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فليس له أن ينعى على المحكمة أنها استندت فى حكمها إلى أقوال وردت فى التحقيق ، دون أن تسمعها ، ما دامت قد حققت شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود الإثبات فى الدعوى — لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة الاستئنافية وإن كانت مقيدة بالوقائع التى سبق طرحها على القاضى الابتدائى ، غير مقيدة بالنسبة إلى الدفوع وطرق الدفاع ، فلها أن تعرض لجميع ما يعرضه الخصوم أمامها تأييدا للتممة أو دفعا لها ، ولو كان جديدا ، وكانت المحكمة قد استندت فى قضائها بالبراءة إلى أن المتهم رد العقد إلى المجنى عليه بعد أن تسلمه من مصلحة الشهر العقارى ، فإن ما يشيره الطاعن فى هذين الوجهين لا يكون له محل ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو قصور الحكم فى الرد على أسباب الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة وإغفاله الاعتراف المنسوب إلى المتهم أمام البوليس من وجود العقد معه واستعداده لرده إلى الطاعن إذا دفع له خمسة عشر جنيها ، مع ما للاعتراف من حجية فى ثبوت الواقعة .

وحيث إن ما يشيره الطاعن فى هذين الوجهين مردود بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ،

لأن في إغفال التحدث عن بعض هذه الأدلة ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم — لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد استندت في قضائها بالبراءة إلى عدم اقتناعها بأدلة الاتهام المقدمة في الدعوى بناء على الأسباب السائغة التي أوردتها ، وكان تقدير الأدلة من حقها وحدها دون منقب عليها في ذلك ، فإن الطعن على هذا النحو يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفى ، المستشارين .

(١٨٦)

الطعن رقم ٩٢٠ سنة ٢٨ ق

(أ) نقض . امتداد ميعاد الطعن .

الشهادة التى يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم فى الميعاد هى الدالة على أن الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لتحضير دفاعه فلم يجده به — عدم جواز تمسك طاعن بما تضمنه إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب فى ميعاد معين . م . ٤٢٤ ، ٤٢٦ . ج .

(ب) مسئولية مدنية . مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . قوامها . متى تنقضى ؟

مسئولية وزارة الداخلية عن فعل أحد الخفراء التابعين لها متى ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها وبالبندية المسببة إليه للحراسة بها . متى يعتبر أخفيرا أنه يؤدي عملا من أعمال وظيفته ؟

١ — إن مفاد نص المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشهادة التى يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم فى الميعاد القانونى إنما هى الشهادة التى تثبت أن الطاعن قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه طعنه فلم يجده به فإذا هو أهمل فى حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم إيداع الحكم فى الميعاد فإن طعنه لا يكون مقبولا لأن الأمر فى ذلك ليس بعدم ختم الحكم فى ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه فيتسنى له تقديم أسبابه فى الميعاد وإذن فلا يجوز للطاعن أن يتمسك بما جاء فى إعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب فى ميعاد معين .

٢ — إن القانون المدنى إذ نص فى المادة (١٧٤) على أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يسببه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا

منه في حالة تادية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ورياس شأنا من شئونها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية لإمكان وقوعه بل يتحقق أيضا كلما استغل التابع وظيفته أو مساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع أو هيات له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استئلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يحيد عنه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة (١٧٤) . فإذا كان الثابت أن المتهم تسلم بندقته الأميرية من دوار العمدة الساعة السادسة وخمس دقائق مساء وأشير في دفتر الأحوال أن الخفراء ومن بينهم الخفير المتهم قد تسلموا دركاتهم فالتهم من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي عملا من أعمال وظيفته فإذا كانت المشاجرة التي وقعت بين أخيه وأخرى قد حصلت بعد ذلك وبعد استلامه البندقية فاتجه إليها المتهم بوصفه خفيرا تحت سنار أداء الواجب عليه كما اتجه إليها غيره واتهم المتهم فرصة وجود السلاح الأميرى معه وارتكب ما ارتكب بها فإن هذا يبرر قانونا إلزام "وزارة الداخلية" بتعويض الضرر الذي وقع على المجنى عليهم من تابعها المتهم أيا كان الباعث الذي حفزه على ذلك إذ هو غاية في الدلالة على أن وظيفة المتهم بوصفه خفيرا نظاميا هي التي هيات له كل الظروف التي مكنته من اغتيال المجنى عليهم ولم يكن المتهم وقت فعلته التي فعلها متجردا عن وظيفته ولا مقطوع الصلة فعلا بخدمته .

الوقائع

انهت النيابة العامة (الطاعن الأول) وآخرين بأنهم : الطاعن الأول قتل رتيبه عطوه بحجاج عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا قاصدا من ذلك

قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد تلت هذه الجناية جنائيات أخرى هي أن المتهم المذكور في الزمان والمكان سالف الذكر — أولا : قتل عمدا عز رمضان أبو ليله والشحات أبو المكارم أبو ليله بأن أطلق على كل منهما عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما - وثانيا - شرع في قتل كل من سعد رمضان أبو ليله وأم الرزق رمضان أبو ليله وعبد الحميد أبو المكارم أبو ليله وحسن رمضان أبو ليله بأن أطلق على كل من الثلاثة الأول عيارا ناريا وأطلق على الأخير عيارين قاصدا من ذلك قتلهم فأحدث بكل منهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وخاب أثر هذه الجرائم لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج الأمر المنطبق على المادة ١/٢٣٤ والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، والمتهمان الثاني والثالث شرعا في قتل أبو المكارم رمضان أبو ليله عمدا بأن طمأه بالآلات حادة "سكاكين" قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج الأمر المعاقب عليه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد سالف ذكر ، فصدر قرارها بذلك . وادعى بحق مدني رمضان حسن أبو ليله وطلب الحكم له قبل المتهم الأول متضامنا مع وزارة الداخلية بصفته مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنائيات كفر الشيخ قضت حضوريا أولا — بمعاينة الطاعن بالاعدام شتما وإلزامه ووزارة الداخلية متضامنين بأن يدفعوا إلى رمضان حسن أبو ليله مبلغ ألف جنيه والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وذلك تطبيقا للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات — وثانيا — بمعاينة كل من المتهمين الآخرين

بالحبس مع الشغل لمدة ستين عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات
لأنهما أحداثا عمدا بأبي المكارم رمضان أبو ليلى الجروح الموصوفة بالتقرير
الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . فطعن
المحكوم عليه الأول وحده في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكم

من حيث إن الطاعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه صدر في ٦ من أبريل
سنة ١٩٥٨ ، فطعن فيه بالنقض بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨ ، ولكنه قدم
أسبابه في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٨ ، ويقول إن الحكم أودع قلم الكتاب يوم ٤ من
مايو سنة ١٩٥٨ كدلالة إعلان إيداع الحكم للسثولة عن الحق المدني — فن
حقه أن يستفيد من مد ميعاد الطعن لأن الحكم لم يكن مودعا في ذلك التاريخ .

وحيث إن المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات حددت ميعاد التقرير بالطعن
وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوما ، وإلا سقط الحق فيه — ونصت المادة ٤٢٦
على ما يأتي : ” على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة
من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، فإذا تعذر ذلك يقبل الطعن
من صاحب الشأن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب
ويجب على صاحب الشأن في هذه الحالة أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب
بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور “ — ومفاد ذلك — أن الشهادة التي يصح
الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني إنما هي الشهادة التي تثبت أن
الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه طعنه
فلم يجده به — فإن هو أهمل في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم
إيداع الحكم في الميعاد ، فإن طعنه لا يكون مقبولا إذ الأمر في ذلك ليس بعدم
ختم الحكم في ميعاد معين ، بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه ، فيتسنى له
تقديم أسبابه في الميعاد الذي ضربه القانون — ولا عبرة في هذا المقام بما جاء
في إعلان الوزارة بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين .

طعن الوزارة المسؤولة عن الحقوق المدنية

من حيث إن الطعن أستوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو التخاذل والقصور في التسييب والخطأ في تطبيق القانون. وفي بيان ذلك تقول الطاعنة — إن الحكم المطعون فيه قضى بمسئوليتها على أساس أن المتهم — وهو خفير نظامى — ارتكب جرائمه حال تأدية وظيفته وبسببها لأنه استعمل البندقية الحكومية المسلمة إليه من وزارة الداخلية أداة للجرائم المذكورة — مع أن الثابت من الحكم أن هذه الجرائم قد وقعت في منزل المتهم بدافع من الخلافات العائلية والانتقام الشخصى ، وقبل غروب الشمس ، أى قبل أن يمارس المتهم أعمال وظيفته ، وهى لا تبدأ إلا فى الدرك بعد غروب الشمس ، وليس من شأن استعمال الخفير للبندقية الأميرية فى غير أوقات العمل ما يؤدى عقلا إلى ما رتبته الحكم — وكان يتعين على المحكمة — أن تبين — فى هذه الظروف كيف وقعت هذه الجرائم أثناء تأدية المتهم لوظيفته — وخلو الحكم من هذا البيان يجعله قاصرا — أما إذا كان مراد الحكم أن الوظيفة هى التى هيات للمتهم وسهلت له ارتكاب الجريمة ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أن المتبوع لا يسأل — تحت نصوص أحكام القانون المدنى الجديد — إلا إذا كان الخطأ قد وقع أثناء تأدية الوظيفة وبسببها — أما الخطأ بمناسبة الوظيفة أو الخطأ الذى هيات له الوظيفة ، فلا يسأل عنه المتبوع .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم — وهو خفير نظامى بأنه فى يوم ١٤/٨/١٩٥٦ بسوق التلات مركز البرلس (١) قتل رتيبه عطوه خجاج بأن أطلق عليها عيارا نارا قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها . وقد تلت هذه الجناية جنايات أخرى — هى أنه (أولا) قتل عمدا عز رمضان أبوليلة والشحات أبوالمكادم أبوليلة — بأن أطلق على كل منهما عيارا نارا قاصدا من ذلك قتله فأحدث بهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتهما (٢) شرع فى قتل كل من مسعد رمضان أبوليلة وأم الرزق رمضان أبوليلة وعبد الحميد

أبو المكارم أبو ليله وحسن رمضان أبو ليله عمدا بأن أطلق على كل من الثلاثة الأولين عيارا ناريا وأطلق على الأخير عيارين ناريين قاصدا من ذلك قتلهم فأحدث بكل منهم الاصابات الميينة بالتقارير الطبية الشرعية وخاب أثر هذه الجرائم لأسباب لا دخل لإرادته فيها - وقد تدخل المدعى بالحق المدني قبل المتهم ووزارة الداخلية - مطالبا إياهما بتعويض قدره ٦٠٠٠ جنيه ومحكمة جنابات كفر الشيخ قضت بإعدام المتهم شنقا وبإلزامه ووزارة الداخلية متضامنين بأن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ ١٠٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ومما قالته في ذلك " إن مشاحنة قامت قبيل غروب يوم ١٤/٨/١٩٥٦ بناحية سوق الثلاثاء مركز البرلس بين كل من الهجنى عليها الأولى رتييه عطوه حجاج وأخت المتهم الأول محجوبة مصطفى أبو ليله وامتدت المشاحنة إلى بعض من أقاربهما فصعد المتهم الأول (وهو خفير نظامى) إلى سطح منزله ومعه البندقية الحكومية وصوب منها النار على رتييه عطوه وفريقها قاصدا قتلها فأصابها هي بعيار نارى أوداها قتيلة ثم نزل بطارد فريقها متويا قتلهم فأصاب الشحات أبو المكارم أبو ليله بعيار أودى بحياته ، ثم يعم شطر شاطئ بحيرة البرلس حيث كان بعض أفراد أسرة أبو ليله خارجين من قوارب الصيد فأطلق نحوهم أعيرة نارية قاصدا قتلهم أصابت من هر رمضان أبو ليله مقتلا وأصاب أخاه حسن رمضان إصابة شفى منها واستمر المتهم فى إطلاق النار على أفراد تلك الأسرة فأصاب منهم أيضا كل من مسعد رمضان أبو ليله وأم الرزق رمضان أبو ليله وعبد الحميد أبو المكارم أبو ليله الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية ولما حاول أهل القرية ضبطه ولى هاربا إلى مركز البوليس " . ثم عرض الحكم لأدلة الثبوت وانتهى منها إلى إدانة المتهم فى جرائم القتل والشروع فيه ، وأورد على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها ثم ذكر عن التعويض المطلوب من المتهم والوزارة بالتضامن " أن رمضان حسن أبو ليله ادعى مدنيا قبل هذا المتهم ووزارة الداخلية وطلب الحكم له عليهما متضامنين بدفع ستة آلاف جنيه لقاء ما أصابه من ضرر مادي وأدى من جراء اقرار المتهم بالجرائم السالفة الذكر . ومن حيث

إن الثابت من أوراق هذه الدعوى أن المدعى بالحق المدني قد بلغ بقتل ابنه عز واصابة ابنه حسن وابنته أم الرزق وهو في سن متقدمة وكان يرجو أن يكونوا عوناً له في أنحيات حياته فيكون قد أصابه ضرر مادي وأدبي ترى المحكمة تعويضه بالحكم له بمبلغ ألف جنيه . ومن حيث إن المتهم الأول هلال مصطفى أبو ليله وهو خفير نظامي قد ارتكب جرائم القتل والشروع فيها حالة تأدية وظيفته وبسببها إذ استعمل البندقية الحكومية المسلمة إليه من وزارة الداخلية أداة للجريمة المذكورة فتكون وزارة الداخلية بوصفها متبوعة المتهم مسئولة عن الضرر الذي أحدثه بعمله غير المشروع عملاً بنص المادة ١٧٤ من القانون المدني مع المصاريف المدنية المناسبة ومقابل أتعاب المحاماه " - لما كان ذلك وكان القانون المدني إذ نص في المادة (١٧٤) على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقفاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها . لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، وأن تكون ضرورية لامكان وقومه ، بل يتحقق أيضاً كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع ، أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي - إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها ، متكبلاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته ، وهذا الفطر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يجيد عنه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة (١٧٤) من القانون المدني - لما كان ذلك وكانت المحكمة في سبيل تحقيق ما تدعيه الطاعة بأوجه الطعن قد اطلعت على مفردات القضية فتبين أن المتهم تسلم بندقية الأميرية يوم الحادث من دوار العمدة الساعة السادسة ونحو خمس دقائق مساءً ، وأشير في دفتر الأحوال أن الخفراء ومن بينهم الخفير المتهم قد تسلموا دركاتهم - فهو من هذه اللحظة يعتبر أنه يؤدي

عملا من أعمال وظيفته ، فإذا كانت المشاجرة التي وقعت بين أخته محجوبة
مصطفى ورتبته عطوه قد حصلت بعد ذلك وبعد استلامه البندقية فأتجه إليها المتهم
بوصفه خفيرا تحت ستار أداء الواجب عليه كما اتجه إليها غيره وانتهز المتهم فرصة
وجود السلاح الأميرى معه وارتكب ما ارتكب بها ، فإن هذا يبرر قانونا إلزام
وزارة الداخلية بتعويض الضرر الذى وقع على المجنى عليهم من تابعها المتهم
أيا كان الباعث الذى حفزه على ذلك إذ هو غاية فى الدلالة على أن وظيفة المتهم
بوصفه خفيرا نظاميا هي التي هيأت له كل الظروف التي مكنته من اغتيال
المجنى عليهم ، فهو لم يكن وقت فعلته التي فعلها متجردا عن وظيفته ولا متطوع
الصلة فعلا بخدمه . وفيما أورده الحكم ما يكفى فى بيان هذه العناصر التي
استوجبت مساءلة الوزارة عن التعويض المحكوم به على تابعها ويستند إلى أصل
ثابت فى الأوراق .

ومن ثم يكون الطعن فى غير محله ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمد محمود مجاهد ، ومحمود حليى خاطر المستشارين .

(١٨٧)

الطعن رقم ٩٣٣ سنة ٢٨ القضائية :

رشوة . الرشوة في محيط الوظائف العامة . جريمة الرأى . عناصر الواقعة الاجرامية وظروفها . اختصاص الموظف المرتضى بالعمل أو الامتناع الذى يطلبه منه الطرف الآخر . مظاهر الاتجار بالوظيفة . الاخلال بواجبات الوظيفة . المادة ١٠٤ ع معدلة بق ٦٩ سنة ٥٣ . توافر الإخلال بواجبات الوظيفة بعرض جعل على عسكري لحمله على إبداء أقوال جديدة في شأن كيفية ضبط المهمة لتنبؤ من المسؤولية . قيام جريمة الرشوة في حق من عرض الحمل .

إن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التى عدلت صور الرشوة قد نص على "الاخلال بواجبات الوظيفة" كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ما وقع منه ، وجاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة جديداً في التشريع عند تديله مطلقاً من التقييد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه الصوى الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع في النص ، فإذا تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذن يكون عرض الرشوة على الصورة الثابتة في الحكم على العسكري وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة في سبيل حمله على إبداء أقوال جديدة غير ماسبق أن أبداه في شأن كيفية ضبط المهمة وظروف

هذا الضبط والميل به إلى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتنجو من المسئولية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف وهو إذا وقع منه يكون إخلالا بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما بوشرفها من إجراءات تتخذ أساساً لأثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الإخلال بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المعاقب عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — كمال توفيق عبد العال و ٢ — عطية أحمد نصار (الطاعن) و ٣ — زكى محمد ابراهيم و ٤ — ابراهيم محمد شمس : بأنهم عرضوا رشوة على مستخدم عمومي للإخلال بواجبات وظيفته وذلك بأن قدموا للشرطى فؤاد محمود محمد من قوة بوليس قضائى القبارى مبلغ خمسين قرشاً طالبين منه أن يغير من أقواله التى أبدأها فى تحقيق النيابة فى الجناية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ عسكرية قسم أول طنطا بما يتفق وصالح "باتعه عبدالغنى السيد" روجة المتهم الأول المتهم فيها ولكن المستخدم المذكور لم يقبل الرشوة ، وطلبت النيابة المختصة إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فصدر قرار الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً للثانى والرابع وغائبياً للأول والثالث . أولاً : بمداينة كل من كمال توفيق عبد العال وعطية أحمد نصار بالسجن لمدة ثلاثة سنوات وبتفريم كل منهما خمسمائة جنيه وبمصادرة المبلغ المضبوط وذلك تطبيقاً لمواد الإتهام سالفة الذكر وثانياً : ببراءة زكى محمد ابراهيم وابراهيم محمد شمس مما اسند إليهما . فطعن المحكوم عليه الثانى وحده "عطية أحمد نصار" فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد، وفي تطبيق القانون ذلك بأن الحكم لحص أقوال العسكري فؤاد محمود محمد وهو الشاهد الوحيد في الدعوى بأن الطاعن وزملاءه اجتمعوا به في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ في مقهى وطلبوا إليه أن يبدى أقواله في تحقيقات الجناية التي وقعت بمدينة طنطا بما يتفق ومصالح المصلحة في تلك الجناية ، وهي زوجة المتهم الأول ، ووعدته إن هو فعل بمبلغ من المال ، فأجابهم العسكري بأنه قد أدى شهادته فعلا أمام النيابة ، فعادوا يطلبون منه أن يرشدتهم عن اسم وعنوان إحدى شهود الجناية المذكورة والمقيمة بمدينة رشيد حتى يتسنى لهم أن يتصلوا بها ، وقد نسب الحكم إلى الشاهد أقوالا مغايرة عن أقواله في التحقيق ، فأخطأ في الإسناد ، كما أخطأت المحكمة في اعتبار تسليم المبلغ إلى العسكري معاقبا عليه ، مع أن المساومة وقعت على الإرشاد عن اسم شاهدة في التحقيق ، وهذا الإرشاد لا يكون جريمة ولا يصح العقاب عليه إذ أن الإرشاد في هذه الصورة لا يدخل في أعمال وظيفة العسكري ، وهو من قبيل إجارة الأشخاص . كذلك أخطأ الحكم في إدانة الطاعن مقابل تغيير أقواله في تحقيق النيابة لأن إجابة (العسكري) على طلبهم هي بمثابة عدول من جانب الطاعن عن العرض الأول الذي أبداه ، ولا يبد ذلك رفضا منه لأنه انتقل إلى طلب جديد بشأن الشاهدة ، وعلى ذلك لم تقع جريمة الرشوة لا تامة ولا شروما لأن العدول الاختياري يحو الجريمة ويكون ما وقع هو من أعمال التحضير .

وحيث إن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد العسكري فؤاد محمود محمد هو : "أنه في يوم ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥ حضر له بمنزله العسكري عطيه أحمد نصار عامل التليفون بقسم محرم بك ولم يجده ، وفي اليوم التالي قابله في الصباح وأخبره بأن جماعة من أقاربه ينتظرونه على مقهى عباس بشارع "بوالينو" وسبقه وتبعه هو إلى المقهى فوجده يجلس مع ثلاثة أشخاص هم باقي

المتهمين ، فسأله عن أقاربه ، فأخبره بأنهم هؤلاء ، وأن الحقيقة أنهم طلبوه ليتحدثوا معه في موضوع ضبط باتمه عبد الغنى التى هى زوجة كمال عبد العال المتهم الأول ، والتى سبق ضبطها منذ أسبوع بالقطار رقم ٢٠ ، وسألوه عن موضوعها ، فأخبرهم أنها ركبت فى زحمة القطار من محطة دمنهور ، وقد أبلغ أحد الأشخاص بسرقة حافظة نقوده وكان بها عشرة جنيهات ، فاشتبهوا فيها لأنها لما اقتربوا منها أخفت وجهها ، وأنها أخبرتهم بأنها ذاهبة لطنطا ، وأن زوجها متوفى وأنها لما طلب إليها الكلام بصراحة ، أخبرته بأنها مطلقة وأن أخاها يعمل بياكوس بالأسكندرية ، ثم غمزت له بعينها ليفهم من ذلك أنها تريد أن ترشوه ليركها ، وقدمت له هو والأبامشى الذى كان معه جنبيين فى يد الأخير ليركها تنزل فى محطة كفر الزيات ، ولكنهما رفضا وأبلغا عنها وسامها للبوليس القضائى بمحطة طنطا ، وتخلف معها الأبامشى عبد الرحمن المحبى عليه فى قضية الرشوة ، وذهب هو بالقطار للقاهرة كعادته وعاد للأسكندرية حيث محل عمله ، وأن العسكرى تحدث معه إذ ذاك فى ضرورة تغيير شهادته ، وأنهم سيعطونه مبلغا يرضيه ، فأراد أن يبدهم عنه حتى ينأى عن الموضوع ، وأخبرهم أنه سئل ، فقالوا له إنهم يريدون أيضا منه أن يعطيهم عنوان الشاهدة الأخرى ليتصلوا بها حتى تغير شهادتها كذلك وبذلك لا تثبت القضية على المتهم باتمه . فوافقهم متظاهرا بالقبول وتواعد معهم على المقابلة فى اليوم التالى بنفس المنقضى ، ثم ذهب وأبلغ رئيسه وهو مأمور قسم قضائى السكة الحديد بالقبارى الذى أرسله لرئيس المباحث وحرر محضرا بكل ما حصل ، واتفق معه رئيس المباحث على أن يتابعهم ، ولما عاد لمنزله وجد ورقة مكتوبة من العسكرى عطيه نصار لضرورة مقابلة الساعه ٤ بقسم محرم بك أو الاتصال به تليفونيا ، فأخطر كذلك رئيس المباحث الذى أثبت الورقة وحفظها على ذمة القضية ، وفيها يشدد عليه المتهم الثانى بضرورة مقابلة ، فذهب إليه بالقسم واتصل به وسأله الثانى عما إذا كان قد أحضر عنوان الشاهدة فأخبره بأنه لن يعطيه له وإنما سيذهب معهم ، وتواعدوا على المقابلة فى اليوم التالى أى يوم ١٣ من ابريل سنة ١٩٥٥ بالمقهى المقابل لدورة المياه بمحطة الاسكندرية وذلك ليكونوا قريبين من رجال المباحث

والضبط وحتى يتم ضبطهم متلبسين ، وإنه ذهب فعلا في صباح اليوم التالي إلى المحطة حتى يستطيع رئيس المباحث ضبطهم في الصباح الباكر قبل قيام قطار رشيد فعلا ذهب وقابلهم وتحدث إليهم المتهم الثانى والأول مرة أخرى في موضوع تغيير الشهادة لصالح باتعة ، ووافقهم على ذلك ، وعلى أن يذهب معهم لرشيد ، وإذا ذاك قدم له المتهم الأول مبلغ خمسين قرشا وهو عبارة عن ورقتين من فئة الخمسة والعشرين قرشا وأفهمه أنهم سيهبطونه كذلك جنبيين وما يطلبه ، ولما كان الاتفاق بينه وبين رئيس المباحث عند تقديم أى مبلغ هو أن يرفع طربوشه فقد فعل ، وإذا ذاك حضر رئيس المباحث والمخبرون فضبطوهم جميعا وقدم له مبلغ الرشوة ، واعترف كمال توفيق بأنه هو الذى أعطاه له ، كما اعترف العسكرى عطية بأنه هو الذى أرسل له الورقة المكتوبة بمنزله . وهذا الذى أثبتته المحكمة من أقوال الشاهد يطابق فى جملة وتفصيله ما شهد به الشاهد المذكور أمام المحكمة على ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ، ومن ثم ، فإن إدماء الخطأ فى الإسناد الذى يدعيه الطاعن لا يكون مقبولا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت نتيجة الاطلاع على قضية الجناية التى اتهمت فيها باتعة عبد الغنى شعبان زوجة المتهم الأول كمال توفيق عبدالعال وتبين أنها اتهمت فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بدائرة طنطا بأنها عرضت مبلغ جنبيين رشوة على الشرطى عبد الرحمن محمود سيد احمد من قوة بوليس السكة الحديدية مقابل إطلاق سراحها عتب ضبطها للتحرى عن سلوكها ولم يقبله منها ، وأن المحبى عليه عبد الرحمن محمد سئل فى هذا التحقيق ، كما سئل العسكرى فؤاد محمود محمد (المحبى عليه فى القضية الحالية) ومريم عبد الفتاح من رشيد التى لم يستدل عليها ، وأن المتهمة باتعة أسندت إليها تهمة سرقة من آخر ، واشتهه فيها ، وحجزت التبليغ عنها فى جريمة الرشوة ، وتبين أن لها ثلاث سوابق فى سرقات آخرها فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم السيدة زينب ، لما كان ذلك ، وكان واضحا فى أسباب الحكم المطعون فيه أن مبلغ الرشوة الذى قدم إلى العسكرى فؤاد محمود محمد فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ كان بناء على اتفاق تم فى اليوم السابق بين هذا العسكرى وبين الطاعن والمتهم الأول ، وأن فؤاد هذا قرر لها أنه أبدى أقواله

فعلا في تحقيق النيابة ، فعادا إليه في اليوم التالي وقدا إليه مبلغ خمسين قرشا ووعده بمزيد من المال ليعدل عن أقواله التي أبداه في التحقيق ، وأن يغير فيها لصالح زوجة المتهم الأول ، وهي متهمة من قبل في جنائية شروع في رشوة ضبطت واقعتها بمدينة طنطا على يد العسكري زميله عبد الرحمن محمود سيد احمد ، ومفاد ذلك أن الطاعن وزميلة كانا لاريب يعلمان عند عرض المبلغ الذي عرضاه بأن الشاهد قد أبدى أقواله في التحقيق الذي أجرته النيابة في حادث الشروع في الرشوة ، وأنهما مع ذلك طلبا إليه أن يعدل عن هذه الأقوال لمصلحة الزوجة .

ولما كان الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والتي عددت صور الرشوة قد نص "على الإخلال بواجبات الوظيفة" كفرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافاة على ما وقع منه ، وجاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة جديدا في التشريع عند تعديله مطلقا من التقييد - ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فإذا تعاطى الموظف مقابلا على هذا الإخلال، كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ومتى تقرر ذلك ، فلا ريب أن عرض الرشوة على الصورة الثابتة في الحكم على العسكري فؤاد محمود محمد وهو أحد أفراد سلطة الضبط ، وقائم بخدمة عامة ، وفي سبيل حمله على إبداء أقوال جديدة غير ما سبق أن أبداه في شأن كيفية ضبط المتهم وظروف هذا الضبط ، والميل به إلى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتنجو من المسؤولية ، وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف ، وهو إذا وقع منه يكون إخلالا خطيرا بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما بوشرفها من إجراءات تتخذ أساسا لأثر معين يرتبه القانون

عليها ، وهذا الإخلال بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المعاقب عليها قانونا متى تقاضى الموظف جملا في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجمل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب ، يؤيد ذلك أن الشارع في المادة ٢٩٨ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ قد اعتبر من يشهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية تلقاء عطية أو وعد بشيء في حكم المرتشى وعاقبه بعقوبة الرشوة متى كانت أشد من عقوبة جريمة الشهادة زورا ، فسوى الشارع في درجة المسؤولية بين الشهادة المزورة لقاء الجمل ، وبين الرشوة لتجانس طبيعتهما ووحدة الغاية المقصودة منهما — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن عرض على العسكى مبلغ الرشوة حتى يقوم له بما طلبه من تغيير أقواله التي قررها في التحقيق فتظاهر العسكى بقبوله ليمهل ضبط هذه الجريمة ، وهو في حقيقة الواقع لم يستجب إلى هذا العرض فإن الفعل يكون شروعا في جريمة رشوة معاقبا عليه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وتكون المحكمة إذ أسبغت على الواقعة هذا الوصف وعاقبت الطاعن بالعقوبة المخصوص عليها في هذه المادة قد أصابت في تطبيق القانون ، ولا يكون صحيحا بعد ذلك تأويل الطاعن للواقعة بأنها من قبيل العدول بعد عرض الرشوة ، أو أنها مجرد أعمال تحضيرية ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من وقوع جريمة الشروع في الرشوة كافيا بذاته لجمل قضاء المحكمة بإدانة المتهم ، فلا جدوى مما يقوله الطاعن من أن عرض المبلغ لم يكن إلا للساومة على الإرشاد عن اسم وعنوان إحدى الشهود الذين سمعوا في التحقيق مما لا جريمة فيه ، لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمود حليى خاطر المستشارين .

(١٨٨)

الطعن رقم ٩٣٦ سنة ٢٨ القضائية

رشوة . ارشدة فى محيط الوظائف العامة . صفة الموظف العمومى . الموظفون العموميون
ومن فى حكمهم . المادة ١١١ ع .

شيخ الحارة . هو من المكلفين بخدمة عامة . استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام
من الخدمات العامة التى يؤديها شيخ الحارة خدمة للأمن العام . الأورنيك رقم ٢٣ شياخات .

يقوم مشايخ الحارات فى المدن — كما يبين من مطالعة الأورنيك "رقم ٢٣"
شياخات — بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أى أنهم من المكلفين بخدمة عامة ،
ومن بين هذه الخدمات استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة
للأمن العام — فإذا أخذ أحدهم عطية مقابل عدم إحضار أحد الأشخاص
المطلوبين إلى مكتب الآداب فإن عمله هذا يعد رشوة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى خلال المدة من ١٠/٤/١٩٥٦ إلى
مايو سنة ١٩٥٦ . بصفتيهما موظفين مكلفين بخدمة عامة — الأول أمباشى من
قوة بوليس قسم العطارين والثانى شيخ حارة بقسم العطارين : طلبا وأخذا
عطية لأداء عمل زعما أنه من أعمال وظيفتيهما وكان ذلك بأن أخذ المتهم الأول
من "كوستا خلفا زاكى" مبلغ ١٦٠ قرشاً صاغاً وأخذ المتهم الثانى منه مبلغ ١٩٠ قرشاً
صاغاً بعد أن زعم له المتهم الأول أن المتهم الثانى سيقوم بضمانته وأنهما سيقومان

بالتصرف في المحضر رقم ٨١ أحوال المسئلة يوم ١٠/٤/١٩٥٦ المحرر له بمعرفة رجال مكتب الآداب وأنه لن يتخذ بصدد هذا المحضر الاجراءات القانونية المعتادة ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للمواد ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر ، ١١٠ ، ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت عملا بمواد الاتهام سالفة الذكر بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ٥ سنين وبتغريم كل منهما ألف جنيه وبمصادرة المبلغ المضبوط . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن ، إلا أنه لم يقدم اسبابا لطعنه ، فيتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون بالنسبة للطاعن الثاني .

وحيث إن الطاعن الثاني يأخذ على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ في تطبيقه ، والتناقض في الأسباب . وفي بيان ذلك يقول إن ضمان المتهمين أو المشتبه فيهم ليس من قبيل الخدمة العامة التي يلتزم بأدائها مشايخ الحارات ، بل هو خدمة خاصة يكفي للقيام بها أن يتقدم شخص معروف يثبت شخصيته للقسم — سواء أكان شيخ حارة أم غيره من الأفراد ، ويضمن المتهم أو المشتبه فيه ، وقد خلت لوائح مشايخ الحارات من تكليفهم بأداء هذا العمل ، وليس بالقانون ما يحتم أن يقوم مشايخ الحارات وحدهم بضمان المتهمين أو المشتبه فيهم ، كما خلا قانون الإجراءات الجنائية من تنظيم الضمان غير المالي وأن الضامن — سواء كان شيخ حارة أو غيره — مكلف بإحضار من ضمنه عند الطلب — وهو أمر يكبده النفقات ، ومن ثم فلا ضير على الضامن إن هو أخذ مقابل ذلك مبلغا من النقود دون أن يعتبر فعله رشوة ، وقد بين كتاب المحافظة المرفق بملف

الدعوى أن مشايخ الحارات يقومون بالتحري والارشاد من الأشخاص المطلوبين وضمان أفراد القرعة ومرافقة المحضرين وأمثال ذلك من الأعمال الادارية . إلا أن الحكم المطعون فيه أضاف إلى أعمالهم ضمان من يفرج عنهم من المشتبه فيهم أو المتهمين ، مع أن هذا العمل لا يعد من قبيل الأعمال الادارية التي يكلف بأدائها مشايخ الحارات ، وأن هذا الحكم استند في الإدانة إلى أن المتهم طلب لنفسه تقودا من المجنى عليه لمرافقته إلى المحافظة وهي واقعة لم يشهد بها سوى المجنى عليه دون أن يؤيدها قول آخر ، وقد نقاها المتهم ، وأن الثابت مما قاله المجنى عليه إن الطاعن لم يطلب منه شيئا ، وإنما فهم هو ذلك فقدم له دية "بقشيشا" بعد أن رافقه إلى المحافظة ، وقد ذكر المجنى عليه في تحقيق النيابة أن الطاعن لم يزعم أن في إمكانه إنهاء المحضر الذي حرر ضده . ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه استند في الإدانة إلى أن الطاعن والمتهم الآخر أفهما المجنى عليه بأنهما سيتصرفان في المحضر ، وهو قول لا أصل له في الأوراق ، وأنه متى ثبت أن ضمان المتهمين أو المشتبه فيهم لا يدخل ضمن الأعمال التي يختص بها مشايخ الحارات وفقا للوائح فلا تقع جريمة الرشوة ، ولو اعتقد الطاعن أن الضمان من اختصاصه وأخذ العطية مقابل ذلك ، لأن هذا الاعتقاد لا يغير من حقيقة الأمر وهو أن هذا العمل ليس من الأعمال المكلف بها . يضاف إلى كل ذلك أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالتناقض إذ قال بأن الطاعن يشغل وظيفة عامة استنادا إلى ما ورد بكتاب المحافظة والتعليمات الواجب مراعاتها عند اختيار وتعيين مشايخ الحارات والجزاءات التي توقع عليهم ، مع أن الكتاب والتعليمات المذكورة تفيد بأن مركز مشايخ الحارات يختلف تماما عن مركز موظفي الدولة من حيث إجراءات تعيينهم وطريقة توقيع الجزاءات عليهم ، وقد جاء الحكم مشوبا بالتناقض إذ استخلص أن مشايخ الحارات من الموظفين العموميين ، ثم عاد وقال بأنهم من المكلفين بخدمة عامة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه : "أنه في يوم ١٠/٤/١٩٥٦ ضبط الجاويش محمود عطيه بمكتب الآداب المدعو "كوستا" وهو

يتحدث مع فتاة اسمها "نوال" ويتعقبها ، فاشقيه فيه ، وذهب به للقسم حيث أبلغ عنه ، وتحرر ضده المحضر رقم ٨١ أحوال نقطة المسلة ثم أرسل إلى قسم المطارين حيث أثبت بدفتر الأحوال بالبند رقم ٢٣٩ الساعة ٧,٤٥ مساء حضور العسكري السيد ابراهيم من نقطة المسلة إلى القسم ، وانصرافه الساعة ٨ مساء ، وأنه سلم المحضر وكومنتا إلى نوبتجى المراسلات ، وهو المتهم الأول مصطفى أحمد سيد أحمد الذى قام باخلاء سبيل المذكور ، وتبين أن من ضمنه فى ذلك شيخ الحارة أحمد السيد المتهم الثانى (الطاعن) ثم ثبت بالأوراق أن المحضر سلم إلى الكونستابل حسن الروبى ، ثم إلى الملازم أول على جاد الله ، ثم للملازم ثانى أحمد حامى غازى ، ولم يثر عليه بعد ذلك ، حيث فقد ، وعندما كان الصاغ صبحى العنقيل نائب الأمور يراجع المحاضر تبين له عدم تسديد الدفاتر ، وفند المحضر ، فبحث ، فتبين له ما تقدم وتبين له أن تسليم المحضر لم يوضح بدفتر المهدة ، ولم يستدل عليه بسركى النوبتجية فى اليوم المذكور كما لم يستدل على قيده بدفتر قيد القضايا بجدول المخالفات أو الجنج . وبحث عنه بالمكاتب وبالقسم جميعه فلم يثر عليه ، فشك نائب الأمور فى الأمر ، وتبين له أن يدا لا بد قد عبثت به وأخفته ، ورأى المعاون أن يتبين حقيقة الموضوع فأرسل فى طلب كوستا المذكور الذى كان متهما فى المحضر الفاقد ، وسأله فأخبره بأنه حقيقة اتهم وحقق معه بنقطة المسلة ، ثم أحضر بواسطة أحد الدساكر إلى قسم المطارين ومعه المحضر حيث أدخل سبيله المتهم الأول بعد أن دفع له جنيتها سلم منه شيخ الحارة أربعين قرشا وأخذ هو الستين قرشا الباقية وطلب إليه أن يحضر بعد يومين لإرساله لمكتب الآداب وقابله المتهم الأول بعسدها الساعة ٨ صباحا لما حضر ، وطلب منه أن يعطيه جنيتها آخر حتى لا يرسله لمكتب الآداب ، فأعطاه إياه وانصرف ، وأنه فوجيء بعد ذلك بالمتهم الثانى يحضر إلى محل عمله ويقابل مخدومه ويطلب إليه الحضور معه لمكتب الآداب وأفهمه أن الأمباشى السابق أى المتهم الأول أخذ منه جنيتها آخر ، وأفهمه أنه لا داعى لذهابه لمكتب الآداب ، فأصر على استصحابه ، فلم يربدا من الذهاب معه إلى المحافظة ، ولم تكن مع المتهم أوراق أو غيرها ، وبدلا من أن يصعد

معه من المحافظة إلى مكتب الآداب ، استوقفه هناك ، وأفهمه أنه سيقابل المسئولين بالمكتب ويعود ، وكلفه بانتظاره هو بباب المحافظة ، ودخل المتهم وغاب عنه حوالى عشرين دقيقة ، ثم داد وأبلغه أنه لا داعى للذهاب لمكتب الآداب ، وأنه سيدفع مبلغ خمسين قرشا فقط قيمة المخالفة ، وطلب منه نقودا لقاء عدم ذهابه ، فأعطاه جنيتها نظير ذلك ، فأستقل المتهم المبلغ فأعطاه خمسين قرشا أخرى ، وأراد بذلك أن يتفادى سوء سمعته وطابه مرارا إلى مكتب الآداب ، وإزاء ذلك كله ، رأى الضابط إخطار النيابة بالأمر حيث حققت الدعوى ، وقدم المتهمان للحاكمية عن تهمة الرشوة “ — وبعد أن بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى على النحو المتقدم أورد الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوتها ، وانتهى إلى إدانة المتهمين فى جريمة الرشوة المسندة إليهما ، وقد عثت المحكمة بإثبات توافر الأركان المكونة لجريمة الرشوة ، فقالت ما مؤداه إن شيخ الحارة هو من الموظفين العموميين ، فضلا عن اعتباره من المكلفين بخدمة عامة وأن الطاعنين أخذا من المجنى عليه مبلغ رشوة لقاء قيام الثانى بضمانه فى محضر المخالفة المحرر ضده وزعماله أنهما سيقوئان بالتصرف فى هذا المحضر ، وأنه لن تتخذ بصدد الإجراءات القانونية المعتادة ولن يذهب به لمكتب الآداب أو يعمل له “فیش وتشبيهه“ كالعادة — لما كان ذلك ، وكان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه استند فى إدانة الطاعنين الثانى إلى أنه أخذ عطية مقابل أداء نوعين من الأعمال (الأول) ضمانه فى القضية المتهم فيها (الثانى) التصرف فى القضية المتهم فيها وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية المعتادة قبله ، وعدم ذهابه إلى مكتب الآداب وتحرير فيش وتشبيه له ، وكان الشارع لم يقصر أحكام الرشوة على الموظفين العموميين ، بل سوى بينهم فى المادة ١١١ من قانون العقوبات وبين الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية ، وكان مشايخ الحارات فى المدن يقومون كما يبين من مطالعة الأورنيك رقم ٢٣ شياخات المرفق بالأوراق بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أى من المكلفين بخدمة عمومية ، وكان من بين هذه الخدمات إستحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن العام . لما كان ذلك ، فإنه لا جدوى من البحث فيما

إذا كان مشايخ الحارات من الموظفين العموميين أم لا ، كما لا جدوى من البحث حول صحة ما نعاه الطاعن على الحكم بشأن ما نسب إليه من أنه زعم بأن التصرف في المحضر يدخل في أعمال وظيفته ما دام أن الحكم دانه فوق ذلك عن أخذه عطية مقابل عدم إحضاره المجنى عليه إلى مكتب الآداب ، وهذا العمل يدخل في صميم الأعمال التي يقوم مشايخ الحارات بأدائها خدمة للأمن العام ، خصوصا وقد أثبت الحكم المطعون فيه ورود إشارة من مكتب الآداب للقسم بتكليف شيخ الحارة بإحضار المجنى عليه للكتب ، كما أثبت الحكم عدم حضور هذا المجنى عليه — لما كان ما تقدم ، وكان ما نعاه الطاعن حول تقدير محكمة الموضوع لأقوال المجنى عليه لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع لأدلة الثبوت في الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وعهد محمود مجاهد ، ومحمود حلي خطر المستشارين .

(١٨٩)

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٢٨ القضائية

رشوة . الرشوة في محيط الوظائف العامة . جريمة الرأى . عناصر الواقعة الإجرامية . اختصاص المرئى بالعمل أو الامتناع الذى يطلبه منه الطرف الآخر . مناط اختصاص الموظف بالعمل المتعلق بالرشوة . كفاية صدور أمر شفوى من رئيس إلى موظف بالقيام بعمل معين لاعتباره مختصا به . كفاية اتصال العمل الذى دفعت الرشوة من أجله بأعمال وظيفة المرئى . انتهاء التعارض بين ما جرى عليه العمل فى المحاكم من نيام الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات وبين ما أورده نص المادة ٦٩ مرافعات . أثر ذلك . صحة إدانة المتهم فى جريمة عرض رشوة لم يقبلها كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات .

يكفى لكى يكون الموظف مختصا بالعمل أن يصدر إليه أمر شفوى من رئيسه بالقيام به ، كما يكفى أن يكون العمل الذى دفعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرئى ، وإذا كان العمل قد جرى فى المحاكم على أن يقوم الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل فى دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعا عادلا ، وكان لاتعارض بين ما جرى عليه العمل وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات ، فإن إدانة المتهم بجريمة عرض رشوة على كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحا فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض على موظف عمومى هو صبحى صالح عصمت كاتب أول محكمة محرم بك رشوة هى مبلغ ٢٠ قرشا للاخلال بواجب من واجبات وظيفته ، ولم يقبل منه . وطلبت من غرفة الاتهام

إحالة على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للسنتين ١٠٩ و ١١٠ من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية سمعت الدعوى وقضت حضوريا بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ٣ سنوات وبغريمه ٥٠٠ جنيه وبمصادرة المبلغ المضبوط وذلك تطبيقا للمواد ١٠٣ و ١٠٩ مكرر و ١١٠ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في البيان والخطأ في القانون ذلك أن الطاعن عرض للتناقض الواضح بين أقوال شاهدي الإثبات فيما يتعلق بإمكان وزمان عرض النقود على الأول منهما وظروف عرضها والأشخاص الموجودين بداخل الغرفة ، وأن هذا التناقض يعيب الأدلة ويمنع تساندها ، ولكن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه بجاء باطلا لقصوره عن الرد على دفاع جوهرى للطاعن . يضاف إلى ذلك أن الدفاع عن الطاعن دفع بأن الرشوة كما عرفتها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات هي ما تهدف إلى أن يؤدي الموظف عملا من أعمال وظيفته ، فإذا خرج العمل المطلوب عن اختصاص الموظف ، فلا رشوة ، وبالتالي فلا جريمة في الأمر ، وأن كاتب أول المحكمة ليس له اختصاص في تحديد الجلسات إذ المتقاضون هم الذين يحدونها — على مسئوليتهم عملا بالمادتين ٦٩ و ٧٢ من قانون المرافعات ، وأن كل عمله في هذا السبيل يقتصر على تلقى صحف الدعاوى وتقدير الرسوم المستحقة عليها وتحصيلها ، ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن العرف جرى على أن يحدد الكاتب الأول موعد الجلسة ، ووجه الخطأ فيما قاله الحكم هو أن العرف لا يغير قاعدة قانونية ثابتة بنص القانون ، ولا يعمل من فعل مباح جريمة تقتضى عقابا ما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ، وساق على ثبوتها في حقه أدلة

من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ورد على دفاع الطاعن الخاص بعدم اختصاص كاتب أول المحكمة بتحديد الجلسات في قوله : ” إن هذا القول مردود بما جرى عليه العمل فعلا من تدخل الكتاب الأول بالمحاكم في تحديد جلسات الدعاوى تنظيما لعدد المنظور منها بكل جلسة بما يتحملة للزمن المخصص لكل جلسة من الجلسات “ — لما كان ذلك ، وكان العمل قد جرى في المحاكم على أن يقوم الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل في دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعا عادلا ، وكان يكفي لكي يكون الموظف مختصا بالعمل أن يصدر إليه أمر من رئيسه شفويا بالقيام بالعمل ، كما يكفي أن يكون العمل الذي دفعت الرشوة من أجله له اتصال بأعمال وظيفة المرتشي ، وكان لا تعارض بين ما جرى عليه العمل وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات — لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . هذا ولما كان التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم المطعون فيه ولا يقدح في سلامته متى استخلص الإدانة من أقوالهم في منطق سليم بما لا تناقض فيه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفي المستشارين .

(١٩٠)

الطعن رقم ٩٣٩ سنة ٢٨ القضائية

(أ) تحقيق . دور النيابة في التحقيق الابتدائي . إجراءات جمع الأدلة . تفتيش . قواهده
وبطلانه . عدم استلزام إجراء التحقيق بمعرفة سلطة التحقيق قبل إصدار الإذن به . أثر ذلك .
عدم تخليف الشاهد اليمين لا يبطل التحقيق مبنى الإذن الذي تولاه مأمور الضبط
القضائي المنتدب لإجرائه .

(ب) مواد مخدرة . عناصر الواقعة الإجرامية . الإحراز .
عدم تعيين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة .

(ج) حكم . البيانات الواجبة في تسبيب الأحكام . بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .
كفاية الدليل الضمني على توافر القصد الجنائي . مثال في جريمة إحراز مواد مخدرة .
المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

١ — لا يشترط لاتخاذ إجراء التفتيش أن يكون مسبقا بتحقيق أجرى بمعرفة
سلطة التحقيق ، ومن ثم فلا يبطل التحقيق الذي صدر على أساسه الإذن أن يكون
مأمور الضبطية القضائية الذي ندب لإجرائه أهمل في تخليف الشاهد اليمين .

٢ — لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة والعقاب
واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا ، وإذن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات
التي وجدت عالقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علفت به من الأحراز
التي وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس
أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى إدانة المتهم لإحراز المخدر
يكون صحيحا في القانون .

٣ — لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن ما تخرزه مخدر بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع ما يدل على ذلك.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها: أحرزت مادة مخدرة "أفيونا وحشيشا" في غير الأحوال المصرح فيها قانوناً بذلك وبغير مسوغ شرعى بقصد الاتجار ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ و ٣٧ و ٤٥ و ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٣ والبندين الأول والثانى عشر من الجدول رقم ١ الملحق به ، فصدر الأمر بذلك ، ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات التى وجد بها آثار المخدرات وذلك تطبيقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣ و ٣٣ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقمى ١ و ١٢٦ من الجدول رقم ١ الملحق به . فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الضابط الذى استأذن في إجراء التفتيش لم يتم بإجراء تحريات ، وإنما تقدم بطلب ضمنه أقوالاً مرسلة لا تمثل في ذاتها وقائع تدل على حصول تحريات جدية — هذا فضلاً عن أن التحقيق الذى أجرى بناء على هذا الإخبار والذى صدر على أساسه الإذن جاء باطلاً لأن الشاهد الذى سئل فيه لم يحلف اليمين القانونية — وقد دفع الحاضر عن الطاعنة أمام محكمة الموضوع ببطلان هذا الإذن من هاتين الناحيتين ، فرد الحكم المطعون فيه على هذين الدفعين بما لا يصلح رداً لهما — هذا وقد دان الحكم الطاعنة بما وجد

طالقا بالأحراز المضبوطة من تلوثات في غرفة بالمزارع رغم وجود شخص آخر بها وقت التفتيش ، ورغم أن التلوثات هي في الواقع دون الوزن ، ولا يمكن فصلها عما حلت به ، في حين أن الإحراز قانونا يتطلب أن يكون للسادة كيان مادي مستقل — وكان الأمر يقتضي من الحكم على كل حال أن يقيم الدليل على ملكية هذه الأدوات للطاعة ، وعلى أنها كانت تعلم بأن هذه التلوثات متخلفة عن مادة مخدرة يتسم إحرازها بطابع الجريمة ، وإغفال ذلك منه قصور يعيبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعة بها — وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ورد على دفاع الطاعة ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش في قوله : "وحيث إن تقدير كفاية وجدية التحريات التي تجيز التفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ، وترى هذه المحكمة إقرار النيابة على ما رأت من أن التحريات التي أجراها ضابط المباحث بلغت حد الكفاية والجدية بما يسوغ إصدار الأمر بتفتيش المتهم وتفتيش منزله . وحيث أن عدم تحميل ضابط المباحث الإيمين في التحقيق الذي أجراه معاون المركز لا يبطل إذن التفتيش وإنما قد يؤثر على قيمة هذه الشهادة . ولما كان من المقرر أنه لا يشترط للتحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات أو يسفر عن أدلة أكثر مما تضمنته تحريات رجل الضبطية القضائية الذي طلب الإذن بالتفتيش ، بل إن تقدير ذلك متروك لسلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض من هذا التحقيق ، وكان وكيل النيابة الذي أصدر الإذن بتفتيش منزل المتهم قد اقتنع بجدية التحريات التي تقدم بها ضابط المباحث وبكفاية التحقيق الذي أجراه معاون بطريق القذب ، وكانت هذه المحكمة تقر وكيل النيابة فيما ارتآه في هذا الخصوص ، فإن الدفع ببطلان إذن التفتيش وما تلاه من إجراءات يكون على غير أساس متعينا ورفضه " . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون والواقع إذ لا يشترط لاتخاذ إجراء التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق ، فلا أهمية لما تثيره الطاعة

من أن مأمور الضبطية القضائية الذي ندب لإجرائه أعمل في تخليف الشاهد اليمين —
لما كان ذلك — وكان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت معلقة بالأحراز
المضبوطة أمكن فصلها عما علق به من الأحراز التي وجدت في مسكن الطاعنة
وحدها وفي حيازتها ولما كان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن ، وكان
القانون لم يبين حدا أدنى للكمية المحرزة — فالمعقاب واجب حتما مهما كان
المقدار ضئيلا — وليس يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم الطاعنة
بأن ماتحرزه مخدر ، بل يكفي كما هو الحال في الدعوى أن يكون فيما أورده من
وقائع ما يدل على ذلك ، خصوصا وأن الطاعنة لم تدفع بعدم العلم ، أو أن المخدر
دس عليها في غفلة منها ، لما كان ذلك ، وكان وجود مخدر في مسكن الطاعنة
الخاص في الظروف التي بينها الحكم يكفي لثبوت الأحراز قبلها ، وتحقيق به
الجرime المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، فإن
ماتثيره الطاعنة لا يعدو في الواقع أن يكون جدلا موضوعيا وعود المناقشة واقعة
الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة
التقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل، وفهيم يمينى جندى، واليد أحمد عفيفى المستشارين .

(١٩١)

الطعن رقم ٩٤٤ سنة ٢٨ القضائية :

(١) وصف التهمة . قرض . حالات الطعن . حكم . مالا يصلح سببا لبطلان الحكم .
الخطأ المادى بدىاجة الحكم فى بيان تاريخ الواقعة لايحييه . متى يكون الخطأ فى تاريخ
الواقعة موجبا لبطلان الحكم ؟

(ب) شيك بدون رصيد . سداد قسمة الشيك بعد وقوع الجريمة لاتأثير له على قيامها .

(ج) شيك بدون رصيد . عدم اشتراط تقديم الشيك للبنك فى تاريخ إصداره . سوء النية .
متى يتوافر ؟

١ - إذا كان الثابت من مياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريخها
أن ماورد بوصف التهمة فى دىباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢ من أكتوبر
سنة ١٩٥٥ ليس إلا خطأ ماديا فى بيان رقم السنة وصحته "١٩٥٤" لا "١٩٥٥"،
فانه لا يؤثر فى صحة الحكم ولا يقدح فى سلامته طالما أن المتهم لايدعى فى طعنه
أن التواريخ التى أثبتتها المحكمة فى أسباب حكمها مغايرة للواقع .

٢ - إن السداد لاتأثير له على قيام جريمة إعطاء شيك لايقابله رصيد قائم
وقابل للسحب مادام أنه قد تم فى تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

٣ - لايشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لايقابله رصيد قائم وقابل
للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك فى تاريخ إصداره بل تتحقق
الجريمة ولو تقدم به المستفيد فى تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل

الذى تطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائما — فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ أصرف قيمته فلم يجد له رصيدا قائما قابلا للمحاسب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائغة مقبولة علمه وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وقاء وقابل للمحاسب مما يتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — سعيد حسن و ٢ — محمد حامد الحفناوى (الطاعن) بأنهما : أعطيا بسوء نية لعبد الوهاب عبد الوهاب القاضى شيكا بمبلغ عشرة جنيهات على بنك مصر لا يقابله رصيد قائم ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت بحضوريا أولا — بحبس المتهم الثانى شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا تطبيقا لمادتي الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وثانيا — ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بحضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثانى هو أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن عن جريمة وقعت بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، ولكن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة إعطاء شيك للجنى عليه بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ لا سنة ١٩٥٥ ، وتأشّر عليه من البنك فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

بالرجوع على الساحب ، كذلك أثبت الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أن المتهم الأول سعيد حسن الذي حرر الشيك لأمر الطاعن هو الذي قام بسداد قيمته للمجنى عليه ، بينما أثبت بعد ذلك أن سعيد المذكور لم تسمع له أقوال ، وأن الطاعن هو لذي سدد قيمة الشيك ، وهذا الخلط في بيان تاريخ الواقعة وتاريخ إصدار الشيك والتأشير عليه من البنك وفي تعيين الشخص الذي قام بسداد قيمته للمجنى عليه من شأنه أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذين الوجهين مردودان بما هو واضح من سياق الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريخها أن ما ورد بوصف التهمة في ديباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس إلا خطأ . اديا في بيان رقم السنة وصحته سنة ١٩٥٤ لا سنة ١٩٥٥ ، فلا تأثير له على صحة الحكم . ولا يقدح في سلامته ، سيما وأن الطاعن لا يدعى في طعنه أن التواريخ التي أثبتتها المحكمة في أسباب حكمها مغايرة للواقع ، أما دعواه بوجود تعارض في واقعة تسديد قيمة الشيك إلى المجنى عليه بعد التأشير عليه من البنك بالرجوع على الساحب ، فإنها غير صحيحة ، إذ الثابت من مدونات الحكم في معرض بيان واقعة الدعوى أن المجنى عليه يقرر أن المتهم الأول هو الذي قام بدفع قيمة الشيك له بعد ضبط الواقعة ، بينما يدعى الطاعن في دفاعه بأنه هو الذي دفع قيمته ، وهذا التخالف بين القوانين لا يعد تعارضا أو خلطا في أسباب الحكم ، فضلا عن أن الواضح من هذه الأسباب أن المحكمة في هذا المقام لم تعتمد إلا بواقعة السداد ذاتها ، بغض النظر عن شخص من قام به ، هذا إلى أن السداد لا تأثير له على قيام الجريمة ، ما دام أنه قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم المطعون فيه أثبت أن الشيك لم يقدم إلى البنك في تاريخ إصداره ، وإنما قدم إليه بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، أي بعد إصداره بنحو شهرين ، ومع ذلك فإن المحكمة لم تحقق رصيد الطاعن في البنك بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ حتى يستقيم

قولها بأن مصدر الشيك يجب أن يكون على علم بالظروف المحيطة برصيده، وكان يتعين عليها أن تتحقق من عدم وجود رصيد للطاعن في هذا التاريخ الأخير، وقد أثار الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية هذا الدفاع، فلم تعن بالرد عليه، مما جعل حكمها مشوباً بالقصور في التسبيب.

وحيث إنه لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد بتاريخ لاحق، مادام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود، ويكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائماً، ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشيك، حرر بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤، وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته، فلم يجد له رصيда قائماً قابلاً للسحب، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن بأدلة مائغة مقبولة علمه وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية، فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة في حقه، ويكون النعي على الحكم بالقصور على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعها.

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(١٩٢)

طعن رقم ١٠٢٧ سنة ٢٨ القضائية

(١) حكم . البيانات الواجبة في تسبيب الأحكام . وجوب بيان نص القانون الذي حكم
بموجبه . نقض . طعن . حالات الطعن . بطلان الحكم .
بطلان الحكم رغم ذكره المادة التي طلبت النيابة تطبيقها عند عدم بيانه أخذ
المحكمة بها وأنها أوقعت العقاب بمقتضاها .

(ب) نقض . آثار الطعن بالنقض . الخروج عن مبدأ تفيد المحكمة بصفة الطاعن .
نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به
وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه . المادة ٤٣٥ / ٢ ج .

١ - إن عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم على المتهمين بمقتضاه
يجعله باطلا ، ولا يغنى عن هذه الإشارة ما تضمنه الحكم من ذكر المادة التي
طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى ما دام لم يقل إن هذه المادة هي التي
أخذت بها المحكمة وأوقعت العقاب بمقتضاها .

٢ - إن نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة
للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه عملا بنص
المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهما : أختلسا المبلغ المبين قدرا وقيمة بالمحضر لشركة أوتوبيس الطرق الصحراوية حالة كونهما مستخدمين بهذه الشركة . وطلبت عقابهما بالمادة ٧٥٥/٣١٧ من قانون العقوبات وتوقيع أقصى العقوبة . ومحكمة جنح كفر الدوار الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بالنسبة إلى المتهم الثاني أولا : بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ . وثانيا : ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه . فاستأنف المحكوم عليه والنيابة ومحكمة دمنهور الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع وبلإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم الأول وحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وتأيينه بالنسبة للمتهم الثاني . فطعن الطاعنان وقدم الأول منهما فقط تقريرا بالأسباب ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا لعدم إشارته إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نص القانون الذي حكم على المتهمين بمقتضاه مما يجعله باطلا ، ولا يغني عن هذه الإشارة ما تضمنته من ذكر المادة هي التي طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى مادام لم يقل إن هذه المادة هي التي أخذت بها المحكمة وأوقعت العقاب بمقتضاها ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن — ولما كان هذا الوجه الذي بني عليه النقض يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطعنه فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين معا عملا بنص المادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يعنى جندى ،
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمود حلى خاطر ، المستشارين .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ القضائية

- (١) خير . رايه . تقدير راي الخير من حيث ملته بالتسبيب .
صححة الحكم عند رفعه التناقض الظاهري فيما ورد بتقريرين طبيين .
- (ب) إجراءات المحاكمة . دفاع . ما لا يعتبر إسلا لا بحق الدفاع . حكم تحضيري .
حق المحكمة في المدول عن حكم تحضيري عند انتفاء حاجة الدعوى إليه .
(جوردور) أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . شروط توافرها .
انتفاء قيامه إذا توافرت لدى المتهم نية الانتقام من المجنى عليه . مثال .
دفاع . محكمة الموضوع . حكم . أسبابه . متى تلتزم المحكمة بالرد على أوجه الدفاع
القانونية ؟ مثال في دفاع شرعى .

١ - متى كان الحكم فيما أورده من أسباب صحيحة مستمدة من ذات
الكشوف الطبية قد رفع التناقض الظاهري فيما جاء بالتقريرين الطبيين عن إصابة
المجنى عليه فإن الحكم يكون صحيحا في القانون .

٢ - إن قرار المحكمة بإعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعى
هو من قبيل الأحكام التحضيرية التي لا تتولد عنها حقوق لتخصوم ، ومن حق
المحكمة أن تعدل عنها عند عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء طالما
أوردت الأسباب السائغة التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت
غير مفتقرة إليه .

٣ — إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه وأنه بادر المجنى عليه وطمعته بالسكين بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به المجنى عليه وبالسكين ولم يدعه حتى سقطا على الأرض سويا وحضر الشهود وارتزعا السكين منهما ، فإن هذا الذى أثبتته الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

٤ — يجب لمطالبة المحكمة بالرد فى حكمها على قيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تمسك المتهم بقيام هذه الحالة جديا وصریحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيامها .

٥ — إن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عوض هلال يوسف (الطاعن) و ٢ — أحمد هلال يوسف و ٣ — محمد يوسف يوسف بأنهم : الأول — ضرب عمدا ومع سبق الإصرار والترصد عبد العال أحمد حجازى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من عظام القبوة الواقى للخنخ مما يعرض المصاب للتقلبات الجوية ويقلل من كفاءته على العمل ولا يمكن تقدير مداها . والثانى والثالث — اشتراكا مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفقا معه على الاعتداء على المجنى عليه السابق ومساعداه على ذلك بأن توجها معه إلى مكان الحادث لشد أزره فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات

لمحاكمتهم بالمراد ٢/٢٤٠ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة ذلك ،
وادعى أحمد عبد العال حجازى بحق مدنى قبل المتهمين متضامنين بقرش صاغ
واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جتايات المنصورة قضت حضوريا — عملا
بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة للتهم الأول . أولا — بمعاقبته
بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع لعبد العال أحمد حجازى المدعى
بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومبلغ ٣٠٠ قرش
مقابل أتعاب المحاماة والمصاريف المدنية . وثانيا — براءة كل من أحمد هلال
يوسف ومجد يوسف يوسف مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما .
فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور فى البيان والإخلاق
بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إنه دفع الإتهام المسند إليه أمام محكمة الموضوع
بأن إصابة المجنى عليه لا يمكن أن تحدث من سكين ، وأن أحدا من الأطباء
الذين ناظروا المجنى عليه منذ إصابته حتى شفائه لم يبين رأيه فى الأداة المستعملة
فى الحادث ، وقد جاءت الأوراق الطبية فى شأن وصف الإصابة وعددها
وموضعها مضطربة متناقضة ، فوصفت مرة بأنها رضية ووصفت أخرى بأنها
قطعية ، وأشير إليها مرة بصيغة المفرد كما أشير إليها مرة أخرى بصيغة الجمع ،
ووصفت مرة بأنها كسر متفتت وتارة أخرى بأنها كسر مضاعف ، وقد طلب
الدفاع من المحكمة رفعاً لهذا التناقض ضم أوراق المستشفى وإعلان الطبيب
الشرعى والطبيب الذى كشف على المجنى عليه عقب حصول الحادث ، فقررت المحكمة
تأجيل الدعوى أكثر من مرة لهذا السبب مع تكليف النيابة ضم هذه الأوراق
وإعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعى لسماع أقوالهما ، وبجلسة المرافعة
أصر الدفاع على مناقشة الأطباء وتنفيذ قرارها الذى تعلق حق الطاعن به ،
ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وقطعت الرأى فى مسألة فنية محضة ، هذا وقد

تمسك الطاعن في دفاعه بأنه لم يكن معتديا ، وأوضح في دفاعه ما يرشح لإعتباره في حالة دفاع شرعى عن نفسه ونفس غيره من أن المجنى عليه هو الذى بدأ بالعدوان ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع واكتفت بالقول أن مشاجرة وقعت بين الطرفين ، في حين أن الشاكر قد يكون أصله اعتداء وقع من فريق على آخر ، وفي هذه الحالة يكون الفريق المعتدى عليه مدافعا ويجب معاملته بمقتضى الأحكام المقررة في القانون للدفاع الشرعى ، وكان يتعين على المحكمة أن تستظهر ذلك من نفسها حتى ولو سككت المتهم عن الدفع به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة العاهة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وعرض لما يشير به الطاعن في الوجه الأول من الطعن ورد عليه في قوله ” وحيث إنه يبين من الاطلاع على تقارير الكشف الطبية التى وقعت على المجنى عليه عبد العال أحمد حجازى وعلى أوراق المستشفى الخاصة به أن المجنى عليه المذكور أدخل المستشفى يوم ٣ مارس سنة ١٩٥٣ وقد ذكر في صدر ورقة التشخيص الخاصة به (تذكرة الممرير) أنه كان مصابا بجرح رضى بالحدارية اليمنى وكسر مضاعف منخفض بمظم تلك الحدارية ، اقتضى عمل عملية ترينة له رفعت فيه العظام المنخفضة من أعلى الحدارية اليمنى ورقة الحجمة في مساحة بيضاوية قدرها ١٢ × ٨ سم ، غير أنه بمراجعة ما أثبتته الطبيب الذى أجرى التشخيص والعملية بخطه في تلك الورقة باللغة الانجليزية تبين أنه ذكر أن هذا المجنى عليه كان مصابا بجرح قطعى ” Cut wound “ ومصحوب بكسر مضاعف منخفض ” Depressed fraction compound “ وظاهر من هذا أن وصف الجرح في تلك الورقة بأنه رضى هو من باب الخطأ في النقل ، ولذا فقد جاء في تقرير الكشف الطبى المحرر عن ذلك المصاب في نفس التاريخ أنه مصاب بجرح قطعى كبير بالحدارية ، وهذا هو ما تعتمد عليه المحكمة في هذا الشأن لأنه مأخوذ من نفس التقرير المحرر بمعرفة طبيب المستشفى الذى أجرى التشخيص وعمل

العملية للصاب عند دخوله المستشفى ، كما أنه مأخوذ أيضا من تذكرة العبادة الخارجية الخاصة بالمصاب المذكور ، والثابت فيها أن جرحا قطعيا كبيرا مع كسر مضاعف منخفض بأعلا الجدارية اليمنى وبقية عظام الجمجمة ، ولا تلتفت المحكمة إلى ما ورد خطأ في صدر تذكرة التشخيص من أن الجرح كان رضيا ، ولا إلى ما ورد في خطاب المستشفى لنيابة السبلاوين بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٥٣ من أن المجنى عليه كان مصابا بجروح رضية بالجدارية اليمنى ، إذ أنه ظاهر جليا أن هذا جيمه جاء من قبيل الخطأ في نقل ما حرره طبيب المستشفى نفسه باللغة الانجليزية في تذكرة التشخيص متعلقا بتشخيص إصابة المجنى عليه وتفصيلات العملية والعلاج اللذين أجرياه ومن ثم فلا حاجة لمطالبة الدفاع بمناقشة الأطباء وسؤال الطبيب الشرعي في هذا الشأن ، إذ أن الثابت للمحكمة من مراجعة أوراق المستشفى والعلاج أن إصابة المجنى عليه في رأسه كانت قطعية تحتها كسر منخفض مما يؤيد ما ذكره من أنها حدثت له من السكين المضبوط خصوصا إذا لوحظ وصف تلك السكين كما جاء في التحقيقات ، وهو أنها مسكين من الصلب يبلغ طولها حوالي ٥٣ سم وطرفها مقوس ومشرزم قليلا وعليها آثار بعض الدماء الجافة ، وذات مقبض من القرن طوله ١٥ سم ولا شك أن ما شهد به الشهود من أنهم رأوا المجنى عليه والمتهم الأول (الطاعن) يتجازبان تلك السكين بعد الحادث يؤيد ما ذكره المجنى عليه من أنها هي التي استعملت في ضربه " لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما أورده من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشف الطيبة - قد رفع التناقض الظاهري فيما جاء بالتقريرين الطبيين عن إصابة المجنى عليه ، وكان قرار المحكمة بإعلان الطبيب الكشاف والطبيب الشرعي هو من قبيل الأحكام التحضيرية التي لا تتولد عنها حقوق للمصوم ، فمن حقها أن تدل عنها عند عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء في ذاته ، وكانت المحكمة قد أوردت الأسباب السائغة التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير مفتقرة إليه ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير مع اعتمادها في حكمها على رأى الطبيب - أن تقرر أن الإصابة حصلت من تلك السكين المضبوطة متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت

ذلك عندها وأكدها لديها — لما كان ذلك ، وكان التمسك بقيام حالة دفاع الشرعى يجب — لمطالبة المحكمة بالرد عليه في حكمها — أن يكون جديا وصریحا ، أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ولما كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسكا صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى — بل إن المتهم أنكر الفعل المسند اليه ، وأن محاميه لم يقل بوقوعه منه ، بل أسس دفاعه على أنه لم يرتكب الحادث ، وما جاء على لسان الدفاع عرضا وعلى سبيل الاستطواد من أن المجنى عليه هو الذى بدأه بالعدوان — مع إنكاره بوقوع الاعتداء منه — ليس فيه ما يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يعتبر دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، فلا يحق له أن يطالب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بإدانته من انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هي لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، ولما كان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها ، وكان الثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه وأنه بادر المجنى عليه وطعنه بالسكين بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به المجنى عليه وبالسكين ولم يدعه حتى سقطا على الأرض سويا وحضر الشهود وارتعوا السكين منهما ، فهذا الذى قاله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعى كما هي معرفة به في القانون — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بتقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد
مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، وعادل يونس المستشارين .

(١٩٤)

الطعن رقم ١٠٢٩ سنة ٢٨ القضائية

ملاح . القانون رقم ٣٩٤/٥٤ الممدد بقانون ٥٤/٥٤٦ عقوبة إحرار المسدسات
بجميع أنواعها . يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة .

إن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون
٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد أورد المسدسات بجميع أنواعها في القسم الأول من الجدول
رقم ٣ الخاص بالأسلحة المششخنة وهي التي يعاقب على إحرارها بغير ترخيص
بالأشغال الشاقة المؤقتة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - أحرز سلاحا ناريا " مسدسا
برابوم مششخنا " بدون ترخيص ثانيا - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح
سالف الذكر بدون ترخيص . وطلبت إلى المحكمة العسكرية العليا محاكمته بالمواد ١/١
و ٦ و ٢/٢٦ ، ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون
رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ قسم أ . فقررت بإحالة هذه القضية
إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم بالمواد سالفه الذكر وفقا للقانون رقم ٢٧٠
لسنة ١٩٥٦ ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام
مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة
لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبب ذلك أنه دان الطاعن بجناية إحراز سلاح ناري مششخن وقضى عليه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة دون أن يورد الدليل الذي استمد منه أن السلاح الذي ضبط مع الطاعن مششخن وكان كل ما أورده الحكم نقلا عن التقرير الطبي الشرعى أن الطلقات والطبوجة صالحة للاستعمال وهذا لا يفيد أن السلاح مششخن - كذلك لم يرد الحكم على دفاع الطاعن لموضوعي من أن التهمة مافقة عليه من ضابط المباحث للأسباب التي أبداه في التحقيق ومنها أن الضابط حين طلب الإذن بالتفتيش أثبت في محضره أن الطاعن يحوز أسلحة وذخيرة ويأوى الأشقياء والهاربين من وجه العدالة وقد تحقق كل ذلك عند التفتيش ومنها أيضا أن المسدس المضبوط وجدت به خمس طلقات فحسب ووجد في جيب الطاعن طلقات أخرى من نفس النوع، وقد دفع الحاضر عنه بأن بيده عجزا يمنعه من تهبة المسدس بالطلقات الباقية ولم تحقق المحكمة دفاعه أو ترد عليه، كذلك لم تحقق الخصومة التي أشار إليها الطاعن في دفاعه والتي حفزت الضابط على تفتيق الاتهام له والعمل على اعتقاله عسكريا بإجراء تحريات صورية أثبت فيها على غير الحقيقة أنه من ذوى السوابق ويختلط بالأشقياء وطلب إلى وزارة الداخلية المرافقة على اعتقاله فأمرت الوزارة بإعادة مراقبة سلوكه لمدة ثلاثة أشهر أخرى وموافاتها بالنتيجة وكادت المدة تنتهى دون أن يحدث ما يبرر الاعتقال لولا أن دبر الضابط واقعة إحراز السلاح ليصل بها إلى مأربه من اعتقال الطاعن والإيقاع به وقد أغفلت المحكمة هذا الدفاع فلم تعرض له في حكمها ولم ترد عليه بما يفنده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله "إنها تحصل في أن الملازم أول محمد زكى عبد الهادى ضابط مباحث مركز أشمون تقدم بمحضره إلى النيابة أثبت فيه أن التحريات الصرية دلت على أن المتهم يأوى في منزله الأشقياء والخطورين على الأمن ويقضون الليل في تدبير الجرائم علاوة على أنه يحوز

أسلحة نارية بدون ترخيص في منزله وحظائر مواشيه وأحياناً يقضى هذه السهرات
ومعه أتباعه من الأشقياء بمنزل خليل رواش وطلب الإذن له بتفتيشه وتفتيش
منزله ومنزل خليل رواش فندبت النيابة لليوزباشي عيد الله بصيله معاون مركز
أشمون للتحقيق وبعد إجرائه وإطلاعها عليه أجابت طلب ضابط المباحث
في التفتيش فانتقل في الساعة الخامسة ونصف مساءً إلى منزل المتهم ووجده به مع
آخرين وطلب من زميله الضابط محمد منير تفتيشه وعثر بحبيب جلبابه على ثمانية
طلقات رصاص وبتفتيش منزله وجد تحت مخدة المرير طبنجة بها خمسة طلقات
إحداها بالماسورة على استعداد للاستعمال وثبت من التقرير الشرعي أن الطلقات
والطبنجة كلها صالحة للاستعمال ... ” ثم أورد الحكم الأدلة التي استخلص منها
ثبوت الواقعة في حق الطاعن وهي أقوال ضابط المباحث والملازم محمد منير اسماعيل
والمخبر عبد الله السيد عبد العال الذي رافقهما أثناء التفتيش والتقرير الطبي الشرعي
الذي أثبت أن السلاح والذخيرة صالحة للاستعمال كما رد الحكم على دفاع الطاعن
من أن السلاح مدموس عليه — لما كان ذلك وكان الحكم قد بين الواقعة
بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة
من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وكانت المحكمة بعد ذلك غير مكلفة بأن ترد
في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع كما أن في تعويلها على شهادة شهود
الاثبات ما يفيد أنها لم تقم وزناً لما وجه إلى أقوالهم من اعتراض بغير حاجة
إلى التصريح بما أفاده حكمها ضمناً ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
قد أورد المسدسات بجميع أنواعها في القسم الأول من الجدول رقم ٣ الخاص
بالأسلحة المششخنة وهي التي يعاقب على إحرازها بغير ترخيص بالأشغال الشاقة
المؤقتة وكان لا مصلحة للطاعن في طلب تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات
التي تقضى بالمصادرة ، لما كان ما تقدم فإن الطعن بشقيه يكون غير سديد ويتعين
رفضه موضوعاً .

جاسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى هاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مصطفى كامل ،
وفهم يس جندى ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢٨ القضائية :

حكم . ضوابط التدليل . غموض الأسباب .
مثال لتسيب كاشف عن عدم استقرار الواقعة في ذهن المحكمة وعدم وضوحها لديها .

إذا أثبت الحكم في موضع منه حال بيانه للواقعة أنه "وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البوليس وأن المتهم وهو أحد أفراد القوة المرباطة أطلق همدا على المجنى عليه أثناء مروره في الطريق عيارا ناريا قاصدا قتله معتقدا أنه أحد المتشاجرين مع جنود البوليس" ثم نقل عن نائب العمدة وهو ممن أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم "وهو في حالة ارتباك وقد اختل هندامه وأخبر رئيسه بأن بعض الأهالي تجمهروا وأنه أطلق عيارا ناريا من بندقيته فأصاب أحد الأهالي كما أكد الحكم في موضع آخر أنه لم يكن بحال الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المتهم" ثم عاد في حديثه عن نية القتل فقال إن "هذه النية قبل المتهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته إطلاق النار قبل ذلك على الخفير وتصميمه على صرف الأهالي المجمعين في الشارع بالسلاح الذي كان يحمله ومنهم من المرور مما يعتبر دليلا كافيا على أن القصد الجنائي لدى المتهم كان منصرفا للقتل" . إذا أثبت الحكم ما تقدم فإن ذلك يبين منه أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تكن واضحة إلى الحد الذي يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ومدى مسئولية المتهم ولا يطمان معه إلى أن المحكمة قد أنزلت حكم القانون على الواقعة على وجهه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل محمد شتيوى عمدا بأن أطلق عليه مقذوفا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات دمياط قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة العزب العزب ابراهيم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سننات . فظن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور وفسادا لاستدلال ذلك بأنه أغفل إبراز وقائع الدعوى كاملة فلم يظهر أن أعيمة عديدة تبادل الأهالي ورجال البوليس إطلاقها وأن كثيرين أصيبوا في هذا الاعتداء المتبادل ولم يورد الوقائع على وجه يكفل مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما أنه وقد سلم بأقوال شهود نقلوا عن الطاعن اعترافه بإطلاق النار في تجمهر مما كان يقتضى اعتباره في حالة دفاع شرعى عن نفسه قد أغفل بحث قيام هذا الحق أو انتفاءه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اضطرب في بيانه واقعة الدموى فذكر في سرده للوقائع أنه "وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البوليس وأن المتهم العزب العزب ابراهيم وهو أحد أفراد القوة المراقبة أطلق عمدا على المجنى عليه محمد شتيوى أثناء مروره في الطريق عيارا ناريا قاصدا قتله ومعتقدا أنه أحد المتشاجرين مع جنود البوليس" ثم نقل عن الشاهد محمد ابراهيم باز نائب العمدة وهو ممن أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم (الطاعن) "وهو في حالة ارتباك وقد اختل هندامه وأخبر رئيسه بأن بعض الأهالي تجمهروا وأنه أطلق عيارا ناريا من بندقية

أصاب أحد الأهالي" — بينما يثبت ذلك فهو يؤكد في موضع آخر أنه "لم يكن بحمل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المتهم" ثم يعود في حديثه عن نية القتل فيقول "وحيث إن نية القتل قبل المتهم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته إطلاق النار قبل ذلك على الخفير مجد سلامة وتصميمه على صرف الأهالي المجتهدين في الشارع بالسلاح الذي كان يحمله ومنعهم من المرور في هذا كله الدليل الكافي على أن القصد الجنائي لدى المتهم كان متصرفاً للقتل" ومهما يكن الأمر بالنسبة للتدليل على توفر نية القتل مما لم يكن محل طعن فإنه يبين من العرض السابق أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تكن واضحة إلى الحد الذي يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف وما هي مسئولية الطاعن ولا يطمأن معه إلى أن المحكمة قد أنزلت حكم القانون على الواقعة مل وجهه الصحيح ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، وفهم
يسى جندى ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٠٣٣ سنة ٢٨ القضائية :

رشوة . الرشوة في محيط الوظائف العامة . جريمة الرأى . متى تم ؟ المادة ١٠٩ مكررا
ع معدلة بق ٢٨ لسنة ١٩٥٢

تمام جريمة الرشوة بعرض مبلغ من النقود على جندى المرور ليمتنع من تحرير محضر مخالفة
لسائق سيارة ولم يقبلها الجندى . لا يؤثر في قيام الجريمة كون المخالفة يجوز أو لا يجوز الصلح فيها .

إذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عرض
رشوة على موظف عمومى "جندى المرور" ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو
تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التى كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهى
الجريمة التى دانه الحكم بها فإنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه
المخالفة التى عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها
أولا يجوز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض المبلغ المبين بالمحضر (ورقة نقدية
من فئة الخمسة والعشرين قرشا) على موظف عمومى هو سيد نجاتى (عسكرى
مرور نقطة بهجورة) رشوة للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير
محضر مخالفة للسائق مختار فانوس قلدى ولم تقبل منه ، وطلبت إلى غرفة الاتهام
إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٠٩ مكررة من قانون العقوبات

فقررت بذلك . ومحكمة جنایات قنا قضت حضوريا عملا
بالمادتين ١٠٩ مكررة و ١١٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة
ثلاث سنوات وبغرامة ٥٠٠ جنيه وبمصادرة المبلغ المدفوع على سبيل الرشوة
فقطن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ
أنه دان الطاعن بجريمة عرض رشوة على جندي المرور للامتناع عن تحرير محضر
مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها لأنه لم يجد بها آلة إطفاء الحريق ولم تقبل
منه مع أن هذه الواقعة على فرض صحتها لا يمكن أن تنصرف الى الرشوة طالما
أن قانون السيارات رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يجيز في المادة ٩٢ منه الصلح في مثل
هذه المخالفة بدفع مبلغ خمسة وعشرين قرشا وبدفع هذا المبلغ تنقضى الدعوى
الجنائية . وليس للمحقق بعد عرض المبلغ المقرر قانونا أن يسير فيها . كما أن الحكم
جاء قاصرا عن الرد على أمور جوهرية مناقها الطاعن لتأييد دفاعه من أنه عرض
المبلغ على جندي المرور لعله يجد لديه من النقود الصغيرة ما يمكنه من دفع أجرة
ركوب السيارة فقد أوضح الطاعن أن صحة هذا الدفاع تقوم على انعدام الصلة
بينه وبين السائق أو صاحب السيارة التي استقلها صدفة من بلده قاصدا بهجورة
كما أيد الطاعن هذا الدفاع بما قرره الشاهدان اللذان سمعا في التحقيقات من
أنه عرض عليهما صرف مبلغ الخمسة والعشرين قرشا بنقود صغيرة قبل أن يعرض
هذا الأمر على جندي المرور ولا يفتي قول الحكم إن هذا الزعم غير مقبول لأن
عدم المعقولة فوق أنه أمر نسبي فإنه لا يدفع دليلا صحيحا

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عمومي (جندي المرور) ليمتنع عن عمل
من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها ولم
تقبل منه وهي الجريمة التي دانه الحكم بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من

شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن من أنه قدم الورقة النقدية إلى جندي المرور لإبدائها بنقود صغيرة رداً مما يفنعه ويبرر أطراحه ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أثار في دفاعه أمام المحكمة أنه عرض المبلغ على جندي المرور بقصد الصلح في المخالفة ، وكان لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون في حقيقته إلا محاولة منه لإثارة الجدل في موضوع الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد المستشار حسن داود : وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، وعادل يونس المستشارين .

(١٩٧)

الطعن رقم ١٠٣٤ سنة ٢٨ القضائية :

مسئولية جناية ، قتل عمد ، قصد جثائي ، الحيلة عن الهدف ، أنزها ، حكم ، ضوابط التدليل ، صلاحية الأدلة لأن تكون عناصر لإثبات أرفق سائفة .
مثال لتدليل سائق على توافر نية القتل .

إذا تحدث الحكم عن نية القتل واستظهرها في قوله ” إن نية القتل ثابتة لدى المتهم من إقدامه على إطلاق عيار على المجنى عليه الأول من سلاح نارى (فرد) محشو بالمقذوف صوب إليه نحو قلبه وهو سلاح قاتل بطبيعته مما تخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم إنما أطلق العيار على هذا المجنى عليه بقصد قتله وإزهاق روحه ، ولا يغير من رأى شيثا أن العيار أخطأ وأصاب المقذوف شخصا آخر فإن المتهم في هذه الحالة يتحمل كذلك مسئولية جريمة الشروع في قتل هذا المجنى عليه الثانى أيضا طالما أنه حين أطلق العيار على المجنى عليه الأول إنما كان يقصد قتله وإزهاق روحه ، فقصد القتل وإزهاق الروح ثابت لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليهما الاثنين كليهما ” فإن ما قاله الحكم من ذلك يكون سائفا في استخلاص نية القتل العمد لدى المتهم وصحيفا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — شرع في قتل اسماعيل منصور خلف وراغب شعوان جوده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتل الأول وأعد لذلك سلاحا ناريا ” فردا ” وأطلق عليه مقذوفا ناريا قاصدا

من ذلك قتله فأخطأه وأصاب الثاني بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإوادته فيه هو عدم إحكام الرماية بالنسبة للأول واصعاف الثاني بالعلاج . ثانياً — أحرز سلاحاً نارياً "فرد خرطوش" بدون ترخيص . ثالثاً — أحرز ذخيرة "طلقة" مما تستعمل في أسلحة ثأوية لم يرخص له بإحرازها وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥٤ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ٦١ و ٢٦/١ ، ٤ و ٣٠ من قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ فقررت بذلك ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضورياً بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٧ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو قصور الحكم في الاستدلال على نية القتل بأن اقتصر على استظهارها من مجرد استعمال سلاح قاتل بطبيعته "فرد" وتصويبه ناحية القلب دون أن يعنى الحكم بظروف الواقعة التي تنفي عن الطاعن قيام تلك النية لديه بقوله إنه لو أراد قتل المجنى عليه لعاود إطلاق النار عليه حين متابعة الأخير إياه وقد كان القرب معاً بالرصاص ، كما أن في نفي الحكم لسبق الإصرار ما يرفع عنه نية القتل هذا إلى ما شاب الحكم من قصور في الرد على دفاع الطاعن بشأن افتعال إصابة المجنى عليه والخلاف الذي ساد أقوال الشهود بشأن كيفية ضبط السلاح المستعمل في الحادث واستحالة تسليم الطاعن السلاح المذكور طواعية إلى المجنى عليه مع أنه كان في وسعه أن يخفيه في المنزل الذي احتجى به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها

في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وتحدث عن نية القتل واستظهرها في قوله . ”وحيث إن نية القتل ثابتة لدى المتهم الأول عبد العزيز على خلف من إقدامه على إطلاق عيار على المجنى عليه الأول اسماعيل منصور خلف من سلاح ناري (فرد) محشو بالمقذوف صوبه إليه نحو قلبه وهو سلاح قاتل بطبيعته ، مما تستخلص منه المحكمة أن ذلك المتهم إنما أطلق العيار على هذا المجنى عليه بقصد قتله وإزهاق روحه . ولا يغير من الرأي شيئا أن العيار أخطاه وأصاب المقذوف شخصا آخر فإن المتهم في هذه الحالة يتحمل كذلك مسئولية جريمة الشروع في قتل هذا المجنى عليه الثاني أيضا طالما أنه حين أطلق العيار على المجنى عليه الأول إنما كان يقصد قتله وإزهاق روحه ، فقصد القتل وإزهاق الروح ثابت لدى المتهم بالنسبة للمجنى عليهما الاثنين كليهما “ —
ولما كان ما قاله الحكم من ذلك مائتا في استخلاص نية القتل العمد لدى الطاعن وسجيحا في القانون ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن وعولت في إدانته بها على الأدلة السائغة التي أوردها الحكم المطعون فيه وكان أخذ المحكمة بهذه الأدلة يفيد ضمنا إطراح دفاع الطاعن الذي لا يخرج عن كونه دفاعا موضوعيا مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة .
وكان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ، لما كان ذلك فإن العطن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ونهيم يسى جندى
والسيد أحمد عفيفى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٨ القضائية

إجراءات المحاكمة . شفوية المرافعة . متى تحقق ؟

تحقق شفوية المرافعة عند استجواب المحكمة للمتهمين في شأن ما وقع عليهما من اعتداء وذلك
بعد اكتمال النيابة والمتهم بتلاوة أقوال شهود الإثبات .

إذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن المتهم وكذلك النيابة
لم يتسكبا بسماع شهود الإثبات وطلبا الاكتفاء بتلاوة أقوالهم وكانت المحكمة
قد ناقشت المتهمين في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على النحو الواضح بمحضر
الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهدا فيما وقع عليه من اعتداء فإن مناقشة المحكمة لها
تتحقق بها شفوية المرافعة .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع عمدا في قتل نصر محمد نجم بأن طعنه
بمطواه فاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
الشرعى والتي نفذت إحداها للتجويف الصدرى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل
لإرادته فيه وهو تداركه بالعلاج . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجناسات لمحاكمته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقررت
بذلك . وقد ادعى نصر محمد نجم بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله

بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة ستين والزامه بأن يدفع لنصر محمد نجم المدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه بصفة تعويض والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن أن اجراءات المحاكمة شابها بطلان أثر في الحكم إذ قضت المحكمة في الدعوى دون أن تسمع أحدا من شهود الاثبات وقد استدلت بأقوال أحدهم في التحقيقات الابتدائية على ثبوت التهمة في حق الطاعن مع أن الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة وأنه يتعين عليها لذلك أن تسمع الشهود ما دام سماعهم ممكنا حتى لو تنازل المتهم عن سماعهم كما حدث في واقعة الدعوى هذا إلى أن المحكمة خالفت مقتضى نص المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ قامت بمناقشة الطاعن مناقشة مطولة دون قبول منه ثم جمعت من هذه المناقشة الباطلة عنصرا من عناصر بيان الواقعة وثبوتها في حق الطاعن .

وحيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن وكذلك الغيبة لم يتمسكا بسماع شهود الاثبات وطلبيا الاكتفاء بتلاوة أقوالهم . وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على ما هو واضح بمحضر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهدا فيما وقع عليه من اعتداء فإن مناقشة المحكمة لما تتحقق بها شفوية المرافعة — لما كان ذلك وكان القانون وإن حظر استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك ، فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصالحته فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه على الاستجواب والإجابة على الأسئلة التي توجه إليه ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أجاب بمحض اختياره على ما وجهته إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض

المدافع عنه فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالي لا يجوز له أن يدعى البطلان في الإجراءات ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في البيان أدخل بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه على أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه لأن المجنى عليه هو الذى بادره بالاعتداء الأمر الذى استدل عليه الطاعن بأقوال الشهود في التحقيقات وبما أثبتته التقرير الطبي من وجود إصابات به ولكن الحكم أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم أنه من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن تتصدى لها وترد عليها في حكمها استقلالاً . هذا فضلاً عن أن الحكم في بيانه الخاص بتهمة المتهم الثانى أثبت أن إصابات الطاعن — عدا إصابة الأنف — من الجائز أن تكون قد حدثت له ممن كان يفض المشاجرة دون أن يبين الحكم المصدر الذى استقى منه ذلك .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . واستخلص الحكم في عبارة سائغة أن الطاعن هو الذى بدأ بالاعتداء على المتهم الثانى بأن طمته بآلة حادة عدة طعنت قاصداً من ذلك قتله وأن الأخير في سبيل الدفاع عن نفسه عض الطاعن في أنفه وتمكن بذلك من الإفلات منه وأن باق إصابات الطاعن لم تحدث من المتهم الثانى . لما كان ذلك وكان فيما أورده الحكم الرد الكافى على دفاع الطاعن الذى التفتت عنه المحكمة ولم تأخذ به في حدود سلطتها التقديرية . فإن الطعن بوجهيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلدة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، وعادل يونس المستشارين .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٨ القضائية :

(أ) إعادة الاعتبار بقوة القانون . المادة ٥٥٢ . ج . سلاح . ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لم يتضمن استثناء للقاعدة المقررة بالمادة ٥٥٢ . أ . ج . حكم . التبيانات اللازمة في الأسباب . وجوب رد المحكمة على الدفوع القانونية الجوهرية . أثر إغفال الرد عليها . مثال في إغفال المحكمة الرد على ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن سابقة الحكم عليه في جريمة من جرائم الإعتداء على النفس قد ردا اعتبارها عنها بقوة القانون .

(ب) الحالة التي يجوز فيها له عليه التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة عند تقدير ظروف الرأفة بالنسبة له م ١٧٤ ع مثال . عقوبة . تقديرها . الخطأ في تقديرها .

التزام المحكمة الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مع قيام الظروف المشددة دون تحييص توافر هذا الظرف . خطأ في القانون .

١ — إذا كان الحكم لم يتعرض إلى ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح ناري وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع — إن صح — فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يعفى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بنص المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر استثناء لها ، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن إدانة المتهم على اعتبار توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة له يكون قضاء صادراً بغير تمحييص سببه .

م . (٥) . ج

٢ — إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لحماية إحرار السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع التزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به أولاً هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة ودون تخصيص توافر الظرف المشدد للجريمة لا يكون سليماً من ناحية القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً — أحرز سلاحاً نارياً "فرداً يطلق الرصاص" بدون ترخيص . ثانياً — أحرز ذخائر "خمسة طلقات" مما تستعمل في السلاح سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحمل سلاح . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٧ و ٢/٢٦ و ١/٢٦ — ٢ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق فقررت بذلك . وأمام محكمة جنايات المنيا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المسكيات

... وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة طبقت على الواقعة النص الذي يفرض تشديد العقوبة لوجود سابغة للتمم في جريمة ضرب صدر حكمها بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢١ مع أن هذه الجريمة قد سقطت طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية لمضي المدة التي تميزررد اعتبار المحكوم عليه بقوة القانون ولو تفتت المحكمة لهذا الأثر القانوني لقضت بعقوبة أخف مما قضت به عملاً بالمادة ١٧ التي طاعت الطاعن بمقتضاها .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن لأنه في يوم ١٩٥٦/٦/٩
أحرز سلاحاً نارياً (فرد) يطلق الرصاص ، وذخائراً مما يستعمل فيه وذلك بغير
ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بالحبس سنة مع الشغل في جريمة اعتداء
على النفس ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٦٥١ و ٦٧ و ٢٦ و ٣٠ من القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ،
وقضت محكمة الجنايات تطبيقاً لهذه المواد والمادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون
العقوبات حضورياً بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح
والذخيرة وأثبتت في أسباب حكمها هذا أن المتهم سبق الحكم عليه بالحبس سنة
مع الشغل في ١٩٤٩/٩/٢١ ولما كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن
الدفاع عن الطاعن أبدى لمحكمة الجنايات أن السابقة المنسوبة للتهمة قد مضى
عليها ست سنوات ولما كانت المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد ربطت عقوبة الأشغال الشاقة
المؤبدة إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين
من هذه المادة وكان الجاني من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د
وه ، ومن المادة السابقة وكانت الفقرة ب من المادة الأخيرة تنص على
”الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل
في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال — لما كان ذلك وكان ما ذكره
الدفاع أمام محكمة الموضوع من أن الحكم السابق الصادر ضد المتهم قد انقضى
عليه ست سنوات ، ليس وراءه غير معنى قانون واحد هو تمسك الدفاع بسقوط
ذلك الحكم الذي صدر على المتهم برد اعتباره إليه بعد انقضاء المدة التي فرضها
الشارع — وهذا المعنى القانوني هو ما أفصح عنه الطاعن في وجه الطعن مما كان
يوجب على المحكمة أن تتصدى لهذا الدفع القانوني وتقول كلمتها فيه — لما كان
ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة
بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ تنص على ما يأتي : ”يرد الاعتبار بقوة القانون...
ثانياً — بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على

تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائداً ، أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتي عشرة سنة” ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض إلى ما تمسك به الدفاع من أن السابقة المحكوم بها على المتهم قد مضت عليها المدة التي جعلها الشارع حداً لرد الاعتبار بقوة القانون ، وهو دفاع إن صح فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يحى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بنص المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك وكان الشارع لم يورد في قانون الأساحة والذخائر استثناء للقاعدة العامة التي نصت عليها المادة ٥٥٢ سالفة الذكر ، فإن إدانة الطاعن على اعتبار توافر الظروف المشدد المستند من وجود سابقة له - على الرغم مما أبداه من دفاع في شأن قيام هذا الظرف - يكون قضاء صادراً بغير تمحيص سببه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة لها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة عن الظرف المشدد ، لا يترتب بذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وثقت عند هذا التخفيف الذي وثقت عنده ولم تستطع التزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد - الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني - لما كان ما تقدم ، وكان الشارع اشترط لرد اعتبار المحكوم عليه مضي مدة معينة على تنفيذ العقوبة وضاعف هذه المدة للعائد ولمن سقطت عقوبته بالتقادم كما اشترط أن لا يكون قد صدر على المحكوم عليه - حكم جديد في جناية أو جناية في خلال تلك المدة ، ولما كان الدفع على النحو الذي أبدى به مما يحتاج إلى تحقيق موضوعي لإستقصاء توفر هذه الشروط وهو ما قصر عنه الحكم المطعون فيه الأمر الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يعيبه مما يتعين معه نقضه وإحالة القضية لنظرها من جديد أمام دائرة أخرى ، وذلك بغير حاجة إلى بحث ما جاء بالشطر الأول من وجه الطعن .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، وداود يونس المستشارين .

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٠٤٢ سنة ٢٤ القضائية :

استدلال . إجراءات التحقيق التي يملكها استثناء رجال الضبط القمائي . القبض على المتهمين .
الإستيقاف لا يعد قبضا . مثال .
اقتياد السيارة وبها المتهم إلى نقطة البوليس بعد هرب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا يعتبر استيقافا اقتضاء سير السيارة من غير نور .

إن ما قام به رجال الهجانة من اقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا في وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف اقتضته بادية الأمر ملابسات جديدة هي سير السيارة بغير نور فلا يرقى إلى مرتبة القبض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا - أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا - أحرز ذخائر تستعمل في الأساحة دون أن يكون مرخصا له بإحراز السلاح . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ ج و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) المرفق ١ و ٥ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ فقررت بذلك . وأمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات أولا - بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة وذلك عن

التهمة الأولى . وثانيا — بمناقبته بالحبس مع الشغل لمدة أربعة أشهر والمصادرة عن التهمة الثانية وذلك على اعتبار أن المتهم أحرز المخدر بقصد التعاطي وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات ذلك أن محكمة الجنايات سمعت أقوال الجنديين عبد الحليم عثمان صالح وحسن أحمد يوسف وقد اتفقت إجابتهما على أنهما لا يذكران شيئا عن الحادث لمضى فترة طويلة على وقوعه فتلّت عليهما المحكمة أقوالهما في التحقيقات فأقراها ثم شرعت المحكمة في مناقشتها مع أن اعتذارهما بأن مضى الوقت قد حان من ذاكرتهما وقائع الدعوى اعتذار غير مقبول لأنهما ليسا من رجال الضبط القضائي ولا يمهّد إليهما بإجراء تحقيقات في الحوادث الجنائية ، وكان يتعين على المحكمة أن تحاول حملهما على الإجابة على ما توجهه إليهما من أسئلة بدلا من أن تعيد عليهما تلاوة أقوالهما في التحقيقات ، ومن ثم تكون الطريقة التي اتبعتها المحكمة في مناقشة هذين الشاهدين مخالفة للقانون ولا تؤدي إلى إظهار الحقيقة على الوجه الصحيح .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه "إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي أقرها في التعقيب أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة . وكذلك الحال إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة" فإن الإجراء الذي اتخذته المحكمة بتلاوة أقوال الشاهدين في التحقيقات بعد أن قرر أنهما لا يذكران شيئا عن الحادث لمضى حقبة طويلة من الوقت على وقوعه هو إجراء صحيح مطابق للقانون ، ويكون ما جاء بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني من الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه تناقض واضطراب ذلك أنه أثبت في صدره أن الطاعن أدخل يده اليمنى في جيبه الأيمن وأسقط منديلا ارتطم بالأرض واستعان الحاضرون على اكتشافه بضوء (بطارية) ثم التقطه الجاويش سليم على إبراهيم الذي وجد بداخله أربع طلقات خرطوش وعابية دخان وقطعة حشيش — واستطرد الحكم بعد ذلك قائلا إن أحدا لم ينظر الطاعن يضع يده في جيبه أو يلقي بالمنديل على الأرض وأن الشهود إنما سمعوا فقط صوت سقوط المنديل على الأرض فالتقطوه وإذا به يحوى هذه المنوعات — وهو تناقض من شأنه إيهام الواقعة الأساسية التي استند عليها الحكم في الإدانة مما يجبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . وكان التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا يتناقض فيه ، لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن قد أسقط المنديل الذي يحوى المخدر على الأرض له أساس من الأوراق إذ بين من أقوال شاهدى الإثبات عبد الحليم عثمان صالح وحسن أحمد يوسف اللذين سمعتهما المحكمة بالجلسة أن هذا المنديل سقط من الطاعن وقت نزوله من السيارة ولم يكن بها وقتذاك سواء ووجد به خاتم باسمه واعترف الطاعن بملكيته لهذا المنديل وإن أنكر حيازته للمخدر . فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، فقد دفع الطاعن ببطلان الإجراءات استنادا إلى أن جنود المهجانة قد تصرفوا معه تصرفا تعسفيا بأن اقتادوا السيارة التي كان يركبها إلى نقطة البوليس دون أن يلحق به اتهام أو اشتباه ثم زعموا أنه أسقط على الأرض منديلا يحوى ممنوعات ومن ثم فإن القبض عليه يكون باطلا ، إلا أن المحكمة

أخطاء اذا عتبرت أن الدفع قاصر على إجراءات التفتيش بنقطة البوليس وذهبت إلى أن تخلى الطاعن من المنديل ومحتوياته كان بمحض اختياره ، مع أن هذا الدفع ينصب أصلا على القبض الباطل الواقع على الطاعن واقتياده قسرا إلى نقطة البوليس دون قيام مسوغ لذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما جاء بهذا الوجه من الطعن ورد عليه في قوله ”وحيث إن الحاضر مع المتهم دفع ببطلان القبض والتفتيش مع أن الثابت من أوراق التحقيقات ومما دار بالجلسة أن المتهم التى بالمنديل وبه المخدر والذخائر طوعية واختيارا فتخلى عنه وأضحى فرزا ما بالمنديل لا يعد تفتيشا لأنه لم يقع على شيء في حوزة انسان أو تحت سيطرته فضلا عن أن هذا الوضع في حد ذاته يمكن أن يكون ظاهرة وأمارة قوية على خلق حالة تلبس تبيح تفتيش نفس المتهم والقبض عليه — أما ضبط المتهم واقتياده مع العربة إلى نقطة البوليس فأمر يسوغه مرور العربة في منتصف الليل ولا نور فيها وهروب اثنين من ركبها وكانا يحملان سلاحا فكان لرجال الدورية أن يقتادوا المتهم لنقطة البوليس للتحري عنه“ . لما كان ذلك وكان هذا الذى قاله الحكم صحيحا فى القانون ، إذ أن ما قام به رجال المهجانة من اقتياد السيارة التى كان يركبها الطاعن وبها هذا الأخير إلى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا فى وقت متأخر من الليل لا يبدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف أقتضته بادئ الأمر ملابس جديده هى سير السيارة بغير نور ولا يرقى إلى مرتبة القبض — لما كان كل ما تقدم وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن هو الذى تخلى بإرادته بعد ذلك عن المنديل الذى يحوى المخدر فإنه لا يقبل منه التنصل من تبعة إحراز المخدرات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور المادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، وعادل يونس المستشارين .

(٢٠١)

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ القضائية :

أ ، ب - سرقة . السرقة المقررة بظروف مشددة . حمل السلاح . مادية السلاح الذي يتوافر به الظرف المشدد .

لا عبرة بنوع السلاح أو وصفه . توافر الظرف المشدد بحمل السكين أثناء السرقة بلا مبرر من ضرورة أو حرفة وبقصد تسهيل السرقة .

إلغاء المادة ٢٥ من ق ٣٩٤ لسنة ٤٥ بشأن الأسلحة والذخائر التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء وإلغاء الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمقتضى على بيان هذه الأسلحة بالقانون رقم ٧٥/١٩٥٨ لا يؤثر في اعتبار حمل السكين أثناء السرقة ظرفا مشددا لها .

(١) إن ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بحمله الظرف المشدد في جنائية السرقة إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهي التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمقتضى على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على إحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها ، أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى والاستعانة به على إيقاعها ، استعمال السلاح ، أو لم يستعمل فإنه

بعد سلاحا يتوافر به الظروف المشدد الذى نص عليه القانون فى المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(٢) إن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هى كغيرها من المواد الواردة فى باب السرقة التى جعلت من حمل السلاح مطلقا ظرفا مشددا دون تحديد لنوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميله ارتكبا السرقة ايللا ، وكن أولهما يحمل السكين فى يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : سرقا الماسورة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لمصلحة الطرق والكبارى حالة كون أحدهما (المتهم الأول) يحمل سكيننا ظاهرا بيده والمتهم الأول أيضا أحرز سلاحا أيضا "سكيننا" بدون ترخيص وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ٢٥ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والبند العاشر من الجدول رقم ١ المرفق به بالنسبة للأول ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهما ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . فطن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. وحيث إن محصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء معيبا بفساد الاستدلال والقصور والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المستفاد من أقوال

الخفير الخصوصى موسى عبد الغنى شافعى أن السرقة حدثت بين المغرب والعشاء وأن السارق هو المتهم الثانى الذى اعترف بجريمته ، وهذه الأقوال تنذير أقوال شاعدى الإثبات وهى أقوال لا تلتئم مع ما شهد به الخفير الخصوصى المذكور من أن السارق لم يره أحد وأنه أبلغ الشاهدين الآخرين أن الذى سرق الماسورة هو المتهم الثانى وشخص آخر غير المتهمين وكلفه بالتبليغ ، وقد أبدى الدفاع بالحكمة أن الطعن لم يكن إلا مرشدا للخفير موسى عبد الغنى ومساعد له فى البحث عن الماسورة وقد سككت الحكم عن الرد على هذا الدفاع ، هذا إلى أن الطبيب الشرعى أثبت فى تقريره أن السكين المضبوطة ليست من السلاح المنصوص عليه فى القانون ومن ثم يكون الوصف الذى وصفت به الحادثة من أنها جناية سرقة مع حمل سلاح هو وصف خاطئ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وقال فى هذا البيان " إن الخفيرين عبد الهادى ابراهيم البنا ومحمود عبد القادر حمزه شاهدا المتهمين الأولين سعيد سالم العكر و ابراهيم عبد الحميد صفري بخلان ماسورة مملوكة لمصلحة الطرق والكبارى ، فانتظرا حتى قرب منهما المتهمان ثم قبضا عليهما ومعهما الماسورة المسروقة وأبلغنا العمدة مصطفى فتح الله بالحادث فأبلغه بدوره للجهات المختصة ، وقد سأل المتهمين فأعترف ثانيهما ابراهيم عبد الحميد بالسرقة وأنكر الأول سعيد سالم ما نسب إليه ، وقد ضبط الخفير محمود عبد القادر حمزه مع هذا الأخير سكيناً ذات نصل طوله ٢٥ سم بحد واحد كان يحملها فى يده عند ضبطه متلبساً بالسرقة " ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليهما ، وهى شهادة الخفيرين عبد الهادى ابراهيم البنا ومحمود عبد القادر حمزه والعمدة مصطفى فتح الله ، لما كان ذلك وكان الحكم قد اطرح أقوال الخفير الخصوصى موسى عبد الغنى شافعى وعول على ما شهد به الشهود السالف ذكرهم مطمئنا إلى صحة أقوالهم ، ولما كان ماعرض له الدفاع بشأن أقوال الخفير الخصوصى إنما أراد به توجيه شبهة إلى سلامة الاتهام وهو دفاع موضوعى لا تلزم الحكمة بالرد عليه صراحة مادام ردها مستفادا من قضائها بإدانة الطاعن

استنادا إلى أقوال الشهود التي أوردتها واقتنمت بصحتها وهو أمر داخل في سلطتها ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بشأن السكين التي ضبطت مع الطاعن وقت السرقة وانتهى إلى اعتبارها سلاحا يتوافر بحمله الظروف المشدد في جناية السرقة إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة ، وهو تأويل صحيح للقانون ، ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهي التي كانت تعاقب على حمل وإحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشمول على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل الذي رأته المحكمة لأنه وقف على إحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الإحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو إحرازها ، وفي هذا النطاق المحدود يجب أن تحصر الإباحة التي يتضمنها الإلغاء المنصوص عليه في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة للأسلحة البيضاء ، أما إذا كان حمل شيء من هذه الأسلحة لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى والاستعانة به على إيقاعها ، استعمال السلاح أو لم يستعمل كما هو الحال في واقعة الدعوى ، فإنه يعد سلاحا يتوافر به الظروف المشدد الذي نص عليه القانون ، والمادة ٣١٦ من قانون العقوبات كغيرها من المواد الواردة في باب السرقة التي جعلت من حمل السلاح مطلقا ظرفا مشددا ، دون تحديد لنوعه أو وصفه ، والعلة التي من أجلها شدد الشارع العقاب على السرقة متى كان السارق يحمل سلاحا هو أن حمل السلاح وقت اقتراف الجريمة ، ولمناسبة اقترافها ، هو ظرف من شأنه إنزال الرعب في نفس كل من يقع عليه بصره ، كما أن من شأن وجود السلاح مع السارق أن يسهل له سبيل الاعتداء إذا أراد على المجنى عليه أو على كل من يحاول منعه من بلوغ مقصده ، أو يسعى لضبطه عند ارتكاب

جريمته ، وعلى هذا التفسير جرى قضاء هذه المحكمة واستقر ، لما كان ذلك وكان المستفاد من الوقائع الثابتة في الحكم أن الطاعن وزميله ارتكبا السرقة ليلا ، وكان أولهما يحمل السكين في يده ، فذلك يتوافق به جميع العناصر القانونية لحضاية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات ، وتكون المحكمة إذ انتهت إلى وصف التهمة وفقا لهذا النص ودانت الطاعن وزميله على مقتضاه قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا لا خطأ فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى
يحنى ، والسيد احمد عفيفى ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ القضائية :

حكم . ضوابط التدليل .

- قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة عليها .
- مثال . في جريمة عدم توريد المتهم لنصيب الحكومة من القمح .

إذا كانت النيابة لا تدعى في طعنها ما يخالف ما أثبتته الحكم من خلل أوراق
الدعوى من استمارة تفيد حيازة المتهم للأرض التى يتحقق بها تكليفه بتوريد
نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى
التأجيل لتقديمها ولم تتقدم لمحكمة ثانى درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة وإنما
اكتفت بطلب ” الحكم بالطلبات ” فإن قضاء محكمة الموضوع في الدعوى بناء
على الأوراق المطروحة أمامها بحالتها يكون صحيحا فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : لم يورد نصيب الحكومة من محصول
قمح سنة ١٩٥٢ وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٩ و ١٠ و ٤٩ و ٥٦ و ٥٧ و ٦١ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المبدل بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والمرسوم
بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ و ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ والقرارات ٩٢ و ١٦٧
و ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ وقرار وزير الزراعة الصادر فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٢
والقانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جنح نجع حمادى الجزئية قضت بحضورها

عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم بلا مصروفات .
فاستأنفت النيابة الدائمة هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية قضت فيها غيابياً
بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمت

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور والخطأ في تطبيق القانون فقد استند
حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في تبرئة المطعون ضده —
إلى خلو أوراق الدعوى من دليل الحيازة التي هي أساس التكليف بتوريد القمح
للحكومة دون أن يحقق هذه الواقعة ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد انزلق
في خطأ قانوني إذ انتهى إلى أن قرارات وزارة التموين اللاحقة قد أسقطت
عن الفعل وصف الجريمة حين أفسحت الأجل للمتهم ويسرت له البديل القدي
ذلك بأن الأمر لا يعدو مجرد ترك الخيار للخازين لتوريد القمح المطلوب أو أداء
البديل فإذا لم يقم بأى الأمرين استحق العتاب .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة بأنه " لم
تحرر له استمارة حيازة ولا يعلم أنه مكلف بتوريد قمح " فقضت المحكمة ببراءته
وقالت في أسباب حكمها التي أخذ بها الحكم المطعون فيه " إنه لم يتضح للمحكمة
من مضمون الاستدلالات أن المتهم مكلف بتوريد قمح للحكومة إذ لم ترفق
النيابة استمارة حيازة باسم المتهم " لما كان ذلك ، وكانت النيابة لا تدعى في طعنها
ما يخالف ما أثبتته الحكم من خلو أوراق الدعوى من استمارة تفيد حيازة المتهم
للأرض التي يتحقق بها التكليف وهي لم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التأجيل
لتقديمها ولم تتقدم لمحكمة ثانی درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة واكتفت
بطلب " الحكم بالطلبات " لما كان ما تقدم ، فإن محكمة الموضوع إذ قضت
في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بحالتها لا تكون قد خالفت القانون
في شيء ، ولما كان ما استند إليه الحكم من ذلك يكفي وحده لحمل النتيجة التي
انتهى إليها ، فإنه لا جدوى من بحث وجه الطعن الآخر الذي تعرض له الحكم
تزييداً ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً .

جاسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد . مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور الدادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، والدود أحمد عفيفي ، وعدد عطية اسماعيل المتشارين .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٨ القضائية :

تموين . قح . قانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ . المسؤولية والعقاب .
متى تبدأ مسئولية المتهم الذي أعنى من توريد القمح طبقاً لأحكامه ؟

إن القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص في مادته الأولى على أنه ” يعفى من العقاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ بأداء مبلغ جنيهاً لوزارة التووين عن كل أردب من القمح لم يقيم بتسليمه “ — فإذا كان المحصول الذي لم يقيم المتهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمله هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئوليته الجنائية إذا لم يقيم في هذا التاريخ بالتوريد أو بدفع البديل النقدي ونصح محاكمته عليها . فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي تبدأ فيه مسئوليته الجنائية فإن الحكم إذ قضى بإدانته استناداً إلى أن القانون قد أسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٠٩ و ١٠٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٦ و ٥٧ و ٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضاف بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ و ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ والقرارات ١٦٧ و ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ وقرار ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٢ . ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ فعارض وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكيات

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهم إستنادا إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذى نص على إعفاء الحائزين من تسليم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة عن سنة ١٩٥٢ إذا قام خلال شهرين من تاريخ العمل به بأداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يتم بتسليمه وما أعقب هذا القانون من مد الأجل حتى ١٩٥٦/٧/٣١ الأمر الذى يبين منه بجلاء أن المشرع وقد أفسح للتهمة أجل التوريد ويسر له البديل التقديرى أسقط من الفعل وصف الجريمة وتقول الطاعنة أن هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح فى القانون لأن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ ترك للحائزين

الخيار بين توريد القمح المطلوب أو أداء البديل النقدي فإذا لم يتم المتهم بأى الأمرين كان مستحقا للعقاب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وقضى ابتدائيا بإدائته فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده إستنادا إلى صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الذى نص على إعفاء الحائزين من تسليم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة عن سنة ١٩٥٢ إذا قام خلال شهرين من تاريخ العمل به بأداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يتم بتسليمه وما أعقب هذا القانون من مد الأجل حتى ١٩٥٦/٧/٣١ الأمر الذى يبين منه أن المشرع حين أفسح للتهم الأجل ويسر له البديل النقدي قد أسقط عن الفعل وصف الجريمة .

وحيث إن هذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه غير شديد فى القانون ذلك لأن القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص فى مادته الأولى على أنه " يعفى من العقاب كل حائز يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١ و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ بأداء مبلغ جنيتين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يتم بتسليمه لما كان ذلك ، وكان المحصول الذى لم يتم المطعون ضده بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذى تشمله هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمطعون ضده صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئوليته الجنائية إذا لم يتم فى هذا التاريخ بالتوريد أو بدفع البديل النقدي وتصح

محاكمته عليها — لما كان ذلك وكانت النيابة قد اتهمت المطعون ضده بأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذى تبدأ فيه مسئوليته الجنائية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته إستنادا إلى أن القانون قد أمسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون ويتعين نقضه . لما كان ذلك وكان هذا الخطأ القانونى قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين مع نقض الحكم إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، وعادل يونس المستشارين .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٤ القضائية :

نقص . طعن . أسباب الطعن . أسباب جديدة . إعلان . بطلان لإجراءاته .
تصحيح البطلان بحضور المتهم جلسة المحاكمة . م ٢٢٤ أ ج . عدم جواز إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

لا يقبل من المتهم أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء
إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : استعمل محررا مزورا هو مخالصة مؤرخة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ صادرة من حبيبة كامل تفيد تسليمها مبلغ ثلاثة وعشرين جنيا بقية ثمن منزل مباع منها له مزورة بإثبات هذه الواقعة الكاذبة فيها على اعتبار أنها واقعة صحيحة مع علمه بكذبها لإضرارها بالمجنى عليها وذلك بأن قدم هذا المحرر إلى محكمة الخليفة الجزئية وظل متمسكا به حتى تم الفصل في هذه القضية مع علمه بتزويره وطلبت عقابه بالمادتين ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة الخليفة الجزئية قضت بحضوره باعلا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة عليه لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفته

المتهم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا أولا — بعدم جواز استئناف النيابة . وثانيا — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بنى على إجراء باطل ذلك أن المحكمة بعد أن حجزت القضية للحكم بجلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ قررت إعادة المحاكمة للمرافعة بجلسة ١٩٥٧/٣/١٤ وأمرت بإعلان المتهم إلا أنه لم يعلن للجلسة الأخيرة ولم يحضر لإبداء دفاعه وأصدرت المحكمة حكمها بالإدانة في غيبته .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم بنفسه في الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه — وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة الاستئنافية حجزت القضية للحكم بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧ وفي الجلسة المذكورة أعادت الدعوى إلى المرافعة بجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ وكلفت النيابة بإعلان المتهم وقد حضر الطاعن في هذه الجلسة الأخيرة ولم يدفع بعدم إعلانه أو يطلب ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى فإنه لا يقبل منه أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذى صححه حضوره جلسة المحاكمة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة فلم يبين كيف وقع التزوير المعنوى في الإقرار والمطعون فيه على الرغم مما ثبت في التحقيق من أن زوج المجنى عليها الذى وقع معها على

الإقرار لم بالقراءة والكتابة ولا يستساغ أن يوقع على ورقة دون قراءتها والتحقق مما تضمنته مع ما بينهما من منازعات تقتضى منه الحيلة والحذر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله ” إن المحنى عليها السيدة حبيبة كامل باعت المتهم بمقد بيع مؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ ط شيوما في المنزل رقم ٦ بزقاق قادن شياخة الحلبه قسم الخليفة مقابل ثمن قدره ٧٣ ج دفع منه في مجلس العقد ٥٠ ج وتعهد بدفع الباقي وقدره ٢٣ ج عند التصديق على العقد النهائي خلال ثلاثة شهور وتراخى المتهم في إتمام إجراءات التصديق فأذنته البائعة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ بضرورة الوفاء بباقي ثمن المبيع ثم أقامت ضده الدعوى رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٠ مدنى الخليفة بطلب فسخ العقد فدفع الدعوى بالتخاوص وقدم للتدليل على صحة دفاعه إقرارا مؤرخا أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ على ظهر عقد تملك المحنى عليها الصادر لها من عبد الحافظ عابدين والمشهد برقم ١٨٠٩ في ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٨ نسب صدوره من المحنى عليها يتضمن تنازلا عما حواه العقد إلى المتهم وإقرارها باستلامها الثمن فطعنت عليه بالتزوير ومحكمة الخليفة الجزئية قضت برد الإقرار وبطلانه وفسخ عقد البيع وتأيد الحكم استئنافيا في الاستئناف رقم ٦٨٢ سنة ١٩٥٤ فلما سئل المتهم في تحقيقات النيابة أنكر التهمة وقرر أنه دفع باقى الثمن للمحنى عليها ووفقت هى وزوجها بما يفيد الاستلام وأنه أنكر تاريخ الإقرار بحمله متفقا مع تاريخ عقد الشراء ليتفادى الحكم بفسخ العقد فيرأ المحنى عليها شهدت بأن المتهم استوفىها على الإقرار بمقولة إنه تنازل عن عقد تملكها المسجل وشهد زوجها بأنه وقع على الإقرار بمقولة أنه يحوى استلام المتهم للعقد المسجل للكشف بموجبه بمكتب الشهر العقارى وقدمت النيابة المتهم للحاكمة بتهمة أنه استعمل محررا مزورا مع حله بترويره بأن قدمه وتمسك به في الدعوى المدنية رقم ٤٨٥ سنة ١٩٥٠ مدنى

الخليفة ...” ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت جريمة التزوير والاستعمال في حق الطاعن وهي أقوال المجنى عليها وزوجها والقرائن التي استند إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين الواقعة بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي في العقل إلى ما رتب عليها — وكان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يبدو أن يكون جدلا منه في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى
جندى ، والسيد أحمد عفيفى ، ومحمد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٢٠٥)

الطعن رقم ١٠٥٧ سنة ٢٨ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . دفاع . حكم . البيانات اللازمة في الأسباب . وجوب رد الحكم
على أوجه الدفاع القانونية والدفاع الموضوعى الهام . إغفال ذلك بموجب الحكم بالقصور .
مثال في جريمة اختلاس أشياء محجوزة .

إذا لم يعرض الحكان الابتدائى والاستثنائى لبيان مقدار القمح المحجوز عليه
وقيمته وبيان قيمة ماورده المتهم لبنك التسليف عينا وما سدده للصراف نقدا
قبل التاريخ المحدد للبيع أخيرا وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول
المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم
من الصحة والذي يخلص فى أنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك كما سدد
مبلغ ١٠٤ ج فى اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع فى قيام جريمة التبيد أو انتفاؤها
فإن الحكم إذا لم يعن بإيراد هذا البيان يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويوجب
نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد محصول القمح المبين القدر والقيمة
بالمحضر والمحجوز عليه إداريا لصالح الحكومة والذي كان قد سلم إليه على سبيل
الوديعة لحراسته وتهديمه يوم البيع فاختمه لنفسه إضرارا بالحاجزة حالة كونه
مالكاله وحارما عليه وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و٣٤٢ من قانون العقوبات .
ومحكمة جنح أبو قرقاص الجزئية قضت بحضور باعتملا بمادتي الاتهام مع تطبيق

والمسأدين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة وكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا. فاستأنف المتهم ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعا الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أن شاهد الاثبات وهو صراف ناحية البربا قرر في التحقيق أن الدين المحجوز من أجله مستحق لهنك النسليف وللحكومة عن الأموال الأميرية وأن بيع القمح المحجوز عليه أجل أسبوعا من ٩/٧/١٩٥٥ إلى ١٦/٧/١٩٥٦ بسبب عدم تجهيز جزء من المحصول المحجوز عليه ولقيام الطاعن بتوريد باقية إلى بنك النسليف الذي تولى تحصيل دينه وتحصيل الأموال الأميرية أيضا وهذا التوريد ينفي القصد الجنائي لأنه دليل على حسن نية الطاعن فضلا عن أن الثابت من التحقيقات أن الطاعن مع قيامه بتوريد بعض القمح المحجوز عليه سدد نقدا قبل اليوم المحدد للبيع مبلغ ١٠٨ جنيهات و ٨١٤ مليما مما ينفي القصد الجنائي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في طعنه ورد عليه بقوله "أنه عن الدفاع الذي أثاره المتهم (الطاعن) بجلسة ٢٩/٤/١٩٥٧ والذي يخلص في أنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك ، كما سدد مبلغ ١٠٤ جنيهات في اليوم المحدد للبيع ومن ثم فتكون نية التبيد منعدمة فهو استخلاص في غير محله ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الصراف حدد يوم ٩/٧/١٩٥٦ للبيع الذي تأجل ليوم ١٦/٧/١٩٥٦ لعدم تجهيز باقي المحجوزات ووقع المتهم بما يفيد عليه باليوم الذي تأجل إليه البيع وفي يوم ٢٢/٧/١٩٥٦ . أبلغ الصراف مأمور مركز أبو قرقاص بأن المتهم لم يقدم المحجوزات لبيعها في اليوم المحدد للبيع وأنه ماينها في محل حجزها فلم يعثر عليها ، وذكر الصراف عند سؤاله في محضر ضبط

الواقعة بعد أن رفض المتهم الحضور للمركز لسؤاله عن بلاغ الصراف بأن المتهم ورد جزءا من المحجوزات للبنك وقام بسداد ١٠٨ جنيهات و ٨١٢ مليا والباقي في ذمته ٣٥٩ جنيهات و ٧٥٦ مليا لم يتم بسدادها حتى تاريخ إبلاغه المركز بالتبديد وأضاف أنه عاين المحجوزات في محل الحجز في الجرن في اليوم المحدد للبيع فلم يجدها فترجعه إلى منزل المتهم في نفس اليوم وتقابل معه وطلب منه تقديم المحجوزات أو السداد وإلا أبلغ ضده بالتبديد فلم يأبه المتهم بذلك والذي تستخلصه المحكمة من كل ذلك أن المتهم كان على علم باليوم الذي تحدد أخيرا للبيع وأنه عمد إلى عرقلة إجراءات التنفيذ لعدم تقديمه باقي المحجوزات للصراف لبيعها واستيفاء ثمنها بمعرفة رغم أن البيع قد تأجل لهذا الغرض كما لم يتم بسداد باقي الدين الذي من أجله توقع الحجز ولا يمكن القول بأن سداد المتهم لجزء من الدين وتوريد جزء من المحصول للبنك إنه كان حسن النية ولم يقصد التهديد ولم يعتمد على عرقلة التنفيذ وإلا قام بتقديم المحجوزات للصراف أو سداد باقي الدين له وقد تقابل الصراف معه وطالبه بذلك وحذره من تحرير محضر تبديد ضده إن لم يتم بالسداد أو تقديم المحجوزات ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله مما يتعين معه تأييده " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك لا يكفي لتنفيذ دفاع الطاعن إذ لم يعرض الحكم الابتدائي والاستئناف لبيان مقدار القمح المحجوز عليه وقيمته وبيان قيمة ما ورده الطاعن لبنك التسليف عينا وما سدده للصراف نقدا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيرا وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعادل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع الطاعن من الصحة وأثره في قيام الجريمة أو انتفاءها فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بإيراد هذا البيان يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسوع جندى ، والسيد أحمد عفرى ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٢٠٦)

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) استدلال . قبض . تلبس .

مجرد سير راكب في عربة قطار واحتكاكه بالراكب لا يوفر حالة التلبس بالجريمة ولا يبرر من ثم انقبض عليه .

حكم . ضوابط الدليل . وجوب أن تكون الأدلة ولادة لإجراءات صحيحة .

قبض باطل . أثره . وجوب امتداده إلى الأعمال التالية المترتبة عليه .

مثال في توافر الصلة السببية بين القبض الباطل وبين الاعتراف والتفتيش وضبط الشيء موضوع الجريمة .

(ب) إثبات .

لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات

الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

١ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتته بحكمها على لساقه

الخبر تحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير

في عمرها ويحتك بالراكب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالها إليه النزول من القطار

فلما رفض جذبه إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشته

في المتهم ويرغب التحري عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط

القضائي أخذ يستعطفه ولما يئس منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويحلى سبيله

فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى إليه أنه مخدر فاقناده لمكتب الضابط القضائي

الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فعثر معه على المادة المخدرة فيكون

ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب

في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كانه

وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانوناً لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد في إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الإجراء الباطل ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

٢ — لا يضير "عدالة" إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز الجواهر المخدرة المبينة بالمحضر (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول (١) الملحق به فقررت بذلك ، وأمام محكمة جنايات قنا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض وما ترتب على ذلك من إجراءات ، والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملاً بمواد الإتهام برفض الدفع ببطلان القبض وبمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون وشابه قصور البيان ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض الذي وقع عليه لأنه تم في غير الأحوال التي يجيزها القانون فمضى الحكم برفض الدفع بمقولة إن القبض حصل بمعرفة المصول "حاشى بشاى" بعد أن اعترف له الطاعن بإحرازه للمخدر فأصبح

لزاما عليه أمام اعتراف الطاعن بارتكاب جناية أن يقبض عليه — مع أن واقعة الدعوى كما أوردها الحكم تفيد أن الاعتراف المقول به جاء لاحقا للقبض الباطل الذى وقع على الطاعن. وكان نتيجة له ومن ثم فهو اعتراف باطل هذا فضلا عن أن الحكم قد أغفل الرد على دفاع موضوعى هام وهو عدم معقولية صدور الاعتراف من الطاعن خاصة وأن المخبر الذى كان ممسكا به مع الصول قرر أنه لم يسمع صدور الاعتراف منه وبذلك أيضا شهد الضابط القضائى . كما أن المحكمة وهى تتحدث عن الشك الذى ساور رجل البوليس من وجود الطاعن بعربة القطار قد تأثرت بما ذكرته فى أسباب حكمها خطأ . من وصول القطار لمحطة الأقصر الساعة ٣٠ و ٧ من مساء يوم الحادث الذى وقع فى الساعة ٣٠ و ٧ صباحا ولا ريب أن ما يثيره ظرف الليل فى نفس رجل البوليس من حذر وشكوك لا ينطبق على واقعة الدعوى وقد حدثت فى وضع النهار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى رده على الدفع المقدم من الطاعن بشأن بطلان القبض عليه فى قوله : « وحيث إن الدفاع عن المتهم دفع ببطلان القبض وما ترتب على ذلك من إجراءات لأن المتهم لم يكن فى حالة من الحالات التى تبيح القبض عليه قانونا . وحيث إن الثابت من وقائع الدعوى أنه بينما كان البوليس الملكى (سيد حسن أحمد عبد الرسول) يمر على رصيف المحطة رابه أمر المتهم لسيده بممر عربة القطار واحتكاكه بالركاب فاستوقفه وصأله عن وجهته وعمله فأرتبك وتزايدت علامات الارتباك عليه فأراد التحرى عنه وأنزله من عربة القطار ونادى على الصول " حلى بشاى ابراهيم " فلما علم بتفاصيل الحادث وأراد أن يأخذ المتهم إلى مكتب المأمور القضائى طلب منه أن يتركه مقابل أخذ ما معه فلما استفسر منه عما به أخبره أنه يحمل مواد مخدرة فأصبح لزاما على الصول وقد اعترف أمامه المتهم بارتكاب جناية أن يقبض عليه وعلى هذا الأساس يكون الدفع ببطلان القبض فى غير محله ويتعين رفضه " . لما كان ذلك وكانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا

لما أثبتته بحكمها على لسان الخبير "سميد حسن أحمد عبد الرسول" تحصل في أن هذا الأخير إرتاب في أمر الطاعن حين وآه بدرجة القطار يسير في ممرها ويحرك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا إليه النزول من القطار فلما رفض جذبه إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشته في المتهم ويرغب التحري عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يئس منه وجاء في أن يأخذ مامعه ويخل سبيله فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى إليه أنه مخدر فاقناده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش الطاعن فمزمعه على المادة المخدرة . لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجماعته يرتاب في أمر الطاعن لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن الطاعن كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجرمة ومن ثم فهو قبض يعاقل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يميزها القانون . وكذلك الاعتراف المنسوب للطاعن إذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل . كما أنه لا يجوز الاستناد في إدانة الطاعن إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا هذا الإجراء الباطل . لما كان ذلك ، وكانت القاعدة على اتمان أن كل ما بني على الباطل فهو باطل وكانت الدعوى خالية من أي دليل آخر وكان لا يضير المدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الاقتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبإراءة الطاعن مع مصادرة المادة المخدرة المضبوطة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد صليبه اسماعيل المستشارين .

(٢٠٧)

الطعن ١٠٣٧ لسنة ٢٨ القضائية

(١) تحقيق . تفتيش . تحقيق القضايا العسكرية . الأمر العسكري الرقم ٩٩ . مدى قيود
التحقيق التي أعفى النيابة منها .

اقتصار إقفاء النيابة العامة حال مباشرتها لإجراء تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص
المحاكم العسكرية على قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى في التفتيش بنفسها أو بطريق
نذب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود المادة ٩١/١ من قانون الإجراءات
الجنائية .

(ب) تفتيش المساكن . شروط الموضوعية . السبب في التفتيش . ماهيته .

وجوب قيام قرائن تسح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المقم بالمسكن المراد تفتيشه
بصته ، فاملا أو شريكا في جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة . المواد ٤٥ و ٤٦ ج و د .
تحقيق جنايات قديم و ١٢٨ ع و ١١٢ عقوبات ملغى .

١ — إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر
العسكري رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم
إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن ” يباشر أعضاء النيابة العامة الذين
يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم
التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للسنتين ٨ و ١٦ من القانون
رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢
٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤
و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية ”

إذ نص على ذلك ولم ينص على الإحفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم إنما أراد أن يعفى النيابة من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التفتيش بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه ، دون غيره من القيود الواردة في الفترة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تسخ على التحقيق صفته كإجراء من إجراءات التحقيق .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض بصورة ثابتة مستقرة بأن المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية (٥ من قانون تحقيق الجنايات القديم) صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في الأحوال التي نصت عليها تلك المادة ، كما قضت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبقة على المادة ١٢٨ من قانون العقوبات (١١٢ قديمة) والضمان الذي أواده الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادرا بتفتيش منزل عن جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأن يقوم من القرائن ما يسمع بتوجيه الاتهام إلى الشخص المقيم في المسكن المراد تفتيشه بوصفه فاهلا أصليا أو شريكا في ارتكابها . فإذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتبار الإذن إذنا جديا يتسنى معه إجراء التفتيش بوجه قانوني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : حاز سلاحا ناريا "ريفلوفر" ذا ماسورة مششخنة بغير ترخيص وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٧ ، ٢٦/١ ، ٣ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ فقررت بذلك وأمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا

بالمادتين ٣٠٤ ، ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهم مما أسند إليه وبمصادرة السلاح المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون — وفي بيان ذلك نقول النيابة العامة إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه براءة المطعون ضده إلى بطلان إذن التفتيش من النيابة لصدوره في غير تحقيق مفتوح ودون أن تسبقه تحريات جدية — في حين أن القانون لا يشترط في الجرائم العسكرية أن يسبق إذن التفتيش تحقيق مفتوح — واشتراط توافر تحريات جدية . وإداه وجوب إجراء تحقيق للتأكد من هذه الجدية هذا فضلا عن أن تقدير وكيل النيابة لجدية التحريات كان ملما إذ تأيد بضبط السلاح في مسكن المطعون ضده .

وحيث إن الدعوى العمومية أقيمت على المطعون ضده بأنه في يوم ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بدائرة مركز بليس حاز سلاحا ناريا (ريفوافر) ذا ماسورة مششخنة بغير ترخيص — الأمر المنطبق على المواد ١ و ٧ و ٢٦/١-٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الممدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ فدفع الحاضر عن المطعون ضده أمام محكمة جنات الزقازيق ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها فقضت المحكمة براءة المطعون ضده وبمصادرة السلاح المضبوط — وقالت في شأن الدفع "وحيث إنه بمطالبة الأوراق تبين أن الملازم أول محمد صابر مرسى تقدم في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ بمحضر تحرى إلى النيابة ذكر فيه أنه علم من التحريات المرية أن المتهم وآخرين من بلدة دهمشا مركز بليس يحوزون أسلحة بدون ترخيص وطلب الإذن بتفتيشهم وتفتيش مساكنهم لضبط ما لديهم من أسلحة غير مرخص بحملها فأذنت النيابة بذلك دون أن تجرى تحقيقا مفتوحا للاستيثاق من صدق هذه التحريات التي جاءت مقتضية وغامضة ولم يذكر الضابط في محضره أنه تحرى الأمر بنفسه أو أنه اتخذ من الوسائل ما يكفل له صحة ما انتهى إليه من أمر

تلك التحريات فكانت تحريات أساسها مجرد العلم وليس فیر كما جاء صراحة في محضرها وهكذا جاءت خالية مما یضفی علیها مسحة الجدية ومتى كان الأمر كذلك فإن الإذن الصادر بالتفتیش بناء علیها یكون باطلا لا رعاية له ویبطل منه بالتبعة ما تلاه من إجراءات التفتیش التي بنیت علیه وما تضمنته من ضبط السلاح مما یقتضی الحكم بقبول الدفع ویبطلان الإذن وإجراءاته التي أسست علیه . وحيث إن المتهم أنكر التهمة في جميع مراحل الدعوى وأخيرا أمام المحكمة فیتعين القضاء ببراءته مما أسند إليه .

وحيث إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقیق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على "أن یباشیر أعضاء النيابة العامة الذين یندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية لإجراءات التحقیق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ ولا یتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية" إذ نص على ذلك ولم یخص على الإعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الإجراءات وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتیشهم إنما أراد أن یفنی النيابة من قید إجراء التحقیق قبل أن تجرى هي التفتیش بنفسها أو تأذن لأحد مأموری الضبطية القضائية بإجرائه — دون غيره من القيود الواردة في المقرة الأولى من المادة ٩١ التي تسبغ على التحقیق صفته كإجراء من إجراءات التحقیق — إذ كان نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية على ما یفید ظاهر معناها قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٥٨

يشترط أن يسبق صدور الإذن بتحقيق مفتوح تجريه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تنتدبه لذلك من رجال الضبطية القضائية فأراد الشارع أن يعفى النيابة من هذا القيد حرصا على المصلحة العامة التي يجب أن تدمر على مصلحة الفرد لأنه قد يعطل من سير الإجراءات خصوصا في مثل هذه الأحوال التي لا تحمل التأخير وقد يؤدي طسول الاجراءات إلى إزادة خبر التفتيش قبل إجرائه وليس فيه أى ضمانة جدية تتوافر للتهم من إجرائه مادام تقدير مبررات التفتيش متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . — هذا المعنى المستفاد من سياق النص وهو المعنى الذى كان مقصودا لدى الشارع عند صدور الأمر العسكرى المذكور وغير مقبول أن يبقى الشارع القيود الواردة على تفتيش الأشخاص فى الوقت الذى يعمد إلى سلبها بالنسبة إلى تفتيش المنازل مع أن التفتيش لا يختلف فى الحالين وكلاهما من أعمال التحقيق بحسب الأصل والقول بغير ذلك معناه أن يكون الشارع قد أعطى النيابة سلطة استبدادية وهذا غير واقع ولا جائز أن يقع لما فيه من تهوين لكرامات الناس وحررياتهم وقد جرى قضاء محكمة النقض بصورة ثابتة مستقرة بأن المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية (هـ من قانون تحقيق الجنايات القديم) صريحة فى عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا فى الأحوال التي نصت عليها تلك المادة — كما قضت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبقة على المادة ١٢٨ من قانون العقوبات (١١٢ قديمة) والضمان الذى أواده الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادرا بتفتيش منزل عن جريمة معينة تكون جناية أو جنحة وأن يقوم من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المقيم فى المسكن المراد تفتيشه بوصفه فاعلا أصليا أو شريكا فى ارتكابها — فإذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتبار الإذن إذنا جديا ياتسنى معه إجراء التفتيش بوجه قانونى — لما كان ذلك وكان تقدير الظروف المبررة للتفتيش منوطا بالنيابة العمومية تحت إشراف محكمة الموضوع فلها حق

مراجعتها في ذلك بالالتفات عن الدليل المستمد من التفتيش كلما تبين لها أنه جاء مخالفا للأصول والأوضاع التي أوجبها القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان أمر التفتيش والتفت عن الدليل الناتج عنه — وعن شهادة من أجروه — قد استند إلى أن تحريات البوليس جاءت مقتضية غامضة خالية مما يضمن طيها مسحة الجدية ولم تر المحكمة — في حدود سلطتها التقديرية — أن ثمت دلائل أو قرائن قد توافرت قبل المطعون ضده تسوغ صدور الأمر بتفتيش مسكنه وهو استدلال يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من بطلان التفتيش فلا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، و مصطفى كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٢٠٨)

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٢٨ ق

مهن طبية . جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة . متى تتوافر ؟

إبداء ممرض مشورة طبية وعلاجه المريض على خلاف ما أوصى به الطبيب المعالج يكون جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة . م ١ من ق ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .

إذا كان الحكم — في جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة — قد أثبت على المتهم أنه خالف مشورة الطبيب الميينة في تذكرة الدواء وأنه امتنع من إعطاء الحقن بمادة ”الطرطير“ إلى المريض مكتفيا بحقنه بمادتي الكالسيوم والفيتامين فقط بقوله إن ما فعله هو العلاج الصحيح لما يشكو منه المريض وأن الطبيب المعالج أخطأ في عمله كما أثبت الحكم نتيجة الاطلاع على تذكرة الدواء الصادرة من الطبيب المعالج فتبين منها أن الطبيب أوصى المريض المذكور بتناول جرعة من دواء ثلاث مرات يوميا وأن يحقن بخلوط من مادة (الطرطير) و (الكالسيوم) و (فيتامين) ك في الوريد يوما بعد يوم بواسطة طبيب . ثم انتهى الحكم بعد ذلك إلى القول بأن ما وقع من المتهم هو إبداء لمشورة طبية تخرج عن نطاق مهنته كممرض وكان ينهى عليه أن يتفقد ما أمر به الطبيب المعالج ولكنه باشر علاج المريض بطريقة أخرى . إذا بين الحكم ما تقدم فإن عمل المتهم يكون مخالفا للسادة الأولى من قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وتكون المحكمة إذ دانته عن هذه المخالفة طبقا للوصف المرفوعة به الدعوى قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقا سليما لا خطأ فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مارس مهنة الطب بدون ترخيص يخول له ذلك على النحو الموضح بالمحضر وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة حلوان الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيتها وبنشر الحكم على نفقته في جريدتي الأخبار والجمهورية مرة واحدة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور ، ذلك بأنه دان الطاعن على أساس أنه خالف مشورة الطبيب المعالج بامتناعه عن إعطاء المريض مادة الطرطير مكثفيا بمادة الكالسيوم وفيتامين (ك) ، وبذلك يكون أبدى مشورة طبية وهو ممرض وليس طبيبا ، مع أن الواقعة المنسوبة له هي أنه أعطى المريض حقنا من الكالسيوم والفيتامين وهي من ضمن ما حوته تذكرة الطبيب المعالج ، وإعطاء الحقن هو من عمل المتهم وامتناعه لم يكن إلا لأن الطبيب هو الذى يتولى حقن المريض بمادة الطرطير ، وليس في ذلك إدلاء بمشورة طبية ، كما ذهب إليه خطأ الحكم المطعون فيه ، وفوق ذلك فإن الدفاع عن الطاعن أوضح للحكمة أن ما أجراه المتهم داخل في مهنته كممرض ولم يرد الحكم على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة قد أخذ بأسبابه ، ويبين من الرجوع إلى هذا الحكم الأخير أنه بين واقعة الدعوى بما

تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ومن بين هذه الأدلة اعتراف المتهم بأنه خالف مشورة الطبيب المميّنة في تذكرة الدواء وامتنع عن إعطاء الحقن بمادة الطرطير إلى المريض مكثفيا بحجة بمادة الكالسيوم وفيتامين فقط بقوله ”إن ما فعله هو العلاج الصحيح لما يشكو منه المريض وأن الطبيب المعالج أخطأ في عمله ، كما أثبت الحكم نتيجة الإطلاع على تذكرة الدواء الصادرة من الدكتور رزق الله لطفى في ١٥/٧/١٩٥٥ فتبين منها أن الطبيب أوصى المريض المذكور بتناول جرعة من دواء ثلاث مرات يوميا وأن يحقن بمخلوط من مادة الطرطير والكالسيوم وفيتامين (ك) في الوريد يوما بعد يوم بواسطة طبيب وقد انتهى الحكم بعد ذلك إلى القول بأن ما وقع من المتهم (الطاعن) هو إبداء لمشورة طبية تخرج عن نطاق مهته كممرض وكان ينبغي عليه أن ينفذ ما أمر به الطبيب المعالج ولكنه باشر علاج المريض بطريقة أخرى . ولما كان الواضح مما أثبتته الحكم أن المتهم أبدى مشورة طبية وباشر علاج المريض على خلاف ما أوصى به الطبيب وهو أمر محرم على غير الأطباء المصرح لهم بالعلاج فيكون عمل المتهم مخالفا للمادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وأن المحكمة إذ دانت عن هذه المخالفة طبعا للوصف المرفوعة به الدعوى تكون قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقا سليما لا خطأ فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه قد استعرض دفاع الطاعن الذي أبداه في الجلسة وتضمنت أسبابه التي جعلتها محكمة ثاني درجة أسبابا لحكمها — الرد الكافي على هذا الدفاع ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، والسيد احمد ضيفى ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٢٠٩)

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٨ القضائية :

حكم . الحكم الحضورى . متى يتم الحكم حضوريا ؟
استأنع تطبيق حكم المادة ٢٣٩ . ج عند حضور المتهم بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم إلا عند الادعاء بالمانع القهرى الذى حال دون حضور هذه الجلسة .

إن حضور الطاعن بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم يمنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم مادام لم يدع أن غيابه عنها كان لمانع قهرى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الجنحة رقم ٢٧٠٩ سنة ١٩٥٥ بأنه فى يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية مرق المبلغ الموين بالمحضر لعبد الحميد ابراهيم أبو غزالة . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات . نظرت محكمة الرمل الجزئية هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦ عملا بمادة الاتهام بحسب المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف . فاستأنف وكيل المحكوم عليه هذا الحكم فى ٢٤ يونية سنة ١٩٥٦ وقيد استئنائه برقم ٥٣٦٢ سنة ١٩٥٦ .

ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بعد أن أتمت سماعه قضت حضوريا بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٧ بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد بلا مصروفات جنائية .
فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر حكم محكمة أول درجة حضوريا يسرى ميعاد استئنافه من يوم النطق به وليس من يوم إعلانه الذي لم يتم بعد، مع أنه صدر في غيبة المتهم وبعد تأجيل الدعوى للحكم، ذلك بأن نص المادة ٢٣٩ إجراءات لا يفرق بين تأجيل الدعوى أجلا عاديا أو تأجيلها للحكم ما دام صدوره كان في غيبة المتهم، ولا يغير من الأمر ما افترضه الحكم من علم الطاعن علم اليقين بصدور هذا الحكم لأنه حيث يوجب القانون الإعلان فإنه لا يقوم العلم مقامه ولو كان محققا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن حضر بجلسته ١٩٥٦/٢/٤ وسئل عن التهمة فانكرها ثم حجزت القضية للحكم بجلسته ١٩٥٦/٦/٢٥ وفيها أصدرت المحكمة حكمها بإدانته . ومن ثم فإن مثل هذا الحكم يكون قد صدر حضوريا سواء حضر المتهم في جلسة النطق به أو تخلف ويحتسب ميعاد استئنافه تبعا لذلك من يوم النطق به عملا بنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

لما كان ذلك ، وكان حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجرت فيها للحكم يمتنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وكان لا يغير من ذلك تخلف المتهم من حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع أن غيابه عنها كان لمسانع قهرى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم النطق بالحكم المستأنف يكون قد صدر صحيحا ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمد عطو اسماهيل المستشارين .

(٢١٠)

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٨ القضائية

تحقيق . إجراءات التعرّيز . محكمة الموضوع . تقدير سلامة إجراءات التعرّيز من حيث صلاته بالسبب .

إثبات . حربة القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . قهود الناعدة .
الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة إجراءات التعرّيز بشرط أن يكون تقديرها مبنيًا على استدلال سائغ — فإذا كان ما ذكره الحكم لا يكفي في جملته لأن يستخلص منه أن حرز العينة التي أخذت هو بعينه الحرز الذي أرسل لمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما ووصفهما إختلافًا بينا لا يكفي في تبريره اقتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن مما كان يقتضي تحقيقًا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ولأن الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم يكون معيبًا بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٦١ ، ٣٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و

والجدول (١) الملحق به فقوت بذلك . وأمام محكمة جنايات لجيزة دفع الحاضر عن المتهم ببطلان القبض والتفتيش و بطلان إجراءات التحريز وما ترتب عليها من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بلسان رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم (١) الملحق بمحاكمة محمد حسين جاد بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه موبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وقد ذكرت في أسباب حكمها أن الدفع نقي غير محله .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع بأن الحرز الذي أرسل إلى مصلحة الطب الشرعي للتحليل وثبت أنه يحوى حشيشا ليس هو الحرز الخاص بهذه الدعوى واستند في ذلك إلى وجود خلاف في وزن كل من الحريزین فقد أثبت وكيل النيابة المحقق في محضره أن المينة التي أخذها لإرسالها للتحليل وزن ٢ ١/٤ جراما وتأيد هذا الوزن بشهادة صادرة من صانع مركز الصنف تم بكتاب إرسال الحرز إلى مصلحة الطب الشرعي بينما ثبت من تقرير التحليل أن الحرز المرسل إليه بداخله مادة سمراء وزنها صافيا ٤.٠ جراما ثبت أنها حشيش فلم تجر المحكمة تحقيقا في ذلك واكتفت في الرد على الدفع بقولها إن الخلاف في الوزن قد يرجع إلى عدم دقة ميزان الصانع أو عدم دقة الضابط الذي أجرى وزن المينة وأنه لا تأثير لهذا الخطأ على النتيجة طالما أن الحرز لم يتغير أو تمتد إليه يد العبث .

وهذا الذي قلناه الحكم يخالف الواقع فشهادة الصانع تؤكد أن وزن حرز المينة كان سليما كما أن الثابت من الأوراق أن الأحراز لم ترسل فور التحقيق إلى مصلحة الطب الشرعي بل بقيت بالمركز مدة أربعة أيام وكانت جميعها بما في ذلك

حرز العينة محتومة بخاتم أحد جنود المركز وظل ختمه معه ، وبعد أن تم تحريرها أعيدها فضاها وتحريرها مرة أخرى مما يدل على أن الحرز كان موضع عبث خلافا لما ذهب إليه المحكمة في حكمها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أدلة الثبوت فيها قد عقب على ما أثاره الطاعن في طعنه بقوله : ” وحيث إن الحاضر مع المتهم (الطاعن) دفع ببطلان إجراءات التحريز ذلك لأن وزن الحرز (العينة) التي أخذت من ” الطرب ” المضبوطة حسبما جاء بمحضر النيابة هو $2 \frac{1}{4}$ جرام بينما جاء هذا الوزن في تقرير المعمل الكيماوى ٤,٥ جرام .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على الأوراق ان السيد وكيل النيابة المحقق لم يجد بالبلدة التي باشر التحقيق فيها ميزانا لوزن المادة المخدرة المضبوطة سوى ميزان الصائغ شوقى ابراهيم فامر بإحضاره وكلف الضابط حاس كامل بوزن المادة المخدرة تحت إشرافه وأخذت عينة ووضعت في حرز مقفل تحت إشرافه أيضا وبحضور المتهم فإذا ظهر من تقرير التحليل أن وزن العينة أكثر من وزنها المدون على الحرز فقد يرجع ذلك إلى عدم دقة ميزان الصائغ أو عدم دقة الضابط الذى أجرى وزن العينة ولا تأثير لهذا الخطأ على النتيجة طالما أن الحرز لم يتغير أو تمتد إليه يد العبث ” .

وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها بالجلسة تحقيقا لوجه الطعن أن السيد وكيل النيابة أثبت في محضره المؤرخ ١٩٥٦/٧/٢٢ أن حرز العينة وزن أمامه وبلغ وزن ما به $2 \frac{1}{4}$ جرام ووضع في قطعة قماش وختم عليه بخاتم العسكرية عبد الفتاح ابراهيم عبودى ثم أمر بإرسال الحرز إلى التحليل ولكنه لم يرسل إلا بعد التاريخ سالف الذكر كما هو ثابت من كتاب إدارة المعامل الكيماوية ويبين من تقرير المعمل الكيماوى أن الحرز وجد داخل علبة مجاير وزنته ٤,٥ جرام .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير سلامة إجراءات التحريز — بشرط أن يكون تقديرها مبنيًا على استدلال سائق ، وكان ما ذكره الحكم على الوجه بادی الذكر لا يكفي في جملة لأن يستخلص منه أن حرز العينة التي أخذت هو بعينه الحرز الذي أرسل لمصلحة الطب الشرعي لتحليل محتوياته لاختلاف وزنها ووصفهما اختلافًا بينا لا يكفي في تبريره افتراض عدم دقة الميزان أو من قام بالوزن مما كان يقتضي تحقيقًا من جانب المحكمة تستجلب به حقيقة الأمر وكانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبًا بما يوجب نقضه .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢١١)

الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٢٨ القضائية :

- دفاع . حضور المحامي . إجراءات المحاكمة . بطلانها .
- تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر .
- اكتماء المحاكمة بمدافع واحد عنهم جميعا يعيب إجراءات المحاكمة .

إذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أنهم شرموا في قتل المجنى عليه مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الميئتين بالتقرير الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد أقام دفاعه على أن المجنى عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجنى عليه ، وأن الأعيرة التي أطلقها الباقيون إنما أطلقوها للإرهاب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيدا لهذا النظر ، فأثبت أن المجنى عليه أصيب من عيار ناري واحد ، واستبعد الحكم ظرفي سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى ببراءة الباقيين ، فإنه يبين مما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتذر على محام واحد أن يترافع عنهم معا ، مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهم جميعا ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما لا يوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ - السيد محمد أبو رحاب (الطاعن) و ٢ - علي أبو رحاب عبد العال و ٣ - أحمد أبو رحاب عبد العال و ٤ - عوض أبو رحاب عبد العال بأنهم : شرعوا في قتل محمود عبد الله بنحيت همدا وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وتربصوا له في طريق اعتاد أن يسلكه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأصابه أحدها بالاصابتين الموصوفتين بالتقرير الطبي وأوقف أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه ، هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك وادعى بحق مدني محمود عبد الله بنحيت المجنى عليه وطلب الحكم له قبل المتهمين بالتضامن بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا أولا : بمعاقبة السيد محمد أبو رحاب بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع لمحمود عبد الله بنحيت المدعى بالحق المدني ثلاثين جنيها تعويضا مدنيا والمصاريف المدنية وعشرة جنيهات أتعابا للمحاماة وذلك عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات لأنه ارتكب وحده الجريمة المذكورة آنفا عمدا وبدون سبق إصرار أو ترصد . وثانيا : ببراءة علي أبو رحاب عبد العال وأحمد أبو رحاب عبد العال وعوض أبو رحاب عبد العال مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن إجراءات المحاكمة شابها بطلان أثر في الحكم
إذ تولى الدفاع عن الطاعن وآخرين معه محام رغم تعارض مصلحة كل منهم
عن الآخر .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين هم على أبو رحاب
عبد العال وأحمد أبو رحاب عبد العال وعوض أبو رحاب عبد العال بتهمة أنهم
شرعوا في قتل محمود عبد الله بنحيت عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن أطلقوا
عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الاصابتين المبيتين بالتقرير الطبي
وخاب أثرا للجريمة لسبب خارج عن إرادتهم وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ،
وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد أقام دفاعه على أن المجنى عليه
أصيب من عيار واحد ، وأن المتهمين أربعة من أسرة واحدة وتبين من التحقيق
الذي أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذم ، أصاب المجنى عليه ،
وأن الأعيرة التي أطلقها الباقيون إنما أطلقوها للإيهاب ، وجاء التقرير الطبي
الشرعي مؤيدا لهذا النظر ، فأثبت أن المجنى عليه أصيب من عيار ناري واحد
أصابه بالساعد الأيسر ، واستبعد الحكم ظوفا سبق الاصرار والترصد ، ودان
الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى ببراءة الباقيين — ولما كان يبين مما تقدم
أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع
يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهم معاً ،
لما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، فإذا كانت
المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهم جميعاً ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ
يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم والاحالة .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور المادة : مصطفى كابل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلمي خاطر المستشارين .

(٢١٢)

الطعن رقم ١٠١٢ سنة ٢٨ القضائية

حكم . البيانات الواجبة في تسبيب الأحكام . بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . البيان الكافي .
مثال . في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . المادة ٤٤ مكررة عقوبات . المادة ٣١٠ .
لمراءات .

إذا قال الحكم في مريض بيانه واقعة إخفاء المتهم الثالث أشياء مسروقة ،
”إن المتهم الثالث وإن أنكر واقعة إبتيعه لبعض المسروقات ، فقد أقر أنه
أخذها من المتهمين الآخرين على سبيل الرهن ، وهذا الإقرار يدحضه قوله إنه
يحترف الوساطة (قوميونجي) في بيع الحل وهو عمل لا يمت لعملية الرهن بأية
صلة ، فضلا عن أنه لا يدير محلا معدا لذلك ، وعلمه بالسرقة مستفاد من بخس
التمين المدفوع ، خاصة وأنه يقر بأن ”المروحة الكهربائية“ تساوى من الثمن
خمسة وثلاثين جنيها ، كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اعترافه بسابقة
رهن — هي على الأصح — شراء بعض الأحذية القديمة من المتهمين المذكورين“
فإن هذا الذي أورده الحكم يدل على توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة
بمعصرها ، وهما إخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ، وعلم المتهم
بمصدر هذا الشيء .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من : ١ - مجدى برسوم فرج و ٢ - على عبده
السيد صالح الشهير بـ بـ ٣ - نجيب وهبه بطرس (الطاعن) بأنهم : - الأول
والثاني سرقا المذيع والمروحة الكهربائية والآلة الكاتبة المينة وصفا بقيمة

بالمحضر والمملوكة لحسين حسنى عزت من متجره بواسطة الكسر من الخارج حالة كون المتهم الأول عائدا سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها الأخيرة منها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فى الحبسية رقم ٤٥٢ م سنة ١٩٥٣ مصر القديمة (١٠٧٩ سنة ١٩٥٣ كلى) بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ . والمتهم الثالث أخفى المسروقات السالف بيانها مع علمه بأنها متحصلة من الحبسية السابقة ، وطلبت من غرفة الاتهام "إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهن بالمواد ٢/٤٩ - ٣ و ٥١ و ١/٣١٧ - ٢ - ٤ - ٥ من قانون العقوبات للأول و ٢/٣١٧ - ٤ - ٥ للثانى و ٢/٤٤ مكرر بالنسبة للثالث ، فصدر قرارها بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا للأول والثالث وغايبيا للثانى بمعاقة مجدى برسوم فرج بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبمعاقة على عبده السيد صالح الشهير ببيكر بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبمعاقة نجيب وهى بطرس بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وذلك تطبيقا للمواد ٢/٤٩ ، ٥١ و ١/٣١٧ ، ٢ ، ٥ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول ، وبالمادة ١/٣١٧ ، ٢ ، ٥ من القانون المذكور بالنسبة للثانى ، وبالمادة ١/٤٤ مكرر من ذات القانون بالنسبة للمتهم الثالث . فطن المحكوم عليه الثالث وحده فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكيات

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التى وقعت فيها ، ولم يشر إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو ما يقتضيه نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . كما أن الحكم شابه قصور فى بيان علم الطاعن بأن الأشياء التى ضبطت لديه متحصلة من السرقة إذ دلت على شراء الطاعن الأشياء المسروقة دون إرتئانها بأنه لا يحترف عملية الرهن ، وليس له محل لقبول مثل هذا الارتئان ، وهذا القول مردود بأن الإقتراض ليس قاصرا على أشخاص معينين ، واعتماد الحكم على واقعة سابقة خاصة برهن الأحذية أو شراءها مقابل المبلغ الذى دفعه الطاعن

لا يؤدي إلى توفير ركن العلم لديه - هذا إلى أن الحكم المطعون فيه شابه تناقض في أسبابه إذ أخذ باعتراف الطاعن على المتهمين الآخرين ، واستند إليه في إداتهما ، إلا أنه لم يأخذ ببقا قول الطاعن من أنه أخذ الأشياء المسروقة على سبيل الرهن ولم يشتريها .

وحيث إن واقعة الدعوى - كما بينها الحكم المطعون فيه - تتمتع في أن المجنى عليه أبلغ بلاكتشافه سرقة مذياع ومروحة كهربائية وآلة كاتبة من متجره ، ولم يتوجه وقتئذ باتهامه لأحد ، ثم حدث أن ضبط المتهمان الأولان متلبسين بجريمة سرقة أحد المساكن ، وباغتهم رجال البوليس في مكان الحادث ، فاعترف ثانيهما أنهما سرقا الأشياء سالفة الذكر من متجر المجنى عليه ، وباعها أولهما إلى الطاعن الذي اعترف عند انتقال رجال البوليس إلى مسكنه الذي أرشد عنه المتهم الثاني بأن المتهمين الأولين حضرا إليه سويا بمنزله وطلب إليه المتهم الأول أن يرتهن المذياع والمروحة الكهربية نظير عشرة جنيهات ، وأضاف أن هذين المتهمين سبق أن حضرا إليه خمسة أزواج من الأحذية القديمة الخاصة بالنساء ورهنها لديه لقاء ثلاثة جنيهات ، وقدم لرجال البوليس المذياع والمروحة الكهربية ، وقد تعرف عليهما المجنى عليه . وعرض الحكم لما ينص عليه الطاعن من عدم بيانه الواقعة المستوجبة للعقاب ونص القانون الذي أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم ، ورد عليه في قوله : " إن المتهم الثالث " الطاعن " وإن أنكر واقعة ابتياعه لبعض المسروقات ، فقد أقر أنه أخذها من المتهمين الآخرين على سبيل الرهن ، وهذا الإقرار يدحضه قوله أنه يحترف الوساطة - " قومسيونجي " في بيع الحل وهو عمل لا يمت لعملية الرهن بأي صلة ، فضلا عن أنه لا يدير محلا مзда لذلك وعلمه بالسرقة مستفاد من بخس الثمن المدفوع ، خاصة وأنه يقر بأن المروحة الكهربية تساوى من الثمن خمسة وثلاثين جنيها كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اعترافه بسابقة رهن هي على الأصح شراء بعض الأحذية من المتهمين المذكورين . وانهى الحكم بذلك إلى أن الطاعن قد أخفى الأشياء المسروقة مع علمه بأنها متحصلة من سرقة ، وأن عقابه ينطبق على المادة ١/٤٤ مكرر من قانون العقوبات . ولما

كان هذا الذى أورده الحكم دالا على توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة بعنصرها وهما إخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ، وعلم الطاعن بمصدر هذا الشيء . كما أن الواقعة كما أثبتها الحكم قد توافرت فيها جميع الأركان والظروف التى يتطلبها القانون لتكوين الجريمة واستحقاق العقوبة طبقا لنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ تعرض لركن العلم بالسرقة بما أورده فى بيانه للواقعة قد جاء بما هو سائغ ومقبول ومؤد إلى النتيجة التى انتهى اليها من توافر ركن العلم بالسرقة ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من التناقض فى أسبابه عند تجزئته اعترافه والأخذ بشرطه دون الآخر مردودا بأن لمحكمة الموضوع فى المواد الجنائية الحرية المطلقة فى تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا ، وتأخذ ما تراه منه مما اطمأنت إلى صحته .

لما كان ذلك فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد المستشار حسن دارد ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢١٣)

الطعن رقم ١١٠٧ سنة ٢٨ القضائية

بإعلان الإجراءات . ما لا يعتبر سببا لبطلانها . مخالفة قواعد التنظيمية .
استدلال . جمع الاستدلالات . تحرير محضر بإجراءاتها . الأثر المترتب على عدم إثبات
مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدوى من استدالات . المادة ٢٤ ا . ج .
ما نص عليه القانون في ذلك ورد على سبيل التنظيم والتوجيه .

لا يترتب البطلان إذا لم يثبت . أمور الضبط القضائي كل ما يجريه
في الدعوى من استدالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد إلا على سبيل
التنظيم أو الإرشاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد الإتجار جواهر مخدرة
”أفيونا وحشيشا“ في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام
إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٣٣ / ا وج و ٣٥
من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول (١)
الملحق به ، فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضورها بمعاقبة
المتهم بالسجن ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة
المضبوطة وذلك تطبيقا للمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والبندين رقمي ١٢ و ١١ من الجدول (١) المرفق به . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه خطأ الإسناد . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش لعدم توفر التحريات السابقة على الإذن به ، فقد أوجب نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يثبت مأمور الضبط القضائي في محضره جميع الإجراءات التي يباشرها ومكان حصولها ، ومع ذلك فإن الضابط يحمي نور الدين قد خالف هذا النص واقتصر على القول بأنه تحرى وراقب دون أن يبين كيفية هذه التحريات وتاريخها حتى يمكن مراقبة مدى صحتها . هذا إلى أن المخبر المرافق له أثناء التفتيش قال إنه هو الذي أرشد عن الطاعن ، وأن الضابط سأل هذا الأخير عما إذا كان هو حسن السلك والى ، مما يقطع بأنه لم يكن يعرفه من قبل ، خلافا لما ذكره الضابط المذكور في التحقيق الذي أجرى قبل صدور إذن التفتيش من أنه هو الذي تولى التحريات بنفسه ولم يشارك فيها أحد ، كما تمسك الطاعن بأن التفتيش تم في غيبته ، خلافا لما تقضى به المادة ٥١ من قانون تحقيق الجنائيات من وجوب حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ، كما أن ذلك . وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله إن التفتيش تم في حضور زوجة الطاعن إستنادا إلى ما شهد به الضابط عبد الله أباطه والمخبر محمود رفاعي مع أن الثابت على لسان هذين الشاهدين أن الزوجة كانت تقف على باب الحجرة ، وهذا الباب — كما يبين من المعاينة — تفصله صالة عريضة باب دورة المياه المقول بالعثور على المخدر فيها ، والضابط لم يستطع الرؤية داخل تلك الدورة إلا بالإستعانة بمصباح كهربى — بطارية — وفي كل هذا ما ينفى أن التفتيش تم في حضور الزوجة — هذا وقد أخطأت المحكمة في الإسناد إذ قالت إن واقعة دخول المخبر الحواوشي إلى محل الطاعن قبل الضابط يحمي نور الدين هي التي أدت إلى وجود اللبس الكلامى ، مع أن أحدا لم يقل بأن المخبر المذكور — دخل محل الطاعن قبل الضابط .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تتحصل في "أن الملازم أول يحيى نور الدين بمعاونة المخبر إبراهيم محمود عبد العزيز الحواوشي والملازم أول عبد الله سامان أباطه ضابط مباحث بندر دمياط بمعاونة المخبر محمد أحمد رفاعي قد توجهوا بناء على أمر النيابة العامة إلى تفتيش شخص ومحل بقالة ومسكن الطاعن فعثر الأول على ثلاث لفافات بها حشيش ولفافة بها أفيون بحبيب صديريه الأيمن ، وعثر الثاني بمنزله فوق سقف دورة المياه الواقعة تحت السلم على قطعتين من الحشيش — إحداهما ملفوفة والأخرى طرية " وأورد الحكم الأدلة السائغة التي استخلص منها ثبوت الجريمة في حق الطاعن ثم عرض إلى ما دفع به من بطلان الأمر بالتفتيش لعدم إبتنائه على تحريات فقال "الثابت من الأوراق أن الملازم أول يحيى نور الدين قرر للسيد وكيل النيابة المحقق عند طلب استصدار إذن بتفتيش المتهم (الطاعن) أنه تأكد بنفسه من أن المذكور يتجرب في المخدرات فقام بمراقبته بنفسه وبمعاونة بعض المرشدين ، وثبت له بعد ذلك صحة ما وصل إليه من تحريات وقد صدر أمر التفتيش بناء على هذا التحقيق وهذا التوكيد — وبما أن الدفاع يستند في دفعه إلى أن المخبر إبراهيم الحواوشي أرشد الضابط إلى المتهم ، وقرر بذلك في التحقيق الذي أجرى بالجلسة — وبما أن الدفاع لا يقوم على أساس إذ من الواضح أن واقعة دخول المخبر الحواوشي إلى محل المتهم قبل الملازم يحيى نور الدين هي التي أدت إلى وجود هذا اللبس الكلامي الذي لا يعني إطلاقاً أن السيد يحيى نور الدين لم يكن يعرف المتهم قبل ذلك . أما سؤاله المتهم أنه هو حسن السلوك أو قد جاء على سبيل التوكيد للمذكور أنه هو المعنى بالتفتيش دون سواه " . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه بصحة أمر التفتيش صحيحاً في القانون ، إذ أنه من المقرر أن تقرير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التي بنى أمر التفتيش عليها وكفايتها لتسوين إصداره فأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن . كما هو الحال في الدعوى فلا معقب عليها

في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكان لا يترتب البطلان إذا لم يثبت
مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدالات ، ومانص عليه
القانون من ذلك لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد — لما كان ما تقدم ،
وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التفتيش ، تم بناء على انتداب من سلطة
التحقيق ، فإن امتناع الطاعن إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية
لا محل له لأن مجال تطبيق هذه المادة هو عند دخول رجال الضبط القضائي
المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها . أما التفتيش
الذي يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائي بناء
على نذبتهم لذلك من سلطة التحقيق ، فإنه تسري عليه أحكام المادة ٩٢
من قانون الإجراءات الجنائية والخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ،
والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ،
ولما كانت المادة ١٩٩ من ذلك القانون قد أجازت للنياية العامة مباشرة
التحقيق في مواد الجنح والجنايات طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق ،
وكان لكل من أعضاء النيابة العامة طبقا للمادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات
الجنائية أن يكلف أي مأمور ضبط قضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه ،
فإن ما ينعاه الطاعن من بطلان التفتيش لعدم تطبيق أحكام المادة ٥١
من قانون الإجراءات الجنائية عند إجرائه لا يكون له سند من القانون —
لما كان ما تقدم ، وكان لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش مسكني الطاعن ،
ما دام الحكم قد استند في قضائه إلى ما أسفر عنه تفتيش شخصه من ضبط
مواد مخدرة في حيازته ، وهو ما يكفي وحده لحمل قضائه للإدانة عليه .
هذا ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المخبر الحواري شهد بأنه
والضابط يحيى نور الدين توجهها إلى محل الطاعن ، وأنه أشار للضابط عليه ،
فأمره بإمساكه ثم حضر الضابط وسأل الطاعن عن اسمه ، مما وُداه أن واقعة
إمساكه المخبر بالطاعن تمت قبل حضور الضابط ، ومن ثم فإن ما قاله الحكم
من ذلك له أصل ثابت بالأوراق — لما كان ذلك ، فإن ما جاء بهذين
الوجهين من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في البيان ، ذلك بأن الطاعن أثار في دفاعه بأن رئيس مكتب المخدرات هو الذى ندب أصلا للتفتيش ، ثم ندب بدوره الضابط يحيى نور الدين لتفتيش الطاعن ، كما ندب الضابط عبد الله أباطه لتفتيش مسكنه ، على أن يتولى هو الإشراف على عملية التفتيش ، والمحكمة لم تسمع شهادة رئيس مكتب المخدرات المستوضح مدى هذا الإشراف الذى هو قيد لا يجوز له التحلل منه وإلا كان الإجراء باطلا ، كما ذكر الحكم أن المخدر عثر عليه فوق سقف دورة المياه ، خلافا لما ذكره الضابط الذى أجرى التفتيش من أنه عثر عليه أسفل تلك الدورة في ظلام دامس مما لا يبعث على الإطمئنان إلى أقواله . هذا إلى أن الطاعن أثار أيضا في دفاعه أن الضابط قرر أنه رآه واقفا في مكان مدخل محله ، وإذن فقد كان في استطاعته التخلص من المخدر قبل أن يصل إليه رجال القوة وقيل تفتيشه هذا إلى أنه من غير المقول أن يضع الطاعن المخدر في جيب الصديري الداخلى ، مع أنه كان يرتدى معطافا به عدة جيوب أو أن يترك بعض فئات المواد المخدرة في منزله ، وقد التفتت المحكمة عن دفاعه هذا ولم ترد عليه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة حققت شفوية المرافعة بسماع من حضر من شهود الإثبات دون أن يتوجه إليها الطاعن بطلب سماع رئيس المباحث أو غيره من الشهود ، ومن ثم فلا يحق له أن ينعى عليها عدم القيام بإجراء سكت دو عن المطالبة بتنفيذه — ولم كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن المخدر ضبط في مسكنه ، فإنه لا جدوى مما يثيره من أن الضابط عثر على المخدر أسفل سقف دورة المياه — لا فوقها كما أثبت الحكم — وكان الحكم قد أثبت أن الملازم أول يحيى نور الدين قد توجه مع رئيس مكتب المخدرات لتفتيش الطاعن في محله ، وأن هذا التفتيش تم تحت إشراف رئيسه ، فإن ذلك يكفي لادعائه — لما كان كل ما تقدم وكان باقى ما ساقه الطاعن في هذا الوجه من طاعة مردودا بأن المحكمة غير ملزمة بمتابعة الدفاع والرد عليه في كل شبهة موضوعية يثيرها لأن حكمها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها ما يفيد معنى اطراح هذا الدفاع فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢١٤)

الطعن ١١١٢ رقم سنة ٢٨ القضائية

اختلاس أموال أميرية . جريمة اختلاس الأموال الأميرية لمعوص غيا في المادة ١١٣ ع
متى تتوافر ؟ مثال .

التارق بين نص المادتين ١١٢ ، ١١٣ ع . توجه الخلاف بين نص المادة ١١٣ ع
والنص القديم للسادة ١١٨ ع قبل تعديله بالقانون ٥٣/٦٩ .

متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم أن المتهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد
استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنيا ، فإن
الواقعة على هذه الصورة تكون جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من
قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٥٣ ، وهي استيلاء موظف عمومي
” أو من في حكمه “ بغير حق على مال مملوك للدولة إذ لا يشترط لتوافر هذه
الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون
العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته بل يكفي
اتوائرها أن يكون الجاني موظفا عموميا ” أو من في حكمه “ وأن يكون المال
الذي استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة وذلك بخلاف النص القديم للسادة ١١٨
من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور إذ كان يقتصر على عقاب
من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة وسنداتها
وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للسادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ
المال فشمّل بذلك النقود وغيرها من جميع صور المال .

الوقاح

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بوصفه مستخدما عموميا "عامل بمصلحة السكة الحديد : استولى بغير حق على مال الدولة وهي الأدوات المينة الوصف والقيمة بالمحضر لمصلحة السكة الحديد ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات ، فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام سالفة الذكر بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وبغزله من الوظيفة ورد الأشياء التي استولى عليها وبتغريمه خمسمائة جنيه .

فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التلصص ... إلخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو انطأ في تطبيق القانون إذ أن واقعة الدعوى تكون جنحة السرقة البسيطة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ من قانون العقوبات ، وأن النيابة قيدت الأوراق بهذا الوصف - وهي بفرض صحتها لا تنطوي تحت مدلول أى من المواد الواردة في باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر . وأن الطاعن لم يكن من مأموري التحصيل ولا من الأمناء على الودائع أو الصيارفة ، وقد نصت المادة ١١٨ من قانون العقوبات على معاقبة كل من أدخل في ذمته بأى كيفية كانت (نقودا للحكومة) . بينما لا يمت موضوع الدعوى بصلة إلى هذه الجرائم . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد جاء قاصرا إذ أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأن الحقيية سلمها إليه محمد سعيد وحنّا برجس ، وقد شهد المخبر شوق خليل في الجلسات بأن الطاعن ذكر للضابط بأن شخصا أعطاه له ، كما شهد بأن محمد سعيد وحنّا برجس المذكورين وفقا للتهمة على الطاعن ، وأنه لم يكن يعرف ما بداخل الحقيية ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم ترد عليه .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تحصل في أن الطاعن وهو عامل بمصلحة السكة الحديد ، استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قيمتها خمسة وعشرون جنيها ، فإن الواقعة على هذه الصورة تكون جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وهي استيلاء موظف عمومي (أو من في حكمه) بغير حق على مال مملوك للدولة — وكان لا يشترط لتوفر هذه الجريمة صفات خاصة في الموظف العمومي ، كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بسبب وظيفته ، بل يكفي لتوافرها أن يكون الجاني موظفا عموميا (أو من في حكمه) ، وأن يكون المثل الذي استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة .

ولما كانت المادة ١١٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . تقابل النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور ، إلا أن النص القديم كان يقتصر على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى كأوراق الحكومة وصناديقها وأمتعتها ، ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ (المال) ، فشمّل بذلك النقود وغيرها من جميع صور المال ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن على أساس تطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، يكون قد طبق القانون على الواقعة كما أثبتتها الحكم تطبيقا صحيحا — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة الدفاع بالرد صراحة على كل ما يشيره من دفع موضوعية إذ في حكمها بالإدانة للأدلة التي أوردتها ما يكفي للرد عليها وإطراحها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢١٥)

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ القضائية

(١) دفاع طلب سماع الشهود . ماهيته . متى يكون هاما فيستلزم ردا صريحا ؟ وجوب
أن يكون ظاهر التعلق بموضوع الدعوى .

(ب) إثبات . ضرورة . كيفية أداء الشهادة .
الأشخاص الذين نص القانون على سماع أقوالهم بغير حلف يمين . المحكوم عليهم
بعقوبة جنائية أثناء التنفيذ . المادة ٢٥ ع .

١ — إن طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر
الدفع الموضوعية ظاهرا متعلقا بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازما
للفصل في الموضوع ذاته ، وإلا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إلى هذا
الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

٢ — إذا كان الثابت من الحكم أن الشاهد لم يحكم عليه بعقوبة جنائية ،
وإنما حكم بحبسه في جنائية ، فإن المادة ٢٥ من قانون العقوبات لا ينطبق
حكمها عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — شرع في قتل أبو الغيط مصطفى
حجاج عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريًا من بندقية خرطوش قاصدا من ذلك قتله
فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب

لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليه باللاج . وثانيا - أحرز سلاحا ناريا (بندقية خرطوش) بدون ترخيص . وثالثا - أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية بدون أن يكون مرخصا له بإحراز السلاح ، وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وبالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ١/٢٦ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول ب الملاحق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضوريا بمعاينة المتهم بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط وذلك تطبيقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وبالمواد ١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول المرفق والمواد ٦ و ٢٩ و ٣٠ من ذات القانون الأخير والمادة ٣٢ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك أن الطاعن طلب من المحكمة سماع شاهدي نفى هما بريك عبد العال ومحمد توفيق ، ولكنها رفضت هذا الطلب بمقولة إنها لا ترى جدوى من سماع أقوالهما لأن الوقائع المطلوب منهما الشهادة عنها ليست متصلة بالدعوى إطلاقا ، وهذا القول سابق لأوانه ، إذ كان محله بعد سماع الشاهدين المذكورين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما حصله أن المجنى عليه كان يسير معه عدد من أنفار جنى القطن لاستخدامهم في زراعة قطن للعملة ، وفي الطريق قابلهم الطاعن ، وطلب من المجنى عليه أن يمدّه ببعض عمال الجنى الذين يرافقونه لاستخدامهم في جنى زراعة قطن لنسيبه . ولما أن اعترض بعدم إمكان إجابته إلى طلبه ، وجه إليه الطاعن ألفاظا ماسة به ، ثم اعترض طريق الأنفار وحاول أخذ بعضهم قوة واقتدارا ، ولكن المجنى عليه حال بينه وبين

تنفيذ رغبته ، وعندئذ صوب الطاعن بندقيته نحو المجنى عليه وأطلق منها عيارا ناريا عليه فاصدا قتله فأصيب في فخذه وتبعه بعيار ثان في الهواء إرهابا حتى لا يتقدم أحد لضبطه ، وقد دفعت الشهامة أحد رؤساء عمال الجنى القادمين خلف المجنى عليه وهو حبيب حسن موسى فاندفع نحو الطاعن يريد القبض عليه وضبط سلاحه وبادره بضربة حل رأسه من عصا ، فسقط المتهم "الطاعن" على الأرض وظل متشبثا بالبندقية ، ولكن حبيب حسن موسى تمكن من استخلاصها من بين يديه ، وجرى بها إلى نقطة البوليس ، حيث أبلغ بالحادث ولاذ المتهم بالفرار. وما أن فحصت البندقية بمعرفة ضابط القطة وجدت مطلقة حدينا . وداخل كل من ماسورتها ظرف خرطوش مطلق حديد . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ، ومن التقرير الطبي الشرعى الخاص بفحص البندقية المضبوطة ، ثم من اعتراف الطاعن بالتحقيقات وبالجلسة من أن البندقية له وأنه يحجزها بدون ترخيص ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى خلص إليها ، ثم عرض الحكم لما يشير به الطاعن بهذا الوجه من طعنه ورد عليه فى قوله : " وبجلسة اليوم أصر المتهم "الطاعن" على أنه كان يسير صباح يوم الحادث ومعه البندقية المضبوطة فأراد حبيب حسن موسى أخذ البندقية منه وجذبها من يده — وانهاى عليه ضربا بالعصى كل من كامل مرسى ومحمد مرسى وسعيد حسين وعمال الجنى الذين كانوا معهم والبالغ عددهم نحو المائتين فسقط على الأرض منشيا عليه وظل حبيب حسن موسى يتجاذب إياه البندقية فخرج منها عياران وجاراه الدفاع وطلب التأجيل لإعلان بريك عبد العال ومحمد توفيق ليشهد أولها بأنه قابل المتهم فجر يوم الحادث وأخبره بأن أنقار الجنى الشيخ حسين لاسييه محمد توفيق قادمين بعده ويشهد ثانيهما بأنه كلفه فى اليوم السابق على الحادث بأن يقابل رؤساء عمال الجنى ويأخذ أنقارا منهم لجنى قطنه ، والمحكمة لا ترى جدوى من سماع أقوال كل من بريك عبد العال ومحمد توفيق إذ أن الرقائع المطلوب منها الشهادة عنها ليست متصلة بالدعوى إطلاقا لما دام أن أحدا لم يقل بأن الحادث وليد سبق الإصرار ، بل جاء لفوره على أثر نقاش على أخذ أنقار جنى القطن " . ولما

كان الثابت على لسان الدفاع في محضر الجلسة أن شاهد النفي الأول المطلوب سماعه بريك عبد العال يشهد بأنه قابل الطاعن في صبيحة يوم الحادث وأخبره بأن الأنصار المطلوبين آتون توا وتباعا خلفه وأن شاهد النفي الثاني محمد توفيق يشهد بأنه كان قد كلف صهره الطاعن بأن يستحضر له أنصارا في صبيحة اليوم الذي وقع فيه الحادث ، وكانت هاتان الواقعتان سابقتين على واقعة الحادث ذاتها ولا تتصلان بها ، وكان طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ، وإلا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إلى هذا الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها . هذا إلى أن الطاعن لم يتخذ الطريق الذي رسمه القانون في المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان شهوده ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع — لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن بهذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطاوع فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة سمعت شهادة حبيب حسن موسى بعد حلف اليمين ، مع أنه محكوم عليه بالحبس مع الشغل في جناية ضرب أفضى إلى الموت ، على خلاف ما يقضى به نص المادة ٢٥ من قانون العقوبات من أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .

وحيث إنه لما كان اثبات من الأوراق أن الشاهد حبيب حسن موسى لم يحكم عليه بعقوبة جنائية ، وإنما حكم بحبسه سنة واحدة مع الشغل في جناية ، فإن المادة ٢٥ من قانون العقوبات لا ينطبق عليه حكمها ، ويكون ما جاء بهذا الوجه غير سديد .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطاوع فيه شاب به قصور في استظهار نية القتل إذ استخلصها من تصويب الطاعن البندقية نحو المجنى عليه ،

بيد أن التصويب لا يدل بذاته على توافر تلك النية ، ولا بد أن يدل عليها معه أمر آخر . هذا فضلا عما تضمنه الحكم من أن التصويب كان إلى أسفل ، وعلى بعد حوالى متر واحد ، مما لا يمكن أن يستنتج معه قصد التصويب إلى مقتل . كما أن المحكمة لم تبين سندها فيما ذهبت إليه من أنه قد ثبت لديها أن أثر الجريمة (أى القتل) قد خاب أثره اسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه وهو إسفاف المجنى عليه باللاج .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لنية القتل قال : ”إنها موفورة لدى المتهم (الطاعن) من تصويب آلة قاتلة بطيئتها (بندقية) نحو المجنى عليه وإطلاقها عليه فأحدث به إصابات السالف بيانها ، ووجود الباعث على القتل وهو الخلاف على أخذ أفعال المجنى القطن ، كل ذلك يدل على أن نية المتهم كانت متجهة إلى قتل المجنى عليه وإزهاق روحه “ . وأثبت الحكم ما جاء بالتقرير الطبي الشرعى من وصف إصابات المجنى عليه وما انتهى إليه التقرير المذكور من أن تلك الإصابات نتيجة عيار نارى رش أطلق من مسافة قصيرة حوالى المتر ، وكان الضارب إلى اليسار من المجنى عليه للأمام قليلا وصوبه وأطلق العيار النارى فى اتجاه أفقى وإلى أسفل قليلا - محدثا الجرح فى الجلد وهتك الأنسجة الرخوة وقت النظام وسكن فى الفخذ الأيمن ، ولما كان تقرير قيام نية القتل أو عدم قيامها أمرا موضوعيا بحثا متروكا تقديره إلى القاضى دون مقب متى كانت الوقائع والظروف التى بينها وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التى رتبها عليها ، وكانت محكمة الجنايات المطعون فى حكمها فى حدود سلطتها التقديرية قد أوردت أسبابا سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدى إلى إثبات نية القتل لدى الطاعن ، فإن ما يثيره فى هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متينا رافضه موضوعا .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم بي جندى
ومحمد علي اسماعيل ، ومباس حلي سلطان المستشارين .

(٢١٦)

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٢٨ القضائية :

نقض . طعن . المصلحة في الطعن . انتهازا .

مثال في إختبار المتهم فاعلا في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار .

اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها
ينفي مصلحة هذا الأخير في التمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي أصابت العصا .

إذا أثبت الحكم اتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار
ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير
مما يثيره خاصة بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي
أصابت العصا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من : - الحسيني محمد السبحي و ٢ - عبد الله
محمد السبحي (الطاعنين) و ٣ - سيد محمد السبحي و ٤ - أبو النجا محمد السبحي
و ٥ - غريب أحمد السبحي و ٦ - بسيوني أحمد السبحي بأنهم : المتهمون
الخمسة الأول : قتلوا السيد النجار عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتسوا
النية على قتله وأعدوا لذلك قنوسا وقواديسا وعصيا وسيفا وتربصوا له في طريق
هودته بمنزله فلما ظفروا به انهالوا عليه ضربا بهذه الأسلحة قاصدين من ذلك
قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقدير الصفة التسريحية والتي أودت

بحياته . والمتهم الثاني ضرب عائشه وهدده وهدد بسبب السيد النجار فأحدث
بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لملاجهما مدة لا تزيد على
العشرين يوما . والمتهم السادس : — ضرب عبد الله محمد السبحي فأحدث به
الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لم يتقرر لها علاج ، وطلبت من ضرفة
الإنهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالسواد ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون
العقوبات ، فصدر الأمر بذلك . وأدعى بحق مدني : — ١ — صباح صالح
فرج و ٢ — هليجة بيومي المجدوية و ٣ — هانم أحمد المجدوية و ٤ — بسببوني
السيد النجار و ٥ — زينب السيد النجار ، وطلبوا الحكم لهم قبل المتهمين
الخمس الأول متضامين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التويض مع المصاريف
وأتعاب المحاماة ومحكمة جنايات طنطا قضت أولا : بمعاقبة الحسيني محمد
السبحي بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . وثانيا : بمعاقبة عبد الله محمد
السبحي بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن التهمتين . وثالثا : بإلزامهما
متضامين بأن يدفعوا للدمين مدنيا خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، وذلك تطبيقا
للسواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات للأول وبها
بالمادتين ١/٢٤٢ و ٣٢ من ذات القانون للثاني . ورابعا ببراءة كل من
المتهمين الثالث والرابع والخامس مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم
والإزام رافعيها بمصروفاتها . وخامسا : — براءة المتهم السادس مما أسند
إليه ، وذلك تطبيقا للمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات
الجائية .

نظن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... ومن حيث إن الطاعنين ينبغي أن مل الحكم المطعون فيه الفساد في
الإستدلال والتناقض وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم حين عرض لأقوال
الشهود ذكر أن بسببوني السيد النجار ابن القليل قرر بأن الضارب لأبيه خمسة

أشخاص منهم الطاعنان ، وأن جلال المجدوبى ، وإبراهيم خليل أبو شهبه شهدا بأن الضاربين للقتيل هما . الطاعنان وآخران ، كما شهدت عائشه ودهبه بأن الطاعنين وثالث هم الضاربون للقتيل ، وما أثبتته الحكم المطعون فيه على لسان هؤلاء الشهود الأربعة متعارض مع واقعة الدعوى كما بينتها المحكمة وقصدت منها حصول الاعتداء على الطاعنين فحسب . كما أن ما أثبتته الحكم كذلك على لسان الشاهدين بسيونى التجار وجلال المجدوبى يدل على أن كل ما فعله الطاعن الثانى هو محاولة ضرب المجنى عليه مرة واحدة بالسيف ، فتلقاها الأخير على عصاه ، ومن ثم كان اعتماد المحكمة على ما جاء بأقوال هذين الشاهدين . من أن الطاعن الثانى أخذ يضرب المجنى عليه حتى فارق الحياة هو تدليل غير سليم .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد إذ حصر مقارفة الجريمة فى الطاعنين ، ودلل على ذلك بسرد أقوال شهود الحادث جميعا ، خلص إلى قوله : "وحيث إن المحكمة ترى أن تهمة قتل المجنى عليه السيد التجار ثابتة فى حق المتهمين الأولين الحسينى محمد السبحى وعبد الله محمد السبحى مما شهد به شهود الاثبات المتقدم ذكرهم على النحو السالف بيانه . وكلهم شهود رؤية ، والمحكمة تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود بصدد هذين المتهمين" وقال فى موضع آخر . "وقد تأيدت شهادة هؤلاء الشهود فيما يختص بالمتهم الأول باعترافه بضرب المجنى عليه بالسيف عدة ضربات على رأسه" ، وحين تحدث الحكم عن المتهم الثانى قال بأن أقوال الشهود فيما يختص به قد تأيدت بوجود آثار بعضا المجنى عليه من جراء الضربة الأولى التى وجهها إليه ، ومن اعتراف هذا المتهم بضربه بسيونى ابن المجنى عليه والشاهدة عائشه ودهبه مما يؤيد فى نظر المحكمة وجوده فى محل الحادث وقت حصوله واشتراكه فى قتل المجنى عليه - لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداها ، وتجزئ أقوال

الشاهد ، فتأخذ بما قاله في حق متهم دون الآخر ، ومرد الأمر في ذلك كله إلى إطمئنانها ، وقد أثبت الحكم اتفاق الطاعنين على القتل للعمد مع سبق الإصرار ووجود ثانيهما في مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فلا جدوى لهذا الأخير مما يثيره في هذا الوجه من الطعن خاصة بأن الشاهدين يسيون النجار وجلال المجدوبي ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التي أصابت العصى .

ومن حيث إن الطاعنين نعبا على الحكم المطعون فيه كذلك القصور في التسيب . وفي بيان ذلك يقولان . إن المحكمة اعتمدت في التدليل على نية القتل بالنسبة للطاعن الثاني على تعدد الضربات ، في الوقت الذي أثبتت فيه على لسان الشهود الثلاثة الأولين وأحد المتهمين الذين برئوا أن آخرين اشتركوا مع الطاعنين في ضرب المجنى عليه وكانوا يحملون أسلحة من نوع ما حمزه الطاعنان .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض لبيان نية القتل قال في شأنها : ”وحيث إن المحكمة ترى أن نية القتل متوافرة لدى المتهمين الأولين — الطاعنين — من قيام الباعث على قتل المجنى عليه وهو الأخذ بثأر ابن عمهما أحمد السبحي الذي اتهم المجنى عليه في قتله قبل الحادث ببضعة أشهر ، ومن استعمال المتهمين في الاعتداء على المجنى عليه آلات حادة قاتلة ، وتخبرهما في صربه مواضع قتالة من جسمه ، ومن تعدد الضربات الذي يدل عليه تعدد الإصابات ، ومن جسامه هذه الإصابات ، كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن المتهمين قصدا إزهاق روح المجنى عليه“ وكان هذا الذي أورده الحكم سائغا في استخلاص نية القتل لدى الطاعنين . ما دام أن الحكم لم ينسب ضربا لسواهما ، ويؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتب عليها .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه
مردوعا .

جاسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل وفهم يسي
بجندى ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وجاس حلى سلطان المستشارين .

(٢١٧)

الطعن رقم ١١٠٣ سنة ٢٨ القضائية :

نقض . أوجه الطعن بالنقض . بطلان الحكم ، الاجراءات التي ابتنى عليها .

اجراءات المحاكمة . الأصول التي يقوم عليها النظام الإجرائي بالنسبة للتحقيق الهائى . شفوية
المرافعة . الأثر المترتب من مخالفة هذا الأصل فى ظل المادة ٢٨٩ ا . ج قبل تعديلها
بالقانون ١١٣ لسنة ٥٧

عدم سماع الشاهد للشاهد الذى اعتمدت على شهادته دون أن تبين السبب الذى حال دون
سماعه قبل العمل بالقانون ١١٣/٥٧ . يحل الحكم لا يثبت على اجراءات باطلة .

إن الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها
المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، فإذا كان
النايب أن اجراءات المحاكمة قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧
الصادر فى ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذى عدل المادة ٢٨٩ من قانون
الاجراءات الجنائية بما يجيز للمحكمة تلاوة أقوال الشهود "غائبين" كلما قبل
المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة المطعون فى حكمها إذ لم تسمع "شاهد
الذى اعتمدت على شهادته دون أن تبين السبب الذى حال دون سماعه
يكون حكمها مشوباً بالبطلان فى الاجراءات مما يبيحه ويستوجب
نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية مصفولة الماسورة) . حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في سرقة بحمل سلاح ، وطلبت من غرفة الاتهام بمحكمة بنى سويف الكلية إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٧/ب - ج و ٢٦/١ و ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والجدول رقم ٢ المرفق به ، فقررت الغرفة بذلك ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة البندقية المضبوطة تطبيقا لمواد الاتهام سالفة الذكر . فطمئن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أن محكمة الجنايات لم تسمع شهادة شهود الإثبات الذين ائتمدت في قضائها بالإدانة على شهادتهم وهم الضابط والخبران ، مخالفة بذلك ما نص عليه القانون .

وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة الأوراق أن المحكمة لم تسمع أحدا من شهود الإثبات ، وأنها قضت بإدانة الطاعن مستندة في قضائها إلى اعترافه بالجرime في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيق النيابة وإلى شهادة معاون مباحث مركز الفشن في تحقيق النيابة ، وكان الطاعن قد أنكر أمام المحكمة التهمة المسندة إليه ، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التعقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام مماعهم ممكنا ، وكان الثابت أن إجراءات المحاكمة قد تمت بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٥٧ قبل العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧

الذى عدل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجيز للحكمة تلاوة أقوال الشهود الفائين كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، فإن المحكمة المظمون في حكمها إذ لم تسمع الضابط الذى اعتمدت على شهادته دون أن تبين السبب الذى حار دون سماعه ، يكون حكمها مشوبا بالبطلان في الإجراءات مما يعيه ويستوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المظمون فيه وإعادة المحاكمة .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسي جندى ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٢١٨)

الطعن رقم ١١٠٦ سنة ٢٨ القضائية :

(أرب) خير . تقدير رأيه من حيث ملته بالتصيب . حكم . عيوب التدليل .

الخطأ في الاستناد إلى الشهود والأوراق . زياد الاستدلال .

مثال لخطأ الحكم في الإصناد إلى النيابة والشهود وهو في مقام إثبات مدى اتصال المتهمين
ببندقية .

مثال لفساد استدلال الحكم في خصوص فهم التقرير الطبي بفحص السلاح .
دفاع . الرد غير الكافي . مثال .

١ — إذا أخطأ الحكم في نقطة من نقط الاستدلال باستناده إلى دليل ينقضه ما هو ثابت رسمياً بالأوراق فإنه يكون ممياً بالخطأ في الاستناد — فإذا أثبت الحكم أن البندقية وجدت مطمورة في زراعة شريك أحد المتهمين بقتل المجنى عليه في حين أن الثابت من ملف الدعوى أن البندقية عثر عليها في زراعة مجاورة لزراعة شقيق أحد المتهمين وقد نفى صاحب الزراعة التي عثر على البندقية فيها قيام أية علاقة بينه وبين المتهمين فإن الحكم وهو بسبيل إثبات مدى اتصال المتهمين بالبندقية يكون قد أخطأ في الاستدلال .

٢ — متى كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فهمت التقرير الطبي بفحص السلاح على غير ما يؤدي إليه محصله الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدي إليه واعتبرته دليلاً على الإدانة فإن الحكم يكون فاسد الاستدلال — فإذا كان المستفاد من الحكم أن البندقية وجدت مصدأة وأن جهاز إطلاقها

يعمل في عسر تبعا لتصمغ هذه الأجزاء بالمادة الصلبة ، وأنه لا يشتم من مأسورة هذه البندقية قبل وبعد إجراء التنظيف — ”أى وأثمة لبارود محترق“ — فإن ما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح ردا على ما تمسك به المتهمون من أن البندقية لم تكن مطلقة كما يدل على ذلك الكشف الطبي وأن العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هي في ثبوتها لديها .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة بأنهم : قتلوا فرحان عبد القادر صالح عمدا ومع سبق الاصرار والترصد وذلك بأن انتصروا قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوا له في زراعة ذرة أيقنوا أنه يحمل في حقله المجاور لها حتى إذا ما ظفروا به وهو في زراعته فاجأوه وأطلقوا عليه عدة أعيرة نارية من بنادقهم فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لها كتمهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك ومحكمة جنايات بنى سويف سمعت الدعوى وقضت حضوريا بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات تطبيقا لمواد الاتهام سالفة الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات . فظن المحكوم عليهم الثلاثة في هذا الحكم بطريق القضا ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال . وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم استند فيما استند إليه إلى البندقية التي عثر عليها مدفونة في زراعة ذرة لشخص يدعى محمود بكر ، وزعم الحكم في

بيان ثبوت التهمة قبلهم وبيان نفي دفاعهم أن البندقية المذكورة عثر عليها في زراعة شريك لأحد المتهمين . وقد وجدت صالحة للاستعمال ، في حين أن الثابت من الأوراق أنه لا علاقة بين محمود بكر وأى من المتهمين ، وكل ما في الأمر أن زراعته تجاوز زراعة أخرى لآخر ، وهذا الأخير شريك لأخ واحد من المتهمين ، وفي حين أن الطبيب الشرعى وإن قال إن جهاز البندقية كان صالحا للاستعمال ، قال في الوقت نفسه إن هذا الجهاز يعلوه الصدا ، وأنه كان في حالة تصمغ ، وأنه لم يجد في البندقية أثرا للبارود ، مما يفيد أنه لا يمكن أن تكون البندقية المضبوطة هي التي استعملت في الحادث — وقد تمسك الدفاع بهذه الحقيقة بجلسة المرافعة ، ولكن الحكم أغفل هذا الدفاع على أهميته ولم يرد عليه بما يفنده — وهذا وذاك مما يجب الحكم ويطله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "إنه حوالى عصر يوم الحادث بناحية كفر الجزيرة مركز الواسطى كان المرحوم عبد القادر صالح يعمل مع والده سعد فرحان عبد القادر في حقلهما بحوض الطهفة ففوجئا بالمتهمين الثلاثة سيد حسين وهبه ووهبه حسين وهبه وعبد المجيد أحمد حسن يخرجون من زراعة ذرة كانوا كائنين بها مجاورة لزراعتهما ويحملون أسلحة نارية صوبوها ناحية القتل وابتدأ عبد المجيد أحمد حسن بإطلاق النار ثم تتابعت الأعبرة من الثلاثة فأردوه قتيلا ولاذوا بالفرار فذهب ابن القتل وأبلغ العمدة وهذا بدوره أخطر السلطات نخف لمحل الحادث على الفور الصول عبد المعبود عبد الحليم أبو طالب رئيس قحظة شمنت وراح يبحث في الجهة التي سلكها المتهمون بحسب إرشاد سعد فرحان عبد القادر فمثر على بندقية مطبورة في زراعة شريك أحد المتهمين ما أن شمها الكاب البوايسى حتى تعرف على المتهم الثالث كما تعرف على جميع المتهمين بعد أن اشتد آتار أقدام بمحل الحادث حسب إرشاد ابن الحجى عليه" واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى أقوال سعد فرحان عبد القادر نجل القتل وجمال محمد عثمان عمدة كفر الجزيرة والصول عبد المعبود عبد الحليم أبو طالب ، وإلى تقرير الصفة التشريعية ، وما دل عليه فحص

البندقية المضبوطة بمعرفة الطبيب الشرعى ، ثم أورد الحكم نتيجة فحص البندقية فى قوله : ” وثبت من فحص السلاح المضبوط بمعرفة الطبيب الشرعى أنه عبارة عن بندقية كاملة ذات سرعة عالية مششخنة الماسورة معدة لإطلاق النار من الرصاص الانجليزى ” لى أنفيلد “ وبفحص جهاز الإطلاق وجد أن جميع أجزائه سليمة وتعمل معا وفق الأصول الميكانيكية الصحيحة للإطلاق — وقد لاحظنا أن البندقية كانت أصلا صدئة وتعمل أجزاء جهاز الإطلاق فى مسر تبعا لتصمغ هذه الأجزاء بالمادة الصدئة كما أنه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية فى الحالة الراهنة أية رائحة لبارود محترق ، وأنه بإجراء التنظيف المعتاد للصدأ ثبت أن جميع أجزاء جهاز الإطلاق بحالة سليمة تماما وتعمل معا بعد ذلك وفق الأصول الميكانيكية الصحيحة للإطلاق مع التنويه بعدم وجود أية رائحة لبارود محترق قبل وبعد تنظيف البندقية ... هذا وإن طراز هذه البندقية هو فعلا من قائمة السلاح النارى الذى أطلق على المحبى عليه المذكور “ . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة ملف الدعوى الذى قورت المحكمة ضمه تحقيقا للوجه الأول من الطعن أن البندقية عثر عليها فى زراعة من يدعى محمود بكر — وهى زراعة مجاورة لزراعة شقيق أحد المتهمين ، وقد نفى محمود بكر قيام أية علاقة بينه وبين المتهمين ، وبهذا يكون الحكم — وهو بسبيل إثبات مدى اتصال الطاعنين بالبندقية قد أخطأ فى نقطة من نقط الاستدلال باستناده إلى دليل ينقضه ما هو ثابت رسميا بالأوراق مما يبييه — أما عن كون هذه البندقية لم تستعمل فى الحادث ، فقد تمسك الحاضر عن الطاعنين فى جلسة المرافعة بقوله ” وذكر تقرير الطبيب الشرعى ” أن السلاح يعلوه الصدا وعدم الإطلاق ، ولا يشتم منه رائحة تدل على قرب إطلاقه “ وكان الثابت من الحكم . يستفاد منه ” أن البناقيسة وجدت مصدأة ، وأن جهاز إطلاقها يعمل فى مسر تبعا لتصمغ هذه الأجزاء بالمادة الصدئة ، وأنه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد إجراء التنظيف ” أى رائحة لبارود محترق “ . لما قاله الحكم من أن البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح ردا على ما تمسك به الطاعنون من أن البندقية لم تكن مطلقة ، كما يدل

على ذلك الكشف الطبي ، وأن العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة — وكان على المحكمة أن تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها ، وتفصل هي في ثبوتها لديها ، فإن هي أغفلت ذلك ، وكانت على ما هو ظاهر من حكمها ، أنها قد فهمت التقرير الطبي على غير ما يؤدي إليه محصله الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منه مالا يؤدي إليه واعتبرته دليلا على الإدانة ، فإن حكمها يكون فاسد الإستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه من هذه الناحية أيضا — ولا يرفع عنه أى العيبين أن المحكمة استندت في الإدانة إلى أدلة أخرى ذكرتها في الحكم ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، لا من كل منها على حدة ، وليس من المستطاع ، مع ما جاء في الحكم ، التعرف على ما كانت تنهى إليه المحكمة لو أنها تنبّهت إلى ذلك كله على حقيقته وأدخلته في تقديرها

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن في محله ويتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنائيات بخى سوييف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

بإضافة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، واحد زكي كامل ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢١٩)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٧ القضائية

دعوى جنائية . قبود - حق النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . توقف تحريك الدعوى
على شكوى المجنى عليه .

سرقة . حالة الاعضاء من العقوبة . المادة ٣١٢ ع . امتداد سرقاتها على جرائم
النصب وخيانة الأمانة . هل ذلك . انتازل عن الذكرى . أثرد . وجوب القضاء بالبراءة .
المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيدا على حق النيابة في تحريك
الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه - وإذا كان هذا القيد
الوارد في باب السرقة عطفه المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من
الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من
الحصول على المال بغير حق بجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير اسراف في
التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديد
ممتلكاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا
عن شكواها التي تمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه
يتعين عملا بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر أن يقضى ببراءته من
التهمة .

الوقائع

رفع ١ — وهبه حنا شحاته و ٢ — منيرة حنا شحاته دعوى مباشرة أمام محكمة روض الفرج الجزئية ضد شكرى أرمل أنجيوس (الطاعن) لاتهامه فيها بأنه :
بدد المنقولات والملابس المملوكة لها ، وكاذب امتثلها على سبيل الودية وطارية
الاستعمال فبددها لإضرارها بهما ، وطلبا محاكته طبقا للسادة ٣٤١ من قانون
المقوبات والحكم لها قبله بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع
المصاريف وأتعاب المحاماة . وأمام المحكمة المذكورة تنازل المدعى الأول عن
دعواه ، ثم أنهت المحكمة سماع دعوى باقى الخصوم وقضت حضوريا أولا —
بإثبات ترك المدعى الأول لدعواه المدنية وإلزامه بمصروفاتها . وثانيا —
بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة . أتى قرش لوقف التنفيذ عملا بمادة
الاتهام المطلوب محاكته بها . وثالثا — بإلزام المتهم بأن يدفع للدعية الثانية
قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ونحسين
قرشا مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة مصر الابتدائية
قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فرفع المحكوم عليه طعنا
بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بقبوله شكلا وفى الموضوع
بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة مصر الابتدائية لتقضى
فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى . بعد ذلك نظرت محكمة مصر الابتدائية
الدعوى من جديد ، وقضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن
المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن المدعية بالحقوق المدنية رفعت دعواها ضد زوجها المتهم تطالبه
فيها بالتعويض لتهديده منقولات وملابس لها ، ثم تنازلت عن دعواها قبله ،
وطلبت بالجلسة إثبات هذا التنازل ، فيتعين إثباته وإلزام المدعية بمصاريف
دعواها .

وحيث إن المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه "لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة لإضراراً بزوجه أو أصوله أو فروعه إلا بناءً على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء" لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة تضع قيداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه ، وكان هذا القيد الوارد في باب السرقة علته المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق بجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير إسراف في التوسع — لما كان ما تقدم ، وكانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديد منقولاتها وملابسها ، ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ ساقطة الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، واحد زكي كامل ، والسيد أحمد صفى ، ومحمود حلى حاطر المستشارين .

(٢٢٠)

الطعن رقم ١١٢٧ سنة ٢٨ القضائية :

(أ) استدلال . إجراءات التحقيق التى يملكها استثناء رجال المصيط القضاء . القبض على المتهمين . الفرق بين القبض والاستيقاف . مثال .

استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل لاصحرامهم عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤيتهم أفراد الدورية وظهورهم أمامهم بظهر الريبة لا يـ قبضا .

(ب) عقوبة . عقوبة السجن التى يعرفها القانون . مايتها . هى المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنومه . المادة ١٦ ع

١ — مجرد استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل انخرفوا عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية أفراد الدورية وظهروا أمامهم بظهر الريبة مما يستوجب الإيقاف للتحرى عن أمرهم ، لا يعد قبضا .

٢ — لا يعرف القانون سوى نوع واحد من عقوبة السجن وهى المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنوميه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (طبنجة مششخنة) . وثانيا — أحرز ذخائرا مما تستعمل فى أسلحة نارية لم يرخص له باحرازها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته

بالمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به ، ، فصدر قرارها
بذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا هملا بمواد الاتهام
مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات — بمعاينة على المغازى سالم
بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع مصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فظعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجهين الأول والثاني
من الظعن أنه أخطأ في تطبيق القانون وصدر بناء على إجراءات باطلة ، ذلك
أنه اعتبر العسكري أحمد محمد أبو عيشة والخفيرين المرافقين له من رجال الضبط
القضائي الذين لهم سلطة القبض على المتهم ، وللثابت من أقوال هؤلاء أنهم لم يروا
شيئا مع الطاعن قبل أمره بالوقوف ، وأن استيفائهم للطاعن كان لاشتباهم فيه
بسبب تغيير طريق إسيره ووضع يديه في جيبه وهو ما لا يكفي لاعتباره مشتبا
فيه . كما أن المادة ١/٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز لرجال الضبط
القضائي ومروسيهم استيفاء الناس واستجوابهم عما يملكون ، وأن الحكم
استند إلى أن الطاعن تخلى عن المضبوطات بإرادته ، مع أن أحدا من الشهود
لم يقل برؤيتهما معه قبل القبض عليه ، وقد شهد الخفير كامل على بأن العسكري
أحمد محمد أبو عيشة طلب من الطاعن ثلاث مرات أن يسلمه مامعه مما يفيد أن
تخليه عما يحمله كان تحت تأثير الخوف وليس عن إرادته . وقد جاء الحكم
المطعون فيه باطلا إذ قضى بمعاينة الطاعن ثلاث سنوات دون أن يبين ما إذا
كانت العقوبة مع الشغل أم لا .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل في أنه بتاريخ
٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أثناء عودة داورية ليلية برئاسة الجندى أحمد محمود
أبو عيشة من المرور على بعض بلاد مركز بيلا تقابل أفرادها مع ثلاثة أشخاص

ما أن شعروا بهم حتى حاولوا الانحراف عن خط سيرهم فقبضهم رئيس الدورية بصحبة زميله، وفادى عليهم فوقف اثنان منهم ووقف الثالث وهو الطاعن خلفهما ولاحظ عليه أنه يقف بطريقة مريبة ويبدو عليه الارتباك والاضطراب ويده تبيت بعض أجزاء ملابسه فاشتبه في أمره وسأله عما معه فأجاب به أنه يحمل مسدسا وأخرج من جيبه مسدسا بداخله طلقات نارية سلمه له وأخبره أنه مملوك لابن عمه فضبطه وقبض عليه ، واقتاده إلى نقطة البوليس وتبين من تقرير الطبيب الشرعى أن السلاح المضبوط طبنجة بساقية بماسورة مششخنة وصالح للاستعمال وأن الطلقات المضبوطة مما تستعمل في مثل هذا المسدس وصالحة أيضا للاستعمال واستند الحكم في قضائه إلى أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعى وتناول بالرد على ما دفع به الطاعن من بطلان القبض الواقع عليه فقال ” وبما أنه عن هذا الدفع فإن المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية أوجبت على رجال الضبطية القضائية استكشاف الجرائم وإثبات حالتها، وهذا الواجب لا يقتصر على إثبات الجرائم بمجرد العلم بوجودها، بل يتناول التحرى عن الجرائم التى يمكن أن تكون ارتكبت ، ويقتضى قيام مأمورى الضبطية القضائية بهذا الواجب أن يستعينوا بمؤسسيهم من رجال البوليس السرى وجفود الحراسة . وبما أن الوقائع الثابتة في هذه الدعوى أن رجال الدورية شاهدوا المتهم في حالة مريبة لما طلبوا منه الوقوف على أثر ملاحظتهم أنه حاول تغيير خط سيره ، وواجب استكشاف الجرائم يحتم على رئيس الدورية أن يستوقف المشتبه في أمره ليستوضحه . وظاهر مما تقدم أن ماصدر من رجال الدورية للمتهم هو مجرد استيقاف أوجه حقهم في استكشاف الجرائم واتخاذ الاجراءات التى يرون لزومها للتحرى عن أحوال الشخص المشتبه في أمره — وبما أن الثابت مما تقدم أن المتهم بمجرد أن استوقفه رئيس الدورية عندما اشتبه في أمره وسأله عما معه قدم له المسدس المضبوط ، وبذا يكون قد تخلى عما يحوزة فأصبح في حالة تلبس تبيح لرجل البوليس القبض عليه وتسليمه إلى مأمور الضبطية القضائية . وهذا ما وقع فعلا في هذه الدعوى فيكون الدفع في غير محله “ . ولما كان ما قرره الحكم من ذلك سائغا وصحيحا في القانون ، إذ أن مجرد استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل انحرفوا

عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية أفراد الدورية وظهروا أمامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الايقاف للتحوى عن أمرهم لا بعد قبضا ، وكان تسليم الطاعن للسدس المضبوط إلى أفراد الدورية قد تم برضاه فأصبح فى حالة تلبس تبليح القبض عليه لتسليمه إلى أحد رجال الضبطية القضائية ، وكان القانون لا يعرف سوى نوع واحد من عقوبة السجن هو المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه ، فإن ما ينمى الطاعن فى الوجهين الأول والثانى من طعنه يكون غير سديد .

وحيث إن حامل الوجه الثالث من أوجه الطعن هو أن المحكمة إذ قضت بمعاقبة الطاعن ثلاث سنوات قد تناقضت مع حكم آخر لها فى قضية مماثلة قضى على المتهم فيها بستة أشهر مع الشغل والايفاف .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن تقدير العقوبة التى يستحقها كل متهم من إطلاقات محكمة الموضوع فى حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التى ثبتت عليه ولا تجوز المنازعة فى تقديرها أمام محكمة النقض مادام قد تم وفقا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٧١)

الطعن رقم ١١٤٠ سنة ٢٨ القضائية:

انتهاك حرمة ملك الغير . " جريمة اختفاء المتهم عن أعين من لهم الحق في إخراجهم من المسكن " .
عناصر الواقعة الإجرامية . الاختفاء . متى وأين يتوافر ؟
توافر جريمة اختفاء المتهم عن أعين من لهم الحق في إخراجهم بارتكاب الطاعن والمتهمة الثانية
جريمة الوقاع في شقة غير مسكونة .

إذا كان الحكم قد أثبت أن الشقة غير المسكونة وهي مكان ارتكاب الطاعن
جريمة اختفائه عن أعين من لهم الحق في إخراجهم منها تعتبر مكانا مسكونا لأنها
من ملحقات المنزل المسكون الذي أبلغ القاطنون به قسم البوليس ، واستخلص
واقعة الاختفاء — وهي الركن المادى للجريمة — من اعتراف الطاعن والمتهمة الثانية
بالوقاع ، ذلك الفعل الذى لا يتم إلا فى الخفاء — وهو استتاج سائر — فإن الحكم
يكون صحيحا فى القانون ولا عيب فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — اسماعيل أحمد يوسف (الطاعن)
و ٢ — سعدية أبو زيد : بأنهما دخلا منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه ،
وطلبت عقابهما بالمادتين ٢/٢٧٠ و ٢٧٢ من قانون العقوبات وتوقيع أقصى
العقوبة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح عابدين الجزئية عدلت النيابة
وصف التهمة إلى أنهما وجدا فى أحد ملحقات بيت مسكون مختفين عن أعين

من لم الحق في إخراجهما ، الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون العقوبات ، وبعد أن آتت المحكمة نظرها قضت حضوريا - عملا بالمواد ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ لكل منهما بغير مصروفات . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن هو القصور والخطأ في تطبيق القانون ، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الثابت من مدونات الحكم أنه هو والمرأة التي كانت معه إنما دخلا في ردهة الشقة التي بها عدة مكاتب وكانت جميع المكاتب مقفلة وليس بها أحد وأن باب الشقة الذي يفتح على الردهة لم يكن مغلقا لأن الشقة بها دكاكين عديدة لعدة أشخاص ولا تفتح إلا نهارا وقد وقعت الحادثة ليلا ، فدخول الطاعن والمرأة في الردهة ليلا لا يمكن حده في القانون لاختفاء من أعين من لم الحق في إخراجهما ، لأن القانون كما هو صريح نص المذكرة التفسيرية لا يباقي بمقتضى المادة ٣٧١ من قانون العقوبات إلا من وجد في محل مسكون متخذاً لنفسه احتياطات لتخفيه عن أعين من لم الحق في إخراجهم ، ثم إن النص كما هو مستفاد من مجموع نصوص هذا الباب إنما قصده به حماية صاحب الحيازة للشقة وأصحاب الحيازة على ما هو ثابت بالحكم لم يكن أحد منهم موجودا بالشقة بل كانت غرفهم مغلقة ، أما باقي سكان المنزل فلا شأن لهم بهذه الشقة مادامت هي لم تكن في حيازة أحد منهم ، وما دام أحد منهم لم يكن له الحق قانونا في إخراج المتهمين من الشقة بالمعنى الذي يقصده القانون لأن القانون إنما يقصد الإخراج الذي يحصل من الحائز للكان تحقيقا لحقوق الحيازة واستمالاله وفقا للقانون . و انتهى الطاعن إلى القول بأن الحكم مشوب بالقصور ، لأنه

لم يتحدث عن أعمال ارتكبتها لتكون بمثابة احتياط اتخذه ليخفى نفسه عن أعين من لهم الحق في إخراجهم ، فضلا عن أن أصحاب الحيازة في الشقة لم يكن أحد منهم موجودا وقت الحادث حتى كان الطاعن يعمل على الاختفاء عن أعينه .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتتها حكم محكمة أول درجة الذي أيده محكمة ثان درجة لأسبابه تخلص في أنه "في ليلة ٤ يونية سنة ١٩٥٦ الساعة الواحدة والنصف صباحا حضر إلى قسم عابدين درويش حسن سليم ومحمد عبد المنعم عمر وفراج حسن عثمان ومعهم المتهم الثانية وأبلغوا بأنهم حوالى منتصف الليل كانوا بمساكنهم بالمنزل رقم ١٩٧ بشارع التحرير وسمعوا ضجة بالمنزل فخرجوا من مساكنهم حيث وجدوا المتهم الثانية ومعها الطاعن في الشقة رقم ٣ بالطابق الأرضي وطلبوا بأن الطاعن واقفها بالشقة المذكورة ثم اختلفا على المقابل ، فحصلت بينهما تلك المشادة التي نبهت السكان وأضافوا أن الطاعن تمكن من الهرب في أثناء إحضاره إلى القسم وقدم درويش حسن سليم بطاقة إثبات شخصية تحمل اسم الطاعن ووظيفته ، كما قدمت المتهم الثانية مبلغ خمسة عشر قرشا وقررت أن الطاعن أحضرها إلى الشقة وواقفها بعد أن اتفق معها على مبلغ خمسين قرشا ولكنه لم ينقدها سوى الخمسة عشر قرشا قشاجرا ، وقررت أن الطاعن سبق أن جاء بها إلى الشقة ذاتها لنفس الغرض في مساء يوم ٢ يونيه سنة ١٩٥٦ هي وأخرى حيث واقفها . وفي يوم ٥ يونية سنة ١٩٥٦ تقدم الطاعن إلى نيابة عابدين وقرر أن المتهم الثانية راودته عن نفسها واتفقا على مبلغ خمسين قرشا ثم أخذته إلى المنزل الذي ضبط فيه ، وكان الهواب موجودا وقت دخولها وبعد أن واقفها دفع لها خمسة عشر قرشا قشاجرت معه وحضر الهواب الذي طلب منه أن يدفع لها باقى المبلغ . فلما رفض ضربه ثم حضر السكان وأخبرتهم بما كان "وبعد أن أورد الحكم أقوال الشهود ودفاع المتهمين قال "إن الثابت من أقوال الشهود واتراف المتهمين أنهما ارتكبا أفعالا منافية في داخل الشقة مما يكفى للقول بأنهما كانا مختفين عن أعين من لهم الحق في إخراجهما " . كما جاء في الحكم أنه المذكور ما نصه " ولا شك أن المتهمين كانا يعلمان حقيقة الشقة وأنه لا يتردد عليها أحد ليلا ، فضلا عن أنهما قد ذهبا

إليها مرة قبل ذلك، وحيث إنه وإن كانت الشقة التي دخلها المتهمان غير مسكونة إلا أنها تعد ملحقة بالبيت المسكون “ — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن مكان ارتكاب الجريمة يعتبر مكانا مسكونا لأنه من ملحقات المنزل المسكون الذي أبلغ القاطنون به قسم الهوليس ، واستخلص واقعة الاختفاء — وهي الركن المادى للجريمة — من اعتراف الطاعن والمتهمة الثانية بالوقوع ، ذلك الفعل الذى لا يتم إلا فى الخفاء وهو استتاج سليم لا عيب فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كابل ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٢٢)

الطعن رقم ١١٤٥ سنة ٢٨ القضائية :

(أ) تزوير المحررات . الصور العامة للتزوير في المحررات . جرائم تزوير الأوراق
الرسمية واعتماؤها . ماهية المحرر الرسمي .

١- انصاص كاتب الجلسة بتحرير محاضر الجلسات . المادة ٧١ من قانون نظام القضاء .
رقر ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

(ب) تزوير المحررات . عناصر الواقعة الاجرامية . أركان التزوير . طرق التزوير المأدى .
الاصطناع .

اصطناع الورقة يوفر تزويرها بصرف التدوين الوقت الذي تم فيه . أثر ذلك
بالنسبة لتزوير محضر جلسة بطريق الاصطناع .

(ج) إجراءات المحكمة . ما لا يجعلها في خصوص محضر الجلسة .
عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يثبت بطلانه . المادة ٢٧٦ ج .

(د) جريمة اختلاس الأوراق الرسمية . متى تنوافر ؟ .
إخفاء محضر الجلسة لإيداع آخر مزور بدلائمه . تحقق الجريمة . إعادة المحضر بعد ذلك لا
يؤثر في قيامها . م ١٥١ و ١٥٢ ع .

١ - إن كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة " ٧١ " من قانون نظام القضاء
بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة مناقها
عليه بإعتباره تزويرا في محرر رسمي .

٢ — اصطناع الورقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بصرف النظر عن الوقت الذى تم فيه ، فلا محل لما يقوله الطاعن من أن جريمة التزوير فى محضر الجلسة لا تقع إلا إذا تم التزوير منه أثناء انعقاد الجلسة .

٣ — مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان .

٤ — إذا أثبت الحكم فى حق الطاعن أنه أخفى محضر الجلسة الأصيل ليودع بدلا منه المحضر المزور ، وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر فقد منه ، وهو ما يتحقق به جريمة الاختلاس التى دانه بها ، فإن إمادة هذا المحضر بعد ذلك إلى ملف الدعوى لا تأثر لها فى قيام الجريمة بعد وقوعها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من إبراهيم حماد وآخر بأنهما : المتهم الأول بوصفه صاحب وظيفة عمومية (كاتب الجلسة) بجلسة يوم السبت بمحكمة عمال القاهرة الجزئية ومكلف بحفظ قضايا هذه الجلسة وأوراقها المسلمة إليه بسبب وظيفته اختلس محضر جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الخاص بالدعوى رقم ٣٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ جزئى عمال القاهرة وثانيا - بوصفه صاحب وظيفة عمومية كاتب بجلسة يوم السبت بمحكمة عمال القاهرة الجزئية ارتكب فى أثناء تادية وظيفته تزويرا فى محضر رسمى هو محضر جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الخاص بالدعوى رقم ٣٤٧٠ سنة ١٩٥٣ جزئى عمال القاهرة المرفوعة من عهد على حسن المنيرو على أحمد حسين عيسى بطلب إيقاف قرار فصله من العمل بأن اصطنع محضرا مزورا بدلا من المحضر الذى اختلسه وأثبت فيه على خلاف الحقيقة اعترافات نسبها إلى المدعى . والمتهم الثانى : اشترك بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول فى ارتكاب جنايتى الاختلاس والتزوير المشار إليهما بأن حرضه على ارتكابهما واتفق معه على ذلك فارتكبهما . المتهم الأول ، قُتِمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . وطلبت عقابهما بالمواد ١٥١ و ١٥٢ و ٢١١

من قانون العقوبات للأول ، ٤٠/٢ و ٤١ و ١٥١ و ١٥٢ و ٢١١ من قانون العقوبات للثاني مع توقيع أقصى العقوبة . سمعت محكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية الدوى - بعد إحالتها إليها من غرفة الاتهام للفصل فيها على أساس عقوبة الخنقة - ثم قضت حضوريا اعتباريا للمتهم الأول وحضوريا للمتهم الثاني براءة المتهمين مما أسند إليهما . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا عملا بالمواد ١٥١ و ١٥٢ و ٢١١ و ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (أحمد أحمد إبراهيم حماد) بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع أولا - بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الأول أحمد إبراهيم حماد ومداقنته بالحبس ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من حيرورة هذا الحكم نهائيا مع إعفائه من المصروفات الجنائية وثانيا - بتأييد الحكم المستأنف في قضائه براءة المتهم الثاني حسن حسين عيسى بمناسب إليه . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه وذلك بإجماع الآراء . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكيات

... وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان الاجراءات وبطلان الحكم والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ باطل لأن الطاعن كان متطوعا في ذلك التاريخ في جيش التحرير وموجود في الخطوط الأمامية من القوات المحاربة بقطاع غزة وقد تمت المحاكمة دون أن يعلن إهلاتا صحيجا طبقا للقانون ، وكان يتعين على المحكمة أن تؤجل القضية إلى أجل غير مسمى أسوة بالعسكريين طبقا لمنشور وزارة العدل رقم ٢٢٦ بتأجيل قضايا العسكريين في الفترة من ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، وأن الحكم المطعون فيه باطل لأن الأستاذ اسماعيل حسنى القاضي عضو اليمين بالدائرة الاستئنافية التي أصدرت هذا الحكم كان عضوا بغرفة الاتهام بجلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٥٤ ، وفيها قررت إحالة

القضية إلى دائرة أخرى لمسانع لدى الهيئة ، وكان يتعين على القاضى التفتى عن نظر الدعوى لأنه اشترك فى عمل من أعمال الاحالة ، والثابت أن الطاعن اشتغل مع القاضى كسكرتير للجلسة مدة شهر ونصف بمحكمة شئون المال مما يجعل الهيئة الاستئنافية غير صالحة لنظر الدعوى وأشار الطاعن إلى ذلك بجلسة المعارضة ، إلا أن المحكمة قضت مع ذلك فى الدعوى ، وأن الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أنه دان الطاعن باختلاس محضر الجلسة فى القضية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٣ أعمال جزئى القاهرة ، مع أن هذا المحضر وجد بملف الدعوى ، وقد وجدته وكيل النيابة وأثبت حاله ، ومن ثم فلا يكون هناك اختلاس . وأن هذا الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون أيضا ، إذ قال إن محضر الجلسة من الأوراق الرسمية التى يختص الكاتب بتحريرها ، لأن المادة ٧١ من قانون نظام القضاء أوجبت على كاتب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها ، وأن يوقعوها ، ولم يشترط القانون توقيع القاضى على المحضر لأن كاتب الجلسة هو المختص أصلا بتحريرها وأن قانون المرافعات جاء خلوا من النص على ضرورة توقيع القاضى على محضر الجلسة كما قال الحكم إن القصد الجنائى يتوفر بتغيير الحقيقة لمافيه من عبث بحجية الورقة وقيمتها للتدليية . وهذا القول مخالف للقانون ، إذ أن المادة ٢٧ من قانون المرافعات أوجبت توقيع القاضى على محضر الجلسة ، وإلا كان العمل باطلا ومن ثم فإن محضر الجلسة الخالى من توقيع القاضى يكون باطلا ولا يعتد به ، والثابت أن محضر الجلسة موضوع الدعوى كان خاليا من توقيع القاضى ، والمقصود بالمحضر فى المادة ٢١١ من قانون العقوبات هو المحرر الذى يحرره الموظف العمومى أثناء تادية عمله فيشترط أن يحصل التغيير فى محضر الجلسة أثناء انعقاد الجلسة ، بينما لم يعيب الطاعن بالمحرر الأصل الذى حرره أثناء انعقاد الجلسة ولم ينو الطاعن استعمال المحرر الذى زوره ، كما أنه لم يقع ضرر على أحد لوجود المحضر الأصل بملف الدعوى واستيفاء المحضر الجديد ، وكذلك مذكرة المدعى عليه التى بنيت عليه ، ومن ثم فإن جريمة التزوير تكون قد فقدت جميع أركانها ولا يعدو المحضر الجديد أن يكون ورقة عينية لم تعرض على المحكمة ، ولم يقم الكاتب بإبداعها ملف الدعوى ، يضاف

إلى كل ذلك أن الطاعن دفع بجلسة المعارضة ، ببطلان التفتيش الحاصل من وكيل النيابة لدرج مكتبه ، إلا أن الحكم رفض هذا الدفع إستنادا إلى أن وكيل النيابة المحقق من حقه أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق ، مع أنه لا يجوز الاتجاه إلى التفتيش إلا إذا توافرت لدى المحقق قرائن قوية على وقوع جريمة ، وكان في إجراءاته فائدة للمحقق ، وذلك في الأحوال التي نصت عليها المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر ، والثابت أن المحقق عندما انتقل إلى مكتب الطاعن سأل عن القضية فأعطاه ملف الدعوى وكان به المحضر الأصل الصحيح ، فكان يتعين عليه الاكتفاء بهذا القدر بعد أن ظهر له أن الأمر لا يعدو خشية المبلغ من أرفاق المحضر الجديد ، ولم يكن هناك ما يدعو للقبض على الطاعن أو تفتيش درج مكتبه بواسطة الكسر ، ومتى كان القبض والتفتيش باطلين فلا عبرة بكل دليل مستمد منهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إنها تخص في أن محمد علي حسين المذير أقام الدعوى رقم ٣٧٤٠ لسنة ١٩٥٣ عمال جزى القاهرة ضد أحمد حسن عيسى بطلب وقف قرار فصله ، ونظرت الدعوى أخيرا أمام محكمة شئون العمال في جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وحضر مع المدعى الأستاذ محمد مقبل عزت الحامى ومع المدعى عليه الأستاذ فوزى بدر ، وبعد الجلسة أبلغ محامى المدعى نيابة الدرب الأحمر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أنه في اليوم السابق ذهب إلى المحكمة ليستوثق من إيداع مذكرته في الدعوى إذ كانت قد حجزت للحكم . ويتسلم مذكرة المدعى عليه ، فإذا به يجد الطاعن وهو كاتب الجلسة قد استبدل محضرا للجلسة بمحضرها الأصيل ، وأثبت في المحضر المصطنع إقرارات على لسان المدعى لم تصدر منه ، وذكر المحامى في بلاغه أنه يعرف ما ثبت في المحضر الصحيح من أقوال ، إذ سبق أن أطلع عليه ونسخ صورة له منه حتى يحرر مذكرته في الدعوى ، فلما كشف الأمر ناقش الطاعن في ذلك ولم يكن القاضى قد وقع على المحضر الذى وجده في ملف الدعوى ، وأخبر الطاعن أن المحضر الحقيقى كان القاضى قد وقع ، فطلب إليه الطاعن أن يحضر في اليوم التالى ليتدبر الأمر ، فلما ذهب إليه وجده يقف بعيدا عن مكتبه مع المدعى

عليه في الدعوى يتحدث إليه مدة تقرب من النصف ساعة ، ثم حضر إليه المدعى طيه ، ورجاه ألا يتسبب في أذى الطاعن وهو كاتب بسيط ، وأضاف المحامي في بلاغه أنه أيقن أن كاتب الجلسة أصطنع محضرا مزورا خدمة للدعى عليه الذى أورد في مذكرته بعض ما جاء في هذا المحضر على لسان المدعى حتى يدفع به دعواه ، وقال إن الطاعن طلب منه أن يمر به بعد ساعة ليحضر محضرا آخر يتفق ما يرد فيه مع ما ثبت في المحضر الأصيل . وبعد أن تلقى وكيل النيابة الشكوى قام بسؤال المبلغ تفصيلا في موضوعها ، ثم انتقل في ذات اليوم إلى محكمة شئون العمال ، وطلب من الطاعن أن يطلعه على أوراق الدعوى وكان في صحبة المبلغ ، فأطلعهما الكاتب عليها ووجد في أوراق الدعوى المحضر الأصيل على ما علم من المحامي الذى ذكر له أنه لا بد أن يكون الكاتب قد أعاده إلى أوراق الدعوى وأخفى المحضر الذى أصطنعه . وطلب وكيل النيابة أن يفتح درج مكتبه الأيمن ، فتردد في الأمر ، وأدعى أنه نسي مفتاحه في بيته ، وكان وكيل النيابة وجده عند حضوره يفلقه بالمفتاح وواجهه بذلك ، فأصر الطاعن على أن المفتاح ليس معه ، وأحضر وكيل النيابة لذلك من يكسر الدرج ووجد به بعد تفتيشه ورقة مطوية هي المحضر المصطنع ، والفرق بين ما ثبت فيه وما ثبت في المحضر الذى وجد في أوراق الدعوى قول المدعى طيه بأن علاقته بالمدعى انتهت بانتهاء العمل الذى استخدمه فيه ، وأن المحكمة واجهت المدعى بذلك ، فقال إن العمل قد انتهى وأنه أخذ يبحث عن عمل فلم يجد ، فعاد إلى المدعى عليه ، وبعد ذلك فصله وكانت هذه العبارات كلها غير واردة في المحضر الأصيل ، وأثبت وكيل النيابة أنه وجد الكاتب قد وقع على المحضرين ولم يجد عليهما توقيع القاضى ، وبسؤال الطاعن قرر أن المحضر الأول الذى حرره في الجلسة فقد ، وأن الأستاذ محمد مقبل عزت حضر إليه بعد الجلسة بيومين وطلب الإطلاع على أوراق الدعوى ثم أعادها إليه وأخبره أن المحضر غير موجود ، فوعده بالبحث عنه . فعاد إليه في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ومعه المدعى والمدعى عليه وطلب منه الطاعن أن يملسه محضرا فأملأه المحضر الذى عثر عليه وكيل النيابة في درج مكتبه ، وأملأه المدعى عليه العبارة المضافة إلى هذا المحضر ، وقال إنه لا يذكر

ما دار في الجلسة ولا يعرف ما إذا كان ما أملاه طرفا الدعوى يتفق معه .
وأضاف أنه لما عثر على المحضر المفقود أعاده إلى ملف الدعوى وتزع المحضر
الذى أنشأه مع طرفي الدعوى ووضع في درج مكتبه ، ثم فوجئ بحضور وكيل
النيابة ، وقرر قاضي المحكمة في مذكرته المودعة في التحقيق أنه لا يعلم من الأمر
شيئا غير ما أثبتته بخطه على الرول بالقلم الرصاص من أنه دفع ببطلان
الإجراءات ، وأنه حجز القضية للحكم ، وذكر أنه لم يوقع على محضر الجلسة ، وإن
كان يرجح صحة ما ورد في المحضر الأصل الذي يخلو من إقرارات المدعى .
وقد تحدث الحكم عن رسمية محضر الجلسة بقوله ”وبما أنه لا شبهة في أن
محضر الجلسة من الأوراق الرسمية التي يختص الكاتب بتحريرها ، إذ أوجبت
عليه ذلك الفقرة الأخيرة من المادة ٧١ من قانون نظام القضاء ، فنصت على
أنه (على كاتب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحضروا محاضر
بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها) ولم يشترط النص توقيع القاضي على المحضر ،
وذلك لأن كاتب الجلسة هو المختص أصلا بتحريره بمقتضى وظيفته ، لأنه عمل
مادى يخرج عن وظيفة القاضي القصد منه إثبات ما يدور في الجلسة من
دفاع وإقرار وحضور وغياب إلى غير ذلك مما قد لا يتسنى للقاضي وهو يبحث
في الدعاوى ويتفرغ لجانبها القانوني والفقهى أن يتبعه أو يثبت ، وآية ذلك أن
القانون أوجب أن يوقع الكاتب على المحضر حتى في المواضع التي أوجب
توقيع القاضي ، ولو قيل إن توقيع القاضي على المحضر هو وحده الذي يسبغ عليه
شكله الرسمي ، لما كانت ضرورة توقيع الكاتب ، إنما أوجب القانون توقيع
هذا الأخير لأن تحرير محضر الجلسة يدخل في اختصاصه طبقا للقانون ، لا من
عمل القاضي ، وليشهد على أن ما أثبتته في المحضر هو الحق فيما قيل في الجلسة
وما دار فيها ، وبما أن الفقرة الثالثة من المادة ٧١ من قانون نظام القضاء لم
تشر إلى توقيع القاضي على محضر الجلسة وأوجبت توقيع الكاتب عليه على ما
سلف القول ، فتوقيع الكاتب وحده على المحضر يدخله في عداد الأوراق الرسمية ،
وعدم توقيع القاضي عليه لا يدمه ولا يبطله ، بل يبقى سنداً صحيحاً يعتمد عليه
في أن ما ثبت فيه هو ما دار في الجلسة ، وورقة رسمية دالة على ذلك ، ولم يشر

قانون المرافعات في أى مادة من مواده ولا في أى موضع منه على ما يوجب تحرير محضر الجلسة ، وإنما أوجب ذلك قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وجعله من واجبات موظفى المحاكم ، فحسم بذلك كل شك في أن كاتب الجلسة هو المختص بتحرير محضرها . وبما أنه متى كان ذلك ، وكان مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بحكم وظيفته ، يستمد هذا التكليف من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه ، وكان كاتب الجلسة هو المختص أصلا بتحرير محضرها ، ويستمد هذا الاختصاص من قانون نظام القضاء ، فإنه يكفى للقول بتروير المحضر أن يحضره الكاتب ويوقع عليه ويثبت فيه غير الحقيقة مما دار في الجلسة أو يضيف إليه شيئا أو يصطنع محضرا أو غير ذلك من وسائل التروير المنصوص عليها في القانون . وبما أن قانون المرافعات أورد في بعض مواضع منه ما يوجب توقيع القاضى على بعض المحاضر التى تحرر منها محضر حلف اليمين ومحضر الاستجواب ومحضر التحقيق ، وجعل توقيعهم مع توقيع الكاتب لازما ، ولا وجه للمقارنة بين تلك المحاضر ومحضر الجلسة ، لأن المحاضر التى أوجب قانون المرافعات تحريرها وتوقيع القاضى عليها إنما هى من عمل القاضى لا من عمل الكاتب ، فالقاضى هو الذى يوجه اليمين ويسأل الشهود في محضر التحقيق ، ويتلقى إجاباتهم ويستجوب الخصوم ، وشتان بينها وبين محضر الجلسة وهو عمل يغلب فيه الجانب الآلى . وخلص الحكم المطعون فيه من ذلك بقوله ”وبما أنه لذلك يكون المتهم الأول أحمد ابراهيم حماد إذ اصطنع محضرا أثبت فيه إقرارات على لسان المدعى في الدعوى رقم ٣٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ مدنى جزئى عمال للقاهرة — لم تصدر منه ، ووقع على هذا المحضر قد زور ورقة رسمية يدخل تحريرها في وظيفته ، ويكون ما قرره الحكم المستأنف من أن المحضر لا يعتبر ورقة رسمية لعدم التوقيع عليه من القاضى غير صحيح في القانون“ وبعد أن أطرح الحكم المطعون فيه دفاع الطامن من أن محضر الجلسة كان قد فقد منه ، تحدث الحكم عن القصد الجنائى في جريمة التروير والضرر فيها بقوله ”وبما أنه لا يقدح في نسبة التروير إلى المتهم الأول (أحمد ابراهيم حماد) ولا يرفع التاثيم عنه ما استند إليه الحكم المستأنف

من أنه أودع ملف الدعوى المحضر الصحيح بعد أن وجدته ، وأنه لم يودع فيه أبدا المحضر المزور بل عدل بإرادته ومن تلقاء نفسه ، لا يقدح ذلك في ثبوت تهمة تزوير محضر الجلسة الرسمية في حق المتهم ذلك لأن القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنيته استعمالها فيما يكون من أجله غيرت الحقيقة فيها ، كما يتحقق الضرر من الورقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة فيها لما في ذلك من العبث بحجبتها وقيمتها الدليلية ، وهذا القصد متوفر في خصوص الدعوى الحالية ، إذا اصطنع المتهم الأول محضرا رسميا هو محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ في الدعوى ٣٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ عمال جزى القاهرة متعمدا تغيير الحقيقة فيه ، إذ تعمد نسبة إقرار المدعى في الدعوى من شأنه أن يسبب له ضررا ، لأن إقراره بأنه ترك خدمة المدعى عليه ختارا بعد أن انتهى العمل ، إنما لا يجعل حقه في الدعوى المستعجلة بطلب وقف قرار الفصل مؤكدا ، بل يجعل حقه أمام قضاء الموضوع واحدا إذا ما أقام دعواه بطلب التعويض عن فصله ، واحتمال وقوع الضرر يكفي لوقوع الجريمة ، ونية المتهم في استعمال المحضر فيما غيرت من أجله الحقيقة ظاهرة ، إذ أودع المحضر المزور فعلا في أوراق الدعوى وأقر هو بذلك . وإن كان قد عاد فذكر أنه سحبه بعد أن وجد المحضر الأصيل وهي واقعة دحضت المحكمة قوله فيها فيما تقدم من أسباب " وتحدث الحكم عن جريمة اختلاس المحضر الصحيح بقوله "وبما أن جريمة اختلاس المحضر الصحيح ثابتة في حق المتهم الأول أحمد إبراهيم حماد مما ثبت من وقائع الدعوى من أنه وهو مأمور بحفظه قد اختلسه ليودع بدلا منه المحضر المزور وهو يعلم بذلك ، ولا عبرة بما قاله من أن المحضر فقد ، إذ دحضت المحكمة قوله على ما ثبت فيما سلف ... " . كما رد الحكم المطعون فيه على الدفع بطلان التفتيش بقوله "وحيث إن المتهم دفع في مذكرته الأخيرة بطلان تفتيش مكتبه ، وظاهر أن هذا الدفع لا سند له ، ذلك لأن المادة ٩١ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية جعلت من حق وكيل النيابة المحقق أن يفتش أى مكان ويضبط الأوراق وكل ما يحتمل أنه أستهمل في ارتكاب الجريمة أو نتج منها أو وقعت عليه ، وكل ما يفسد في كشف

الحقيقة ... — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان ما ينعماء الطاعن من بطلان الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ غير مقبول ، إذ أن هذا الحكم كان معتبرا حضوريا في حقه وقد عارض فيه ، وقبلت المحكمة معارضته تطبيقا للمادة ٢٤١ فقرة ثانية من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن ثبت لها وجود عذر كان ينعمه من حضور الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان يبين من محضر جلسة المعارضة أمام محكمة ثاني درجة أن محامي الطاعن قال إن الأستاذ اسماعيل حسني عضو الهيئة كان عضوا في غرفة الإتهام لدى نظر هذه القضية وكان الطاعن يقرر في طعنه أن هذا القاضي لم يكن عضوا في دائرة غرفة الإتهام التي أحالت الدعوى إلى محكمة الجنايات ، بل كان عضوا في الدائرة التي تخلت عن نظرها لوجود مانع لديها ، كما قرر أن هذا المانع هو أن الطاعن اشتغل مع الأستاذ اسماعيل حسني القاضي كسكرتير للجلسة مدة شهر ونصف بمحكمة شئون العمال ، وكان هذا السبب على فرض صحته ليس من أسباب عدم الصلاحية التي نص عليها القانون ، وإنما قد يكون سببا من أسباب الرد الأخرى. وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون لرد القضية ، فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من أن التزوير الحاصل من الطاعن في محضر الجلسة يعتبر تزويرا في محرر رسمي صحيحا في القانون ، ذلك لأن رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها ، والطاعن باعتباره كاتباً للجلسة مختص — بمقتضى المادة ٧١ من قانون نظام القضاء — بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا في محرر رسمي ولا محل لما يقوله الطاعن من أن جريمة التزوير لا تقع إلا إذا تم التزوير منه أثناء انعقاد الجلسة ، إذ أن اصطناع الورقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه ، كما أنه لا محل لما يقوله من وجوب توقيع القاضي على محضر الجلسة .

وإلا كان باطلا ، إذ أن مجرد عدم توقيع القاضى على محضرا الجلسة لا يترتب عليه البطلان ، ولما كان القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ويكون بنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها ، وكان الضرر فى الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تغيير الحقيقة لمافى ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التدليلية ، وهو ما أثبتته الحكم فى حق الطاعن ، ولما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه أخفى محضرا الجلسة الأصيل ليودع بدلا منه المحضر المزور ، وأطرح دفاعه بأن هذا المحضر فقد منه ، وهو ما يتحقق به جريمة الاختلاس التى دانه بها ، وكانت إعادة هذا المحضر بعد ذلك إلى ملف الدعوى لا تأثير لها فى قيام الجريمة بعد وقوعها ، ولما كان ما قاله الحكم ردا على الدفع ببطلان التفتيش صحيحا فى القانون ، إذ أن النيابة العامة طبقا للمادة ٩١ فقرة ثانية و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تفتش أى مكان وتضبط فيه الأوراق وكل ما يحتمل أنه استعمال فى ارتكاب الجريمة أو نتج منها أو وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة ، وكان مجال تطبيق المادتين ٣٤ و ٤٦ من هذا القانون هو ما يقوم به مأمور الضبط القضائى من قبض وتفتيش — لما كان ما تقدم كله ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود وبمضور السادة : محمود محمد مجاهد، وأحمد زكي كامل،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٢٣)

الطعن رقم ١١٥١ سنة ٢٨ القضائية :

(١) فعل فاضح . جريمة الفعل الفاضح العلني . م ٢٧٨ ع . متى تم ؟
الفعل المادي . ماهيته .

عدم اشتراط وقوعه على شخص معين .
العلانية .

كفاية احوال . شهادة الفعل الفاضح العلني من الغير .

(ب) فعل فاضح علني . الجريمة التامة . مثال .

ملاحقة المتهم للجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها تنطوي في ذاتها على الفعل
الفاضح العلني .

١ — لا تقوم جريمة الفعل الفاضح العلني على ما يبين من نص المادة ٢٧٨ من
قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة (الأول) فعل مادي ينفذ في المراء
حياء العين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه .
(الثاني) العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ،
بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة . (الثالث) القصد الجنائي ، وهو تعتمد
الجنائي إتيان الفعل .

٢ — ملاحقة المتهم للجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها — على ما
استظهره الحكم المطعون فيه — تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح العلني
المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلا
فاضحا ينفذ في حياء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا — ارتكب فعلا فاضحا علنيا مع بأن أمسك بذراعها الأيسر في الطريق العام . وثانيا — تعرض لأذى على وجه يחדش حياته بالقول والفعل في الطريق العام . وطلبت عقابه بالمادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ومخالفة بالمادة ٣٠٦ من نفس القانون . ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت فيها حضوريا عملا بالمادتين ٢٧٨ و ٣٠٦/١ مكررة من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة الأولى وبحبس المتهم أسبوعا واحدا بسيطا عن التهمة الثانية . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن النيابة العامة (الطاعنة) تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله حين برأ المتهم (المطعون ضده) من جريمة الفعل الفاضح "علني المندرجة تحت نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات" بقوله عدم توافر أركانها ، مع أنه يكفي إقيامها لإتيان أي فعل مغل بالحياة من شأنه خدش شعور الغير ، وفي إقدام المتهم على قرص ذراع المجنى عليها في الطريق العام ما يتوافر به أركان الجريمة .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في ١٢ مايو سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم عابدين (أولا) ارتكب فعلا فاضحا علنيا مع بأن أمسك بذراعها الأيسر في الطريق العام (ثانيا) تعرض لأذى على وجه

يخدش حياءها بالقول والفعل في الطريق العام ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٧٨ و ١/٣٠٦ من قانون العقوبات ، وقد حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله ”إن المجنى عليها كانت تسير في الطريق العام ولما شاهدها المتهم وكان يجلس بمقهى تبعا وقرصها في ذراعها ولم يحدث ذلك أثرا بها “ . وقال الحكم عن التهمة الأولى إن موضوعها لا يكون جريمة الفعل الفاضح العلني كما حددتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ، أما التهمة الثانية فإنها ثابتة ثبوتا كافيا ، وخلصت المحكمة إلى تبرئة المتهم عن التهمة الأولى وحبسه أسبوعا واحدا بسيطا عن التهمة الثانية ، ولما كانت المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات تنص على أن ” كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا “ ، وكان يبين من هذا النص أن الجريمة لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة (الأول) فعل مادي يخدش في المرة حياء المين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه (الثاني) العلانية ، ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة . (الثالث) القصد الجنائي ، وهو تعمد الجاني لإتيان الفعل . ولما كانت ملاحقة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها حسبما استظهره الحكم المطعون فيه ينطوي في ذاته على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلا فاضحا يخدش الحياء على النحو المتقدم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم من هذه التهمة إستنادا إلى عدم توافر أركانها القانونية يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون طبقا لنص المادة ٣٢٢ ، فقرة ثانية من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد وكيل المحكمة مصطفى فاضل وبحضور السادة محمود محمد مجاهد ، رفيع يسي جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٢٤)

الطعن ١١٦٠ سنة ٢٨ القضائية :

(أ) تحقيق . تفتيش . تنفيذ الإذن به .
تنفيذ الإذن بتفتيش متهم في أى مكان وجد به ولو غير المكان المحدد بأمر التفتيش .

(ب) تحقيق . تفتيش . شروط التمسك بطلانه . المصلحة .

الدفع بحرمة المكان وإنما شرع لمصلحة صاحبه .

(ج) استدلال . دخول المنازل والمحللات العامة لتفتيش .

- حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية في دخول المقهى لتنفيذ القوانين
واللوائح .

١ - متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم فالبوليس أن ينفذ هذا الأمر
عليه أينما وجدته ولا يكون لهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان
آخر غير المكان المحدد بأمر التفتيش .

٢ - الدفع بحرمة المكان التي كفلها القانون وإنما شرع لمصلحة صاحبه .

٣ - المقهى من المحال العامة المفتوحة للجمهور والذي من حق رجال البوليس
ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوه لتنفيذ القوانين واللوائح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جواهر مخدرة حشيشا وأفيونا (في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمسواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيره و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والفقرتين ١ و ١٢ من الجدول المرفق به فقررت بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إجراءات التفتيش لحصوله في مكان غير الوارد في الإذن. سمعت المحكمة المذكورة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق له مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين وبتفريعه خمسمائة جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الأحرار كان بقصد التعاطي . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه في غير محله ويتعين رفضه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... وحيث إن محصل الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابة القصور والخطأ في الاستدلال ذلك أن الطاعن دفع ببطلان التفتيش مستندا إلى سببين أولهما أن التفتيش وقع في مكان آخر غير المكان المأذون بتفتيشه وثانيهما أن الإذن بالتفتيش لم يبنى على تحريات جدية . إلا أن الحكم التفت عن الرد عن الشطر الثاني من هذا الدفع وجاء رده على الشطر الأول غير سائق ولا مقبول إذ قال أن تفتيش الأشخاص لا يشترط وقوعه في مكان معين مع أن الضابط طلب الإذن بضبط الطاعن وتفتيشه وهو يـوم بتجزئة المخدر في مقهى معين مما يوجب إجراء الضبط والتفتيش في هذا المكان ولا يصح أن يجاوزه إلى غيره ولو أن الأمر صدر بالقبض على الطاعن في أي مكان يوجد فيه لكان

باطلا لمساسه حرمة الأماكن التي يجوز امتيازها ولأن القبض والتفتيش من إجراءات التحقيق التي لا تكون إلا حيث تكون هناك جريمة معينة ظهرت واستقرت ولا يجوز أن يكونا وسيلة من وسائل الكشف عن الجرائم كما أن الحكم خطأ في الاستدلال إذ دان الطاعن عن إحراز المخدر المضبوط مع أنه لم يضبط في حيازته بل عثر عليه في أرض مقهى عام يضم أشخاصا كثيرين غير الطاعن ولم يثبت أن هذا الأخير أقامه بل ثبت من تفتيشه أنه لا يجوز مخدرا .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تخص في أن الملازم سيد محمد وفا ضابط مباحث بندر الزقازيق علم من تحرياته أن الطاعن وعبد السلام الطواندي يحزران مخدرات وأن أولهما يحمل على تجزئتها في مقهى نشائي فاستصدر إذنا من النيابة بتفتيشهما وتفتيش منزلهما وعند قيامه لتنفيذ المأمورية اصطحب معه ضابط مكتب مكافحة مخدرات بالزقازيق محمد حسن خليل وقوة من رجالهما وهما بأن الطاعن قد ذهب إلى مولد قبعه إلى هناك حيث وجده في مقهى يساحة المولد ويحواره راقصة وما أن دخل المقهى حتى هب من كانوا فيه وقوا ومن بينهم الطاعن نفسه ولم يعثر معه على شيء ولكنه عثر بين قدميه على قطعة من الحشيش فانقطعا كما انقطعت قطعتي أخريين عثر عليهما حوله وقبض على الطاعن كما عثر خارج سور السراشق على لفافة بها قطعة من "الأفيون" وامسند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الضابط سيد محمد وفا والخبر موسى مصطفى منسى في التحقيقات والجلسة وأقوال الضابط محمد حسن خليل والراقصة ففحى الدسوق في التحقيقات وإلى تقرير التحليل . وعرض الحكم إلى الدفع ببطلان إجراءات التفتيش لمصوله في مكان غير الذي ورد في إذن التفتيش فقال "وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية فيما نص عليه بمناسبة تفتيش الأشخاص لم يشترط وقوع التفتيش في مكان معين بل يحق لرجل الضبط القضائي الذي وكل إليه تنفيذ الإذن متى كان الإذن خاصا بتفتيش شخص أن يفتشه أينما وجد حسبما يراه ويتضح له عند قيامه بتنفيذه، أما صدور الإذن بتفتيش المقهى الذي حدده الضابط فلا يعني وجوب تفتيش شخص المتهم فيه بل هو أمر مستقل عن تفتيش شخص المتهم ومن ثم لا يكون الضابط قد تجاوز حدود الإذن الصادر

له في تفتيش المتهم ومن ثم يكون الدفع لاسنده ويتعين رفضه " كما رد الحكم على دفاع الطاعن من أن وجود قطع المخدر متناثرة حوله وإحداها بين قدميه لا يدل على أنه هو الذي ألقي بها فقال " وحيث إنه عما ذهب إليه الدفاع من أنه وجود القطع المتناثرة حول المتهم (الطاعن) وإحداها بين قدميه لا يدل على أن المتهم هو الذي ألقي بها على الأرض إذ قد يكون غيره قذف بها عند دخول رجال البوليس فاستقرت إحداها بين قدميه فينتفيها ماقروته الراقصة في التحقيق من أن المتهم كان يضع المخدرات على المنضدة أمامه وكان يعطى منها لعامل المقهى فيقدم له ولمن كانوا معه لتدخين فلما شعر بدخول رجال مكتب المخدرات أسقط ما على المنضدة على الأرض وقد شهد الضابط سيد محمد وفا أنه عثر على قطعة بين قدمي المتهم بعد أن قشاه ولم يعثر معه على شيء من المخدرات ثم أرشده زميله الضابط محمد حسن خليل والبوليس الملكي موسى مصطفى منسى على قطعتين أخريين كانتا على مسافات متفاوتة من المتهم وأيده في ذلك الضابط محمد حسن خليل والمخبر موسى مصطفى منسى " . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وكان ما قاله الحكم سائغا في استخلاص أن الطاعن كان محمزا لقطع الحشيش التي وجدت بين قدميه وبالقرب منه وكان ذلك لا يتعارض مع ما قاله من أنه لاعلاقة للطاعن بقطعة الأفيون التي وجدت خارج المقهى لما كان ذلك وكان إذن النيابة متى صدر بتفتيش متهم فلرجال الضبطية القضائية المستدئين لإجرائه أن ينفذوا هذا الأمر عليه أينما وجدوه ولا يكون للتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان آخر غير المكان المحدد بأمر التفتيش فإن الدفع بحجومة المكان التي كفلها القانون إنما شرع لمصلحة صاحبه ، هذا فضلا عن أن المكان الذي ضبط فيه الطاعن محمزا للمخدر وهو مقهى من المحال العامة المفتوحة للجمهور والذي من حق رجال البوليس وأولم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوه لتنفيذ القوانين واللوائح ، لما كان ما تقدم وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه

الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش لأنه لم يبين على تحريرات جدية فإن ما جاء بهذين الوجهين من الطعن يكون غير سديد .

وحيث إن محصل الوجهين الثالث والرابع هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد ومثابه القصور في البيان إذ نسب إلى الراقصة أنها شهدت في التحقيق بأن الطاعن وآخرين كانوا يدخنون الحشيش قبل وصول أفراد القوة بنحو عشر دقائق وأن الحشيش كان موضوعا على منضدة أمام الطاعن وكان هو وعبد السلام الطوانس يسلمان عامل المقهى قطعاً منه ليعدها للتدخين ، فلما دخل الضابط أسقط الطاعن ما معه من مخدر حيث أثر عليه . كما نسب الحكم إلى فتحى دسوقي أنه شهد في التحقيق بأن الطاعن كان يدخن الحشيش قبل وصول رجال البوليس بقليل ولما أن رأهم أسقط حشيشاً كان بيده على الأرض مع أنه بالرجوع إلى محضر البوليس يبين أن هذين الشاهدين لم يكونا يعرفان حائز المخدر ، كما قررت الراقصة في تحقيق النيابة أن الحشيش كان موضوعاً على منضدة أمام الطاعن ولكنها لم تنظره وهو يضعه على تلك المنضدة . أما عن واقعة تجزئة الحشيش فقد عدلت عن اتهام الطاعن إلى اتهام شخص آخر يدعى عبد السلام وقرر فتحى دسوقي في تحقيق النيابة أنه رأى الحشيش في يد الطاعن خلافاً لما قرره الراقصة من أنه كان موضوعاً على المنضدة وادعى الشاهد المذكور أن الطاعن أسقط الحشيش ثم عدل عن ذلك وقال أنه لم يرو واقعة إسقاط المخدر — وقد أشار الطاعن في دفاعه إلى أن الضابط نقشه فلم يجد معه شيئاً من المواد المخدرة ولكنه وجد قطعاً من الحشيش متناثرة على الأرض بين قدمي الطاعن وهذا لا يعنى أنها له بالذات فقد تكون لغيره من رواد المقهى وأن راية الراقصة وفتحى الدسوقي وعبد السلام الطوانس في التحقيق موعز بها من رجال البوليس وقد عدلوا عنها بالجلسة ، ولكن المحكمة ردت على دفاعه هذا رداً مقتضياً ضمته اطمئنانها إلى أقوال الشهود سألنى الذكري بالتحقيقات كما قالت أنها لا ترى مؤاخذه الطاعن عن قطعة الأفيون التي وجدت ملقاة على باب المقهى مع أنها لا تختلف في الحكم عما وجد في أرض المقهى بجوار الطاعن .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على صورة التحقيقات التي أمرت المحكمة بضمها بالجلسة تحقيقا لوجهي الطعن أن الشاهدين الراقصه... .. وفتحى شـود الدسوق قورا في تحقيق النيابة أنهما رأيا الطاعن يـمـقط المادة المخدرة على الأرض عند اقتراب أفراد القوة منه وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى ما تقتنع به وتطمئن اليه فإن الحكم إذ عول على شهادة الشاهدين السابقى الذكر في التحقيقات يكون بمثابة عن الخطأ في الاسناد ، لما كان ذلك وكدن ما يقوله الطاعن من أن المحكمة لم ترحلا لمواخذة الطاعن عن قطعة الأفيون التي وجدت ملقاة على باب المقهى مع أنها لا تختلف في الحكم عما وجد في أرض المقهى قد عرض له الحكم في قوله " وحيث أن الاتهام نسب إلى المتهم (الطاعن) أنه كان يحوز أفيونا وليس من دليل على هذه التهمة إذ الثابت في التحقيق أن الضابط عثر على اللقافة المحتوية على قطعة الأفيون خارج المقهى بعد أن تم ضبط المتهم وتفتيش من كانوا معه في المقهى مما يدل على أنه لا علاقة للمتهم بالأفيون المضبوط " - وهذا الذى قاله الحكم مائع في بيان ظروف ضبط كل من الأفيون والحشيش ومؤد إلى النتيجة التى انتهى اليها الحكم من استبعاد مساءلة الطاعن عن إحراز قطعة الأفيون وإدانته عن تهمة إحراز الحشيش ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة : وبحضور السادة محمود محمد عجايدة ، وفهم
سني جندى ، والسيد أحمد عفيفي ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٢٥)

الطعن ١١٦١ سنة ٢٨ القضاية :

قصاه . قواعد مع القضاة من نظر الدعوى وردم ومخاضهم . عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى .
حالا بغير إبداء رأي سابق في الدعوى .

عدم اعتبار قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بها أدت إمكان ضبط المخدر
على النهر الوارد التحقيق بإبداء رأي مانع فما من القضاء في موضوع الدعوى

إن قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بها أدت إمكان
ضبط المخدر على الصورة الواردة في التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد
أدبت رأيا بمنعها من القضاء في موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن
المحكمة كونت رأيا مستقرا في مصلحة المتهم أو ضد مصلحته في خصوص ثبوت
واقعة ضبط المخدر معه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة أفيونا وحشيشا بقصد
الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣/أ - ج وأخيرة و ٣٥
من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ٢ والجدول (أ) الملحق به
فتمرت بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام
بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدية وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد
المخدرة المضبوطة ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمت

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه البطلان والإخلال بحق الدفاع والفصوصور في البيان ، ذلك أن الدفاع عنه أبدى بجلسة المحاكمة استحالة استقرار الكيس الذي كان به المخدر في طيات كم جلباب الطاعن على الفجوة الذي قرره شاهد الإثبات وطلب إلى المحكمة إجراء تجربة عن ذلك للتحقق من صحة أقوالها فأجرت المحكمة تجربة قاصرة على نحو يخالف الصورة التي قال بها الشاهدان ولا تحقق الهدف من إجراءاتها ثم أثبتت على أثر ذلك بمحضر الجلسة أنها أجرت التجربة على الصورة الواضحة بالتحقيقات فتأكدت من صحتها وأنه من الممكن أن يستقر كيس المخدر في طيات كم الجلباب بعد طيه مرتين ولما كان هذا الذي أثبتته المحكمة في محضر الجلسة يعتبر إبداء للرأى في صحة الواقعة قبل أن تنهى الدعوى للحكم فإن في ذلك ما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن النيابة أذنت بتفتيش الطاعن ودكانه بناء على تحريات مكتب مكافحة مخدرات المنصورة التي دلت على أن الطاعن يتجر في المخدرات ويروجها بدكانه المسمى ببيع الحذية وتنفيذا لهذا الإذن قام المأذون له بالتفتيش البكاشى حسن أحمد أحمد رئيس المكتب ومعه قوة من رجاله إلى دكان الطاعن فقبض عليه وسلمه إلى المخبر ابراهيم حسن السيد ثم قنشه فوجد كيسا من القماش بداخل كم الجلباب الأيسر تحت "البالطو" وهو كيس منلق بنحيط ويحتوى على خمسين لفافة من ورق السلوفان الأبيض بها أفيون كما وجدت به لفافة أخرى بها قطعا من "الحشيش" واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى ما شهد به البكاشى حسن أحمد أحمد والمخبر ابراهيم حسن السيد وما ورد بالتقرير الطبي الشرعى .

وحيث إنه يمين مما أثبت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اعترض على كيفية وجود المخدر بكم جلباب الطاعن في قوله "ومع الصورة الثابتة في الضبط لا يمكن أن يستقر الشيء في طيات الكم الخاص بالجلباب تحت كم البالطو والتمس

عمل تجربة بواسطة المحكمة لتبين الحقيقة“ كما أثبت به ”أن المحكمة أجرت التجربة على الصورة الواضحة بالتحقيقات وتأكدت من صحة تلك الصورة ووجدت أنه ممكن أن تستقر القطعة أو الشيء في طيات الكم المحاصرة بالجلباب تحت كم الباطو بعد طي الكم طيتين“ . لما كان ذلك وكان يبين أيضا من ذلك المحضر أنه لا الطاعن ولا محاميه اعترض على ما أثبتته المحكمة فيه من أنه ظهر لها من التجربة موافقتها لما ورد بالتحقيقات عن كيفية ضبط المخدر — وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب إجراء تجربة أخرى ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها قامت بتجربة خاطئة أو أنها لم ترد على دفاعه في هذا الخصوص — لما كان ما تقدم وكان قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بها أيدت إمكان ضبط المخدر على الصورة الواردة في التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أبدت رأيا يمنعها من القضاء في موضوع الدعوى إذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كثرت رأيا مستقرا في مصلحة الطاعن أو ضد مصلحته في خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه وكان الدفاع من جانبه لم يعتبر ذلك سببا يصح معه استعمال حقه في ردها عن نظر الدعوى فلا يكون للطاعن أن يثير ذلك أمام محكمة التقصير و يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وفهيم بى جندى ، والسيد أحمد عفيفى ، وأحمد زكى كامل المستشارين .

(٢٢٦)

الطعن رقم ١١٦٦ سنة ٢٨ القضائية :

(١) اختلاس أموال أميرية . جريمة المادة ١١٢ ع معاملة إبق ٥٣/٦٩ . عناصر الواقعة الإجرامية . فعل الاختلاس . اختلافة من فعل الاختلاس فى السرقة . أثر ذلك فى تحديد قيام الجريمة .

تمام الجريمة بتحويل الحيازة من ناقصة إلى كاملة ولو لم يتم التصرف فعلا .

العدول بعد تحويل الحيازة لا أثر له فى المسئولية عن الجريمة . مثال .

(ب) اختلاس أموال أميرية . جريمة المادة ١١٢ ع معاملة بق ٥٣/٦٩ . عناصر

الواقعة الإجرامية . صفة الموظف العمومى . نوع المال المختلس .

جندى الجيش هو من المكلفين بخدمة عامة . مؤاخذته بالمادة ١١٢ ع هذا اختلاسه

مالا - عاما أم خاصا - سلم إليه بسبب وظيفته . م ١١١ ، م ١١٩ ع .

١ - كان مراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ عقوبات هو فرض

العقاب على عبث الموظف بالأثمان على حفظ الشيء الذى وجد بين يديه بمقتضى

وظيفته - وهذه الصورة من الاختلاس هى صورة خاصة من صور خيانة

الأمانة - لا شبهة بينها وبين الاختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب

السرقة - فالاختلاس هناك يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة

أو بالقوة بنية تملكه - أما هنا فالشئ المختلس فى حيازة الجانى بصفة قانونية

ثم تنصرف نية الحائز إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملك له ، ومتى تغيرت هذه

النية لدى الحائز وحول حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك وجدت جريمة

الاختلاس تامة - وإن كان التصرف لم يتم فعلا - فإذا قال الحكم " أن المتهم

م . (١٢) . ج

وزميله بصفتهما مستخدمين عموميين بإدارة البوليس الحربى بالقوات المسلحة قلا فعلا جزءا من البطاريات — المسلمة إليهما بسبب وظيفتهما لنقلها من التل الكبير إلى إدارة البوليس الحربى بالقاهرة — والتي كانت موجودة أصلا فى السيارة إلى منزل شقيق المتهم الأول ، وهذا التصرف من جانب المتهمين واضح الدلالة فى أنهما انتويا اختلاسها وتملكها والاحتفاظ بها لنفسيهما وقد كاشف أولها الشاهد الأول بذلك وطلب إليه مشاركة أخيه فى التصرف فيها واقتسام ثمنها وقد رفض هذا الشاهد العرض .“ ما قاله الحكم من ذلك يكفى لثبوت التغير الطارئ على نية الحيازة ويكون الحكم صحيحا إذ وُصف الواقعة بأنها اختلاس تام لا ينفى فيها العدول بعد تمام الجريمة وتام تحققها المسئولية ولا يمنع من العقاب .

٢ — مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، وإذا كانت الخدمة العسكرية هى من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فإن المتهم — بوصفه جنديا فى الجيش — يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات — ويصبح مسئولاً عما يكون تحت يديه من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى فى ذلك أن يكون مالا عاما أم لا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن مع آخر حكم عليه — بأنهما بصفتهما مستخدمين عموميين بإدارة البوليس الحربى بالقوات المسلحة اختلسا البطاريات والمهمات الأخرى المينة الوصف والقيمة بالمحضر للجيش المصرى والمسلمة إليهما بسبب وظيفتهما لنقلها من التل الكبير إلى إدارة البوليس الحربى بالقاهرة وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لما كتبهما بالمواد ١١١ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات — فقررت بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورهما عملا

بمواد الاتهام بمعاوية المتهم (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريته مع المتهم الآخر متضامنين خمسمائة جنيه وبغزله من وظيفته . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصر في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن . أن الواقعة كما أثبتها الحكم على فرض صححتها لا عقاب عليها إذا أورد على لسان الشاهد على حسن أبو السعود — الذي اعتمد عليه الحكم في الإدانة — أنه راجع الطاعن وزميله المتهم الآخر فيما وقع منهما من اختلاس المهمات فعلا عما كانا ينتويانه وقبل إعادة البطاريات المسروقة إلى الجيش فإذا كان هذا هو الحال فإن الواقعة لا تخرج عن كونها شروعا في سرقة عدلا عنه بمحض اختيارهما مما يعدم الجريمة ، هذا إلى أن ركنين من أركان جريمة الاختلاس التي دين بها الطاعن غير متوفرين فهو من ناحية ليس موظفا عموميا أو من الأمتاء على الودائع وإنما هو مجند أو متطوع بالجيش يؤدي خدمة إلزامية وفقا لقانون الخدمة العسكرية ولا يتقاضى عنها أجرا وليس من طيبة عمله نقل المهمات ، ومن ناحية أخرى فإن المهمات موضوع الاختلاس ليست ملكا للحكومة المصرية بل هي مملوكة للحكومة البريطانية — فردت المحكمة على هذا الدفاع الجوهري بقولها إن المعاهدة بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن قاعدة القنال قد ألغيت باعتداء القوات البريطانية على الأرض المصرية وأن القانون الدولي هو الذي يحكم هذه القاعدة إلا أنها بدلا من تطبيق قواعد هذا القانون أخذت بنظرية الشريعة الإسلامية من أن هذه الأسلاب غنيمة للحكومة ، ثم إن الطاعن دفع أمام المحكمة بأنه لم يتوجه بالسيارة إلى مسكنه إلا ليطمئن على أفراد أسرته بسبب اشتداد الغارات على البلاد ولكن الحكم أطرح هذا الدفاع بشهادة شهود الأثبات دون تمحيصها تمحيصا كافيا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى بما مؤداه أنه عهد إلى الطاعن وزميل له وهما جنديان تابعان إلى البوليس الحربى وملحقان بالمصرية

الأولى من الجيش المصرى بنقل بعض بطاريات كانت فى القاعدة البريطانية التى استولت عليها الحكومة المصرية على أثر العدوان الثلاثى على مصر عهد بنقلها إلى ادارة البوليس الحربى بعابدين ، فسولت لهما نفسها الاستيلاء على هذا المال الذى وجد بين يديهما بسبب وظيفتهما فقصدا فور وصولهما إلى القاهرة إلى حارة الخنا بكية التابعة لقسم الدوب الأحمر حيث يقيم أخ الطاعن — وعلى مقربة من منزل هذا الأخير شاهد سعد عطيه على السيارة محملة فاستراب فى أمرها وخف إلى أحد جيرانه أحمد على وضوان وأفضى إليه بظنونه فذهب هذا الأخير إلى موقف السيارة حيث أبصر الطاعن ينقل البطاريات من فوق السيارة ويسلمها لثهم الثانى الذى يحملها بدوره إلى منزل شقيق الطاعن فلما استطلع الأمر أقر له الطاعن بأنه أحضر البطاريات من معسكر الجيش البريطانى وعرض عليه أن يشارك أخاه فى بيعها ويتقاسمان ثمنها ولكن الشاهد فقم عليه اقترافه هذا العمل فى هذا الوقت العصيب وطلب إليه إعادة البطاريات فوعده المتهمان بذلك وفى ذلك الوقت كان على حسن أبو السعود أبلغ بوليس النجدة بالواقعة فحضر إلى مكان الحادث وضبط الطاعن وزميله وقادهما إلى قسم البوليس واستند الحكم فى إدانة الطاعن وزميله إلى ما شهد به كل من أحمد على وضوان وعلى حسن أبو السعود ومصطفى على حسن ومحمد على حسن وسعد عطيه وإلى اعتراف المتهمين بأدبهما بالسيارة وهى محملة بالبطاريات إلى حارة الخنا بكية لما كان ذلك وكان مراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ عقوبات هو فرض لعقاب على عبث الموظف بالاثمان على حفظ الشيء الذى وجد بين يديه بمقتضى وظيفته فهذه الصورة من الإختلاس هى صورة خاصة من صور خيانه الأمانة لا شبهة بينها وبين الإختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب السرقة — فالإختلاس هناك يتم باتساع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه — أما هنا فالشيء المختلس فى حيازة الحائز بصفة قانونية ثم تنصرف نية الحائز إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز وحول حيازته النافذة إلى حيازة كاملة بنية التملك وجدت جريمة الإختلاس تامة — وإن كان

التصرف لم يتم فعلا - وفي هذا يقول الحكم " أن المتهم وزميله نقلوا فعلا جزءا من البطاريات التي كانت موجودة أصلا في السيارة إلى منزل شقيق المتهم الأول وهذا التصرف من جانب المتهمين واضح الدلالة في أنهما انتويا اختلاسها وتملكها والاحتفاظ بها لنفسيهما وقد كاشف أولهما الشاهد الأول بذلك وطلب إليه مشاركة أخيه في التصرف فيها واقتسام ثمنها وقد رفض هذا الشاهد العرض " وما أثبتته الحكم يكفى لثبوت التغير الطارئ على نية الحيازة ويكون الحكم صحيحا إذ وصف الواقعة بأنها اختلاس تام لا ينفي فيها العدول بعد تمام الجرمية وتتمام تحققها المسئولية ولا يمنع من العقاب ، لما كان ذلك وكان مجال تطبيق المادة ١١٢ ع المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، وكانت الخدمة العسكرية هي من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فالطاعن بوصفه جنديا في الجيش يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ويصبح مسئولاً عما يكون تحت يديه من أموال سلمت إليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما أم لا فما يثيره الطاعن في شأن ملكية المهمات وما خاضت فيه محكمة الموضوع لم يكن له مقتضى ولا لزوم له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وما أثاره الطاعن في باقي أوجه الطعن هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة التي أوردها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة ، مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
ومحمود حنى خايز ، وهبى سلطان المستشارين .

(٢٢٧)

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) قتل عمد . قصد جنائى . التصد الخالص . ماهية . ما يقتضيه هذا القصد
من حيث القسيب .

وجوب لإيراد الحكم الأدلة الكاشفة عن نية القتل .

(ب) قتل عمد . نية ازهاق الروح . قصور بيان الحكم بالنسبة لها . مثال .
استعمال سلاح قاتل وتعدد الضربات لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل .

١ — جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل
وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون
في سائر الجرائم العمدية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة في جرائم
القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر
الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه .

٢ — لا يكفى بذاته استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لثبوت
نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجنائى —
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل على نية القتل واذاق
الروح إلى القول ” إن نية القتل متوافرة من استعمال المتهم لسلاح قاتل بطبيعته
هو مطواة ومن انياله بالطعنات المتعددة على المجنى عليه ” فإنه يكون مشوباً
بالقصور ، إذ أن ما أثبتته الحكم لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل
المادى وهو ضربات مطواة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - شرع في قتل محمود محمد حسن الكردي عمدا بأن طأته بآلة حادة (مطواة) قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نفذت بعضها إلى التجويف الصدري وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وكان ذلك مع سبق الإصرار. ثانيا - أحدث عمدا بسامى إبراهيم حسين الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطمع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفساد الاستدلال ذلك أن الحكم انتهى إلى توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله ل سلاح قاتل بطبيعته ومن تعدد الطعنات بالمجنى عليه وفاته أن هذه النية متفية تماما مما شهد به المجنى عليه من أن الاعتداء كان ابتداء بمصا كما أن المطواة ليست بطبيعتها سلاحا قاتلا وفي تعدد الطعنات الدليل على انتفاء نية القتل إذ لو توافرت هذه النية لدى الطاعن لأجهز على المجنى عليه بطعنة واحدة في مقتل .

وحيث إن جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون

في سائر الجرائم العمدية . لما كان ذلك فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل عليه إلى القول ”إن نية القتل متوافرة من استعمال المتهم لسلاح قاتل بطبيعته هو مطواة ومن انهياله بالطعنات المتعددة على المجنى عليه“ وكان ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل المادى وهو ضربات مطواة ، فاستعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يستظهر القصد الجنايى الخاص بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يتعين معه نقضه وقبول هذا الوجه من الطعن دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وفهم يسى جدى ،
والسيد أحمد صفينى ، وأحمد زكى كامل المنشارين .

(٢٢٨)

الطعن ١١٧٣ لسنة ٢٨ القضائية :

إثبات . شهادة . مالا يعيب تسبب الحكم فى خصوص ذكر مؤدى أحوال الشهود .
لا يعيب الحكم إرادته مؤدى شهادة شهود الإثبات جملة ثم نسبتها إليهم جميعا .

لا بأس على الحكم إن هو أورد مؤدى شهادة شهود الإثبات جملة ثم نسبتها
إليهم جميعا تفاديا من التكرار الذى لا موجب له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولا - شرعوا فى سرقة الأسلاك التليفونية
المدينة الوصف والقيمة بالمحضر للحكومة المصرية وأوقف أثر الجريمة لسبب
لا دخل لإرآئهم فيه هو ضبطهم بالجريمة متلبسين بها وكان المتهم حاملا سلاحا
”بندقية“ وثانيا - المتهم الأول (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريًا ”بندقية“
(ب) أحرز بغير ترخيص ذخيرة طلقات مما تستعمل فى الأسلحة النارية
ثالثا - تسببوا فى انقطاع المخابرات التليفونية لقطعهم الأسلاك التليفونية الموصلة
بين البلاد المدينة بالمحضر وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات
لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٦٤ و ١٦٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات
والأول أيضا بالمواد ٦١ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
والجدول (٣) الملحق به والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ فقررت بذلك .

ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا هملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجميع والمادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة للتهم الأول بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات ومعاينة كل من الباقيين بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع مصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين. فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... من حيث أن الطاعنين الأول والثالث قد قررا بالطعن على الحكم إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لظعنهما فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .
وحيث إن طعن الطاعنين الثاني والرابع والخامس قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعنين في الدفاع وشابه القصور في التسبب ذلك المحكمة قضت في الدعوى دون أن تسمع شاهدا من شهود الإثبات وهو ضابط المباحث اكتفاء بتلاوة أقواله بالجلسة رغم أهمية الوقائع التي يشهد عليها في حين أن الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بنفسها في مواجهة المتهم أما وجه القصور في التسبب فيتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى أقوال كل شاهد على حده من شهود الإثبات الذين استند إليهم في الإدانة بل أورد أقوالهم جملة مع اختلاف الوقائع التي يشهدون عليها كذلك لم يذكر بالتفصيل أوجه دفاع الطاعنين ويرد عليها بما يفندها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله " أنها تحصل في أن الملازم أول محمد ممدوح الغراب ضابط مباحث مركز دمنهور استصدر من النيابة إذنا بضبط وتفتيش عوض حسن نصار وفؤاد حسن أبو هاني ومحمد عوض عبد الكريم وهم على الترتيب المتهمون الأول والثاني والخامس

إذ علم من التحرى أنهم يكتفون مع آخرين عصابة للسرقة والسطو والنهب بالطرق الزراعية وأنهم اعتزموا السطو على أحد قطارات البضاعة التابعة لسكك حديد الحكومة المصرية في ليلة ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٦ وأنهم يحملون أسلحة نارية بدون ترخيص ثم اصطحب ضابط المباحث بعض معاونيه من رجال البوليس وكنوا لهؤلاء المتهمين بالقرب من مسكة الحديد في تلك الليلة عند كوبرى الخيرى بدائرة مركز دمنهور وحوالى الساعة الثالثة من صباح تلك الليلة أقبل المتهمون الخمسة إلى مكان الحادث ومعهم خمس دواب وقف لهم بها المتهم الخامس ثم تسلق المتهم الثانى فؤاد حسين أبو هانى أحد أعمدة تليفونات الحكومة المصرية ووقف أسفل هذا العامود المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا (بندقية) وتسلق المتهم الرابع السيد على دياب عامودا آخر من أعمدة هذه التليفونات ووقف أسفل هذا العامود المتهم الثالث عبد اللطيف على خليفة فاطبق رجال القوة على المتهمين جميعا وقبضوا على المتهم الأول وهو يحمل بندقية تبين أنها مششخنة وصالحة للاستعمال وقبضوا على المتهم الثالث فوجدوا معه شوالا فارغا وأمروا المتهمين الثانى والرابع بالنزول كل من فوق العامود الذى تسلقه وقبضوا عليهما أيضا وتبين أن هذين المتهمين قطعا الأسلاك التليفونية من فوق العامودين اللذين تسلقاهما فتدلت الأسلاك إلى الأرض وتسهبوا بذلك فى قطع المخابرات التليفونية ثم قبضوا كذلك على المتهم الخامس الذى كان يقف قرب مكان الحادث يحرس الدواب التى أحضرها المتهمون ليحملوا عليها الأسلاك التى شرعوا فى مرققتها ثم أخطر بالحادث وبوشر التحقيق واستند الحكم فى قضائه بالإدانة إلى أقوال ضابط المباحث الملازم أول محمد ممدوح الغراب وأقوال الملازم أول وداد أحمد الطويلة ضابط البوليس والعساكر غباشى السيد بنى دوى والشحات محمد العيسوى ورزق محمد سعد ومحمود حسين خلف ومحمدى عبد الباقى صالح وعبد العزيز أبو ماضى على وسيد أحمد شاهين ومحمد ابراهيم زعزع وإلى أقوال مهندس التليفونات وما أسفرت عنه المعاينة والتقرير الطبى الشرعى بشأن فحص البندقية والطلقة المضبوطة ثم أورد الحكم أقوال الشهود من رجال الحفظ

جملة وأورد أقوال مهندس التليفونات والأدلة الأخرى كل على حده وانتهى إلى القول بأن المحكمة تظمن إلى شهادة الشهود الذين تقدم ذكرهم والذين شهدوا بأنهم ضبطوا المتهمين الخمسة بمكان الحادث على النحو المتقدم وأنها ظنفت عن دفاع المتهمين وترى أنه غير جدى ولا وزن له في وجه الأدلة التى تقدم بيانها - لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد الأول لم يحضر ونليت أقواله بالجلسة بموافقة الدفاع وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ أجازت تلاوة أقوال الشاهد في التحقيق الابتدائى أو في محضر جمع الاستدلالات إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، وكان الحكم قد أورد مؤدى الدليل المستمد من شهادة شهود الإثبات الذين استند إليهم وكان لا بأس عليه إن هو أورد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبها إليهم جميعا تفاديا من التكرار الذى لا موجب له وكان يكفى لسلامة الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة وتبين الأدلة التى قامت لديها بجمعها تعتقد ذلك وتقول به وليس عليها أن تتبع الدفاع في كل شبهة أو استنتاج وترد عليه ولا أن ترد ردا خاصا على الدفاع الموضوعى إذ أن ردها عليه يكون مستفادا من الأدلة التى عولت عليها في الإدانة لما كان ما تقدم فإن الطعن بشقيه يكون غير سديد ويتعين رفضه .

جاسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يس جندى ،
والسيد أحمد عفيفي ، وأحمد زكي كامل المستشارين .

(٢٢٩)

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٨ القضائية

إختلاس أشياء محجوزة . المادة ٢٢٢ ع . عامر الواقعة الإجرامية . أشياء محجوزة .
جز تحفظي .

وجوب احترام الحجز التحفظي ولو لم يحكم بثبوتته أو لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني ما
دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه .

إن الحجز التحفظي الذي توقع صحيحا واجب الاحترام ولو لم يحكم بثبوتته أو لم
يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني ما دام لم يصدر حكم من جهة
الاختصاص بطلانه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في يوم منذ ثلاثة أسابيع سابقة على يوم
٢١ نوفمبر سنة ١٩٥١ بدائرة أبو كبير اختلس الأشياء المحجوز عليها والمدينة بمحضر
الحجز التحفظي المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ لإضرارها بالسبب عزيزه هانم مختار
صديق حالة كونه مالكا وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ،
ومحكمة جنح أبو كبير الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم
شهرين مع النفاذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية
قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور والاخلال بحق الدفاع ذلك أن الطاعن لم يعين حارسا على الأشياء المحجوز عليها وأن المحجز التحفظى قد وقع باطلا لعدم قيده في المدة المقررة وادمم الحكم بصحته في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن المؤيد بالمستندات وحاصله أن المستأجر من الباطن محمد محمد صقر وآخرهما اللذان بددا القطن المحجوز عليه ولم يحقق هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى ما رتب عليه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه اختلس المحجوزات خلال شهرى سبتمبر و أكتوبر سنة ١٩٥١ حالة كونه مالكا لها وحارسا عليها وذلك بعد أن وقع المحجز عليها في شهر سبتمبر من ذات السنة وإن هذا المحجز يظل قائما حتى يقضى بصحته أو الغائه وقال إن دفاع الطاعن في هذا الصدد لا يستنده واقع من الحال أو القانون وأطرح المحكمة ما أناره الطاعن من جدل حول أقوال شهود الاثبات واطمأنت إلى ما أجمعوا عليه من أن الطاعن هو الذى اختلس الأشياء موضوع المحجز . لما كان ذلك و كان المحجز التحفظى الذى توقع جميعا واجبا للاحترام ولو لم يحكم بتثيبته أو لم يعلن به دور الشأن في الميعاد القانونى ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب الطاعن في مفاص دفاعه وترد استقلالاً على كل شبهة يثيرها ما دام الرد مستفادا من حكمها بالإدانة للأسباب التي أوردتها فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى قاضل وكيل المحكمة ، وبحضور العادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى
كال ، وفهم يسى جندى ، والسيد أحمد عفيفى المستشارين .

(٢٣٠)

الطمن رقم ٣٥٨ لسنة ٢٨ القضائية

قانون الاجراءات الجنائية ، ملته بالقوانين الأخرى . ملهى هذه الصلة فى خصوص
القانون ١٩٠ لسنة ٤٤ فى شأن الرسوم القضائية رسوم التوثيق فى المواد المدنية .

دعوى مدنية . مسئولية مدنية . حراء المسئولية . مصاريف الدعوى المدنية . المسئول عنها
وكيفية تقديرها وتخصيها .

الأصل اتباع قانون اجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص . الرجوع الى قانون
آخر محله صدق أو الاستعانة مل تنفذ القواعد المنصوص عليها فيه .

مسئولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية . م ٣١٩ / ١ ج .
تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحميلها . الرجوع فيه الى القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤

الأصل أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هى الواجبة التطبيق فى المواد
الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر إلا لسد نقص أو للاستعانة على
تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان نص
المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن " يكون المدعى بالحقوق المدنية
ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع فى تقدير هذه المصاريف وكيفية
تحميلها ما هو وارد فى لائحة الرسوم القضائية " وكان قانون الاجراءات
الجنائية قد عاج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية

فما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلي
عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل
هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع لإعمال
أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في
المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن إلا
أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بمعجز المادة ٣١٩
سافة الذكر .

الوقائع

طعن المعارض (ابراهيم حسن سيد احمد) بطريق النقض في حكم جنائي
صادر ضده بالإدانة وبإلزامه بالتعويض المدني (لمحمد محمد سيد احمد) وقيد
طعنه برقم ٣٥٨ سنة ٢٧ ق وقضى فيه بجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ بقبوله شكلا
وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة للدعوى المدنية
وعدم قبولها . وإلزام المطعون ضده (محمد محمد سيد احمد) بمصاريفها ورفض
الطعن فيما عدا ذلك . استصدر قلم كتاب محكمة النقض قائمة بمبلغ ٨ جنيه ،
و ٧٣٠ مليا قيمة الرسوم المستحقة على الدعوى المدنية ضد "محمد محمد سيد احمد"
ولعدم وجوده بحل اقامته (الرفازيق) فقد أعلنت القائمة إلى العمد ، وأثبت في
محضر الاعلان عدم وجود ممتلكات له .

وبتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ استصدر قلم كتاب المحكمة قائمة أخرى بالمبلغ
المذكور ضد "حسن سيد احمد" بصفته وليا طيعيا على ابنه ابراهيم حسن
سيد احمد (المعارض) وأعلنت في ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٨ الى متولى محمد حسين
شيخ البلد فقرر ابراهيم حسن سيد احمد (بعد بلوغه من الرشد) المعارضة في
هذه القائمة بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٥٨ .

وبجلسة يوم الاثنين ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ استتمت المرافعة على ما هو مبين
بمحضر الجلسة ثم أجل النطق بالحكم لليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن قلم الكتاب قد أخطأ إذ استصدر القائمة المعارض فيها بإلزام المعارض بالرسوم بعد أن عجز عن تحصيلها من المدعى بالحقوق المدنية الذي ألزم بأدائها بمقتضى حكم صادر بذلك من محكمة النقض .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المعارض طعن بالنقض في حكم صادر ضده من محكمة الجنايات بالعقوبة وضد والده بالتعويض باعتباره ولياً طبيعياً عليه فقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به بالنسبة للدعوى المدنية وعدم قبولها وإلزام المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) بمصاريفها ورفض الطعن فيما عدا ذلك . وإذ عجز قلم الكتاب عن تحصيل الرسوم من المحكوم عليه بأدائها استصدر القائمة المطعون فيها ضد المعارض . لما كان ذلك وكان الأصل أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع إلى نصوص قانون آخر إلا لاسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن "يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية" ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى

الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ومن ثم فقد امتنع أعمال أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن إلا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بمجزء المادة ٣١٩ سالفة الذكر ولما كان مؤدى ما سبق — وفي خصوص هذه الدعوى — أن يكون المدعى بالحقوق المدنية هو المكلف بأداء الرسوم للخزانة بحسب الأصل بالإضافة الى مسئوليته عنها تنفيذا للحكم الصادر بإلزامه بأدائها فإن المعارضة تكون على أساس سليم مما يتعين معه القضاء بإلغاء القائمة المعارض فيها وإلزام قلم الكتاب بمصرفاتها .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ،
ومحمود محمد مجاهد ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٣١)

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ القضائية :

- (١) نيابة عامة . اختصاصات كل عضو من أعضاء النيابة . اختصاصات المحامي العام .
حق المحامي العام في مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة
الاستئناف التي يعمل بها .
- (ب) نيابة عامة . التبعة التدريجية . رئاسة النائب العام . مداها وأثرها .
عدم قابلية تصرف المحامي العام بدائرة عمله في الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام للإلغاء
أو التعديل من النائب العام بخلاف تصرفه في الاختصاصات العامة إذ يخضع فيها لإشراف النائب العام
من الناحيتين القضائية والإدارية .
- سلطة النائب العام في إلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامي العام .
المادة ٣٦ من قانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء والمادة ٨٠ من قانون
١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء .

١ — إن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء إذ نصت على أن " يكون لدى
كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه
واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين " إنما حددت للإمامين العامين
اختصاصا قضائيا يستند إلى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مأمن
من الطعن ، نفول كل منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات
القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة
من أعضاء النيابة والطعن بالاستئناف في الميعاد الطويل والطعن في قرارات
هرفة الاتهام على ألا يمس ذلك ما للنائب العام من حق الإشراف باعتباره صاحب
الدعوى العامة والقائم على شئونها كما يبين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام

القضاء والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أنه "لنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة ...".

٢ - للمحامى العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها وتصرفه فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى ، فيكون شأن المحامى العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقى أعضاء النيابة يخضع لإشراف النائب العام وهو لا يتحقق إلا إذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء كما تفصح عنه نصوص القانون والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا متجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامى العام على أمر الحفظ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته من مأمورى التحصيل ببلدية الاسكندرية اختلس المبالغ المبينة بالمحضر وبتقرير اللجنة الإدارية المرفق والبالغ مجموعها ٦٦٢ جنيا و ٤١٥ مليا حالة كونها مسامة إليه بسبب وظيفته وبصفته سالفة الذكر . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١ و ٢/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ فصدر قرار الغرفة بذلك . ومحكمة جناسات الاسكندرية قضت -تضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالصجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه مبلغ ٦٦٢ جنيا و ٤١٥ مليا وبغزله من وظيفته .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة قرار النائب العام الصادر بإلغاء أمر الحفظ الذى وافق عليه المحامى العام ورفع الدعوى العمومية على الطاعن بعد حفظها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ذلك لأن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء قد خولت المحامين العامين جميع حقوق واختصاصات النائب العام كل فى دائرة اختصاصه فجعلت منهم نوابا عامين فى دوائر اختصاصهم وليس للنائب العام من سبيل عليهم سوى الإشراف الإدارى باعتباره رئيسا لهم فلا يملك إلغاء تصرفاتهم التى باشروها فى حدود سلطتهم المخولة لهم بمقتضى القانون ومن ثم يكون استناد الحكم المطعون فيه إلى أن موافقة المحامى العام على القرار بالأوجه لإقامة الدعوى على الطاعن لا تمنع النائب العام من إلغائه هو استناد غير صحيح ويجافى روح القانون الذى قصد إلى استحداث مناصب المحامين العامين ومنحهم سلطات النائب العام لتفادى المركزية وتخفيف العبء عن النائب العام على ألا يحد هذا من سلطاته إذا باشر التصرف بنفسه ولكن إذا ما أبرم المحامى العام أمرا فلا يصح للنائب العام نقضه إذ أن ما يصدر من المحامين العامين يكون بمثابة ما يصدره النائب العام نفسه وهو لا يملك إلغاء قرار نهائى أصدره .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن واقعة الاختلاس المسندة إلى الطاعن حقيقتها نيابة العطارين وأرسلتها إلى نيابة الإسكندرية الكلية بمذكرة بطلب مجازاة الطاعن إداريا فأرسلها رئيس النيابة إلى المحامى العام الذى أثير فى ٣ يناير سنة ١٩٥٥ بإرسال الأوراق إلى بلدية الإسكندرية للنظر إداريا فى أمر الطاعن وآخر معه فأمر مدير البلدية بإحالتها إلى مجلس التأديب لمحاكمة الطاعن عن جريمة الاختلاس المسندة إليه ومحاكمة زميله عن إهمال وقع منه وقضى مجلس التأديب بوقف الطاعن عن العمل بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر وحرمانه من مرتبه عن باقى مدة الإيقاف ومجازاة زميله بنقص خمس عشرة يوما من مرتبه وحرمانه من المرتب لمدة شهر من مدة الإيقاف واستأنف الطاعنان

وقضى استئنافياً بتأييد التماس وأعيدت الأوراق إلى النيابة فأصدر المحامي العام أمراً بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بحفظ الأوراق اكتفاء بالجزء الإداري حفظت نيابة المطارين الشكوى إدارياً في ٩ يناير سنة ١٩٥٦ ولما عرضت الأوراق على السيد النائب العام أصدر أمراً بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٦ بإلغاء قرار الحفظ واستيفاء التحقيق وفي ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٦ أمر بإحالة القضية إلى غرفة الاتهام بالنسبة للطاعن وبحفظها اكتفاء بالجزء الإداري بالنسبة للمتهم الثاني وبعد نظرهما بمعرفة الغرفة أمرت بإحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الطاعن بالمواد ١١١ و ١١٢/٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ رجاء في أسباب الحكم الذي قضى بإدانة الطاعن أن أمر الحفظ الصادر من نيابة المطارين في ٩ من يناير سنة ١٩٥٦ بموافقة المحامي العام هو في طبيعته قرار بالآلا وجه لإقامة الدعوى صدر طبقاً للمادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ويجوز للنائب العام إلغاؤه في مدى الثلاثة أشهر التالية لصدوره عملاً بالمادة ٢١١ من ذلك القانون ولا يؤثر على هذا الحق موافقة المحامي العام .

وحيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك بأن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء إذ نصت على أن "يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين" إنما حددت للمحامين العاميين اختصاصاً قضائياً يستند إلى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مأمن من الطعن فنقول كلا منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والطعن بالاستئناف في المبادئ الطويل والطعن في قرارات غرفة الاتهام على ألا يمس ذلك ما للنائب العام من حق الإشراف باعتباره صاحب الدعوى العامة والقائم على شئونها كما يبين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء المشار إليها والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أن "لنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة..."

ولما كان للنائب العام سائر اختصاصات أعضاء النيابة بحكم أنه صاحب الدعوى العامة والمكلف أصلاً بمباشرتها سواء بنفسه أو بواسطة أحد أعضائه وكان له فوق ذلك اختصاصات استثنائية قصد منها تمكينه من الاشراف على أعضاء النيابة وتدارك السهو أو الخطأ الذي قد يقع منهم كاستئناف الحكم في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدوره في الجرح والمخالفات واستئناف أوامر قاضي التحقيق في ميعاد عشرة أيام من صدور الأمر والظعن بطريق التقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة وإلغاء الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وذلك في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره إلى غير ذلك مما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية وهي اختصاصات استثنائية لا يباشرها إلا النائب العام بنفسه أو بتوكيل خاص منه لما كان ذلك وكان للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة هذه الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها فان تصرفه فيها يكون غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص القانون بها النائب العام وحده كالأمر الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاص العام شأن باقي أعضاء النيابة يخضع لأشراف النائب العام وهو لا يتحقق إلا إذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء كما تفصح عنه نصوص القانون والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من نيابة المطارين بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٦ قراراً صحيحاً متجباً لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ ويتعين لذلك رفض هذا الوجه من الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد حين استند في إدانة الطاعن إلى أنه حصل قيمة القسيمة رقم ٥٨١٩ سنة ١٩٥٣ كاملة في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ وأنه لم يورد سوى نصف قيمتها واحتجز الباقي لنفسه مدعياً فقده وأنه لو كان ادعائه بالمسقة صحيحاً لسرق المبلغ بأكمله كما

أسند إليه أنه اضطرب في دفاعه بشأن تحديد المبالغ المفقودة ذكر في التحقيق الإداري أنه مبلغ ١١٢ جنيتها وذكر في تحقيق النيابة وبالحلقة أنه مبلغ ٥٠٠ جنيتها وقال الحكم بأن عمليتي الجرد السابقتين على اكتشاف الحادث تمتا نتيجة تواطؤ بين المتهم والكاتب المختص كما أخطأ في واقعة تصحيح تاريخ المذكرة الخاصة بإجراء جرد النقود التي في عهدته المتهم فقال إنها كانت محررة أصلا بتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وصحح التاريخ إلى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٤ خدمة للطاعن وخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعن كان قد علم بالجرد المزمع لإجرائه قبل قيامه بسداد العجز قال الحكم ذلك ، واستند إليه في إدانة الطاعن مع مخالفته لما هو ثابت في الأوراق إذ الثابت أن الطاعن ورد القسطين الأولين من قيمة القسيمة رقم ٥٨١٩ سنة ١٩٥٣ في يومى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ و ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ولم يقرر في التحقيق الإداري أن ما فقد منه كان مبلغ ١١٢ جنيتها ولا أثر للتواطؤ الذى قال الحكم بوجوده بين الطاعن والموظف المختص ولم تكن المذكرة محررة أصلا بتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ثم عدل تاريخها إلى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بل كانت محررة بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ثم عدل إلى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بقصد الاساءة إلى مركز الطاعن ودفع المسئولية عن رئيسه بإثبات أن جرد المهدة قد سبق قيام الطاعن بسداد قيمة العجز في حين أنه كان قد تم قبل الشروع فيه وبذلك يكون الحكم قد بنى على ما يخالف الثابت في الأوراق مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بنسبها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم حصل الواقعة تحصيلها صحيحا بما لا خطأ فيه . لما كان ذلك وكان ما ينعماء الطاعن على الحكم من الخطأ في الاستناد على الوجه المتقدم بفرض حصوله لا يؤثر في سلامته ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الوقائع أى اعتبار في إدانة الطاعن وما دام حكمها مقاما على أسباب مؤدية إلى ما رتبته عليها ويتعين لذلك رفض هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم شابه القصور والتخاذل في أسبابه إذ أنه جاء قاصرا في بيان القصد الجنائي في جريمة الاختلاس وما أورده في أسبابه لا يؤدي إلى إثبات هذه النية .

وحيث إنه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تنوافر به جميع العناصر القانونية لجناية الاختلاس التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وعرض له بحث القصد الجنائي ودلل عليه عليه تدليلا كافيا ، لما كان ما تقدم ، وكان القصد الجنائي في جناية الاختلاس يتحقق بانصراف نية الحائز للسل إلى التصرف فيه وقد أثبت الحكم توفر هذا النية في حق الطاعن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد .مطفى فاضل ركن المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يمين ،
جندى ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وهما برسلطان المستشارين .

(٢٣٢)

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٨ القضائية :

حكم . الياءات اللازمة في الأسباب . مواد مخدرة .
البيان المتعلق بكمية المخدر المضبوط . متى لا يكون جوهريا ؟

بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا مادام أن الحكم
قد استخلص ثبوت قصد الاتجار في حق المتهم استخلاصا صائغا وسليما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - فراج محمد أحمد حباتر (الطاعن)
و ٢ - فاطمة فراج محمد أحمد بأنها أحرزا الجواهر المخدرة المهيئة بالمخضر (حشيشا
وأفيوتا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحاطتهما
على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرفق ، فقررت بذلك
ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول
(فراج محمد أحمد حباتر) بمقابته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة
آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة وببراءة المتهم الثانية فاطمة
فراج محمد أحمد حباتر . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ، ذلك أنه عول في إدانة الطاعن على اعترافه في التحقيق بأن المادة المخدرة له ، وأنه اعتاد تعاظم المخدر منذ الصغر مع أنه أبدى بجلسة المحاكمة أن الاعتراف غير صحيح وأنه أدلى به ليدرا التهمة عن ابنته التي ضبط معها المخدر ، ولكن الحكم التفت عن هذا الدفاع بحقولة إن الاعتراف جاء مفصلا ومتضمنا قول الطاعن بأنه يتعاظم المخدر منذ أن كان عمره اثني عشر عاما هذا فضلا عن أن الحكم اعتبر الطاعن محمزا للمخدر بقصد الإتيان مع أنه لا دليل على الإحراز سوى قول الطاعن أنه يتعاظم المخدر . وقد استدل الحكم على الاتجار بأن كمية المخدر المضبوطة كبيرة دون أن يبين مقدارها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن السيد محمد جمال الدين ضابط مباحث مركز اسنا علم من تحرياته السرية أن المتهم الأول (الطاعن) يتجرف في المواد المخدرة فاستصدر من النيابة العامة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ إذنا له ولمن يماونه بتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله وماحققتها بمحا عن المخدرات أو أية ممنوعات أخرى على أن يكون ذلك دفعة واحدة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور الإذن . وفي نفس اليوم انتقل إلى بلدة اسنا كلا من السيد بنحيت الديب رئيس مكتب مخدرات قنا والسيد محمد جمال الدين ضابط مركز اسنا المأذون له بالتفتيش ورفقتهما المخبر كامل سليم محمود من قوة مباحث المركز وقوة أخرى من مكتب المخدرات وتوجه ضابط المباحث إلى منزل شخص آخر يدعى طه إبراهيم سلامه مأذون له أيضا بتفتيشه ، كما انتقل رئيس مكتب المخدرات ومعه المخبر كامل سليم محمود إلى منزل المتهم الأول الذي وجد جالسا أمام منزل مجاور لمنزله ، وقام الضابط بتفتيشه ، فلم يعثر على شيء من المنوعات ولما اقتحم الضابط والمخبر منزله شاهد المتهم الثانية (ابنة الطاعن) تسرع إلى أهل المنزل فتنبأها وعند ذلك زلت قدمها فسقطت من يدها لفافة تين

بعد فتحها أن بها كمية من الأفيون والحشيش" واستند الحكم في إثبات هذه الوقائع إلى شهادة كل من الملازم أول نجيب الديب إبراهيم رئيس مكتب المخدرات بقنا والمخبر كامل سليم محمود واعتراف الطاعن بملكيته للمخدر المضبوط وإلى تقرير المأمول بمصلحة الطب الشرعي عن المادة المضبوطة وهي عبارة عن حشيش وأفيون وقد عرض الحكم لاعتراض الطاعن في قوله "ومن حيث إن المتهم الأول سئل بالتحقيقات فاعترف بملكته للمخدرات المضبوطة وأنه يحوزها لتعاطيها مقررا أنه تعود هذا التعاطي منذ صغره وأن المتهمة الثانية لا تعلم بماهية ما ضبط معها كما أنكرت المتهمة الثانية علمها بأن ما ضبط معها من المخدرات مقررة أن المتهم الأول سلمه إليها باعتباره دواء اضطره المرض لتناوله ... وترى المحكمة أخذ المتهم باعتباره في التحقيقات بملكته للمخدر المضبوط مع المتهمة الثانية ولا سيما وأن هذا الاعتراف جاء مفصلا متضمنا قول المتهم إنه يتعاطى هذه المخدرات منذ كان سنه اثني عشر عاما فلا محل بعد ذلك إلى مسaire الدفاع فيما تمسك به من بطلان هذا الاعتراف بحجة أنه غير مقصود لذاته ... " ورد الحكم على دفاع الطاعن الاحتياطي من أنه يحوز المخدر لتعاطيه بقوله "ون حيث إن ما تمسك به المتهم الأول في طلبه الإحتياطي من أنه يحوز المخدر لتعاطيه مردود بما أسفرت عنه تحريات رجال الحفظ من أنه يتجرف في المخدرات وقد تأيدت هذه التحريات بضبط كمية كبيرة من نوعين من المخدرات هما الحشيش والأفيون بمنزله ولم تستشف المحكمة من أوراق الدعوى ما يدل على أن إقرار المتهم للمخدرات كان بقصد التعاطي كما يدعى ومن ثم تكون العقوبة الكبرى واجبة في حقه".

وحيث إنه لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . وكان تقدير قيمة الاعتراف كدليل لإثبات في الدعوى من شأن محكمة الموضوع ولا حرج عليها إذا هي أخذت الطاعن باعتباره في التحقيق رغم صدوره عنه بعد ذلك بجلسات المحاكمة ما دامت قد اطمأنت إلى صدوره عنه — لما كان ذلك وكان بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا ما دام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الاتجار في حق الطاعن المستخلاصا سائغا وصليا فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسي
جندى ، ومجد عطية اسماعيل ، وعباس سلطان المستشارين .

(٢٣٣)

الطعن رقم ١١٢٩ سنة ٢٨ القضائية :

(أ) حكم . البيانات اللازمة في الأسباب . بيان الواقعة المستوجبة لعقوبة والظروف
التي وقعت فيها . البيان الكافي . مثال في حرية تسميل تعايط الحشيش . المادة ٣٣ من
القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

(ب) مواد محدرة . المسؤولية والعقاب عن إحرازها . مناط تطبيق عقوبة الساتين ٣٣ .
٣٤ من القانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ .

تقديم مواد محدرة لآخرين للتعايط أمر بمحكمه نص المادة ٣٣ فقرة ج من القانون ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ .

(١) إذا تحدث الحكم عن جريمة تسميل تعايط الحشيش المسندة إلى المتهم
الأول بقوله ” إن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التي تمت في الدعوى
أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعايط الحشيش فيه لتسميل تعايط
المتهمين الحشيش عنده إذ كان المسكن خلوا بما عداهم وقد قصدوا إليه لهذا
الغرض دليل مستفاد من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس في التحقيقات .
من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى معين وذهبوا إلى مسكن المتهم الأول
وكانت الجوزة بمعدات جاهزة هناك على المنضدة والنار موقدة ودخنوا جميعا
كرسيين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتعايط الحشيش معهم ، وترى المحكمة
فما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة
مراقبته الأمر الذي أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور
كان على علم بمحاربة وتسهيل تعايط الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها “ .
إذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية لجريمة إحراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعايط اللتين دان المتهم بهما .

٢ — استقر قضاء محكمة المتخصص على أنه لا يشترط توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة ، وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو إحرازه لها على أية صورة ، أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة هي التي يثبت فيها للحكمة أن القصد منه إنما هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي — فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أمد مسكنه وأداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة ٣٣ السابقة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — خليل إبراهيم أحمد (الطاعن الأول) و ٢ — رمضان محمد أحمد و ٣ — محمد أحمد محمد و ٤ — اسماعيل اسماعيل عبد السميع و ٥ — إبراهيم محمود محمد (الطاعن الثاني) و ٦ — محمد حسن السماك بأنهم : المتهم الأول — سهل لآخرين هم المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس تعاطي جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهمون الأول والثالث والرابع والخامس والسادس : حازوا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهم الثاني — حاز جواهر مخدرة (حشيشا) وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لنصوص المواد ٢ و ١ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول (١) الملحق به — فصدر قرارها بذلك . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الإسكندرية دفع الحاضر مع المتهمين الثاني والرابع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات ، وبعد أن آتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا — عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به بالنسبة للتهمة الأولى والمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥

من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به بالنسبة للتهمة الثانية مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك للتهمة الأولى خليل ابراهيم أحمد بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريمه ثلاثة آلاف جنيه وبالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (١) الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى باقي المتهمين بحبس المتهم الثانى ابراهيم محمود محمد مستين مع الشغل وتفريمه ٥٠٠ جنيه وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة لايه هي إحراز بقصد التعاطى وحبس كل من رمضان محمد أحمد ومحمد أحمد محمد واسماعيل اسماعيل عبدالسميع ومحمد حسن السماك سنة واحدة مع الشغل وتفريم كل منهم خمسمائة جنيه ومصادرة المضبوطات ورفض الدفوع المقدمة من المتهمين الثانى والرابع . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن الأول (خليل ابراهيم احمد) يأخذ على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة كونت عقيدتها بإدانة هذا الطاعن من شهادة الضابط وتحرياته من أن الطاعن أعد مسكنه وأداره لتعاطى الحشيش وأن آخرين يترددون عليه فيه لهذا الغرض ، في حين أن الثابت من أقوال الضابط بحضور الجلسة أنه رأى بعض الأشخاص يدخلون إلى المنزل الذى يشغل الطاعن إحدى شققه ، ولكنه لا يعرف الشقة التى يدخلون فيها لأن مراقبته له كانت من الشارع ، ومثل هذه الأقوال لا تدل في ذاتها على أنه أعد مسكنه لهذا الغرض . كما استند الحكم في إدانة الطاعن إلى أن المتهمين جميعا كانوا يتعاطون الحشيش معه وإلى وجود آثار الحشيش بسلاح المطواة التى ضبطت معه ، مع أن الثابت من أقوال المتهمين الآخرين أنهم حضروا المنزل الطاعن وكانوا يحرزون الحشيش دون علم الطاعن ، كما أن الطاعن لا يعلم أيضا بآثار المخدر التى وجدت

بالمطواة ، إذ آلت إليه ملكيتها بطريق الشراء من الغير ، ويمكن القول بأن هذه الآثار
سابقة على تاريخ الضبط ولا تملك المحكمة توقيع عقاب عن واقعة سابقة على تاريخ
الحادث المطروح أمامها . فضلا عن أن هذه الآثار ليس لها أى كيان مادي
فلا يمكن أن تتوافر بها جريمة بالإحراز ، لأن الآثار ليست هى الشيء
أوجزه منه ، وليس فى الأوراق أى دليل على واقعة إعداد الطاعن لمسكنه
متدى لإجتماعاتهم ، وقد قامت القوة بتفتيش المسكن تفتيشا دقيقا فلم تعثر فيه
على أى أثر لمخدر غير تلك الجوزة التى أحضرها المتهمون الآخرون معهم خلسة
ودون علم من الطاعن ، فلم يكن هناك ما يدعو إلى معاملته بالمادة ٣٣
من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ دون غيره من المتهمين ، فى حين
أن الواقعة بظروفها لا تعدو أن تكون إحرازا بقصد التعاطى شأن الطاعن فيها
شأن غيره ممن ضبط معه فى المسكن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ”إن الملازم أول
محمد رشاد عبدالرحيم ضابط مباحث قسم الجمرات قد استصدر بتاريخ ١٦ من فبراير
سنة ١٩٥٦ من وكيل نيابة الجمرات إدانا بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم
الأول خليل إبراهيم أحمد (الطاعن) ومن يتواجد معه وقت الضبط والتفتيش
إذا قامت قرائن قبله على حيازته مواد مخدرة مرة فى خلال عشرة أيام من تاريخ
ذلك الإذن ، بناء على ما اتهمت إليه تحرياته عن المتهم الأول المذكور المقيم
بالمنزل رقم ٦٤ شارع السيد محمد كريم ، وما دلت عليه مراقبته له من أنه يمد
مسكنه هذا ”غرفة“ لتعاطى الحشيش وتدخينه ، وأنه يتردد عليه فيه بعض
الناس لهذا لغرض ، وذلك لضبط ما يوجد به من المواد المخدرة ، فانتقل
الضابط المذكور بناء على هذا الإذن فى نحو الساعة ١١,٣٠ مساء من يوم
صدوره صوب مسكن المتهم الأول المذكور ومعه كل من البوليس السرى
عبد الوئيد أبو العينين واسماعيل على عتاب وعبد الحميد مصطفى الجيزاوى ومحمود
عبد وعل عبيد رمان ، ودخل الضابط المنزل المذكور مع هذه القوة وصعدوا
السلم المؤدى لباب الشقة بعد أن تحفظ كل من رجل البوليس السرى حامى سعد

وحسن حمودة على المنزل من الخارج تحت نوافذ مسكن المتهم المذكور ، ولما
صعدت القوة إلى مسكن المتهم الأول وجدوا بابه مغلقا ، ولكن المنور كان
مضاه من الداخل ، فطرق الضابط المذكور الباب الخارجى طرعا خفيفا ،
ففتح المتهم الشراطة الزجاجية للباب - ا - ارجى وأطل منها ، فلما رأى القوة أغلقتها
بسرعة وتولى عنها مسرعا للداخل ، فدفع الضابط الباب الخارجى بقدمه بشدة
فافتح ، وبادر بالدخول ومن خلفه باقى القوة فى ردهة فى الداخل تنتهى بغرفة
فى مواجهة باب الشقة كان بابها مفتوحا وفيها كل من المتهمين الثانى والثالث
والرابع والخامس والسادس : رمضان محمد أحمد ومحمد أحمد محمد واسماعيل اسماعيل
عبد السميع و ابراهيم محمود محمد (الطاعن الثانى) ومحمد حسن السماك جالسين
حول منضدة فيها رأى عليها صحنًا معدا كوقد به بعض الرماد فوقه قطع من الفحم
المشتعل ومائسة من حديد وجوزة معدة من (برطمان) من الزجاج فيه ماء له غطاء
من الكاوتشوك معد فيه ثقبان لغابتين من البوص وحجر مما يوضع فوق (الجوزة)
وورقتين بهما بقاء دخان معسل ، وحال دخولهم هذه الحجرة صاد المخرج بين
المتهمين الموجودين فيها وأسرع المتهمان الخامس والسادس ابراهيم محمود محمد
ومحمد حسن السماك بالدخول إلى غرفة جانبية تتصل بالحجرة الأولى ، وبادر
البوليس السرى عبد الوئيس أبو المينين بالتحفظ على المتهم الأول خليل ابراهيم
أحمد بعد بلوغه الحجرة المواجهة للردهة عند مدخلها ، وتحفظ البوليس السرى
على عبيد رمان على المتهم الثانى رمضان محمد أحمد وتحفظ البوليس السرى اسماعيل
عقاب على المتهم الثالث محمد أحمد محمد وتحفظ البوليس السرى عبد الحميد الجيزاوى
على المتهم الرابع اسماعيل اسماعيل عبد السميع وتحفظ البوليس السرى محمود هيبه
على كل من المتهمين الخامس والسادس المذكورين آفا اللذين كانا قد دخلا
إلى الغرفة الجانبية فقام الضابط المذكور بضبط هذه الأدوات الصالفة اليان ،
وعثر بالقرب من مكان جلوس المتهم الثالث محمد أحمد محمد تحت المنضدة
على قطعتين من الحشيش ، وقام بتفتيش المتهم الأول خليل ابراهيم أحمد فثر
معه على مطواة على نصلها أثر تلوث و مبلغ من النقود ، كما عثر على لفافة من الأفيون
فى ورقة من السلوفان بالجيب الأيسر الداخلى من سترة جاكنة المتهم الثانى

رمضان محمد أحمد اعترف له بإحرازها لتعاطى ، كما ضبط معه مبلغ ٢٨٥ قرشا وعثر مع كل من المتهمين الثالث والرابع والخامس والسادس على مبلغ من النقود ولما سألم شفوياً اعترفوا له جميعاً بأنهم كانوا يتعاطون الحشيش ، وقد دخنوا كرسين ، واتضح من تحليل المطواة المضبوطة مع المتهم الأول أنه عثر بسلاحها على آثار مادة سمراء اللون ثبت أنها حشيش ، كما دل تحليل الغابتين المضبوطتين في سدة ادة من الكاوتش في ثقيين بها إحداهما طويلة والأخرى قصيرة أنه وجد في غسائها آثار حشيش ، وكذلك دل تحليل البرطمان الزجاجي (المعد بلحوزة) بعد تفريغ مائه — على احتواء غسالته على آثار حشيش ، كما ثبت من تحليل حجر الحوزة المضبوطة على المنضدة مع باقى الأدوات المذكورة ، والذي وجدت بعض أجزائه متفحمة أن غسالة محتوياته فيها آثار حشيش ، كما ثبت من تحليل قطي المادة المضبوطة تحت المنضدة التي كان يجلس المتهمون حولها أنها من جوهر الحشيش وزن ٩,١٥ جم ، أما لفافة ورق السلوفان التي ضبطت مع المتهم الثانى رمضان محمد أحمد فقد ثبت أنها تحتوى على مادة داكنة اللون وطرية وهى أفيون وزنها ١٥ رجم ، واعترف المتهم الثانى بأن باقى المتهمين كانوا يدخنون الحشيش ، وقرر المتهم الثالث أن جميع المتهمين فيما عداه كانوا يدخنون الحشيش وأن الضابط قد ضبط المطواة مع المتهم الأول — واعترف المتهم الرابع بأن المتهمين جميعاً كانوا يدخنون الحشيش وأنه معهم شربوا ” كرسين ” وقال المتهم الخامس أن المطواة المضبوطة وجدها الضابط مع المتهم الأول ، واعترف المتهم السادس بأنه كان مع باقى المتهمين يدخنون الحشيش ” واستند الحكم فى إدانة الطاعن ومن معه إلى أقوال ضابط المباحث ورجال البوابس السرى الذين كانوا يرافقونه واعترف المتهمين الثانى والثالث والرابع والسادس فى التحقيقات وإلى تقرير التحليل والمعاينة التى تمت فى الدعوى . وتحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاطى الحشيش المسفدة إلى الطاعن بقوله ” وحيث إن المحكمة ترى من ذلك جميعه أن المتهم الأول قد أعد مسكنه ومعدات تعاطى الحشيش فيه لتسهيل تعاطى المتهمين الحشيش عنده ، إذ كان المسكن خلواً ممن عداهم ، وقد قصدوا إليه لهذا الغرض بدليل استفاد من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس محمد حسن السباك

في التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس بمقهى سعد وذهبوا إلى مسكن خليل المتهم الأول ، وكانت الجوزة بمعداتها جاهزة هناك على المنضدة والنار موقدة ودخنوا جميعا كرسيين من الحشيش ، وأنه قد ساهم المتهم بتعاطي الحشيش معهم ... وترى المحكمة فيما ثبت لها مما تقدم ومن التحقيقات التي تمت في الدعوى وما أخذت به من تحريات الملازم محمد رشاد عهد الرحيم ومن نتيجة مراقبته الأمر الذي أكد محتواه وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تعاطي الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة احراز المخدرات وتسهيلها لآخرين للتعاطي — اللذين دان الطاعن بهما — وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار الخاني في الجواهر المخدرة ، وإنما يكفي لتوقيعها أن يثبت حيازته أو احرازه لها على أية صورة ، أما المادة ٣٤ فقد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة هي التي يثبت فيها للحكمة أن النصد منه إنما هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فإذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه أعده مسكنه وأداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطي وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٣٣ سائغة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها ، وكان وجود آثار الحشيش من جهة أخرى — بسلاح المطواة التي ضبطت مع الطاعن يكفي في ذاته لاعتباره محرزا للمخدر ، وقد أثبت الحكم علم الطاعن بذلك ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له سند من القانون ، وما بقى من الطعن لا يخرج في حقيقته عن كونه عودا للمجادلة في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن به لمحكمة النقض .

وحيث إن الطاعن الثاني ينفي هل الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، إذ دانه بجريمة احراز المخدر بقصد التعاطي ، في حين أنه لم يضبط معه شيء من

المخدر وأنه إنما ذهب لمتزل الطاعن الأول لشراء أقمشة ولم يكن يعلم بأن الطاعن الأول يدير منزله لتسهيل تعاظمى المواد المخدرة ، فلم يكن هناك ما يدعو لمقابله .

وحيث إن الحكم المظنون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه حاز مخدر الحشيش بقصد التعاظمى ، وأورد على ذلك أدلة سائغة — لها أصلها الثابت فى الأوراق — من شأنها أن تؤدى إلى هذه النتيجة ، ورد على دفاعه الذى أشار إليه فى طعنه بما يفنده — لما كان ذلك ، فإن الطعن لا يكون له محل ، وهو لا يخرج عن كونه عودا للجدل فى واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى ماضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة ، مصطفى كامل ، وفهم يسي حننى ،
ومحمد طه اسماعيل ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٢٣٤)

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٢٨ القضائية :

حكم . ضوابط التدليل . خلو التدليل من عيب تناقض الأسباب .

مثال فى تدليل سليم على توفرية القتل فى حق المتهم بعد نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التى دفع بها .

إذا قال الحكم حين عرض لنية القتل "إنها ثابتة قبل المتهم من استعماله فى اقتناف جريمته آلة من شأنها إحداث الموت "بندقية" ، وقد أطلقها من مسافة قريبة - ثلاثة أمتار - على مقتل من المبنى عليه هو رأسه ، مدفوعاً إلى ذلك بحمته عليه لإعتقاده أنه كان يسرق وهو سبب يكفى فى عرف بعض النفوس المستهزة المتهورة لإزهاق الروح" ثم قال الحكم رداً على دفع المتهم بهيام حالة الدفاع الشرعى "إن الثابت من مجموع أقوال الخفيرين والمتهم نفسه أن المبنى عليه حين ضبط كان أعزلاً ولم يحاول الهرب بنفسه ولا بالمسروقات ولم يكن هناك ما يدعو المتهم للاعتقاد بوجود أى خطر حال على النفس والمال يجعله فى حالة دفاع شرعى" ، فإن هذا الذى قاله الحكم رداً على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ليس فيه تعرض لنية القتل بما ينفى توافرها وتعارض لما أثبتته الحكم فى شأنها بما يودى إلى قيامها لدى المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - محمد صاوى حسن (الطاعن) و ٢ - محمد بدر أحمد و ٣ - محمد مقبول أحمد بأنهم : المتهم الأول - قتل نصر سيد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . والمتهمان الثانى والثالث ، اشتراكا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سألقة الذكر بأن اتفقا على قتل المحبى عليه وتواجدا معه على مسرح الجريمة أشد من أزره فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، وقد قررت الغرفة ذلك وأدعت أمباركه عبد المجيد أمبارك بحق مدنى قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه تويضا ومحكمة جبايات المنيا قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (محمد صاوى حسن) أولا بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع للمدنى أمباركه عبد المجيد أمبارك والدة المحبى عليه مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنيهات من أبل أنصاب المحاماة . وثانيا - ببراءة كل من المتهمين محمد بدر أحمد ومحمد مقبول أحمد مما أمتد إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما وأعفت جميع المتهمين من المصروفات الجارية . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه فسادا فى الاستدلال أدى لخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الطاعن أورد فى دفاعه ، أمام المحكمة أن المذنب الذى أصاب المحبى عليه كان نتيجة تجاذب

البندقية بينهما ، وأن مسافة الإطلاق التي قال بها الطبيب الشرعي تفريية لا يمكن تقديرها على وجه قاطع ، وأنه من الجائز أن الهجنى عليه كان ممسكا بنهاية ماسورة البندقية من الأمام محاولا الهرب حين ضبطه الطاعن وهو يسرق من الزراعة حراسته ولما جذب الطاعن البندقية انطلق منها المقذوف نتيجة لهذا التجاذب ولم يكن المتهم يقصد إزهاق روح الهجنى عليه لإنتدام السبب ، كما أن المحكمة لم تأخذ كذلك بالشطر الثانى من دفاع الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، مع أنها بررت ذلك بأسباب يؤخذ منها أن الطاعن لم يتو القتل ، وإنما تجاوز حدود الدفاع الشرعى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بينما كان الطاعن وزميلاه محمد بدر أحمد ومحمد مقبول أحمد يملكون فى زراعة مخدومهم شلبي صاروفيم إذ أحس الطاعن وزميله الأول بصوت داخل زراعة الذرة فتوجها إليه فوجد الهجنى عليه نصر سيد نصر يجمع حزمة من عيدان الذرة بأوراقها لماشيتة فدارت بينهم مناقشة عاتب فيها الطاعن القليل على فعله فالتفتفه القليل كى يصفع عنه ، إلا أن الطاعن أطلق عليه عيارا ناريا أرداه قتيلا وعند ذاك ذهب الخفير الثالث محمد متبول إلى مصدر الصوت وشاهد الطاعن ممسكا بالبندقية وقف على بعد ثلاثة أمتار من القليل الذى كان مصابا فى رأسه فأبلغ الواقعة ، وقد استند الحكم فى إدانة الطاعن بجريمة القتل العمد إلى أقوال زميله سالفى الذكر وأقوال وكيل دائرة المخدوم والعمده وإلى التقرير الطبي الشرعى وإلى تقرير الصفة التشريعية ، وحين عرض الحكم لنية القتل تحدث عنها بقوله "إنها ثابتة قبل المتهم من استعماله فى إقرار جريمته آلة من شأنها إحداث الموت «بندقية» وقد أطلقها من مسافة قريبة - ثلاثة أمتار - على مقتل من الهجنى عليه هو رأسه مدفوعا إلى ذلك بحمته عليه لإعتقاده أنه كان يسرق ، وهو سبب يكتفى فى عرف بعض النفوس المستهرة المتهورة لإزهاق الروح". لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه فى إدانة الطاعن بجريمة القتل العمد ، من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه وكان ما قاله الحكم فى خصوص نية القتل وقيامها لدى الطاعن جميعا فى القانون ، وقد رد على دفاع الطاعن

بأن العيار انطلق وأصاب المجنى عليه نتيجة للتجاذب بينهما ودا سائغا استند فيه إلى ١٠ قرره الطيب الشرعى من استحالة حصول الإصابة وفقا لهذا التصوير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه حين رد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى قال "إن الثابت من مجموع أقوال الخفيرين والطاعن نفسه أن المجنى عليه حين ضبط كان أعزلا ولم يحاول الهرب بنفسه ولا بالمسروقات ، ولم يكن هناك ما يدعو الطاعن للإعتقاد بوجود أى خطر حال على النفس والمال يجعله فى حالة دفاع شرعى" وليس فى هذا الذى قبل تعرض لنية القتل بما ينفى توافرها وتعارض لما أثبتته الحكم فى شأنها كما يزعم الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم بسي
بجندى ، ومحمد عطية اسماعيل ، وهباس حلي سلطان المستشارين .

(٢٣٥)

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) حكم . ضوابط الدليل . تدليل سليم على توافرية القتل . مثال .
طعن المتهم لاجئ عليه طعنة قوية نفذت خلال البطين الأيمن ومزقت الشريان التاجي
الأيمن بعد أن أفصح المجنى عليه عن شخصيته كضابط بوليس حتى لا يقبض على المتهم
ولا يتم منه بعد ذلك يصح به الدليل على توافرية القتل في حقه .

(ب) حكم . بيانات الأسباب . الرد على أوجه الدقاع الهامة . إثبات . اعتراف . تقدير
الاعتراف من حيث صكته بالتسبيب .

مثال رد سائق من المحكمة في خصوص متى وقوع إكراه أو تعذيب على المتهمين .
تخير . تقدير رأيه من حيث صكته بالتسبيب . مثال .
انتفاء التضارب بين ما أثبتته الحكم نقلا عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل
من المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه في خصوص متى وقوع تعذيب عليهما بناء على
استخلاص سائق وخطو الأوراق من دليل التعذيب .

١ - إذا تحدث الحكم عن نية القتل في قوله "لأنها متوافرة لأن أحد المتهمين
الثلاثة هاجم المجنى عليه وطعنه في قلبه طعنة قوية نفذت خلال البطين الأيمن
ومزقت الشريان التاجي الأيمن وهو يقصد من ذلك القضاء عليه وإزهاق روحه
بعد أن أفصح المجنى عليه عن شخصيته كضابط بوليس وذلك حتى لا يقبض عليه
ولا يتم منه بعد ذلك وهذه الطعنة القوية وتحديدها في أهم أعضاء الجسم وهو
القلب مع ظروف الحادث والرغبة في السرقة والخوف من القبض عليه بعد إعلان
شخصية الضابط ، جعلت المتهم يوطئه الزم على القتل ، فطعنه وهو مدفوع بذلك

القصد وتلك النية التي انتواها في الحال وأودت تلك الطعنة بحياة المجنى عليه“
فإن ما أورده الحكم من ذلك تتوافر به نية القتل لدى المتهم ويستقيم به التدليل
على قيامها .

٢ — إذا كان الحكم إذ عرض لدفاع الطاعن بشأن بطلان إقرار المتهمين
الثاني والثالث عليه وفق وقوع اكراه أو تعذيب من رجال البوليس عليهما قد
استند في ذلك إلى التقرير الطبي الشرعى وإلى مطابقة فحوى إقرارهما لما
أظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملابساتها ، وإلى ترديد المتهمين المذكورين
لهذه الأقوال في مراحل التحقيق وأمام النيابة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من عدم
وقوع تعذيب على المتهمين يكون مبنيا على استخلاص مائع من وقائع الدعوى
وليس ثمة تعارض بين ما أثبتته المحكمة نقلا عن التقرير الطبي من وجود إصابة
بكل من المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه ما دام أنه لم يتم دليل
على التعذيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — كمال آدم حصين و ٢ — زكريا
أحمد حجازى و ٣ — محمود مرسى فرج و ٤ — عبد الباسط زريقة بجمعة بأنهم
قتلوا همدا بنير م سبق لإصرار ولا ترصد اليه زباشى محمد عمر حسنى بأن طعنه
أحدهم بآلة حادة في صدره قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الميئنة في
التقرير الطبي التي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بحياة أخرى هي أنهم
في الزمان والمكان سافروا المذكورين سرقوا مبلغ ٣٧٥ قرشا والملابس والأشياء الميئنة
في المحضر السيد تيلدا بولدوين والسيد جون كروز هولدن بطريق الاكراه
الواقع على الأخير والذي ترك به أثر جروح ، إذ أحاطوا بهما وهددوهما
باستعمال السلاح وطلب أحدهم إلى السيد جون كروز هولدن أن يسلم ما معه ،
وطعنه آخر بآلة حادة في ذراعه لتعطيل مقاومته ، وقد تمكنوا بذلك من

الاستيلاء دلي ما كان في سيارته من مقتنيات . الأمر المنطبق على
المادتين ١/٣١٤ و ٢٠ و ٣١٥ من قانون العقوبات ، وقد كانت الجناية الأولى
نتيجة محتملة لاتفاق المتهمين على ارتكاب جناية السرقة . وطلبت إلى غرفة
الانتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمادتين ٤٣ و ٢٣٤/٢٠١ من
قانون العقوبات تصدر قرارها بذلك . وادعى اللواء عمر محمد حسن (والد
المجنى عليه) بحق مدني قبل المتهمين ببلغ خمسة آلاف جنيه . ومحكمة جنايات
الاسكندرية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من
قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاث الأول . أولا - بمداخلة كل من
كمال آدم حسين وزكريا أحمد حجازي ومحمود مرسى فرج بالأشغال الشاقة
المؤبدة والإزامهم متضامتين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني اللواء عمر محمد حسين
مبلغ ألفي جنيه والمصروفات المناسبة وعشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة -
وبراءة عبد الباسط زريقه جمعة مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله .
فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثاني والثالث وإن قررا بالطعن إلا أنهما لم يقدموا
أسبابا فطعنهما غير مقبول شكلا .

... وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول (كمال آدم حسين) حاز شكلا
القانوني .

وحيث إن أوجه الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور البيان
وفساد الاستدلال ، وذلك على النحو الآتي : - أولا - قصور الحكم من
الاحاطة بواقعة الدعوى وتحصيلها في صورة مضطربة ، فضلا عن تأسيس
الإدانة على فرض لا أصل له في الأوراق ، ذلك أن الحكم بعد أن أورد في
أسبابه أن المتهم الذي طعن المجنى عليهما وارتكب السرقة - هو غير العاقل
الذي قيل بأنه كان متجردا من ثيابه ، عاد فأثبت على أساس المتهمين الثاني والثالث

تقولها إن الذي ارتكب الحادث هو الطاعن ، كما أن الحكم افترض قيام الاتفاق بين المتهمين على السرقة وجعلهم جميعا مسئولين عن جناية القتل التي وقعت نتيجة محتملة للاتفاق المذكور وفقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، مع أن أوراق الدعوى خالية مما يدل على قيام هذا الاتفاق بين المتهمين ، ولم يقل به أحد من الشهود أو المتهمين المترفين ، ولم يرد ذكر له بتحريات البوليس . ثانيا - القصور في بيان نية القتل ، إذ استند الحكم في القول بتوافرها إلى نفاذ الطعنة وكونها في مقتل ، ولأن المجنى عليه أفصح للتهمين عن شخصيته باعتباره ضابط بوليس ، مع أن هذا كله لا يكفي لتوافرها على نحو ما استقرت عليه أحكام المحكمة العليا ، وأن حقيقة الواقعة لا تعدو أن تكون ضربا أفضى إلى الموت . ثالثا - قصور الحكم وفساد استدلاله في الرد على دفاع الطاعن بشأن بطلان إقرار المتهمين زكريا أحمد حجازي ومحمود حسي فوج ، إذ تمسك الطاعن ببطلان شهادتهما ضده لأنها وليدة إكراه وتعذيب وقع عليهما من رجال البوایس ، وقد أثبت التقرير الطبي إصابتهما . هذا فضلا عن أنهما قد عدلا عن هذه الشهادة فيما بعد . ورغم ذلك فقد عول الحكم على هذه الأقوال في إدانة الطاعن قولا منه بأنه لم يقدم دلائل على تعذيب هذين المتهمين ولم يوجد بأحدهما سوى صمغ بسيط ، وبالتالي أثر تقبيل في قدمه ، ولم يقرر الطبيب الشرعي أنه نتيجة تعذيب ، ثم استورد الحكم في نفي التعذيب بقوله أنه لو صح لعذب غيرهما من المتهمين أو لتدخل رجال البوایس في عملية العرض التي لم تسفر عن تأييد الاتهام أو كان المتهمان أفضيا بأمر التعذيب لوكل النيابة المحقق - ويقول الطاعن أن هذا التذليل من الحكم لا يستقيم مع المنطق ولا ينفي الدليل المسمى الثابت بالتقرير الطبي . رابعا - قصور الحكم عن الإحاطة بدفاع الطاعن ، ذلك أنه استشهد بشهود في شهادتهم بأنه لم يكن موجودا بمحل الحادث وقت وقوعه ، فلم يعرض الحكم لشهادتهم إلا بقوله إن المحكمة لا تأخذ بأقوالهم وهو قصور في الرد أدخل بدفاع الطاعن . هذا فضلا عن تجاهل الحكم لدليل النفي المستمد من عملية العرض وعدم مناقشته لما أسفرت عنه تلك العمالية من عدم استعراف المجنى عليه (المستر دولدن) على الطاعن مع أن الرؤية في مكان الحادث وقت حصوله لم تكن متعذرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "لأنه في ليلة ٢٦ يوايه سنة ١٩٥٦ الموافق ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ هـ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية كان (جون كروز هولدن) الموظف بالقنصلية البريطانية يسير بسيارته في الطريق الصحراوي الموصل بين القاهرة والاسكندرية على ممرية من مطار التزهة يترى ثم أوقف سيارته وهبط منها ، وكانت معه (تيلدا بولدوين) زوجة أحد أصدقائه ، وظلت قابعة في السيارة ، ولم تمض لحظات على تركه السيارة إلا وباغته المتهمون الثلاثة الأول كمال آدم - حسين وزكريا أحمد مجازي ومحمود مرسي فرج ، وكان أحدهم عاريا عن كل رداء ، فبغت من المفاجأة وسأله أحدهم عن السبب في مجيئه إلى هذا المكان - وتنبهت تيلدا صديقة هولدن وهي داخل السيارة إلى هجوم المتهمين وألقت بالها إليهم واستطاعت أن تميز السلاح في يد ذلك المتهم الذي يخاطب هولدن ، فغادرت مجلسها من السيارة ، وفي هذه الأثناء كان أحد المتهمين قد استولى على حقيبتها ، فصاحت مستغيثة ، وتساءل الظروف أن يمر في تلك اللحظة المحبى عليه اليوزباشى محمد عمر حسن بسيارة وبصحبه صديقة تدعى (أوجات توين) قادمة من الطريق المضاد لسير سيارة هولدن فسمع صوت استغاثة ، فأوقف سيارته في الحال وترك صديقه فيها واندفع نحو المتهمين معلنا عن شخصيته كضابط ليكفوا ... وإذا بالمتهم الذي كان يتكلم مع هولدن يشهر مطواه يسمع لانطلاق نصلها صوت ويفاجئه ويطعنه بها في صدره طعنة شديدة نفذت خلال البطن الأيمن للقلب ومزقت الشريان التاجي وأحدثت نزيفا داخل الصدر ، وبعد أن تلقى المحبى عليه الطعنة هاله الأمر وارتد عائدا بسرعة إلى سيارته ... أما هولدن فقد كان في صعيد واحد مع المتهمين فطلب منه أحدهم العارى أن يسلم ما معه هو ، بينما طعنه آخر بالمطواة في ذراعه لبشل مقاومته ، وكان نفس المتهم الذي طعن الضابط المحبى عليه واستولى المتهم العارى على مئزرته وبقى ما كان معه بالسيارة " . وقد استند الحكم في إثبات الوقائع السالفة إلى شهادة كل من (جون هدلون وتيلدا بولدوين وأوجات توين) وإلى التقرير الطبي الشرعى

وتقرير الصفة التشريحية وإقرار المتهمين الثاني والثالث ومحريات البوليس والمعاينة . ثم تحدث الحكم عن نية القتل في قوله ” لأنها متوفرة لأن أحد المتهمين الثلاثة المذكورين هاجم المحبى عليه مجد عمر حسن وطعنه في قلبه طعنة قوية نفذت خلال البطن الأيمن ومزقت الشريان التاجى الأيمن وهو يقصد من ذلك القضاء عليه وإزهاق روحه بعد أن أفصح المحبى عليه عن شخصيته كضابط بوليس وذلك حتى لا يقبض عليه ولا ينم عنه بعد ذلك ... وهذه الطعنة القوية وتحديد ما في أهم أعضاء الجسم وهو القلب مع ظروف الحادث والرغبة في السرقة رافعت من القبض عليه بعد إعلان شخصية الضابط — جعلت الجانى يوطد العزم على القتل ، فطعنه وهو مدفوع بذلك القصد وتلك النية التى انتواها في الحال ، وأودت تلك الطعنة بحياة المحبى عليه المذكور “ وقد عرض الحكم لما أثاره الدفاع بشأن بطلان إقرار المتهمين الثاني والثالث وكذبت بطلان شهادتهما ضد الطاعن تأسيسا على أنها وليدة الإكراه والتعذيب الذى وقع عليهما من رجال البوليس ، فلم يكتف بما قاله من أن ” أما قول المتهمين الثاني والثالث والدفاع عنهما من أنهما عذبا فهو أمر لم يتم عليه أى دليل ولم يوجد بأحدهما سوى صحيح بسيط وبالثانى أثر تقييح في قدمه ولم يقرر الطبيب الشرعى أنه نتيجة تعذيب ، على أنه لو أراد رجال البوليس المبلغين لمدبوا جميع المتهمين وجعلوا كلا منهم يقر على نفسه صراحة ولأمكنهم جعل عملية الاعتراف سهلة مؤدية إلى نتيجة حاسمة في الإثبات وهذا ينفي بثناتا ما يدعيه المتهمان سائفا الذكر من تعذيب رجال البوليس ودفعهم للإقرار الذى أدليا به “ — بل أكد اقتناعه بعدم وجود إكراه على المتهمين بما قرره ” من أنهما رددا إقرارهما بتحقيق النيابة ولم يدعيا حينذاك بحصول تعذيب وأنه لا عبرة بما زعماه من أنهما حين أدليا بإقرارهما لم يكونا يعلمان بأن الذى يحقق معهما رجال النيابة ، إذ أن هذا القول مردود بأنهما عند المعاينة كانا يعلمان علم اليقين بأن الذى يجرى المعاينة هو وكيل النيابة الذى كان يصاحبه كاتب التحقيق وقوة من رجال البوليس والمحبى عليهم وكان المتهمان عند إجراء المعاينة يفضيان بما سبق أن ذكره في إقرارهما ويحددان المواقع التى قابلا فيها

المتهم الأول (الطاعن) حاملا الملابس المسروقة والمكان الذى حدد فيه المخبئ عليهم وطعن فيه القتل ، وكذلك موضع وقوف السيارتين ، و انتهى الحكم الى القول بأن الأقوال التى ذكرها هذان المتهمان لا يمكن تلقينها لهما بحال ، لأنها جاءت متفقة مع سير الحوادث ومن ثم فالمحكمة لا تعول على إنكارهما أو إدعائاتهما التى جاءت متأنرة وتجبافى مع أدلة الدعوى التى سبق تبيانها وثبت منها ارتكاب المتهمين للحادث .

وحيث إنه لما كان يبين مم تقدم أن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تترافق به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن والمتهمين الآخرين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، وكان ما يثيره الطاعن من تناقض الحكم بشأن تعيين المتهم الذى طعن المخبئ عليهم ، فإنه فضلا عن عدم تأثيره على مسئولية المتهمين فى واقعة الدعوى ، مردود بأن الحكم قد استعرض أقوال المتهمين الثانى والثالث ولم يأخذ بها جملة ، بل اطرح ما جاء من أن الطاعن هو الذى اعتدى على المخبئ عليهم ، وقرر الحكم فى صراحة أن أحد المتهمين الثانى والثالث هو الذى طعن المخبئ عليهم - لما كان ذلك ، وكان ما يدعيه الطاعن من اقتراض الحكم واقعة اتفاق المتهمين على السرقة دون أن يقوم عليها دليل من الأوراق لا محل له أيضا ، ذلك لأنه لما كان الاشتراك بالاتفاق يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفى أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصا سائغا من وقائع الدعوى التى أثبتتها اتفاق المتهمين على ارتكاب جريمة السرقة ، وأن جناية القتل وقعت من مجهول من بينهم كنتيجة لاحتمالية للجريمة المتفق عليها ، فإن الحكم إذ دان الطاعن والمتهمين الآخرين بالمواد ١/٢٣٤ و ٢ و ١/٣١٤ و ٢ و ٤٣ من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه فيما يختص بما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في بيان نية القتل ، فإنه لما كان الحكم قد استخلص توافر هذه النية من استعمال الجاني أداة قاتلة وطعنه بها المحجنى عليه في مقتل من جسمه وهو القلب طعنة قوية فهدت خلال البطن الأيمن ومزقت الشريان التاجي الأيمن مما يؤكد قصد إزهاق الروح . فإن ما أورده الحكم من ذلك ومن ظروف الدعوى الأخرى تتوافر به نية القتل لدى الجاني ويستقيم به التدليل على قيامها .

وحيث إنه بالنسبة لما ينعاه الطاعن على الحكم في الوجهين الثالث والرابع ، فإنه لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن بطلان إقرار المتهمين الثاني والثالث وفق وقوع إكراه أو تعذيب من رجال البوليس عليهما مستندا في ذلك إلى التقرير الطبي الشرعي وإلى مطابقة خوى إقرارهما لما استظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملايساتها وإلى ترديد المتهمين المذكورين لهذه الأقوال في مراحل التحقيق وأمام النيابة - لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم من عدم وقوع تعذيب على المتهمين مبني على استخلاص مائع من وقائع الدعوى ، فإنه ليس ثمة تعارض بين ما أثبتته المحكمة نقلا عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه ما دام أنه لم يتم دليل على التعذيب - لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عتيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وتطرح ما عداها مما لا تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد على أقوال شهود النفي أو متابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي ، وأن ترد استملا لا على كل قول يبيده أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، فإن دعوى القصور وفساد الاستدلال التي يرمى بها الطاعن الحكم المطعون فيه تكون لا محل لها ويكون الطعن برهته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور المادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٢٣٦)

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٨ القضائية :

خطف . الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ ع .
صورة واقعة تتوافر بها هذه الجريمة .

إذا أثبت الحكم في حق المتهم أنه توجه إلى مكان المجنى عليه الذي لم يبلغ من العمر خمس سنوات وكان يلهو في الطريق العام مع الشاهد وكلف الأخير بشراء حاجة له ولما أراد الشاهد أن يصحب المجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه وما كاد الشاهد يتعد حتى أركب المتهم المجنى عليه على الدراجة معه موهما إياه بأنه سيصاحبه إلى جدته ثم أخفاه بعد ذلك عن أهله قاصدا قطع صلته بهم وسدته عن لهم حق ضمه ورعايته ، فإن ذلك مما يدخل في نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتتوافر به جريمة الخطف بالتحايل التي عوقب المتهم بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلام من ١ - نجيب بنى سوريال الشهير بـ (الطائن) ٢ - سامى جورجىوس خليل بأنهما : خطفا سليمان داود تادوس الذي لم يبلغ السادسة عشرة من عمره وكان ذلك بطريق التحايل بأن اتفقا على خطفه ، وأصدا لذلك دراجة ركبها المتهم الأول وتوجه بها إلى مكان المجنى عليه حيث كان يلهو بالطريق مع زميل له وتحايل عليهما أن يثبت ذلك الزميل لقضاء حاجة له لإيماده عن مسرح الجريمة ، ثم أركب المجنى عليه تلك الدراجة وأخفاه هو والمتهمة الثانى م . (١٥) ج .

قاصدين من ذلك قطع صلته بأهله ومستره عن ذويه الذين لهم حق ضمه ورعايته وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ، فقررت ذلك ، ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول نجيب بنى سوريال الشهير بجرجس أولا : بمعاقبته بالسجن لمدة عشر سنوات وبراءة المتهم الثانى سامى جورجىوس خليل فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

وحيث إن مبنى الطعن ، الخطأ فى الاستناد ، وفى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه نسب إلى الشاهدة صابات بشير أنها قررت فى التحقيقات وفى الجلسة بأن شقيقها إيليا أخبرها أن الطاعن أركب المحبى عليه دراجة ومضى به إلى حيث لا يدري فى حين أنه يبين من أقوال هذه الشاهدة فى تحقيقات النيابة أنها قالت أن أخاها إيليا أخبرها أن الطاعن كلفه بشراء صابون فامثل ، ولما هاد لم يجد المحبى عليه ولم يقل أنه رأى الطاعن يقارف الجريمة ، كما أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالتطبيق لأحكام المادة ٢٨٨ عقوبات التى تشترط أن يتم الخطف عن طريق التعايل ، والحال أن الواقعة مما ينطبق على المادة ٢٨٩ من ذات القانون ، إذ أن سن المحبى عليه يقل عن خمس سنوات وتربطه بالطاعن صلة القربى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العاصر القانونية للجريمة نى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه — لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الشاهدة صابات بشير توما قد شهدت بأن أخاها إيليا أخبرها بأن الطاعن أركب المحبى عليه معه على دراجة ومضى به إلى حيث لا يدري ، وأنها أخبرت والد المحبى عليه بذلك ، وهذا القول مطابق لما أورده الحكم المطعون فيه . ولما كان لمحكمة الموضوع حريتها فى تكوين عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة

في الدعوى ولها كامل السلطة في التعويل على ما يقرره الشاهد أمامها ، حتى ولو جاء مخالفا لما قرره في التحقيقات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه توجه إلى مكان المجنى عليه الذي لم يبلغ من العمر خمس سنوات ، وكان يلهو في الطريق العام مع إيليا بشير ابن خالته ، وكلف الأخير بشراء حاجة له ولما أراد الشاهد أن يصحب المجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه ، وما كاد الشاهد يتعد حتى أركب الطاعن المجنى عليه على الدراجة معه موهما إياه بأنه سيصحبه إلى جدته ثم أخفاه بعد ذلك عن أهله فاصدا قطع صلته بهم ومستره ممن لهم حق ضمه ورعايته مما يدخل في نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتتوافر به جريمة الخطف بالتعايل التي عوقب المتهم بها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن دارود، وبحضور السادة: محمود محمد مجاهد، وأحمد زكي كامل،
ولمسيد أحمد عفيفي، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٣٧)

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ القضائية :

وصف لثمة . تنبيه المتهم . قواعد التنبه .
دفاع . ضرب . قدر متيقن . إثبات . حرية القاضي في تكوين عقيدته .
لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساس القدر المتيقن لا يمنع المحكمة من أن تكون عقيدتها
بعد ذلك بما تضمن إليه من أدلة .
قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن لا يمنعها
من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تضمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا محمدى السيد مسلم فأحدث به
الاصابة الموضحة بالقرار الطبي الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب
أفضى إلى موته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته
بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق
قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام بمعاقبه إبراهيم محمد حسين محرم بالأشغال
الشاقة لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكم

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابته قصور وتناقض
في أسبابه وفساد في الاستدلال إذ لم يرد على ما أشار إليه الطاعن في دفاعه من أن
البلاغ الأول الذى قدمته بهيه محمدى السيد مسلم ابنة المجنى عليه على إثر الحادث

تضمن اتهام الطاعن وأخيه أبو شوشة محمد حسين محرم وقدر كنت المحكمة وإدانة الطاعن إلى أقوال الشهود في التحقيقات في حين أن أقوالهم تتناقض مع ما أخذه الحكم منها فقد اتهموا الطاعن وأخاه أبو شوشة بضرب المجنى عليه كما أن المحكمة دانت الطاعن دون أن تكون مقتنعة بأنه اعتدى وحده على المجنى عليه - ولذلك لفتت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن مما يعيب الحكم ويوجب نقضه

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداه . وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة التي أوردتها إلى أن الطاعن هو وحده الذي ضرب المجنى عليه فأحدث به الإصابة التي أودت بحياته وكان لا يقدح في ذلك أو يعيب الحكم بالتناقض أن يكون الشهود قد قرروا في التحقيقات أن شقيق الطاعن اعتدى أيضا بالضرب على المجنى عليه ما دام أن المحكمة لم تظمن إلى هذا القول وأطرحته - ولما كان دفاع الطاعن من الاتهام كان موجها في بادئ الأمر إليه وإلى أخيه هو دفاع متعلق بموضوع الدعوى ولا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة للأدلة التي أوردتها وكان قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن لا يمنعها من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

رياسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعباس حلى ، سلطان المستشارين .

(٢٣٨)

الطعن رقم ١٢١٠ سنة ٢٨ القضائية :

تنظيم . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المدة للبناء . عناصر الواقعة الإجرامية .
عدم إنشاء الطرق والمراقق فى الأراضى المقسمة . التفسير الصحيح لسنة ١٢ من القانون .

تمليق الالتزام بتوصيل النور وغيره من المراقق فى الأراضى المقسمة إلى المراقق العامة على صدور قرار من وزير الأشغال العمومية قاصر على التفتيش الخاصة بالجهات التى لا توجد بها مراقق عامة دون التفتيش التى تجرى فى الجهات التى تتوافر بها تلك المراقق .

قانون ٢٠٩ لسنة ٥٦ فى شأن الأبنية والأعمال المخالفة لأحكام القوانين ٥١ لسنة ٤٠ ، ٩٣ ،
لسنة ٤٨ بشأن تنظيم المباني ، ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيمها . تعرض من اصداره ونجال العمل به .

تأكيد بقاء الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القوانين المشار إليها فيه . حماية المباني التى أقيمت
فلا مخالفة لأحكام هذه القوانين بقصر تنفيذ الأحكام الزاوية الصادرة من المخالفة الجنائية من هذه
الجرائم خلال الفترة الواردة به على التفرامات والمصاريف والرسوم المقتضى بها . عدم تطبيق أحكامه
إذا لم يكن تمت تنفيذ الأعمال المطلوبة من جانب المقسم .

(١) إن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المدة
للبناء إذ نصت على أن " لسلطة المختصة أن تلزم المقسم أن يزود الأرض المقسمة
بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد النذرة ويصدر بهذا الالتزام قرار
من وزارة الأشغال العمومية ، وإذا كان التقسيم واقعاً فى جهة تتوافر فيها تلك
المراقق فيكون تزويدها بطريق توصيلها بالمراقق العامة " ، قد أفادت أن الشارع
عالج حالتين مختلفتين تماماً - الأولى - وهى تلك الخاصة بالجهات التى لا توجد
بها مراقق عامة بفعل إنشاءها والالتزام بها فى الأرض المقسمة مرهواً بصدور

قرار من وزارة الأشغال، والثانية وهي تلك التقسيمات التي تجرى في الجهات التي تتوافر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من إيصالها للجاري العامة، فترويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانونا يقع على مائق المقسم بمجرد إجراء هذه التقسيمات دون حاجة إلى صدور أمر من وزارة الأشغال ، هذا ما يفيد النص وما يظهر من روح التشريع والمناقشات التي جرت في لجنة الأشغال بمجلس النواب، وهو المعنى الذي كان مائلا في ذهن الشارع عند اقتراح اللجنة المذكورة تعديل نص الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في المشروع المقدم من الحكومة .

(٢) إن القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء إنما وضع — كما يدل على ذلك عنوانه والمذكرة الإيضاحية ومفاد نصوصه — لمعالجة المباني والأعمال التي تمت فعلا بالمخالفة لأحكام هذه القوانين ومؤدى هذا أن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وغيرها من القوانين المشار إليها ما زالت قائمة ولم تتأثر بصدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ بل هو يؤكد وجودها فلم يكن الغرض من هذه النصوص الاستثنائية الواردة فيه إلا حماية المباني التي أقيمت فعلا بالمخالفة لأحكام هذه القوانين من طريق قصر تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية عن هذه الجرائم خلال الفترة المشار إليها على الغرامات والمصاريف والرصوم المفضى بها — وهي بحسب الترتيب الطبيعي للأمور تأتي في الخطوة التالية لإتمام تنفيذ الأعمال المخالفة لهذه القوانين ، فإذا لم يكن هناك تمت تنفيذ إطلاقا من جانب المقسم ولم تحدد على الطبيعة الشوارع والميادين بإقامة مبان عليها ، فلا يكون محل لتطبيق القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ويكون للحكمة أن تعامل المقسم بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — لم يعم بإنشاء الطرق والأفاريز في أرضه المختصة ولم يزودها بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه القدرة. وثانيا — أقام هو وآخر بناء على قطعة أرض مقسمة قبل إتمام الأعمال المنوه عنها بالتهمة السابقة وقبل دفع نصيب القطعة من تكاليف الأعمال المذكورة. وثالث — أقام هو وآخر بناء على مسافة تزيد على ٦٠ ٪ من مساحة القطعة المقام عليها. ورابعا — أقام هو وآخر بناء مخالفا للمواصفات القانونية وذلك بغير الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم. وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ١ و ١٨ و ٢١ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٨. ومحكمة بندر المحلة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالنسبة للتهمة الأولى بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش مع إلزامه بإنشاء الطرق والأفاريز في الأرض موضوع الاتهام وتزويدها بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه القدرة وبراءته من باقي التهم المستندة إليه. فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

... ومن حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن تزويد الأرض التي تقسم للبناء بمرافق المياه والنور وغيره ليس واجبا أدائه دائما بل أمر الالتزام فيه متروك للسلطة المختصة ولهذا نص الشارع في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أن هذا الإلزام يصدر به قرار من وزارة الأشغال فإذا لم يصدر هذا القرار فلا

جريمة — ويكون الحكم إذ دان الطاعن لمخالفته حكم المادة ١٢ مالفة الذكر دون أن يصدر قرار وزارة الأشغال بإلزامه بمثل المرافق قد خالف القانون ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى أن محكمة أول درجة أضافت إلى الطاعن تهمة جديدة هي أنه أجرى البيع في أرض مقسمة دون أن يقدم شهادة مثبتة للقيام بأعمال المرافق المطلوبة وعاقبته بالمادة ١٣ من القانون المذكور دون أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك في حين أن البيع وفقا لهذه المادة غير محظور بل المحظور هو تسجيل البيع دون البيع في ذاته — هذا إلى أن القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٦/٢٠ تناول تعديل بعض الأحكام الخاصة بالتقسيم فقصت المادة الثالثة منه على أنه يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تزود مناطق التقسيم أو أجزاء منها بالمرافق العامة المنصوص عنها في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن تحصل تكاليف تنفيذها من الملاك بالطريق الإداري وبحسب نصيب كل قطعة من هذه القطع في هذه التكاليف ولم يشر القانون المذكور إلى المقسم مما مفاده أنه جعل الملاك الجدد هم المسئولون عن القيام بأعمال المرافق — دون غيرهم — وبهذا انتقل عبء إجراء هذه المرافق من على عاتق المقسم إلى من أصبحوا ملاكا لقطع التقسيم وبهذا يصبح القانون الجديد الصادر سنة ١٩٥٦ هو الواجب التطبيق لأنه الأصلح للطاعن .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن لأنه أولا لم يتم بإنشاء الطرق والأفاريز في أرضه المقسمة ولم يزودها بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه القذرة . وثانيا — أنه وآخر — أقاما بناء على قطعة أرض مقسمة قبل إتمام الأعمال المنوّه عنها بالتهمة السابقة وقبل دفع نصيب تلك القطعة من من تكاليف الأعمال المذكورة . وثالثا — أقاما بناء على مساحة تزيد على ٦٠٪ من مساحة القطع المقام عليها المباني . ورابعا — أقاما بناء مخالفا للواصفات القانونية وذلك بغير الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ و ١ و ١٨ و ٢١ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨

فقضت محكمة أول درجة وفقاً للواد ١ و ٢ و ١٣ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتغريم الطاعن ٥٠٠ قرش مع إلزامه بإنشاء الطرق والأفاريز في الأرض موضوع الاتهام وتزويدها بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه القذرة عن التهمة الأولى وبراءته من باقي التهم المسندة إليه - واستند الحكم في ذلك إلى ما شهد به مهندس التنظيم من عدم قيام الطاعن بإنشاء هذه المرافق ومن اعتراف الطاعن بذلك - فاستأنف الطاعن الحكم وقضت محكمة ثاني درجة، بالتأييد لذات أسباب الحكم الابتدائي وأضافت إليها رداً على ما ادعاه الطاعن من أن بلدية المحلة هي الملزومة بذلك دونة على أن ترجع بتكاليفها عليه "أن الحاضر عن المتهم (الطاعن) قال بأن محكمة أول درجة أخطأت إذ قضت عليه بالغرامة وإلزامه بإنشاء الأفاريز والإنارة والمرافق العامة إذ أن القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ قد قررت المادة الثالثة منه بأنه يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تزود مناطق التقسيم بالمرافق العامة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن يحصل تكاليف تنفيذها من الملاك بالطريق الإداري وهذا الذي قال به المدافع عن المتهم في غير محله - إذ أن المفهوم من نص المادة السالفة الذكر هو جعل الخيار للسلطة القائمة على أعمال التنظيم بإنشاء المرافق العامة المنصوص عنها في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ثم الرجوع على الملاك بقيمتها بالطريق الإداري ولا يعني ذلك إنشاء مانصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ من إلزام المتهم بإنشاء هذه المرافق ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله" - لما كان ذلك وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء إذ نصت على أن للسلطة المختصة أن تلزم المقسم أن يزود الأرض المقسمة بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة ويصدر بهذا الإلزام قرار من وزارة الأشغال العمومية وإذا كان التقسيم واقعاً في جهة تتوافر فيها تلك المرافق فيكون تزويدها بطريق توصيلها بالمرافق العامة قد أفادت أن الشارع عاجل حالتين مختلفتين تماماً الأولى - وهي تلك الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة فجعل إنشاءها وإلزامها بها في الأرض المقسمة صرهدونا بصدر

قرار من وزارة الأشغال والثانية وهي تلك التقسيمات التي تجرى في الجهات التي تتوافر فيها تلك المرافق ولا يستلزم الأمر فيها أكثر من إيصالها للجاري العامة فتزويدها بمياه الشرب وغيرها واجب قانونا بمجرد إجراء هذه التقسيمات دون حاجة إلى صدور أمر من وزارة الأشغال — هذا ما يفيد النص وما يظهر من روح التشريع والمناقشات التي جرت في لجنة الأشغال بمجلس النواب ، إذ كان نص الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في المشروع المقدم من الحكومة ما يأتي ” يجب على المقيم أن يزود الأرض المقسمة بمياه الشرب وتصريف المياه والمواد القذرة والإثارة وإذا كان التقسيم واقعا في جهة تتوافر فيها تلك المرافق فيكون تزويدها بها بطريق توصيلها بالمرافق العامة “ فرأت لجنة الأشغال أن في إطلاق هذا النص أرهاقا كبيرا لمن يريد تقسيم قطعة أرض في قرية أو بندر لا تتوافر فيه هذه المرافق ولم تجد بدا من تقييد حكم هذا النص تقييدا من شأنه إعطاء وزارة الأشغال في الجهات التي لا تتوافر فيها هذه المرافق فعلا في هذه الحالة دون غيرها — سلطة تقدير الظروف التي توجب على صاحب الأرض المقسمة إمدادها بالوسائل الصحية ويكون هذا الإلزام بقرار من وزير الأشغال بعد استعراض الظروف والمناصب وحاجة الجهة وإمكان تنفيذ القرار وعدم إمكانه واقترح تعديل الفقرة الأولى من المادة المذكورة على النحو الآتي ” للسلطة المختصة أن تلزم المقيم أن يزود الأراضي المقسمة بمياه الشرب وإن نارت وتصريف المياه والمواد القذرة ويصدر بهذا الإلزام قرار من وزير الأشغال وإذا كان التقسيم واقعا في جهة تتوافر فيها تلك المرافق يكون تزويدها بها بطريق توصيلها بالمرافق العامة “ وقد تمت الموافقة على هذا التعديل وصدر القانون به المادة الثانية عشر في صيغتها الحالية فالتفسير الصحيح لنص القانون الصريح — وهو المعنى الذي كان مفهوما في ذهن الشارع عند اقتراح تعديل المادة ١٢ — هو أن قرار وزارة الأشغال لا يلزم إلا في حالة عدم وجود مرافق عامة في الجهة التي جرى فيها التقسيم — فإذا كان الأمر غير ذلك وكان التقسيم قد تم فعلا في جهة

تتوافر فيها المرافق العامة — كما هو الحال في الدعوى — فإن التكليف بإيصال النور وغيره من المرافق في الأراضى المقسمة إلى المرافق العامة يقع على عاتق المقسم بمجرد إجراء التقسيم دون حاجة إلى أى إجراء آخر — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للحرمة عدم إنشاء الطرق والمرافق في الأراضى المقسمة وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لتلك الجريمة — فلا يجدى الطاعن تمسكه بأن الحكم المطعون فيه أضاف المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ مع المواد الصحيحة

وحيث إن القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني ورقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء إنما وضع — كما يدل على ذلك عنوانه والمذكرة الإيضاحية — لمعالجة المباني والأعمال التي تمت فعلا بالمخالفة لأحكام هذه القوانين فنصت المادة الأولى على أنه لا يجوز في أحوال خاصة الحكم بإزالة وتصحيح أو هدم الأهمال بالنسبة للأبنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام هذه القوانين من تاريخ العمل بها حتى يوم ١٩٥٥/٣/٩ ، كما نصت المادة الثانية على أنه يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يلحق بالمنافع العمومية بدون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمتنزهات في التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التي تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في الفترة الميمنة بالمادة الأولى والتي ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها تحدت على الطبيعة بإقامة مباني عليها — بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون المشار إليه — ونصت المادة الثالثة على أنه يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم أن تزود مناطق التقسيم المشار إليها في المادة السابقة أو أجزاء منها بالمرافق العامة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه وأن تحصل تكاليف تنفيذها من الملاك بالطريق الإداري وبحسب نصيب كل قطعة من قطع التقسيم في هذه التكاليف على أساس

توزيعها على القطع بنسبة مساحتها ويصدر بذلك قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية — ومؤدى هذا أن الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وغيرها من القوانين المشار إليها ما زالت قائمة ولم تتأثر بصدور القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، بل هو يؤكد وجودها فلم يكن الغرض من هذه النصوص الاستثنائية الواردة فيه إلا حماية المباني التى أقيمت فعلا بالمخالفة لأحكام هذه القوانين من طريق قصر تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية عن هذه الجرائم خلال الفترة المشار إليها على النرامات والمصاريف والرسوم المقرضى بها — وهى بحسب الترتيب الطبيعى للأمور — تأتى فى الخطوة التالية لإتمام تنفيذ الأعمال المخالفة لهذه القوانين فإذا لم يكن هناك تمت تنفيذ إطلاقا من جانب المقسم ولم تحدد على الطبيعة الشوارع والميادين بإقامة مبان عليها فلا يكون محل لتطبيق القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ويكون للحكمة أن تعامل المقسم بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار محمود إبراهيم اسماعيل ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وفهم يسى جندى ، وأحمد زكى كامل ، ومحمد طه اسماعيل المستشارين .

(٢٣٩)

الطعن ١٠٠٠ لسنة ٢٨ القضائية

نيابة عامة . اختصاص معاون النيابة . القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ . تحقيق . الطعن في إجراءاته .

إتضاف تحقيق معاون النيابة المدوب لإجراءاته بصفة التحقيق القضائي عملاً بأحكام القانون رقم ٦٣٠ لسنة ٥٦ . إنتهاء القول بطلان التحقيق عند صدور هذا القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات .

إن الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ — الذى صدر قبل نظر القضية أمام محكمة الجنايات — قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذى يباشره سائر أعضاء النيابة العامة فى حدود اختصاصهم ، والقول بطلان التحقيق الذى أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الإلزام بإعادته ممن يملكه ، فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وبزوال هذا التفريق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف فى أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذى أراده الشارع فى التحقيق الذى عرض على محكمة الجنايات عند نظر الدعوى التى باشرت هى أيضاً فيها التحقيق النهائي الذى يتطلبه القانون — فإذا كان الثابت من الأوراق أن معاون النيابة الذى أجرى التحقيق قد أثبت فى صدر محضره أنه ندب لإجرائه من نائب النيابة فإن النعى ببطلان محضر التحقيق الذى أجراه معاون النيابة لا يكون سديلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : حازا جواهر مخدرة (حشيشا) في فير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج ، ٣٥ و ١/٣٨ و ٤١ و البند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ فقرت بذلك ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضور يا عملاً بمواد الاتهام الأولى والمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ٢ من الجدول ١ المرفق للثاني أولاً : بمعاقة محمود حسن جوهر بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه . ثانياً : بمعاقة أحمد محمد على شلتوت بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه . ثالثاً : مصادرة المواد والأدوات المضبوطة وغلق المقهى .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

... من حيث إن الطاعن الثاني وإن كان قد قرر بالطعن في الحكم في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلاً .

وحيث إن محصل هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين قضى بإدانة الطاعن الأول بجرime إحراز المخدر قد اعتمد على تحقيق باطل أجراء معاون النيابة الذي لا يملك تحقيق قضية بأكملها ولا يملك استجواب المتهم طبقاً للسنتين ١/٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلاً عن أن نذبه لم يثبت كتابة ، هذا إلى قصور الحكم في تحقيق دفاع الطاعن من أن التهمة ملفقة وأن المخدر دس عليه من رجال الحفظ الذين اعتدوا عليه بالضرب فلم يعرض للإصابات التي وجدت به والتي لم يثبتها المحقق في محضره ولم يسأل شهوده في ذلك ولم يرد على دفاعه — كما اعتمد الحكم في الإدانة إلى أن المتهمى ملك للطاعن وهي واقعة لا أصل لها في التحقيقات إذ هي لم ترد في أقوال شهود الإثبات مما أدى إلى تناقض الحكم في اعتبار الطاعن الثاني محرراً بقصد التعاطي والطاعن الأول متجراً مع أن ظروف الطاعنين واحدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعة الدعوى في قوله " إنه توافر لبوليس مكتب مخدرات دمياط التحريات الدالة على أن المتهمين محمود حسن جوهر واحمد محمد على شلتوت يتجران في المواد المخدرة ويروجانها في مقهى لها وقد أذنت النيابة بتفتيش المذكورين والمقهى الذى يديرانه وكذلك منزليهما وقد نذب الكونستابل أحمد بلوى حسن لإجراء التفتيش وانتقل على رأس قوة من رجال البوليس لمقهى المتهمين حيث كانا بداخله وما أن أبصرا بالقوة حتى أخرج المتهم الأول محمود حسن جوهر من جيب الصديرى الأيسر كيسا من الورق المقوى وألقى به على الأرض ووجد بداخله تسع لفافات من الورق الشفاف بداخل كل منها حشيش وألقى المتهم الثانى أحمد محمد شلتوت كيسا من الورق على الأرض ظهر أن بداخله عشر لفافات بكل منها الحشيش كل منها ملفوف فى ورق شفاف أبيض وتحليل المخدر المضبوط كيميائيا اتضح أنه (حشيش) " وبين الحكم بعد ذلك الأدلة التى اعتمد عليها وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، ورد على دفاع الطاعنين ببطلان التفتيش كما رد على دفاعهما الموضوعى فقال : " وحيث إن القول من جانب المتهمين بأن تصوير الواقعة على النحو الذى شهد به الكونستابل والمخبر غير مستساغ — يجانبه الصواب ذلك لأن إذن التفتيش شمل المتهمين وما ولم يكن هناك مبرر للشاهدين لأن يصطنعا وصفا للضبط تختلف فيه التفاصيل عن الحقيقة طالما أن المخدر وجد مع المتهمين على أنـ الثابت من الأوراق أنه عثر بحسب المتهم الأول (الطاعن) عدا ما ألفاه على الأرض على لفافات بداخلها حشيش كما أن أحجار الجوز الإحدى عشر وهى كل ما وجد بالمقهى ثبت من التحليل الكيماوى أن بها آثار الحشيش " لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على المفردات التى أصدرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن معاون النيابة الذى أجرى التحقيق قد أثبت فى صدر محضره أنه نذب لإجرائه من نائب النيابة وكان الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ سنة ١٩٥٦ قد أجاز للنياية العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها وقد صدر هذا القانون قبل نظر القضية أمام محكمة الجنايات بجلسة ٢٥ من فبراير

سنة ١٩٥٧ ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم والقول ببطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة في هذه الصورة وما يستتبعه من الإلزام بإعادته ممن يملكه فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وبزوال هذا التفريق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي أراده الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنايات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضا فيها التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون — لما كان ذلك ، فإن النعي ببطلان محضر التحقيق الذي أجراه معاون النيابة لا يكون سديدا . ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يبد بجلسة المحاكمة ما أناره في طعنه ولم يطلب تحقيق دفاع معين أو سماع شهود نفي له فليس له أن ينفي على المحكمة القصور أو الإخلال بحق الدفاع ، أما ما يدعيه الطاعن من خطأ الإسناد فإنه بفرض صحته فلا يؤثر في سلامة الحكم ، ما دام هو يتعلق بأمر خارج عن الوقائع اللازمة لتحقيق الجرمية والتي بينها الحكم فيما ذكره من أن المتهمين وجدا معا بداخل المقهى عند مفاجأة رجال القوة لهما ، وأن كلا منهما كان يحرز المادة المخدرة على الصورة التي أشار إليها ، لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من أن ظروف المتهمين واحدة مما كان يستوجب الحكم على الطاعن بالعقوبة المخففة التي قضت بها على المتهم الآخر ، ما يثيره الطاعن من ذلك ليس مقبولا لأنه مناقشة لرأى وأنه محكمة الموضوع — في حدود حقها وما لها من سلطة التقدير — فانزلت حكم القانون على حقيقة الواقعة كما استظهرتها من ظروفها ومن كمية المخدر المضبوطة مع المتهم الثاني على النحو الذي صرحت به في حكمها فمدانته على أساس أنه يحرز المخدر لاستعماله الشخصي ، لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود ابراهيم اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : محمود محمد نجار ، دهم
يسى جندى ، وأحمد زكى كامل ، ومحمد طه اسماعيل المستشارين .

(٢٤٠)

الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٢٨ القضائية :

تحقيق . التصرف فيه . الإحالة في الجنائيات من غرفة الاتهام . إحالة الجنائيات إلى المحاكم الجزئية .
الجنائيات التي يجوز تجنبها . المادة ١٧٩/٢ ، ١٥٨/٢ . ج .

نورد إحالة الجنائية من غرفة الاتهام إلى محكمة الجلسات لفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة أن
تكون العقوبة المقررة أصلاً للجنائية مما يجوز التزول بها إلى عقوبة الحبس . عدم جواز إحالة جنائية
الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢/٢ غ مدة بقانون ٥٣/٦٩ إلى المحكمة الجزئية رغم
إغفال النيابة الإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف الجريمة
ر مما ينطبق عليه الفقرة الثانية المشار إليها .

إن المادة ١٧٩/٢ التي تحيل على المادة ١٥٨/٢ من قانون الإجراءات
الجنائية لم تطلق لغرفة الاتهام إحالة الجنائية إلى محكمة الجلسات للحكم فيها على أساس
عقوبة الجنحة فهذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلاً للجنائية
مما يجوز التزول بها إلى عقوبة الحبس ، وإذن فإن قرار غرفة الاتهام إذ قضى
بإحالة المتهم إلى محكمة الجلسات لمعاقبته على الجرائم المسندة إليه في حدود عقوبة
الجنحة مع أن إحدى هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا مصلها إليه بسبب وظيفته
وبصفته من مأمورى التحصيل وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية
من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٩٥٣/٦٩ والمعاقب
عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك كون

النيابة العامة أوردت في تقرير الاتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون أن تشير إلى الفقرة الثانية منها ، متى كان الواضح من تقرير الاتهام أن وصف تهمة الاختلاس مما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار إليها .

القطاع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا — بصفته موظفا عموميا (محضرا) ارتكب تزويرا في أوراق رسمية وهي الميمنة بالتفصيل بقرار الاتهام تحت أحد عشر بندا . وثانيا — استعمل المحرر موضوع البند "١١" بأن قدمه للدعو صابر أحمد عويضة المدين في القضية رقم ٢٩٤ سنة ١٩٥٤ مستعجل بنذر المنصورة مع علمه بتزويره . وثالثا — بصفته موظفا عموميا من مأموري التحصيل "محضرا" اختلس مبلغ ١٨ جنيا ، ٤٩٠ مليما مما في عهده وكان قد سلم إليه بسبب وظيفته وبصفته ساقفة الذكر وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١١٢ ، ١١٨ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات . فأمرت غرفة الاتهام حضوريا بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح الجزئية المختصة للفصل فيها طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام وذلك على أساس عقوبة الجنحة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن من النيابة العامة هو أن قرار غرفة الاتهام المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بإحالة المتهم إلى محكمة الجنح لمعاقبته على الجرائم المسندة إليه في حدود عقوبة الجنحة مع أن إحدى هذه الجرائم هي أنه اختلس مالا مسلما إليه بسبب وظيفته وبصفته من مأموري التحصيل الأمر المنطبق على الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، والعقوبة المقررة لهذه

الجنابة هي الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يمكن التزول بها إلى عقوبة الحبس في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق وتقرير الاتهام أن إحدى التهم الثلاث المسندة إلى المتهم هي أنه "بصفته موظفا عموميا - من مأموري التحصيل - اختلس مبلغ ١٨ جنبا ، ٤٩٠ مليا مما في عهده وكان قد سلم إليه بسبب وظيفته وبصفته سالفه الذكر" وهي الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ والمعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة . ولما كانت المادة ٢/١٧٩ التي تميل على المادة ٢/١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، لم تطلق لغرفة الاتهام إحالة الجنابة إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وكانت هذه الإحالة غير جائزة إلا إذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجنابة مما يجوز التزول بها إلى عقوبة الحبس فإن القرار المطعون فيه إذ قضى بإحالة المتهم إلى محكمة الجناح لمعاقبته في حدود عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون - ولا يغير من ذلك كون النيابة العامة أوردت في تقرير الاتهام المادة ١١٢ من قانون العقوبات ضمن المواد التي طلبت تطبيقها دون أن تشير إلى الفقرة الثانية منها ، إذ الواضح من تقرير الاتهام أن وصف تهمة الاختلاس مما ينطبق عليه نص الفقرة الثانية المشار إليها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية إلى غرفة الاتهام بمحكمة دوائر الابتدائية لإحالتها إلى محكمة الجنابات المختصة لمحاكمة المتهم عن التهم المسندة إليه والميئة بتقرير الاتهام .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٤١)

الطعن رقم ١٢١٣ سنة ٢٨ القضائية :

(١، ب) اختصاص . تنازع الاختصاص . الجهة المختصة بالفصل فيه .
إعقاد الاختصاص لمحكمة التقض بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الاتهام ومحكمة الجناح المستأنفة .
إعقاد هذا الاختصاص لمحكمة التقض أيضا ولو كان النزاع واقعا بين جهتين إحداهما عادية والأخرى استثنائية . المادة ٢٢٦ ، ٢٢٧ م . ١٠ ج .

١ - محكمة التقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام النزاع ولو كان واقعا بين محكمتين إحداهما عادية والأخرى استثنائية .

٢ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام قرارات الجهتين المتنازعتين . - وإذا كانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطن في قراراتها أمام دائرة الجناح المستأنفة التي هي إحدى دوائر هذه المحكمة فإن الاختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة ينمقد لمحكمة التقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطن في قرارات غرفة الاتهام أمامها - وهي إحدى الجهتين المتنازعتين - عندما يصبح الطعن قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ضرب عبد العال أحمد إدريس عمدا فأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أسوان الجزئية قضت حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فأعيدت القضية للنيابة العامة حيث قامت بتحقيقتها . أمر رئيس النيابة بإحالتها إلى غرفة الإتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم بالمادتين ٢٣١ و ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات . فأمرت غرفة الإتهام بإحالة القضية إلى محكمة أسوان الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة مع استبعاد المادة ٢٣١ من قانون العقوبات . ومحكمة أسوان الجزئية بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت حضوريا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة أسوان الابتدائية قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . بعد ذلك قدمت النيابة العامة طلبا إلى دائرة الجنح المستأنفة بتعيين غرفة الإتهام باعتبارها الجهة المختصة التي تتولى نظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الجنايات . نقضت دائرة الجنح المستأنفة بحكمة أسوان الابتدائية غيابيا بتعيين غرفة الإتهام للفصل في الدعوى وأعلن المتهم بالحضور أمامها في ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ . وبتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ قررت غرفة الإتهام حضوريا بعدم قبول قرار النيابة المؤرخ في ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ بإحالة القضية ثانية إليها . فطلعت الطاعة (النيابة العامة) في هذا القرار بطريق القرض في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ وقدمت تقريرا بأسباب هذا الطعن في التاريخ ذاته وبجلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ سمعت المرافعة على ما هو مبين بحضور الجلسة . ثم أجل الحكم لليوم .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن حاصل ما تنعاه النيابة العامة على قرار غرفة الاتهام المطعون فيه ، هو الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، وقالت في بيان ذلك إن غرفة الاتهام بمحكمة أسوان الابتدائية قد أخطأت إذ قررت بعدم قبول قرار النيابة المؤرخ في ١٩ يناير ١٩٥٧ بإحالة القضية ثانية إليها تأسيسا على أن محكمة الجنح المستأنفة غير مختصة بتعيين جهة الاختصاص في هذه الدعوى ، لأن النزاع بينها وبين غرفة الاتهام بينما نص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية يعين دائرة الجنح المستأنفة في حالة النزاع بين جهتين من جهات التحقيق أو المحاكمة تابعتين لها أى للمحكمة الابتدائية ويكون لهذه الأخيرة حق الإشراف عليها والتعرض لأحكامها إلغاء أو تأييدا ولا ولاية لها في حالة النزاع بينها وبين جهة أخرى متساوية معها في الدرجة كغرفة الاتهام لأنها لا تملك إلغاء قرارات غرفة الاتهام التى لا تملك إلغاء قراراتها إلا محكمة النقض وهذا الذى فاته غرفة الاتهام في قرارها قد جابه الصواب لمخالفته لصريح نص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية الذى جاء مطلقا من أى قيد يوجب أو يشير إلى ضرورة أن تكون دائرة الجنح المستأنفة لها حق الإشراف على الجهتين المتنازعتين والتعرض لأحكامها بالإلغاء أو التأييد - وانتهت النيابة أصليا إلى طلب إلغاء القرار المطعون فيه والصادر من غرفة الاتهام بمحكمة أسوان بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ والأمر بإعادة القضية إليها لنظرها واحتياطيا اعتبار هذا الطعن بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة لنظر الدعوى .

وحيث إنه بين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أولا في قضية الجنحة رقم ١١٣٦ جنح أسوان سنة ١٩٥٣ بتهمة الضرب الدمى المنطبقة على المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فلما ثبت للمحكمة الجزئية أن إصابة المجنى

عليه قد تخلف عنها عاهة مستديمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتولت النيابة العمومية التحقيق — ثم طلبت من غرفة الاتهام بمحكمة أسوان الابتدائية إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات فصدر قرار الغرفة بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٥٦ بالإحالة إلى المحكمة الجزئية لمعاقبته على أساس عقوبة الجنحة — ومحكمة جناح أسوان الجزئية قضت بتاريخ ٢٢ من إبريل سنة ١٩٥٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت محكمة الجناح المستأنفة بمحكمة أسوان الابتدائية في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بالرفض وبتأييد الحكم المستأنف . وفي أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ طلبت النيابة العمومية من دائرة الجناح المستأنفة بمحكمة أسوان الابتدائية تعيين غرفة الاتهام باعتبارها الجهة المختصة بنظر الدعوى للأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات إستنادا إلى أن الاختصاص قد انحصر في غرفة الاتهام ، ومحكمة الجناح المستأنفة وكلتاهما دائرتان تابعتان لمحكمة ابتدائية واحدة مما يتعين معه رفع طلب تعيين الجهة المختصة التي تفصل في الدعوى إلى دائرة الجناح المستأنفة بمحكمة أسوان وفقا لما تقضى به المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقضت دائرة الجناح المستأنفة بمحكمة أسوان في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين غرفة الاتهام للفصل في الدعوى . وبتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ قررت غرفة الاتهام حضوريا بعدم قبول قرار النيابة المؤرخ في ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ بإحالة القضية ثانية إليها تأسيسا على أن محكمة الجناح المستأنفة غير مختصة بتعيين جهة الاختصاص في هذه الدعوى لأن النزاع بينها وبين غرفة الاتهام ، بينما نص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية يعين دائرة الجناح المستأنفة في حالة وجود النزاع بين جهتين من جهات التحقيق أو المحاكمة تابعتين للمحكمة الابتدائية ويكون لهذه الأخيرة حق الاشراف عليها والتعرض لأحكامها إلقاء أو تأييدا ولا ولاية لها في حالة النزاع بينها وبين جهة أخرى متساوية معها في الدرجة كغرفة الاتهام لأنها لا تملك إلغاء قرارات غرفة الاتهام التي لا تملك إلغاء قراراتها إلا محكمة النقض .

وحيث إنه لما كان القرار الصادر خطأ من غرفة الاتهام في ٧ يناير سنة ١٩٥٦ بالإحالة إلى المحكمة الجزئية لمعاقبة المتهم على أساس عقوبة الجنحة قد أصبح نهائيا ولم تطعن فيه النيابة رغم سبق الحكم في الدعوى بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظرها ، وكان لزاما على محكمة الجنج بعد ذلك — جزئية واستثنائية — أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى بعد أن حكمت فيها نهائيا بعدم اختصاصها بنظرها — لما كان ذلك وكان لا يشترط لاعتبار التنازع قائما وممتجا أثره أن يقع لزاما بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق كما حدث في هذه الدعوى — وكانت محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى عند قيام التنازع ولو كان واقعا بين محكمتين إحداهما مادية والأخرى استثنائية ، ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين وكانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطعن في قراراتها أمام دائرة الجنج المستأنفة التي هي إحدى دوائر هذه المحكمة فإن الاختصاص بالفصل في الطلب المعروض ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الاتهام أمامها — وهي إحدى الجهتين المتنازعتين — عند ما يصع الطعن قانونا ومن ثم فإن غرفة الاتهام وإن كانت قد أخطأت في قرارها الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٥٦ إلا أن قرارها المطعون فيه صحيح في القانون ، ويتعين لذلك إجابة النيابة إلى طلبها الاحتياطي واعتباره طلبا مقدما إلى محكمة النقض لتعيين الجهة المختصة تطبيقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقبول هذا الطلب وتعيين محكمة جنابات أسوان للفصل في الدعوى .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المنتشار، وبحضور الدادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ،
ومحمود حلى خاطر ، وعبار حلى سلطان المنتشارين .

(٢٤٢)

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٨ القضائية :

إجراءات المحاكمة . بطلانها . دفاع . طلبات التحقق الخاصة . طلب التأجيل لحضور المحامي
الموكل في الدعوى . متى يكون هاما ؟ الأثر المترتب على إفعال الرد عليه . الإخلال بحق الدفاع .

التفات المحكمة من طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفائها
بحضور المحامي المنتدب دون بيان علة عدم إجابة هذا الطلب وأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى
يبطل إجراءات المحاكمة للإخلال بحق الدفاع .

من المقرر أن للتمم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذى يتولى الدفاع عنه ،
وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له — فإذا كان مفاد
ما أبداه المتهم بالجلسة أنه يعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأنه
يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه المذكور أن يحضر للدفاع عنه ، فإن التفتات
المحكمة من طلب التأجيل ومضيها في نظر الدعوى وحكمها عليه بالعقوبة — مكتفية
بحضور المحامي المنتدب — دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم
إجابته ، أو أن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير
الدعوى ، يعتبر إخلالا بحق الدفاع مبطلا لإجراءات المحاكمة وموجها لنقض
الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في فير الأحوال المصرح بها قانونا - وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك تطبيقا للواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول المرافق به والمادة ١٧ من قانون العقوبات وذلك على اعتبار أنه أحرز المخدر بقصد الاستعمال الشخصي والتعاطي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بمحقه في الدفاع ذلك أن الثابت من الأوراق أنه عند النداء على القضية أمام المحكمة قرر الطاعن أنه وكل للدفاع عنه الأستاذ فريد أبو شادى المحامى الذى لم يتمكن من الحضور لانشغاله فى قضية منظورة أمام محكمة أخرى وعندئذ أمرت المحكمة بالنداء على الأستاذ أبو شادى ولما لم يحضر سمحت للأستاذ أحمد صادق المحامى المتدب بالدفاع عنه ، وسمعت مرافقته ، ثم قضت بإدانة الطاعن دون أن تعنى بتحقيق العذر الذى أبداه وحال دون حضور محاميه الموكل ، ولو فعلت لظهر لها صحته ، خصوصا وإن جلسة المحاكمة كانت أول جلسة نظرت فيها الدعوى مما ينفى أن القصد من طلب التأجيل هو تعطيل سير الدعوى ، فإذا كانت المحكمة رغم هذه الظروف قد استمرت فى نظر الدعوى ، فذلك منها ينطوى على حرمان الطاعن من إبداء دفاعه على لسان محاميه الموكل الذى وثق به واطمأن إليه واختاره مدافعا عنه ، ولا يفتى عن سماع حضور المحامى المتدب .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة ، أنه عند النداء على القضية قرر الطاعن أنه وكل للدفاع عنه الأستاذ فريد أبو شادي المحامي وأن هذا الأخير لم يتمكن من حضور الجلسة لانشغاله في قضية منظورة أمام محكمة أخرى ، فأمرت بالنداء على المحامي المذكور ، ولما لم يحضر ، وحضر الأستاذ أحمد صادق المحامي متدباً للدفاع عن الطاعن ، مضت المحكمة في نظر الدعوى ، وسمعت دفاع المحامي المذكور ، ثم قضت بإدانة الطاعن ، ولما كان مفاد هذا الذي أبداه الطاعن بالجلسة أنه يعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأنه يطلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه المذكور ، أن يحضر للدفاع عنه ، وكان من المقرر أن للتم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ، فإنه متى كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن تمسك بطلب التأجيل للسبب المتقدم الذكر ، والتفتت المحكمة عن هذا الطلب ، وسمعت في نظر الدعوى وحكمت عليه بالعقوبة ، مكتفية بحضور المحامي المتدب ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته ، أو أن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو عرقلة سير الدعوى فذلك منها ما يخلل بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد المستشار حسن داود ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، ونهيم يسى جندى ،
ومحمود حلى خاطر ، وهما س حلى سلطان المستشارين .

(٢٤٣)

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٨ القضائية :

أسباب إباحة الجرائم . حق الدفاع الشرعى . شروط استعماله . علة مشروعيته .
انتفاء حق الدفاع بصرف النظر عن بدأ بالعدوان عند انقواء فريق كل من المتهمين الاعتداء
على الفريق الآخر وتنفيذ كل من الفريقين مقصده .

لم يشرع الدفاع الشرعى للقصاص والانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع
فعل التعدى ، فإذا كانت الواقعة كما استخلصها الحكم هى أنه على إثر النزاع
الذى قام بين المتهمين بسبب نزول الأغنام فى الزراعة تجمع أهل الفريقين وانتوى
كل فريق الاعتداء على الفريق الآخر فأنفذ كل من الفريقين مقصده بضرب
الفريق الآخر ، فإن كلا من أهل الفريقين يكون فى هذه الحالة متديا إذ أن
كلا من أنصار الفريقين وقت أن أنزل الضرب بالفريق الآخر كان قاصدا
الضرب لذاته لا ليرد به ضربا موجها إليه — بلا تفريق بين من بدأ بالعدوان
ومن لم يبدأ إذ أن حق الدفاع الشرعى فى هذه الحالة يكون متفيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — سعيد حميدة مرجاوى و ٢ — رياض
جواب الله مرجاوى و ٣ — محمد عبد الدايم يوسف (الطاعن) و ٤ — منصور
ابراهيم المصرى و ٥ — عبد الدايم يوسف و ٦ — السيد محمد خميس بأنهم :
الأول : ضرب عبد الدايم محمد محمد يوسف عمدا على رأسه فأحدث به الإصابات

الموصوفة بالتقريرين الابتدائي والشرعي والتي تخلف من جرائها عاهة مستديمة هي
فقد في عظم الجمجمة لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي وإن كان قد يملأ بنسيج ليفي وهذا يعرض
حياته للخطر بحرمان المخ جزءا من وقاية الطبيعة ضد التغيرات الجوية والإصابات البسيطة
وتجعله عرضة لأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ وسحابة وتقدر بنحو ١٢٪
والثاني ضرب المجنى عليه سالف الذكر عمدا على ساعده الأيمن فأحدث به الإصابة
الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة
وهي إعاقة في نهاية حركة كعب وبسطه الساعد الأيمن بما يقدر بنحو ٤٪ والثالث
ضرب الصافي جاب الله مرجاوى عمدا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة
بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة هي فقد
في عظمة الجمجمة لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي وإن كان يملأ بنسيج ليفي مما يعرض
حياته للخطر بحرمان المخ جزءا من وقايته الطبية ضد التغيرات الجوية والإصابات
البسيطة ويجعله عرضة لأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ وسحابة وتقدر
بنحو ١٣٪ والخامس ضرب المجنى عليه سالف الذكر عمدا على ذراعه الأيمن
فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد
على العشرين يوما ، والمتهمون الثالث والرابع والسادس والسابع ضربوا عمدا
رياض جاب الله مرجاوى عمدا فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير
الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على ٢٠ يوما والمتهم الثاني أحدث بالسيد
محمد خميس عمر الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لم يتقرر لها علاج والمتهم
الثاني أيضا ضرب على عبد الدايم يوسف عمدا فأحدث به إصابة الرأس
الموصوفتين بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٠
و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور
قضت حضوريا وفي غيبة المتهم السابع بمعاينة كل من : السيد حميدة مرجاوى
ومحمد عبد الدايم يوسف بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبمعاينة رياض جاب الله
مرجاوى بالحبس مع الشغل لمدة سنة شهور وبمعاينة كل من : منصور ابراهيم
المصري وعبد الدايم محمد يوسف والسيد محمد خميس وعلى عبد الدايم يوسف

بالحبس مع الشغل لمدة شهر وذلك تطبيقاً لمادتي الاتهام سالفتي الذكر والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المنسوبة للتهمين الثاني والثالث والمادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للتهمين الثلاثة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

المحكمت

وحيث إن معنى الطعن هو التصور والخطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الدفاع عنه أمام محكمة الموضوع بعد أن أوضح أن إصابة المجنى عليه كانت من الخلف وأنه لم يكن في وضع يمكنه من رؤية الضارب له ، وما اعتور شهادة المجنى عليه وأخيه بشأن محدث الإصابة التي انتهت بالعاهة ، بعد أن أوضح الدفاع ذلك تمسك بأن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه والده وأخيه ، ولكن الحكم المطعون فيه دانه في تهمة العاهة إمتناداً إلى هذه الأقوال المضطربة ولم يرد على تمسك به من قيام حالة الدفاع الشرعي لديه ، مما يعيبه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه وآخرين في يوم ١٧/٢/٥٦ بدائرة مركز أبو المطامير من أعمال مديرية البحيرة أولاً : - ضرب الصافي جاب الله مرجاوى عمداً على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجمجمة لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي مما يعرض حياته للخطر بحرمان المخ جزءاً من وقايته الطبيعية ضد التغيرات الجوية والإصابات البسيطة ويجعله عرضة لأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ وسحايه وتقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٣٪ ثانياً - ضرب قلاوه جاب الله مرجاوى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . ثالثاً - أنه وآخرين ضربوا رياض جاب الله مرجاوى فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً ، فقضت محكمة جنات دمنهور بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٤

بمعاقة الطاعن عن التهم جميعها بالحبس مع الشغل لمدة سنة عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ و ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات — وقد بين الحكم المطعون فيه الواقعة في قوله : "إنه بعد ظهر يوم ١٧/٢/١٩٥٦ حدثت مشاجرة بين المتهم السادس السيد محمد خميس وبين المتهم الثاني رياض جاب الله مرجاوى بسبب نزول أغنام أولها في زراعة الثاني وانضم إلى كل منهما فريق من أهله والتحم الفريقان في مشاجرة فضرب المتهم الأول سعيد حميده مرجاوى — المتهم الخامس عبد الدايم محمد يوسف بجسم راض على رأسه ، كما ضربه المتهم الثاني رياض جاب الله مرجاوى بعضا على ساعده الأيمن ، واعتدى المتهم الثاني أيضا بالضرب على المتهم السابع على عبد الدايم يوسف فأحدث به إصاباته بينما ضرب المتهم الثالث محمد عبد الدايم يوسف (الطاعن) كلا من الصافي جاب الله مرجاوى بعضا على رأسه ونقاوه جاب الله مرجاوى... كما اعتدى المتهمون الثالث محمد عبد الدايم يوسف والرابع منصور إبراهيم المعري والسادس السيد محمد خميس والسابع على عبد الدايم يوسف على المتهم الثاني رياض جاب الله مرجاوى بأن ضربوه فأحدثوا به إصاباته — كما اعتدى المتهم الثاني بالضرب على كل من المتهمين السادس والسابع ... وتبين من التقرير الطبي أن المجنى عليه الثاني جاب الله مرجاوى أصيب بجرح رضى طوله ٤ سم مستعرض الوضع على الجدارية اليمنى مصحوب بكسر منخفض بمؤخر عظمة الجدارية مثلث الشكل وحوله نحو منتصف خط الرأس يوجد كسر نصف دائرى وقد تختلف عن هذه الإصابة عاهة مستديمة هي فقد في عظام الجمجمة يقلل من كفاءته عن العمل بنحو ١٣ ٪ " وأوردت المحكمة «لى ثبوت الواقعة ضد الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليهم مردودة إلى أصلها في الأوراق ومن التقارير الطبية الشرعية — لما كان ذلك ، وكان قاضى الموضوع غير مكلف بأن يورد كل حجج الخصوم ويفندها وحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها ويورد دليلها ، ولا يعيب الحكم أنه استند إلى أقوال شهود قرروا أقوال متناقضة طالما أنه استخلص الحقيقة مما اطمأن إليه من أقوالهم بما لا تناقضه فيه ، فمن حق المحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها

ما تراه الحق وتطرح ما عداه - لما كان ذلك ، وكان الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام ، وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى ، وكانت الواقعة - كما استخلصها الحكم - هى أنه على إثر النزاع الذى قام بين المتهمين السادس والسابع بسبب نزول الأغنام فى الزراعة تجمع أهل الفريقين وانتوى كل فريق الاعتداء على الفريق الآخر ، فأنفذ كل من الفريقين مقصده بضرب الفريق الآخر ، فإن كلا من أهل الفريقين يكون فى هذه الحالة معتديا إذ أن كل من أنصار الفريقين وقت أن أنزل الضرب بالفريق الآخر كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد ضربا موجها إليه ، بلا تفريق بين من بدأ بالعدوان ومن لم يبدأ إذ أن حق الدفاع الشرعى فى هذه الحالة يكون متفيا - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التى دان بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، فإن ما يشير به الطاعن فى طعنه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته أهل غير أساس متعينا ورفضه موضوحا .

جاسة أول ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
ومحمود حبيب خاطر ، وعباس حبيب سلطان المستشارين .

(٢٤٤)

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) استدلال . سلطة مأمورى الضبط فى حالات التلبس بالجريمة . تلبس . ماهيته .
التلبس الحقيقى م . م . ١ / ٣ أ ج .

صورة واقعة يتوافر بها حالة تلبس بجريمة سرقة تيار كهربائى . حق مأمور الضبط
القضائى فى تفتيش مسكن المتهم فى هذه الحالة بغير استئذان النيابة . م ٤٧ أ ج .

(ب) استدلال . تفتيش المنازل بمعرفة مأمورى الضبط . قواعد تنفيذ التفتيش بواسطتهم .
بطلان . مالا يعتبر سببا لبطلان العمل الإجرائى . مخالفة الأشكال غير الجوهرية .
مثال فى مخالفة ما نصت عليه المادة ٥١ أ ج .

١ — التلبس حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها . فإذا كان الثابت
من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التى يقيم بها
الطاعن وتخترق "شارع" فوق أسلاك الترام وتغذى أماكن مختلفة بشوارع
متجاورة شوهد منها نور كهربائى ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن
أصحابها متعاقدين مع إدارة الكهرباء على استيراد النور ، وقد قرروا جميعا
أنهم إنما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة التيار
الكهربائى المملوك لإدارة الكهرباء تخول لمأمور الضبطية القضائية أن يفتش
منزل المتهم بغير إذن من النيابة .

٢ — إن القانون إذ لم يجعل حضور المتهم شرطا جوهريا لصحة
التفتيش فإنه لا يقدح فى صحة هذا الإجراء أن يكون التفتيش قد حصل فى
غية الطاعن .

الوقائع

لأنه تمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه مع آخرين : سرقوا التيار الكهربائي لإدارة الكهرباء والغاز بمدينة القاهرة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . ومحكمة السيدة الجزئية سمعت الدعوى وقضت حضوريا عملا بمادة الاتهام سالفة الذكر بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ . فاستأنف هذا الحكم مألوا إلفاءه وبراءته مما هو منسوب إليه ، كما استأنفته النيابة طالبة التشديد . ومحكمة القاهرة الابتدائية ، قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن — هو أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان . وفى بيان ذلك يقول الطاعن — إن الحكم صدر من محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٦ ولم يقع عليه القاضى الذى أصدره إلا بعد مضى ثلاثين يوما من صدوره كدلالة تأشيرة رئيس القلم الجنائى باليابة الجزئية على أوراق القضية بأنها وردت من لدن القاضى بعد تحرير الأسباب فى ١٩٥٧/٢/٢٠ ، فدفع بذلك أمام محكمة ثانى درجة ، ولكنها أغفلت الرد على الدفع وقضت بالتأييد ، وبذلك تكون قد قضت بتأييد حكم باطل فينسحب البطلان إلى الحكم المطعون فيه .

وحيث إن عدم إيداع الحكم موقعا عليه فى خلال ٣٠ يوما التالية لصدوره لا يصح اثباته — على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض — إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم وجود الحكم مختوما فى قلم الكتاب بعد اقضاء هذه المدة — وهى وحدها الدليل القانونى على عدم الإيداع ،

فلا يجدى في نفي حصول التوقيع في الميعاد التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره طالما أن هذه التأشيرة لم تعد لإثبات ذلك - لما كان ذلك ، وكان الطامن لم يقدم تلك الشهادة ، فإن ما يثيره من بطلان الحكم لهذا السبب لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى ثانى وجوه الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب . ذلك أن الطامن دفع ببطلان التفتيش لحصوله في فيية المتهم أو من ينوب عنه ، ولأن من قام به لم يكن مأذونا له به من السلطة المختصة بإصداره ، ولم تكن الجريمة في حالة تلبس تبيح هذا الإجراء ، وليس في مجرد رؤية أسلاك خارجة من منور منزل الطامن ما تعتبر معه الجريمة في حالة التلبس ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع لأسباب لا تبرره . هذا وقد أقام الحكم قضاءه بإدانة الطامن على حيازته للعداد ، وعلى أقوال الشاهدة خديجة أحمد ، في حين أن الثابت من الأوراق أن العداد مقيد باسم شخص آخر وكان موجودا بالشقة التى استأجرها الطامن قبل سكناه بأكثر من سنة ، وقد عدلت الشاهدة عن اتهام الطامن أمام المحكمة مما يهدر الأدلة التى اعتمد عليها الحكم في الإدانة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "لأنه يبين من الاطلاع على المحضر المؤرخ ١٩٥٦/٤/٢٣ المحرر بمعرفة الملازم فؤاد الكاشف رئيس نقطة إدارة الكهرباء والغاز أن قسم السيدة أرسل إلى الإدارة إشارة لفحص شبكة أسلاك كهربائية بالمنزل رقم ٤ شارع جلال المتفرع من شارع الخليج المصرى لاشتباه في حالة سرقة التيار الكهربائى ، فانتقل محبة رئيس المندوبين الفنيين بإدارة الكهرباء ، وبالمعاينة من الخارج ثبت وجود شبكة كبيرة من أسلاك كهربائية تخرج من منور المنزل رقم ٤ شارع جلال وتمترق شارع الخليج المصرى فوق أسلاك الترام وتنذى بعض المنازل بشارع عزب والخليج المصرى مقام الماوردى وحارة الحصرى ، وأنه بفحص منازل المشتبهين تبين عدم

وجود توكيلات مصلحة من الإدارة في هذه المنازل ، في حين أنها مضاعة بالتيار الكهر بائى عن طريق الشبكة الملكية الواصلة إليهم ، وأنه بسؤالهم شفويا عن مصدر هذا التيار قوروا أنه من المنزل رقم ٤ شارع جلال ، فدخل شقة المتهم (الطاعن) حيث تخرج منها الأسلاك ويوجد بها العداد الوحيد بالمنزل رقم ٤ شارع جلال ، وأجرى التجارب التى أسفرت عن ثبوت سرقة التيار الكهر بائى “ثم عرض الحكم للدفع وفنده في قوله ”إنه تبين مما تقدم أن الجريمة في حالة تلبس مما يباح له (أى لضابط البوليس) التفتيش دون حاجة إلى حصول إذن من النيابة عملا بالمادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - وبما أن التفتيش حصل أيضا من أحد رجال الضبطية بحضور رئيس المندوبين الفنين بالمصلحة ، فإنه يعد صحيحا في حكم المادة (٥١) من قانون الاجراءات ، ذلك بأن المباشر للتفتيش لم يجد المتهم ولم تحتم المادة المذكورة وجوده أو من ينوب عنه ، أما عن حضور شاهدين ، فإنه لا يترتب على إغفال هذا الإجراء البطلان وعلى أى حال ، فإن العقود التى تحورها مصلحة الكهرباء مع المتفعين بالعدادات تنص على أحقية رجال المصلحة في الدخول للتفتيش في ”أى وقت“ بل ودون استئذان عند حصول أى مخالفة . وأخيرا فإن المتهم لا مصلحة له في إثبات هذا الدفع بعد أن اعترف أمام النيابة وأمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف ومن مذكرات دفاعه بأن العداد الذى أجرى فحصه موجود في حيازته ، ومن ثم يكون الدفع بالبطلان على غير أساس ويتعين رفضه . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون فالتلبس حالة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها ، وما دام أن الثابت من الحكم أنه لوحظ وجود شبكة كهربائية كبيرة تخرج من الشقة التى يقيم بها الطاعن ، وتخترق شارع الخليج المصرى فوق أسلاك الترام وتغذى أماكن مختلفة بشوارع متجاورة شوهد منها نور كهربائى ينبعث من مصابيح كهربائية ولم يكن أصحابها متعاقدين مع إدارة الكهرباء على استيراد النور وقد قوروا جميعا أنهم إنما يستمدون التيار من ذلك المنزل فهذه حالة تلبس بجريمة سرقة التيار الكهر بائى المملوك لإدارة الكهرباء تخول لأمور الضبطية القضائية أن يفتش

متزل المتهم بغير إذن من النيابة ويكون الاستشهاد في الدعوى بما أسفر عنه التفتيش كدليل على الطاعن صحيحا في القانون ، ولا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون التفتيش قد حصل في غيبة الطاعن إذ لم يحمل القانون حضور المتهم شرطا جوهريا لصحة التفتيش ولما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع — في سبيل تكوين اعتقادها — أن تأخذ بأقوال الشهود في التحقيق الابتدائي وإن خالفت أقوالهم في الجلسة دون أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك ، إذ المرجع في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها فإن ما يثيره الطاعن في الوجه الأخير من طعنه على الصورة الواودة به لا يخرج عن كونه معاودة للجدل في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

٢ - حوالة البريد تشتمل أصلا في أحد وجهيها على جزئين أولهما يحوره الموظف المختص بمكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أثبتته مما عمله بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسمها وما تنفاه عن المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل إليه ومكتب الصرف وهذا الجزء لا شبهة في رسميته، والجزء الثاني يحوره من صرفت له الحوالة وهو المرسل إليه بمكتب ورودها يقر فيه باستلام قيمتها، وهو وإن اختلف عن الجزء الأول في قوة الدليل، إلا أنه يعتبر ورقة رسمية، ذلك لأن العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بإمضائه وبختم المكتب شهادة منه بقيامه بما تفرضه عليه تعليمات مصلحة البريد من وجوب الإشتاق من شخصية طالب الصرف بإحدى الطرق المبينة بالبنسـد "٢٢٩" من هذه التعليمات إلا إذا كان يعرفه شخصيا. كما أن الموظف مكلف أيضا بأن يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها، وعلى الدفتر رقم "١٦" وهذا يدل على أن الموظف إنما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها. أما الوجه الآخر من ورقة الحوالة فهو يشتمل في أعلاه على كلمة "تحويل" وتحتها عبارة "إدفعو للسيد" ثم ترك حيز من الورقة على بياض لكي يكتب فيه المرسل إليه الحوالة اسم من يريد أن يقبض قيمتها بدلا منه وتاريخ التحويل ويوقع عليه بإمضائه.

٣ - لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها إذ نصت المادة "٥٧" من تلك التعليمات "الجزء الثاني" على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من المرسل إليه للغير، وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل "المرسل إليه الحوالة" وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو باسم المرسل إليه، وأن ليس فيه أي أثر ظاهر للتزوير وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع إلا إذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يغاير اسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير، وغير خاف أن ذلك لدوره مسئولية مصلحة البريد المدنية، فإن التزوير الذي يقع في هذا البيان إنما هو تزوير في محور عرف وقع بعيدا عن الموظف ودون تدخل منه، ولا يؤثر على ذلك كونه مسطورا مع المحرر الرسمي في ورقة واحدة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة مدير أبادير خليل بأنه : أولا : - أرتكب تزويرا في محرور رسمي هو الحوالة البريدية رقم ١٧٨ الصادرة لصالح رشوان عثمان بأن أثبت بظهرها على غير الحقيقة . عبارة تحويل قيمة هذه الحوالة إليه وذيل ذلك التحويل بتوقيع نسبه إلى رشوان عثمان . ثانيا : - استعمل المحرور المزور في صالغ الذكر بأن قدمه إلى معاون مكتب بريد بنى سويف لصرف قيمته مع علمه بتزويره ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنابات بنى سويف لمحاكمته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، والغرفة المذكورة قضت حضوريا باعتبار الواقعة جنمة وإحالتها الى محكمة الجناح المختصة عملا بالمادة ٣/١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بعد أن استبدلت من التهمة الموجهة إلى المتهم بعبارة محرور رسمي محرور عوفى .

قطعت النيابة في هذا القرار ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعة (النيابة العامة) تنهى على الأمر المطعون فيه الصادر من غرفة الاتهام الخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر التزوير في عبارة تحويل قيمة حوالة البريد المبينة بظهر الحوالة جنمة تزوير في ورقة عرفية منطبقة على المادة ٢١٥ من قانون العقوبات على أساس أن التحويل الذى يتم بظهر الحوالة إنما هو من شأن المرسل إليه ولا يقتضى تدخل الموظف المختص للتحقق من صحة صدوره وأن عمل موظف البريد في هذه الحالة قاصر على التحقق من شخصية المحول إليه الحوالة قبل صرف قيمتها . وتقول الطاعة إن هذا الذى ذهب إليه الأمر المطعون فيه مخالف للقانون لأن حوالة البريد تعتبر ورقة رسمية في كل أجزائها ،

لا فرق في ذلك بين الجزء الذي يثبت الموظف الرسمي بنفسه والجزء الذي يحوره غير الموظف، وإنما ينحصر الفرق بين الجزئين في تفاوت قوة الدليل الذي لكل منهما . وهذا لا تأثير له على صفة الورقة نفسها - ولئن صح أن التحويل الذي نسب زورا للمرسل إليه نشأ في بدايته عرفيا إلا أنه قد اكتسب صفته الرسمية بتقديمه إلى الموظف المختص وإقرار صاحب الشأن له بصحته . والعبرة في هذا الصدد بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر .

وحيث إن الأمر المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن حوالة بريدية صدرت في ١٩٥٥/١١/٣ من مكتب بريد الجيزة بمبلغ ١ ج و ١٦٥ م لصالح - رشوان رشوان عثمان - تصرف له من مكتب بريد بنى سويف . وأن المتهم ظهرها باسمه - بأن ملأ عبارة التحويل المبنية خلف الحوالة - بأن كتب بعد عبارة ادفعوا للسيد "منير أبادير من بندر ببا مديرية بنى سويف ١٩٥٦/٤/٢" . وذيلت هذه العبارة بامضاء نسب لرشوان رشوان عثمان ثم تقدم المتهم إلى مكتب بريد بنى سويف في ١٩٥٦/٤/٢٢ باسمه الحقيقي طالبا صرف قيمة الحوالة إليه باعتبار أنها أحييت له ووقع عليها بما يتضمن قبض قيمتها . ونظرا لمضى المدة القانونية للصرف ولاشتباه موظف البريد في الأمر إثر المناقشة التي قامت بينه وبين المتهم . فقد ضبط المتهم وظهر أن رشوان رشوان عثمان توفي في ديسمبر سنة ١٩٥٥ . وتبين من تزوير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن المتهم هو محور عبارة "منير أبادير من بندر ببا مديرية بنى سويف - ١٩٥٦/٤/٢ بظهر الحوالة ، وأنه يتعذر نسبه كتابة اسم "رشوان رشوان عثمان" بظهر الحوالة للتمهم أو نفيها عنه" ثم عرض الأمر المطعون فيه بعد ذلك لبحث ما إذا كان للتزوير الذي وقع من المطعون ضده هو تزوير في محور رسمي أم عرفي بقوله "وحيث إن مناط رسمية حوالة البريد ... هو تداخل موظف البريد في عملية إصدار الحوالة وفي عملية صرفها للتحقق من شخصية من تصرف له قيمة الحوالة - أما التزوير الذي يحدث على ظهر الحوالة بما يفيد قبض المبلغ من شخص آخر وصيرورته بذلك مალكا للحوالة فلا يعتبر تزويرا في أوراق رسمية لأن التزوير لم يحصل في نفس كتابة الحوالة الصادرة من مصلحة البريد ولا في دفاتها ...

وموظف البريد عندما يتولى الصرف في هذه الحالة إنما يتحقق فقط من شخصية من تقدم إليه . ولا يمتد عمله إلى التحقق من صفته وصحة التحويل الذى تم بين الأفراد بظهر الحوالة . وأنه صدر حقيقة عن صاحب الحوالة الأصل . ومن ثم فلا تسحب الرسمية عليها” .

وحيث إنه وإن كان قانون العقوبات لم يضع تعريفا محددًا للورقة الرسمية إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحورات وقد جرى قضاء هذه المحكمة - على هدى الأمثلة التى ضربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل فى تحريرها أو التأشير عليها وفقا لما تقتضيه القوانين واللوائح أو التعليمات التى تصدر إليه من جهته الرئيسية، وقد قنن المشرع هذه القاعدة القانونية فى المادة ٣٩٠ من القانون المدنى الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فعرف الورقة الرسمية بأنها هى التى يثبت فيها موظف علم أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه ، لما كان ذلك ، وكانت حوالة البريد تشتمل أصلا فى أحد وجهيها على جزئين أولهما يحوره الموظف المختص بمكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أثبتته مما عمله بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسمها وما تلقاه عن المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل إليه ومكتب الصرف وهذا الجزء لاشبهة فى رسميته، والجزء الثانى يحوره من صرفته له الحوالة وهو المرسل إليه بمكتب ورودها يقر فيه باستلام قيمتها ، وهو وإن اختلف عن الجزء الأول فى قوة الدليل ، إلا أنه يعتبر ورقة رسمية ، ذلك لأن العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضائه وبختم المكتب شهادة منه بقيامه بما تفرضه عليه تعليمات مصلحة البريد من وجوب الاستيثاق من شخصية طالب الصرف بإحدى الطرق المبينة بالبنء ٢٢٩ من هذه التعليمات إلا إذا كان يعرفه شخصيا . كما أن الموظف مكلف أيضا بأن يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها ، وعلى الدقر رقم ١٦ وهذا يدل على أن الموظف إنما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها -

أما الوجه الآخر من ورقة الحوالة ، فهو يشمل في أعلاه على كلمة "تحويل" وتحتها عبارة "ادفعوا للسيد" ثم ترك حيز من الورقة على بياض لكي يكتب فيه المرسل إليه الحوالة اسم من يريد أن يقبض قيمتها بدلا منه وتاريخ التحويل ويوقع عليه بامضاءه ، وهذا البيان هو محل الطعن في خصوصية هذه الدعوى وهل تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا في ورقة رسمية أم عرقية ؟

وحيث إنه لما كانت تعليمات مصلحة البريد لا تلزم موظفيها بتحويل عبارة التحويل أو توثيقها إذ نصت المادة ٥٧ من تلك التعليمات "الجزء الثاني" على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من المرسلة إليه للغير ، وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل ، المرسلة إليه الحوالة وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع باسم المرسل إليه ، وأن ليس فيه أى أثر ظاهر للتزوير . لما كان ذلك ، وكانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع إلا إذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يفاير اسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير ، وغير خاف أن ذلك لدرء مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فإن التزوير الذى يقع في هذا البيان إنما هو تزوير في محور عرق وقع بعيدا عن الموظف ودون تدخل منه ولا يؤثر في ذلك كونه مسطورا مع المحرر الرسمى في ورقة واحدة ويكون ما انتهى إليه الأمر المطعون فيه من اعتباره كذلك صحيحا في القانون ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم بى جندى ، ومحمد عطيه اسماهيل ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٢٤٦)

الطعن ١١٢٤ لسنة ٢٨ القضائية :

إثبات . اعتراف . شرط الاعتماد به . شرط وجوده . حرية الاختيار وقت الاعتراف . تقديره من حيث صلاته بالتقصير . التسبب المريب . مثال .

نصوص بيان الحكم فى الرد على الدفع بطلان الاعتراف لحصوله تحت تأثير الإكراه رغم تقديم دليله للحكمة .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية راستغنائها .

مناط التساند . نفي التعريف على مبلغ أثر الدليل الباطل فى عقيدة المحكمة .

إن الإقرار يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود إصابات بالمتهم أن تتولى هى تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند إليه فى التحقيقات والذى استندت إليه المحكمة فى حكمها قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم — فإن هى نكت عن ذلك واكتفت بقولها إن هذا الإدعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يفتى فى ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة ، وليس من المستطاع مع ما جاء فى الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين قضى ببراءتهم بأنه حاز جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا — وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول الملحق به ، فصدر قراره بذلك ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا — تطبيقا لمواد الإتهام سالفة الذكر بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاث آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه — هو القصور في التسبيب ، ذلك أنه دفع بأن الإقرار المسند إليه في التحقيقات والذي دانه الحكم اعتمادا عليه قد صدر نتيجة تعذيبه من رجال — البوليس الحربي — واستدل على ذلك بما أثبتته قاضي المعارضات والطبيب الشرعي من وجود إصابات بالطاعن حدثت في تاريخ معاصر لتاريخ الحادث ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يمن بحث الإكراه واكتفى بقوله " إن هذا الإدعاء لم يعم عليه دليل " — مع وجود الإصابات بادية في جسم الطاعن مما يصحبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محامي الطاعن قال "إن قاضي المعارضات لاحظ في محضر التجديد الأول كدما وزرقة حول عين الطاعن اليمنى وخلع سنتين له في الفك الأسفل وقرر أن البوليس الحربي اعتدى عليه ليعترف ، وأنه تقدم بطلب للحق في إحالة الطاعن إلى الطبيب الشرعي فأحيل فعلا إليه وأثبت في تقريره وجود هذه الإصابات به وأنه يجوز حصولها من جسم صلب كقبضة اليد أو ما أشبه في وقت يتفق وتاريخ الحادث" .

وقد أصدرت المحكمة حكمها بعد ذلك في الدعوى مستندة فيما استندت إليه إلى اعتراف الطاعن — واكتفت في الرد على هذا الدفاع الجوهري بقولها : ”أما ما يدعيه الدفاع عن المتهم من أن إقراره في النيابة جاء وليد اعتداء البوايس عليه، فهذا إدعاء لم ينهض عليه أى دليل أو قرينة ، ولذلك لا تعمل عليه المحكمة ودفاع المتهم في ذلك لا يجديهِ فتيلًا“ — لما كان ذلك وكان الاعتراف يجب ألا يعمل عليه — ولو كان صادقًا — متى كان وليد إكراه كائنًا ما كان قدره — فكان يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود إصابات بالطاعن أن تتولى هي تحقيق دفاعه وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم الطاعن — فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها إن هذا الإدعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق ، فإن حكمها يكون قاصرًا متعينا نقضه — ولا يغني في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن في محله ويتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الإسكندرية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
ومحمود حلى خاطر ، وياس حلى سلطان المستشارين .

(٢٤٧)

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ القضائية :

- (أ) و (ب) و (ج) اختلاس الأموال الأميرية . جريمة الاختلاس . متى تتم ؟
م ١١٢ ، ١١٣ ع المدل بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
صفة الموظف العمومي .
دخول موظفي ومستخدَى مصلحة السكة الحديد — سواء
قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ أو بعد إصداره —
في عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ ع . المادة ١١١ ع
مدلة بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
(د) عقوبة العقوبات المالية . الترامة السبية .
عدم جواز الحكم بالترامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الأميرية .
علة ذلك . م ٤٦ ، ١١٨ ع .
(هـ) عقوبة . العقوبات السالبة للحقوق . عقوبة الغزل .
وجوب توقيت عقوبة الغزل عند معاملة المتهم بالرأفة والحكم عليه بالحبس سواء
في الجريمة النامة أو الشروع . المادة ٢٧ ع .

- ١ — تتم جريمة الاختلاس قانوناً بمجرد إنحراج الموظف العمومي أو المستخدم
للهمات الحكومية من المخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .
٢ — لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف ، بل يكفي
أن تمتد يده بغير حق إلى مال للدولة ، ولو لم يكن في حيازة الموظف .
٣ — إن نص الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدل
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يدخل المستخدمين في المصالح التابعة للحكومة أو

الموضوعة تحت رقابتها في عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، ولا جدال في أن موظفى و مستخدمى مصلحة السكة الحديد كانوا ولا يزالون — سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ في ١٨ من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد صدوره — ممن يشملهم نص المادتين ١١١ ، ١١٩ مالفقى الذكر لأنه رغم صدور هذا القانون بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد ” جمهورية مصر “ وتغيير بعض الأوضاع فيها ، فإن المشرع لا يزال يعتبر هذه المصلحة في عداد الفلك العام للهيئة التنفيذية كما هو مفهوم صراحة من مذكرة القانون الإيضاحية .

٤ — من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات — التى طبقها المحكمة — على عقوبة الغرامة النسبية التى يحكم بها فى حالة الجريمة التامة فى جرائم الاختلاس ، والمحكمة فى ذلك ظاهرة ، وهى أن تلك الغرامة يمكن تحديدها فى الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجانى أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . أما فى حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهمين — بجناية الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال للدولة — بالرأفة — وقضى عليهما بالحبس ، فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليهما إتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التى تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع فى هذا الخصوص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأول عامل تجهيز والثانى براد بوابورات مصر شرعاً فى الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ” بلا كات “ موضحة الوصف والقيمة بالمحضر مملوكة لمصلحة السكك الحديد ولم تتم الجريمة لسبب
٠٢ (١٨) ج .

خارج عن إرادتهما هو تيقظ رجال البوليس لها وقيامهما بضبطهما ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبتغريم كل منهما خمسمائة جنيه وبغزل كل منهما من وظيفته وذلك تطبيقا لمواد الاتهام سالفة الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات .

فقطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن قصد الشارع من عبارة الموظف العمومي في المواد ١١١ و ١١٣ و ١١٩ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة هم الموظفون الذين يدهم نصيب من السلطة العامة ، الأمر الذي لا ينطبق على الطاعنين ، إذ أن أولها "عتال" بمصلحة السكة الحديد والثاني "براد" بها ولا يمكن اعتبارهما في هداد الموظفين العموميين الذين يشترط فيهم القيام بعمل دائم في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة ، ولا تعتبر مصلحة السكة الحديد كذلك لأنها ذات صفة تجارية . كما أن المادة ١١٣ وردت في الباب الرابع من قانون العقوبات تحت عنوان اختلاس الأموال الأميرية والغدر ومفهوم هذا الباب أن تكون الأموال في عهدة الموظف أو في مكانة يده يستطيع الاستيلاء عليها بحكم عمله ، فإن لم تكن كذلك واستولى عليها الموظف ، فإنه لا يعاقب بمواد هذا الباب ، وإن عوقب بمواد أخرى في قانون العقوبات ، ويقول الطاعنان إن الأعمال التي نسبت إليهما لا ترقى إلى درجة الشروع في الجريمة ولا تعدو أن تكون من الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها إذ الثابت من واقعة الدعوى أنهما ضبعا داخل فناء المحطة وطوله يزيد على الكيلومترين ، ولم تضبط الهلاكات منهما هذا إلى أن الحكم

المطعون فيه لم يتحدث عن شهود العنى الذين سمعت أقوالهم في التحقيقات بشيء.

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين كانا يعملان في ليلة الحادث بالوابور رقم ٣٥٧ بحوش ورش أبو غاطس ثم تسلا إلى الصالونين رقمى ٣٣٠ و ٣٣٢ الموجودين بهذا المكان ونزعا منهما بلاكات البطاريات الخاصة بهما ، وحملها توطئة لإخفائها في هذا الوابور ، ثم تهريبها بعد ذلك ، وأثناء سيرهما بهذه الأشياء شعر بهما رجال البوليس الذين كانوا يمشون بمكان الحادث وهم محمود حسين أبو يوسف وأحمد سعيد محمود وعبد الله ابراهيم عبد الرحمن وفهمى عبد الهادى محمد من رجال البوليس السرى بقسم قضائى مصر والعسكريين ابراهيم أبو العزم ابراهيم ويس منصور السيد منصور وتمكنوا من القبض عليهما متلبسين بجريمتيهما بعد أن ألقيا معا معهما وحاولا الهرب . واستند الحكم فى إدانة الطاعنين إلى أقوال الشهود سائقى الذكر و انتهى إلى إدانتهم بوصفهما موظفين بمصلحة السكة الحديد بجريمة الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال للدولة "بلاكات" ولم آتم الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما ، وهو ضبط رجال البوليس لهما ، وطبق فى حقهما المواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . ولما كانت واقعة الدعوى ، كما أثبتها الحكم ، تعتبر جريمة اختلاس تامة ، وليست شروعا ، كما ذهب الحكم المطعون فيه ، ولا مجرد أعمال تحضيرية كما يزعم الطاعنان ، ذلك لأن جريمة الاختلاس تم قانونا بمجرد انحراج الموظف العمومى أو المستخدم لثلمات الحكومية من المخزن أو المكان الذى تحفظ فيه بنية اختلاسها ، ولكن هذه المحكمة لا تستطيع إصلاح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم المطعون فيه لأن النيابة العامة لم تظمن فيه ، وحتى لا يضار الطاعن بطلعه .

وحيث إن ما يشير الطاعنان فى طعنهما من أنهما لا يدخلان فى حداد الموظفين العموميين وأنهما يعملان فى مصلحة السكة الحديد ، وهى ذات صفة تجارية ولا تعد مرفقا عاما ، مردود بأن المادة ١١٩ من قانون العقوبات التى عومل الطاعنان بمقتضاها يجرى نفعها على ما يأتى "بعد موظفون عموميون فى تطبيق

أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليهم في المادة ١١١ من هذا القانون“
وكان نص الفقرة الأولى من هذه المادة الأخيرة يدخل المستخدمين في المصالح
التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها في عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩
من قانون العقوبات ولا جدال في أن موظفي ومستخدمى مصلحة السكة الحديد
كانوا ولا يزالون، سواء وقت مقارفة الحرية في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ وقبل
صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ في ١٨ من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ أو بعد
ذلك ، ممن يشملهم نص المادتين ١١١ و ١١٩ صالفتي الذكر لأنه رغم صدور
هذا القانون بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد ”جمهورية مصر“ وتغيير
بعض الأوضاع فيها فإن المشرع لا يزال يعتبر هذه المصلحة في عداد الفلك العام
للهيئة التنفيذية، كما هو مفهوم صراحة من مذكرة القانون الايضاحية التي أشارت
إلى ذلك بقولها ”وعلى الرغم من حرص المشرع على منح الهيئة المشرفة على السكك
الحديدية سلطة التحرر من النظم واللوائح الإدارية والمالية المتبعة في المصالح
الحكومية غير أنه لم ينس أن هذه الهيئة وهى بصدد تنظيم روابطها بموظفيها
ومستخدميها وعمالها لا تزال تدر في الفلك العام للهيئة التنفيذية مما اقتضاه النص
في البند الثامن من المادة الرابعة على أن تصدر اللوائح بهذه الروابط بقرار
من رئيس الجمهورية“ لما كان ذلك وكان لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣
من قانون العقوبات أن يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف، بل يكفي أن تمتد
يده بغير حق إلى مال للدولة ولو لم يكن في حيازته ، ولما كان الحكم المطعون فيه
حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها
وساق على ثبوتها في حقيهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكانت
محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتحدث عن أقوال شهود البنى الذين لم تر الأخذ
بشهادتهم ولا معقب عليها فيما لم تطعن إلى الأخذ به ، فلا محل لما يثيره الطاعنان
في هذا الخصوص لأنه جدل في موضوع الدعوى لا تنأى إثارته أمام هذه المحكمة
وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعنين بالغرامة فوق عقوبة
الحبس وبالعزل غير الموقوف قد جاء مشوباً بالخطأ في القانون ذلك أنه
من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦

من قانون العقوبات التي طبقته المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والمحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات أما في حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعنين بالرأفة وقضى عليهما بالحبس فقد كان من المتعين على المحكمة نتيجة لهذا النظر أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليهما إتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حائتي الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص ويتعين على هذه المحكمة من أجل ذلك أن تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية وتنقض الحكم لمصلحة الطاعنين نقضا جزئيا وتصححه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عليهما وتوقيت عقوبة العزل .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور الدادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٢٤٨)

الطعن ١٢١٥ لسنة ٢٨ القضائية

استدلال . تلبس . متى يتوافر ؟ المادة ١٣٠ . ج .
كفاية المظاهر الخارجية المنبئة بذاتها عن وقوع جريمة . مثال في إحراز مخدر .
سادة مأموري الضبط في القبض على المتهمين وتفتيشهم عند توافر حالة التلبس . المادة ٣٤
و ٤٦ . ج .

إذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصحرَاء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه تهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدها سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها في السيارة ، فألقيا كيسا تبين رجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا ، فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من المخدرات ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبيء بذاته عن وقوع جريمة ، وفيه ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة مما يبيع لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما

الوقائع

... اتهمت النيابة الطاعنين بأنهما : حازا وأحرزا الجواهر المخدرة "الحشيش والأفيون" المبينة بالمحضر في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من

غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمناقشتها بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٣ - ٢ وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ المرفق به ، فأجابتها إلى طلبها . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بمحاكمة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما خمسة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والأدوات والسيارة المضبوطة وذلك تطبيقا لمواد الاتهام سالفة الذكر . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه بني على إجراء باطل ، وأخل بحق الطاعنين في الدفاع ذلك بأن الدفاع عنهما دفع بملزمة المحاكمة ببطلان القبض والتفتيش على أساس أن الظرف الذي صوره رجال البوليس عن حالة الطاعنين عند القبض عليهما وتفتيشهما وأخذ به الحكم لا يعتبر معه أنهما كانا في حالة تلبس تبيع لهم القبض والتفتيش لأن مطاردة رجال القوة للطاعنين وإطلاق النار صوبهما للإرهاب سبقا القبض والتفتيش ولم يتبين رجال الضبط المخدر إلا بعد القبض الذي وقع باطلا ، وكذلك التفتيش الذي ترتب عليه ، هذا فضلا عن أن المحكمة لم تحقق دفاعا جوهريا للطاعنين وهو أنهما عند القبض عليهما كانا يسيران في طريق مطروق بقصد شراء ما كينة رى من أحد الأهالي بقرية تابعة لمركز بليس ، ولو أن المحكمة حققت دفاعهما هذا لتبين لها حسن نيتهما .

وحيث إن وقائع الدعوى - كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه - تتحصل في أن الهيكاشي عبد الفتاح الطرانيس مفتش مكتب مكافحة المخدرات بالشرقية لم أن بعض كبار التجار يهربون المخدرات من منطقة القصاصين لمنطقة جمره بصحراء بليس ، ولما استكمل تحرياته ، واستيقن من صدق الخبر ، قام بعد عصر يوم ١١/١٠/١٩٥٥ هو وبعض مساعديه من رجال مكتب المخدرات بالشرقية ورجال البوليس في سيارة (لورى) جاسوا بها خلال الصحراء حتى بلغوا واديا

منخفضا شاهدوا به سيارة مقبلة نحوهم، ولكنها استدارت بزاوية وعادت بسرعة من حيث أتت فأثار ذلك شبهتهم وأسرعوا بمطاردتها، ولما اقتربوا منها أبصروا المتهم الثانى يلقي كيسا تبين عند التقاطه أن به أفيونا، فاستأنفوا مطاردتهم للسيارة وأطلق أحد الضباط عدة أعيرة نارية فى الهواء للإرهاب وقد طرأ عطب على سيارة المتهمين، فتعطلت عن السير، وشاهد رجال القوة المتهمين يتزلان من السيارة محاولين إلقاء "جوال" كان بها قنسا ققط منه بعض "طرب" الحشيش، فبادروا بالقبض عليهما، وتبين أنهما كانا يحملان بالسيارة ١٠٠٥٦ جراما من الأفيون و١٥١٥٥ جراما من الحشيش، وقرر مفتش مكتب المخدرات فى شهادته أن المتهم الأول "قائد السيارة" اعترف له بأن المخدر المضبوط للتهمة الثانى الذى اتفق معه على نقله مقابل ١٥٠ قرشا للاقعة، أما الثانى فقد نفى ما نسب إليه مقررأ أنه رأى المخدرات بالمقعد الخلفى بالسيارة ولا يعلم من أمرها شيئا، وأن المتهم الأول استدعاه لمرافقته لبليس لشراء ما كينة رى .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن رجال البوليس شاهدوا الطاعنين يركبان سيارة فى طريق فير مألوف بالصحرأ يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهرب بضاعتهم، وقد فير الطاعنان اتجاها سيرهما بزاوية عند ماشاهدوا سيارة البوليس مقبلة نحوهما، وعادا مسرعين من حيث أتيا، ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التى كانا يحملانها فى السيارة، فألقيا كيسا تبين رجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا، فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من المخدرات، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع جريمة، وفيه ما يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة مما يبيح لرجال الضبط القضائى القبض على الطاعنين وتفتيشهما - لما كان ذلك، وكان ما يشير الطاعنان من أن المحكمة لم تحقق دفاعهما الخاص بأنهما كانا فى طريقهما المركز لبليس لشراء ما كينة رى، فهو فضلا عن كونه دفاطا موضوعا متعلقا بأدلة الثبوت فى الدعوى ويكفى أن يكون الرد عليه مستفادا

من إدانة الطاعنين إستنادا إلى الأدلة التي أوردها الحكم ، فإنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أنهما طلبا إلى المحكمة تحقيق هذا الدفاع ، ومن ثم فلا يقبل منهما النعى عليها بأنها أخلت بحقوقهما في الدفاع ، ويكون ما يشير الطاعنان في هذين الوجهين لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والرابع يتحصل في أن الحكم قد شابه خطأ الاسناد وفساد الاستدلال إذ قرر أن الكونستابل محمد فهمي السيد والمخبر عبد الله الحلوي شهدا بمضمون ما شهد به الشهود الآخرون ، مع أن الثابت بالأوراق أنهما كانا يركبان السيارة من الخلف وما كان في استطاعتهما رؤية الطاعنين يلتقيان الكيس الذي كان به الأفيون ، هذا فضلا عن أن المحكمة أخذت بأقوال رئيس القوة من أنه رأى الطاعنين في الظلام على الرغم من بعد المسافة بين السيارتين وما أنارتاه من غبار أثناء سيرها بسرعة بطريق رملي غير ممهد ، ولئن صح قول الضابط هذا ، فكيف يستبقى المتهمان بسيارتهما جوالا به أفيون بعد أن صحت نيتهما على التخلص من المخدر وقد ألقيا فعلا جانبا منه .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن شهادة كل من الكونستابل والمخبر تتحصل في أنهما كانا يركبان سيارة البوليس (الصندوق) من الداخل ، فلم يشهدا واقعة إلقاء الطاعنين الكيس الذي به المخدر، إلا أن السيارة وقفت بهما في طريقهما، ونزل منها أحد الضباط ومعه المخبر، فالتقيا جوالا به أفيون ، ثم استأنفت العربة مطاردتها لسيارة المتهمين ، وحينذاك سمع صوت إطلاق أعيرة نارية ، وعند ماوقفت سيارة البوليس للمرة الثانية نزل منها فوجدا الطاعنين بعربة "جيب" وقد قبض عليهما رجال القوة وفي حيازتهما المواد المخدرة - لما كان ذلك وكان مؤدى أقوال هذين الشاهدين أنهما وإن كانا لم يشهدا واقعة إلقاء الطاعنين لكيس المخدرات أثناء مطاردة رجال البوليس لها إلا أن أقوالهما أتت مؤكدة لأقوال باقي شهود الإثبات في واقعة العثور على كيس المخدر الذي وجد ملقى في الطريق ثم متابعة القوة بسيارة الطاعنين بعد ذلك وضبطهما في السيارة ومعهما المخدر ولم يقل باقي شهود الإثبات كما استظهر الحكم أن هذين

الشاهدين رأيا واقعة إلقاء الكيس أو واقعة الضبط ، فما عبر عنه الحكم المطعون فيه بقوله إنهما شهدا بمضمون ما شهد به الباقون ، ليس فيه معنى إسناد الرؤية إليهما ، لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعنان بشأن شهادة مفتش مكتب مكافحة المخدرات ، واعتماد الحكم عليها في الإدانة لا يبدو أن يكون في الواقع جدلا موضوعيا حول تقدير الشهادة . مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقتنعت بصدق قوله واطمأنت إليه ، ومن ثم فالطمع برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، واحد
زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٢٤٩)

الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٨ القضائية :

نقض . أوجه الطعن به . الخطأ في القانون . تفهم نص القانون على وجه يخالف الواقع .
لإدخال الحكم في تكوين الجريمة منعرا دخيلا عليها .
مثال في جريمة عدم تخفيف المتهم من سير مركبه ذات محرك حال سيرها في مكان حرج
وعدم وقوفه بها تفاديا من أخطار الاصطدام . قانون ١٧ لسنة ١٩٤١ في شأن الملاحه الداخليه .
وقرار وزير المواصلات في ٤١/٦/١٢ .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه " وهو قائد مركب ذات محرك
لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الاقتضاء تفاديا من أخطار
الاصطدام ، فاصطدم بالصندل المملوك لآخر وأحدث به التلفيات الميئنة بالمحضر " .
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة إستنادا إلى القول بأن " القانون الجنائي
لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال " يكون قد أغفل الواقعة المؤثمة بمقتضى
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحه الداخليه وقرار وزير المواصلات
في ١٢ من يونيه سنة ١٩٤١ تنفيذا له مكتفيا بالنظر إلى الاتلاف الذي لم يكن
في حقيقة الأمر موضوع الاتهام ، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف
ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

الوقائع

لتهمت النيابة العامة دمراني على محمود (المطعون ضده) بأنه : وهو قائد
مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الاقتضاء

تفاديا من أخطار الإصطدام فاصطدم بالصندل المملوك لحسين نور الدين حسن وأحدث به التلقيات الميينة بالمحضر ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ ، ومحكمة العياط الجزئية قضت غيابيا براءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاء ومماقبة المتهم بمادتي الإتهام ، ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكيات

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بالبراءة إستنادا إلى أنه لا جريمة في إتلاف المنقول بإهمال ، وفاته أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده هي من الجرح المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ وقرار وزير المواصلات الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩٤١ تنفيذا له .

وحيث إن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده هي أنه "وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الإقتضاء تفاديا من أخطار الإصطدام ، فاصطدم بالصندل المملوك لحسين نور الدين حسن وأحدث به التلقيات الميينة بالمحضر" — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة إستنادا إلى القول بأن " القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال " قد أغفل الواقعة المؤثمة بمقتضى القانون رقم ١٧ سنة ١٩٤١ الملخص بالملاححة الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢ يونيه سنة ١٩٤١ تنفيذا له مكثفيا بالنظر إلى الإتلاف الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الإتهام ، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير إليه في الوصف ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون . ولما كان هذا الخطأ قد حجب عنه بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد عطية اسماعيل المستشارين .

(٢٥٠)

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٨ القضائية

حكم . عيوب التفسير والتدليل . تصور اليان . فساد الاستدلال . مثال . في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار .
بيان قاصر وتدليل معيب على أن اللجنة التي سبق أن نسبت خطأ لامرأة على قيد الحياة — هي لزوجته المتهم الغائبة .
بيان قاصر وتدليل معيب على توافر سبق الإصرار .

(١) إذا كان الحكم لم يتعرض فيما تعرض له من الأوصاف التي أوردها التقرير الطبي الشرعي للجنة إلى ما أثبتته الطبيب "من أن حلمتي الثديين غير بارزتين ، وأن المهالة حولها فاتحة اللون ، وأن جدار البطن خال من التشققات ومن عدم وجود خط أسمر بمتصفه" ، ولم يشر كذلك إلى ما أظهره التشريح من أن "فتحة عنق الرحم مستديرة وملساء" ، فأغفل بذلك الإشارة إلى هذه المشاهدات ، ولم يستظهر ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القاتل ، ولم يتجه إلى الكشف عن دلالتها ، وهل يصح أن تكون لامرأة متكررة الولادة كزوجة المتهم ، أم لا تكون ، بحيث يجدى النظر بعدئذ إلى باقي ما ذكر من أوصاف ، وتقدير ما يمكن أن يكون له من قيمة في التعرف على شخصية صاحبة اللجنة التي نازع الدفاع بالجلسة في أنها الزوجة المدعى بقتلها .
إذا كان ما تقدم فإن الحكم يكون في تدليله على أن اللجنة — التي سبق أن نسبت خطأ لامرأة على قيد الحياة — هي لزوجته المتهم قاصرا ومعيبا ويتعين لذلك نقضه .

٢ — إذا كان مما استند إليه الحكم في التدليل على توافر ظرف سبق

الإصرار ما أبداه من أن المتهم اشترى في يوم أول يولييه سنة ١٩٥٦ — بينما كانت المحنى عليها لا تزال حية — الصندوق الذى احتوى جثتها دون أن يبين كيف أمكنه تحديد يوم الشراء على وجه اليقين ، كما استند إلى دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل ، مما لا يتصل بواقعة الدعوى ولا يلزم عنه إتجاه النية إلى قتل الزوجة بعد إتمام الزواج ، ثم إلى القول بحصول نزاع بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه أو تحديد مداه . إذا كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون فى تدليله على توافر ظرف الإصرار قاصرا ومعيبا ويتعين لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — سالى محمد عثمان و ٢ — عماره عماره أحمد (الطاعنين) و ٣ — حسن محمد عبده السيد بأنهم : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار فايقه عبده الحشن بأن بيتوا النية وعقدوا عزمهم على إزهاق روحها وأمسكوا بها ثم كتموا أنفاسها قاصدين قتلها فحدثت بها الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بورسعيد عدلت النيابة وصف التهمة بأن جعلتها بأنهم جميعا : الأول قتل عمدا مع سبق الإصرار فايقه عبده الحشن بأن بيت النية وعقد عزمه على إزهاق روحها حتى إذا ما ظفر بها كتم أنفاسها حتى فارقت الحياة . والمتهم الثانى علم بوقوع جناية قتل من المتهم الأول وقام بإخفاء معالم الجريمة سالفة الذكر لتمكين المتهم الأول من الفرار من وجه القضاء . والمتهمون الثانى والثالث والرابع أخفوا جثة المحنى عليها بأن قتلها المتهم الثانى من مكان وقوع الجريمة إلى المنزل الذى يقيم به محمد عبده السيد "المتهم الثالث" وحسن محمد عبده السيد "المتهم الرابع" دون أن يخبروا الجهات المختصة بذلك ، وطلبت معاقبتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات

بالنسبة للأول وبالمسادين ١٤٥/٢٠١ و ٢٣٩ من ذات القانون بالنسبة للباقيين .
ومحكمة جنايات بورصعيد قضت حضوريا أولا — بمعاقة سلمى محمد عثمان
بالإعدام شنقا . وثانيا — بمعاقة عماره عماره أحمد بالحبس مع الشغل لمدة
سنتين وذلك تطبيقا لمواد الإتهام المطلوب محاكمتها بهما . وثالثا — ببراءة
كل من عبده السيد وحسن محمد عبده السيد مما أسند إليهما تطبيقا للمسادين
١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . فظن المحكوم عليهما
في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

الحكم

من حيث إن الطاعن الثاني قرر بالظن ولم يقدم أسبابا لظنه فيكون ظنه
غير مقبولا شكلا .

وحيث إن الظن قد استوفى الشكل المقرر في القانون بالنسبة للطاعن الأول .
وحيث إنه مما ينمى الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه مشوب
بالقصور وفساد الاستدلال ذلك بأنه وهو في مقام التدليل على شخصية المجنى عليها
وإثبات أنها لزوج الطاعن الغائبة لم يورد عن اللجنة غير أوصاف عامة لا تميز
امرأة بذاتها ولا تنفي احتمال الوقوع في خطأ جديد كالذى أشار إليه حين ذكر
أن هذه اللجنة نسبت بادي الأمر لامرأة ظهر — رغم الاستعراف — أنها على قيد
الحياة . فضلا عن أن اللجنة لم تعرض على أولاد صاحبة الشخصية المدعاة ،
وقد كان الأمر يتطلب من المحكمة في مثل هذه الظروف والنظر إلى العقوبة
الكبرى التي قدرتها مزيدا من الحيلة والحذر حتى يستقيم التدليل ، ويضيف
الطاعن أن الحكم لم يدل على توفر سبق الإصرار بما ينتج استقلاله ، بل أيده
بما ساقه في حديثه عن نية القتل من وقائع لم يحصها ، وفي بيان ذلك يقول
إن المحكمة افترضت وجود الزوجة حية في يوم أول يولييه سنة ١٩٥٦ استنادا
إلى ما جاء بالتقرير الطبي التشريحي المؤرخ في ٥ من يولييه سنة ١٩٥٦
من أن الوفاة حصلت على الراجح من ثلاثة أيام سابقة على تحريره في حين
أن هذا التقدير لا يعدو — مع تقدم التعفن الرمي الموصوف — أن يكون تقديرا

تهريبا لا ينفي إمكان حصول الوفاة في تاريخ سابق على يوم ٢ يولييه سنة ١٩٥٦ الذي أرجعت إليه ، لكن المحكمة في سبيل أن تصور أن الطاعن إنما كان يعد لقتل زوجته عندما اشترى الصندوق في أول يولييه — وهذه واقعة معينة التاريخ أيضا — قطعت تحكما بأن الزوجة كانت لا تزال حية في ذلك اليوم ، فأخذته بالظن مخالفة بذلك أصول المحاكمات الجنائية . وذهب الحكم أيضا إلى أن الطاعن إذ طلب قبل شراء الصندوق من أحد الشهود أن يحدث حفرة بمنزله ، قد أراد أن يحفر قبرا لزوجته ، في حين أن هذا الشاهد أبدى أن الطاعن بدأ بأن طلب تجديد بلاط المنزل مما لا يمكن أن يكون من تدابير التمهيد للقتل ، بل يرجح أن الفكرة قد انصرفت إلى إخفاء المخدرات التي شاع عن الطاعن أنه يتجبر فيها . فضلا عن أن مواراة الجثة بالمنزل ليس بالأمر المأمون لأن الرائحة لا تلبث أن تنم عنها هذا عدا ما أضافه الحكم أخذا من تدليله على توفر نية القتل من دعوى إكراه الزوجة على الزواج من الطاعن بالتهديد ليلًا بمسدس ، مما لا يتصل بواقعة الدعوى وطمعه في مالها مما لم تحميه المحكمة ولم تقم دليلا عليه وما قيل من حصول نزاع بينهما على المسكن مما لا يستغرب بين الأزواج .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالإدانة على أن الطاعن قتل زوجته فايقه عبده الحشن عمدا مع سبق الإصرار ، وهو في تدليله على أن الجثة التي سبق أن نسبت خطأ لإمرأة حية هي لزوجته قال : ” دلت التحريات الأخيرة على أنها لفايقه عبده الحشن زوجة المتهم الأول ” الطاعن “ وأنه قد تزوج منها في غضون رمضان سنة ١٣٧٥ ، ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٦ كما قرر في بلاغه للنيابة ، وأنه تزوجها على غير رغبة أولادها وقتلها طمعا في مالها وقد أدلى أولادها وخضرة يوسف عيش بأوصافها والملابس التي اعتادت ارتدائها وقد وجدت مطابقة لتلك التي أثبتتها الطبيب الشرعي في تقريره الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك في أن الجثة التي عثر عليها في الصندوق والذي ثبت أنه هو الذي اشتراه ، هي لزوجته ، يؤكد ذلك أيضا أنه اضطرب في تحديد تاريخ اختفائها إذ قرر

ببلاغه المؤرخ ٣ من يوليه سنة ١٩٥٦ أنه عاد أمس أى فى يوم ٢ من يوليه سنة ١٩٥٦ ، وهذا التاريخ أى يوم ٢ من يوليه سنة ١٩٥٦ أو ليلة ٢ من يوليه سنة ١٩٥٦ هو الذى يرجح الطبيب الشرعى أن القتل حدث فيه ، ثم نسي ذلك وقرر أنها اختفت فى ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٦ ، وهذا التناقض يدل على أنه يعلم حقيقة ما حدث لها ، كما قرر ابنها محمد الصفا أنه سمع من الناس أن القتل هو أمه ، وليس من المعلوم أن تكون المصادفة وحدها هى التى جعلتها تختفى ، كما ادعى المتهم الأول فى الوقت الذى اتهم فيه بقتلها ، يضاف إلى ذلك أنه مضى على اختفائها المزعوم ما يقرب من العامين دون أن يثبت أنها على قيد الحياة فى أى مكان اعتادت التردد عليه ، ورغم تقديم المتهم الأول بلاغا عن اختفائها ، فإنه لم يدل بأوصافها للبولىس للبحث عنها ، ولم يزعم أن لها أوصافا غير التى أثبتها الطبيب الشرعى فى تقريره أو أولادها وخزيرة عيش فى أقوالهم والتى لم يناقشها أو يفندها أو يثبت أنها ليست أوصاف زوجته الحقيقية مكتفيا بمجرد الإنكار وبموقفه من الحادث . هذا وقد وصفت اللجنة بالتقرير الطبى الشرعى ” بأنها ” لائى ” بدينة طولها حوالى ١٦٠ سم ، وشعر الفروة أسود حالك ، وبطول حوالى ٢٠ سم فى المتوسط ، والحاجبين غير مترونيين ، والعينين لا يمكن معرفة لونهما أو القطع بسلامتهما لما اعتراها من تغيرات ناشئة من جراء التعفن الذى اعتري اللجنة ، والأنف مديب ، والشفنتين متوسطتا الحجم ، والأذنين بحجم عادى وشحمتيهما غير لاصقتين ، ولا يوجد بأى واحدة منهما ثقب ، والشدين كبيرى الحجم ، والحلمتين غير بارزتين والهالة حول كل منهما قائمة اللون وجدار البطن خال من التشققات ، ولا يوجد الخط الأسمر بمنتصف جدار البطن ، وشعر العانة مزال وكذلك شعر تحت الإبطين ، والأسنان جميعها موجودة وكذلك الأضراس بما فيها ضرر من العقل — ثم أورد بعد التشرىح أن الرحم يبدو بحجم عادى وخال من الحمل ، وفتحة عنقه مستديرة وملساء — لما كان ذلك ، وكان فيما أورده الحكم — فيما سبق من أدلة لإثبات أن اللجنة هى لزوج الطاعن ما لا يصلح له ، وكان يتعين عند استنباده — أن يعاد النظر فى مهلغ كفاية الباقى للحمل هذه النتيجة ولما كان الحكم فوق ذلك لم يتعرض فيما

تعرض له من الأوصاف التي أوردتها التقرير الطبي الشرعي إلى ما أثبتته الطبيب من أن "حلمتي" الشدين غير بارزتين ، وأن الهالة حولها فاتحة اللون ، وأن جدار البطن خال من التشققات ومن عدم وجود خط أسمر بمتصفه ، ولم يشر كذلك إلى ما أظهره التشريح من أن "فتحة عنق الرحم مستديرة وملساء" فأغفل بذلك الإشارة إلى هذه المشاهدات ، ولم يستظهر ما يمكن أن يكون لها من أثر في تمييز شخصية القاتل ، ولم يتجه إلى الكشف عن دلالتها وهل يصح أن تكون لإمرأة متكررة الولادة كزوجة الطاعن ، أم لا تكون بحيث يجدى النظر بعدئذ إلى باقي ما ذكر من أوصاف ، وتقدير ما يمكن أن يكون له من قيمة في التعرف على شخصية صاحبة الجثة التي نازع الدفاع بالجلسة في أنها الزوجة المدعى بقتلها . لما كان ما تقدم ، وكان مما استند إليه الحكم في التدليل على توفر ظرف سبق الإصرار ما أبداه من أن الطاعن اشترى الصندوق في يوم أول يولييه سنة ١٩٥٦ ، بينما كانت المجنى عليها لا تزال حية ، دون أن يبين كيف أمكنه تحديد يوم الشراء على وجه اليقين ، كما استند إلى دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل ، مما لا يتصل بواقعة الدعوى ، ولا يلزم عنه إتجاه النية إلى قتل الزوجة بعد إتمام الزواج ، ثم إلى القول بحصول نزاع بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه أو تحديد مداه — لما كان كل ذلك ، فإن الحكم يكون في تدليله قاصرا ومعيبا ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للطاعنين معا تحقيقا لحسن سير العدالة .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٥١)

الطعن ١٢٤٨ لسنة ٢٨ القضائية

(أ) سلاح . ق ٣٩٤/٥٤ المعدل بالقانون ٥٤/٥٤٦ . جريمة إحراز السلاح والذخيرة بدون رخصة . متى تم ؟ .

(ب) أحكام الترخيص . حقوق جهة الإدارة في خصومه .
حق جهة الإدارة في سحب الترخيص مؤقتا أو إلغائه . واجب المرخص له وحقه في هاتين الحالتين . المادة ٤ من ق ٣٩٤/٥٤ .

(ج) المفقون من الترخيص . مشايخ البلاد ومن في حكمهم . شرط الإعفاء .
تعيين المتهم بعد وقوع الجريمة في وظيفة شيخ بلد لا يؤثر على قيامها طالما لم يطرعن وجرد السلاح أو الذخيرة في حوزته . م ٢/٨ من ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

١ - تتم جريمة إحراز السلاح والذخيرة بدون رخصة بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

٢ - من حق جهة الإدارة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص أو تقصر مدته أو تقصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقيده بأي شرط تراه ، كما لها سحب الترخيص مؤقتا أو إلغائه ، وعلى المرخص له في حالتي السحب والإلغاء أن يسلم السلاح فوراً إلى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل إقامته ، وله حق التصرف في السلاح المسلم بلجهة الإدارة بالبيع أو بغيره من التصرفات إلى شخص مرخص له في حيازته أو تجارته أو صناعته ، فإذا لم يتيسر له التصرف في السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس ، اعتبر تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التعويض ، فإذا كان المتهم لم يسلم ذخيرة مما تستعمل في أسلحة

نارية لم يرخص له بإحرازها — إلى مقر البوليس طبقا لأحكام هذه المادة فإن إدانته لإحرازه تلك الذخائر يكون صحيحا في القانون .

٣ — تعيين المتهم في وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة — إحراز ذخائر بدون ترخيص — لا يؤثر على قيامها لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التي في حوزته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه : أحرز ذخائر مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص له بإحرازها ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢٦/٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات — بمعاينة أبو الفضل عبد المجيد مغربي بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وتخريمه مائة قرش وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم والمصادرة .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن مبنى وجوه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، كما أنه بنى على إجراء باطل أثر فيه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه عين في ١٨ مايو سنة ١٩٥٧ شيخا للبلد بعد وقوع الجريمة وأعطى بذلك من الحصول على ترخيص بحمل السلاح ، وأن هذا التعيين هو بمنابة صدور قانون جديد أصلح للمتهم كان يتعين تطبيقه على واقعة الدعوى والقضاء

براءته . هذا فضلا عن أن ضبط الذخيرة حصل في خلال فترة السنة التي أبيع
لصاحب السلاح التصرف فيها بالبيع طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، كما وقع الضبط والتفتيش مخالفين
للقانون ، لأن الذي أجراهما هو المخبر جرجس تاوضروس وهو ليس من رجال
الضبط القضائي . ولم يكونا بأشراف أحد من هؤلاء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله "إنها تتحصل في أنه في
ليلة ٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ بناحية أولاد سالم بحوى مركز أولاد طوق مديرية
سوهاج قام الضابط محمد لطفى محمد على رأس قوة من بين أفرادها العسكري جرجس
تاوضروس لتفتيش مسكن المتهم أبو الفضل عبد المجيد المغربي لضبط ما يحزره
من أسلحة نارية غير مرخص له بإحرازها بهد الحصول على إذن من النيابة
بذلك ، وقد عثر في غرفة بمنزل المتهم أبو الفضل عبد المجيد المغربي كان ينام
فيها شقيقه عبد اللاه عبد المجيد مغربي على ثلاث طلقات خرطوش عيار رقم ١٢
وطلقة واحدة عيار رقم ١٦ في بخوة بالحائط ، وأن هذه الطلقات صالحة
للاستعمال وليس لديه ترخيص بإحرازها" واستند الحكم في ثبوت التهمة المستندة
إلى الطاعن إلى أقوال الضابط محمد لطفى محمد والمخبر عزيز جرجس تاوضروس
والتقرير الطبي . كما استند إلى اعتراف الطاعن في التحقيقات بمجازة للذخيرة
المضبوطة ، ورد على دفاع الطاعن الذي أثاره في طعنه فقال "وحيث إن المتهم
أنكر التهمة المستندة إليه وطلب الدفاع الحاضر معه براءته لسببين أولهما أنه قد
عين في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٧ شيخا لبلدته مما يجيز له القانون حمل السلاح
والذخيرة الخاصة به ، وأن المادة الخامسة من قانون العقوبات تمنع
العقاب عن كل فعل كان جريمة معاقبا عليها إبان وقوعها ، إذا صدر قانون
قبل الحكم يجعل هذا الفعل غير معاقب عليه ، والسبب الآخر أن الطلقات
الثلاثة ذات العيار رقم ١٢ المعترف بها منه في التحقيقات هي لبندقية مرخص
له بها من قبل ، وقد سلمت للركز على ذمة تحديد رخصتها حتى وقوع هذه
الجريمة ، وذلك مما يعفيه من العقاب على إحرازه الذخيرة الخاصة بتلك
البندقية ، وقدم تدليلا على ذلك خطاب المديرية المؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

المتضمن أن السلاح الناري المرخص له به والمودع بمخزانة المركز في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ قد صودر لعدم تجديد رخصته في الميعاد ولعدم بيعه في بحر سنة من انتهاء الرخصة السابقة . وحيث إنه عن السبب الأول ، فردود عليه بأن تعيين المتهم شيخا لبلدته لا يجعل قانونا ما وقع منه من قبل فعلا غير معاقب عليه كخص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، بل إن قرار تعيينه ما هو إلا أمر يجعله في حالة تبيع له حمل السلاح الناري وذخيرته مدة بقاءه في هذه الوظيفة فقط وبشروطها بحيث إذا فقد أى شرط منها في أى وقت زال عنه الإعفاء من العقاب على حمل السلاح وذخيرته ، ولذلك فإن ما وقع من المتهم بإحرازه الذخيرة قبل تعيينه شيخا للبلد يعد جريمة ولا يعفيه من العقاب عليها تعيينه فيما بعد شيخا للبلدة طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ويتعين عدم قبول هذا السبب لتبرئة المتهم مما أسند إليه . وحيث إنه عن السبب الثانى فثبت من خطاب المديرية المقدم من المتهم إيداع البندقية المرخص بها للمتهم من قبل في مخزن المركز في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ على ذمة تجديد رخصتها ، وأنه قد انقضى أكثر من سنة على تاريخ إيداعها دون صدور إذن بتجديد الرخصة أو بيعها في مدى سنة من رفض الإذن مما يجب معه مصادرتها لحساب الحكومة ، وأن المقصود بالخطاب إخطاره إن كان لديه اعتراض على ذلك ليقدمه في الميعاد ، ولم يقدم المتهم حتى تاريخ ضبطه في ٩ يونيو سنة ١٩٥٥ ما يفيد حصوله على تجديد رخصة حمله لهذه البندقية المودعة منه ، كما لم يتقدم ببيعها لآخر مرخص له في بحر سنة من إيداعها مما يتعين معه مصادرتها ، كما ورد في خطاب المديرية وطبقا لنصوص المواد ٢ و٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ...” .

لما كان ذلك ، وكانت جريمة إحراز السلاح والذخيرة بدون رخصة تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن وقت ضبط الذخيرة لم يكن يحمل ترخيصا عن السلاح الذى كان في حوزته ورده إلى جهة الإدارة لانتفاء مدة الترخيص ، وكان من حق

تلك الجهة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص أو تقصر مدته أو تقصره على أنواع معينة من الأسلحة أو تقبده بأى شرط تراه ، كما لها سحب الترخيص مؤقتا أو إلغائه ، وعلى المرخص له فى حالتى السحب والإلغاء أن يسلم السلاح فورا إلى مقر البوليس الذى يقع فى دائرته محل إقامته ، وله حق التصرف فى السلاح المسلم لجهة الإدارة بالبيع أو غيره من التصرفات إلى شخص مرخص له فى حيازته أو تجارته أو صناعته ، فإذا لم يتيسر التصرف فى السلاح خلال مدة من تاريخ تسليمه إلى البوليس ، اعتبر تنازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه فى التعويض ، وكان الطاعن لم يسلم الذخيرة إلى مقر البوليس طبقا لأحكام هذه المادة ، وكان تعيينه بعد ذلك فى وظيفة شيخ البلد لا يؤثر على قيام الجريمة لأنه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح أو الذخيرة التى فى حوزته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون المذكور ، لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل ، أما ما جاء فى الطعن عن بطلان الضبط والتفتيش فردود بما أثبتته الحكم من أن الضابط محمد لطفى هو الذى قام به بمعاونة نفر من رجاله ، وكان العثور على الذخيرة فى حضوره وتحت إشرافه بعد الحصول على إذن بالتفتيش من الجهة المختصة بإصداره .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ،
والسيد أحمد عفيف ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٥٢)

الطعن رقم ١٢٥٥ سنة ٢٨ القضائية

مسئولية جنائية . القصد والباعث . جريمة . أركانها . الباعث ليس منها . لا عبرة به
في المسئولية .
مثال في جريمة ضرب .

إن قول المتهم من أنه قصد إبعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفا عليها
فدفعها بيده ووقعت على الأرض إنما يتصل بالباعث ، وهو لا يؤثر في قيام
الجريمة ولا عبرة به في المسئولية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحدث بلبية تادرس عزام عمدا الإصابة
الميدنة بتقرير الصفة التشريعية بأن دفعها بكلتا يديه فسقطت على الأرض . ولم
يكن يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها . وطلبت من غرفة
الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات
فقوت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بمادة
الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم
بنحيت عبده حنين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . وأمرت بوقف تنفيذ
العقوبة لمدة ثلاث سنين تبدأ من اليوم . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو الإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع بمجلسة المحاكمة بأن الإصابة لا شأن لها بالوفاة . وطلب استدعاء الطبيب الشرعى الذى أجرى الصفة التشريحية لمناقشته بالجلسة ومواجهته بطبيب المجموعة الصحية الذى أثبت أن الوفاة نتجت عن سكتة قلبية وكسر بعقب الفخذ الأيسر على خلاف ما أثبتته الطبيب الشرعى فى تقريره من أن الوفاة تعزى إلى كسر الفخذ وماضاعفها من التهاب رئوى حاد مزدوج وامتصاص صديدي عفن من قرح فراشية بالعجز ، وقد تمسك الدفاع بأن كسر الفخذ لا دخل له فى إحداث الوفاة ، لأنه كان قد أخذ فى الالتحام وأخرجت المجنى عليها من المستشفى على أن يرفع الجبس بعد مدة معينة ، وقال إن كثرة ما بها من أمراض خطيرة خصوصاً تضخم القلب وما به من تشحم وتليف وإصابات بجدار الأورطى وبالشرايين التاجية هى التى أدت إلى الوفاة بالسكتة القلبية دون أن يكون لإصابة الفخذ أى دخل فيها وطلب إزاء هذا الخلاف بين تقريرى الطبيين القضاء أصلياً بالبراءة واحتياطياً استدعاء الطبيين لمناقشتهم بالجلسة ومواجهتهما بهذا الخلاف ، ولكن المحكمة لم تعجب هذا الطلب ولم ترد عليه فى حكمها .

وحيث إن الواقعة كما بينها الحكم المطعون فيه تحصل : " فى أنه بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم بولاق تشاجرت المدعوة عائدة لبيب مع المدعو سمعان ميخائيل ابن المجنى عليها ، وقد حضر المتهم نجيب عبده وهو زوج أخت عائدة لبيب ، فاعتقدت المجنى عليها أنه حضر ليضرب ابنها سمعان ميخائيل وصاحت ، فدفعها نجيب عبده المتهم بيده وأوقعها على الأرض ، وأصيبت بكسر فى فخذهما وأدخلت المستشفى وخرجت فى يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حيث تنبه عليها برفع الجبس بعد ثلاثة شهور ، وقد تحرر محضر بضبط الواقعة ، وبتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ توفيت المجنى عليها ، فأخطرت النيابة وتولت التحقيق " ثم أورد الحكم الأدلة التى استند إليها فى ثبوت التهمة فى حق الطاعن وهى أقوال

سمعان ميخائيل ابن المجنى عليها والتقارير الطبي الابتدائي وتقرير الصفة التشريحية وأورد مؤدى هذين التقريرين ، ويتحصل الأول في أن "المجنى عليها أدخلت المستشفى يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ مصابة باشتباه كسر بعظم الفخذ الأيسر وأنه بالكشف عليها يوم ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ عقب وفاتها وجد أن سبب الوفاة سكتة قلبية وكسر بعنق الفخذ الأيسر" ، ويتحصل تقرير الصفة التشريحية في أن "الرئتين محتقتان وأوزيماويتان والقلب متضخم ومتشحم ومتليف بدرجة متوسطة والكبد متضخم قليلا ومحتقن وهش والطحال ضعف حجمه الطبيعي ومحتقن وبالشقي على أنسجة الفخذ الأيسر وجدت انسكابات دموية تتخلل الأنسجة الرخوة والمضلات ، وحول رأس عظمة الفخذ وجد كسر شرخى حديث أخذ من بدء الالتئام بعنق عظمة الفخذ ما بين المدورين وممتد إلى أنسية هذا العنق ... وتعزى الوفاة إلى هذه الإصابة وهي كسر بعنق عظمة الفخذ الأيسر وما ضاعفها من التهاب رئوى حاد ركودى مزدوج وامتصاص صديدي عنق من قرح فرشى بالهجز ، وقد ساعد على هذه المضاعفات تقدمها في السن مع ضعف قلبها" - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخذت بالتقريرين معا لما تبيته من عدم وجود خلاف بينهما في أن إصابة عظمة الفخذ الأيسر قد ساهمت في إحداث الوفاة فلم تر حاجة لاستدعاء الطبيين لمناقشتها بالجلسة بعد أن وضع لها الأمر بما يكفى لاقتناعها - لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم أخطأ في القانون إذ قضى بمعاقة الطاعن عن تهمة الضرب الذى أفضى إلى موت المجنى عليها ، مع أنه تبين من مناقشة الشاهد الوحيد في الدعوى أن الطاعن لم يكن يقصد إيذاء المجنى عليها حين دفعها بيده ، بل كانت يقصد إبعادها عن مكان المشاجرة خوفا عليها ، فيكون ركن العمد غير متوفر .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الجانى ارتكب الفعل عن إرادة وعلم بأن ما فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليها أو صحتها

فإنه يكون قد دلل على توافر القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد ، وهو قصد عام لا حاجة إلى التحدث عنه صراحة ، أما ما يشير إليه الطاعن من أنه قصد إبعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفا عليها فدفعتها بيده ووقعت على الأرض ، هذا الذي يقوله الطاعن إنما يتصل بالباعث ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا مبرة به في المسئولية ، ومن ثم يكون هذا الوجه غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

—————

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٥٣)

الطعن رقم ١٢٦٨ سنة ٢٨ القضائية

(أ، ب) تحقيق ابتدائي . تفتيش . تنفيذ الإذن به . مالا يطل التفتيش .
جواز تنفيذ الإذن من أي مندوب من المندوبين له عند عدم اشتراط قيامهم به معا .
خضوع التفتيش الذي يباشره مأمور الضبط القضائي المتدرب لإجرائه من سلطة التحقيق
للقواعد الواردة بالمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ أ . ج .
سلطة مأمور الضبطية في اتخاذ ما يراه كفيلا لتحقيق الغرض من الإذن دون التزام
طريقة بينها .

١ — التفتيش الذي يقع تنفيذا لإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد
من المندوبين له ، ما دام أن قيام من أذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته .

٢ — التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك
من سلطة التحقيق يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الإجراءات
الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على إجراء التفتيش
بمحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك والمادة ١٩٩ من ذلك القانون
الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضي
التحقيق ثم المادة ٢٠٠ التي تنص على أن لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة
إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض
الأعمال التي من خصائصه ، وفيما عدا ما تقدم فللمأموري الضبط القضائي ،
كما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش
أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا لتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك
طريقة بينها ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : زاو لاميته الطب بدون ترخيص بأن عاجلًا المريض صابر مهران حسن ووصفًا له الدواء وأبديا له مشورة طبية على الوجه المبين بالمحضر. وطلبت عقابهما بالمادتين ١ و ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنح روض الفرج الجزئية قضت حضوريا - عملا بمادة الاتهام - بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهاً لكل لوقف التنفيذ. استأنف المتهمان، وأمام محكمة القاهرة الابتدائية دفع الحاضر مع المتهمين في مذكرات قدمها عند حجز القضية للحكم ببطلان إذن التفتيش لأنه يخفى على تحريرات غير جدية، ودفع أيضا ببطلان التفتيش لأن الإذن الصادر من وكيل النيابة صريح في نذب الدكتور محمد جلال الدين مفتش صحة الشراية والسيد عبد الرحمن علي محمد معاون فرقة أدعياء الطب للتفتيش ، وقد قام الدكتور محمد جلال الدين وحده بالتفتيش دون أن يشترك معه السيد عبد الرحمن علي محمد . وبعد أن أنهت المحكمة نظر الاستئناف قضت بقبول الدفع وبطلان التفتيش وبإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما . فطعنّت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكم

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في التدليل والخطأ في الاستناد . إذ قبل الدفع المقدم من المتهمين ببطلان التفتيش بمقولة إن الاذن به الصادر من النيابة قد عهد إلى مفتش صحة الشراية ومعاون فرقة أدعياء الطب بتفتيش المستوصف إدارة المتهمين فقام به مفتش الصحة وحده ، ومن ثم فقد تم مخالفا لإذن النيابة الذي عين على وجه التحديد لإجراء التفتيش مفتش الصحة بالاشتراك مع معاون فرقة مكافحة أدعياء الطب . وما قاله الحكم من ذلك غير مسديد ولا يتفق مع الواقع ، فعبارات الاذن بالتفتيش

خالية من وجوب اشتراكهما سواء أو عدم انفراد أحدهما به دون الآخر . كما أن المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز النيابة أن تكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصها لم تنص على أن هذا التكليف يكون بأى مأمور أو أكثر ، وذلك حتى يمكن القول بأن القانون عنى بأن يكون التكليف فى بعض الأحوال لأكثر من مأمور ، وحتى يصح القول ببطلان الاجراء إذا انفرد به أحد المأمورين المكلفين به دون الباقيين ، هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن نذب أكثر من مأمورين من مأمورى الضبط فيه ضمان للمتهم ، مردود بأنه ليس فى الضمانات التى أحاط المشرع بها المتهم نذب أكثر من مأمور واحد ، وليس ثمة سبب لمثل هذا النذب سوى قصد المعاونة حيث يشق تنفيذ الأمر على واحد بمفرده أو إسباغ الصفة على من ينفرد بتنفيذه إن حال دون قيام الآخر بالإجراء حائل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض للدفع ببطلان التفتيش قال : "وحيث إنه بمطالعة الإذن الصادر من النيابة بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ يبين أنه نص فيه صراحة على نذب السيد الدكتور محمد جلال علام مفتش صحة الشراعية والسيد عبدالرحمن على محمد معاون فرقة أدعياء الطب بصحة بلدية القاهرة لتفتيش مستوصف المعهد الحديد بشارع سلوانس رقم ٤ بجداثى شبرا وضبط نصيحى كامل وزوجته لندا ومن يتواجد معهما يرتكبون ما يخالف قانون مزاوله مهنة الصيدلة والطب — وظاهر مما تقدم أن الإذن صريح فى أن التفتيش يقوم به السيد مفتش الصحة بالاشتراك مع فرقة أدعياء الطب وذلك لحكمة ظاهرة وهى توفير الضمانات الكافية لإجراء التفتيش ، والنابت من المحضر المؤرخ فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بمعرفة مفتش الصحة أنه هو الذى قام بالتفتيش وحده ، فإن هذا الاجراء يكون قد تم مخالفا للإذن الصادر من النيابة والذى عين على وجه التحديد لإجراء التفتيش مفتش الصحة بالاشتراك مع معاون فرقة أدعياء الطب فلا يجوز لأحدهما أن ينفرد بالتفتيش دون الآخر ، وإلا وقع التفتيش باطلا ، وكذلك ما يترتب عليه من إجراء " . ولما كانت المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور

من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه " فتمنى صدر القرار بالندب صحيحا فإنه يستمد منه سلطة القيام بالعمل الذي ندب له ، وهذه السلطة لم يحددها المشرع فقد جاء نص المادة ٢٠٠ سالفه الذكر خاليا من أى قيد ، وتقديرها متروك لجهة التحقيق الآمرة بالندب — لما كان ذلك ، وكان الظاهر من عبارات الإذن بالتفتيش التي أوردها الحكم أن من أصدره لم يقصد أن يقوم بتنفيذه مفتش الصحة ومعاون فرقة أدعياء الطب سويا إذ لو أراد ذلك لنص في الإذن صراحة على أن لا ينفرد بتنفيذه أحدهما دون الآخر . أما عن الضمانات التي يقول الحكم إن القانون أحاط بها المتهم فإن التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق يخضع فقط للقواعد الواردة بالمادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك ، والمادة ١٩٩ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضي التحقيق ، ثم المادة ٢٠٠ آنفة الذكر ، وفيما عدا ما تقدم فلما موري الضبط القضائي — كما جرى عليه قضاء محكمة النقض — إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ومن ثم فإن التفتيش الذي يقع تنفيذا لاذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المندوبين له ما دام أن قيام من أذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته ، ويكون أخم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان التفتيش قد أخطأ بما يستوجب نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لتفصل فيها مجددا دائرة أخرى .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ، ومجد عطيه اسماعيل المستشارين .

(٢٥٤)

الطعن رقم ١٢٧١ سنة ٢٨ القضائية :

اختصاص . - التنازع السلبى على الاختصاص . قيامه بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المناقفة .
انقضاء الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل فيه . م ٢٢٦ و ٢٢٧ ج ١ .

متى يكون لمحكمة النقض سلطة اعتماد الطعن فى الحكم طلبا بتعيين الجهة التى تفصل فى الدعوى ؟

إذا كان الحكم الصادر من محكمة ثانى درجة بتأييد عدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى "المقصود عدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها لابق الفصل فيها" قد أصبح نهائيا - كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمتها عن تهمة العاهة على أساس عقوبة الجنحة - بعدم قبول طعن النيابة فى هذا القرار بطريق النقض - فإن التنازع السلبى فى الاختصاص يكون قد قام فى الدعوى بين قضاء الجنح وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لغرفة الاتهام مرة أخرى لأنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى فيها هى أيضا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منها ، والتنازع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حاصل بين جهتين من جهات التحقيق والحكم التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن فى الحكم الصادر فى أى من الجهتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية وليست هى جهة عليا بالنسبة لها فنتهى الأمر بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان الالتجاء إلى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد

له القانون ميعادا بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلا للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فإن محكمة النقض يكون لها ما دامت الظروف على ما جاء في الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر طلب تعيين الجهة التي تفصل في الدعوى تدل على أنه ميقابل حتما من غرفة الاتهام بحكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلبا بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضعاً للأمر في نصائها ، ومتى تقرر ذلك وكانت غرفة الاتهام قد أخطأت بإحالة القضية إلى محكمة الجنح ، فإنه يكون من المتعين قبول الطعن وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات المختصة بالفصل في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة فاطمة عقيل بأنها أحدثت بعزيرة حماد عمارة الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابها بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر المحلة الكبرى الجزئية قضت بحضورها بتغريم المتهمه مائة قرش . واستأنفت النيابة الحكم المذكور . وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية تبين أن المجنى عليها قد تخلف لديها من جراء إصابتها عاهة مستديمة فقضت المحكمة المذكورة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ، وبعد إتمام التحقيق فيها أحالتها إلى غرفة الاتهام لإحالة المتهمه إلى محكمة جنايات طنطا إلا أن الغرفة أمرت بإحالة المتهمه إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمتها على أساس عقوبة الجنحة . فطعنت النيابة في هذا الأمر بطريق النقض وقضى فيه بعدم قبوله شكلا . أعادت المحكمة الدعوى مرة ثانية إلى محكمة جنح بندر المحلة الكبرى الجزئية التي قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . واستأنفت النيابة الحكم وقضى حضوريا من محكمة طنطا الابتدائية بتأييد الحكم المستأنف .

تقدمت النيابة بعد ذلك بطلب إلى محكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية تطلب فيه تعيين الجهة التي تفصل في الدعوى وذلك عملاً بالمادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فقضت بعدم اختصاصها بنظر الطلب وإرسال الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

من حيث إن النيابة العامة تقول في الطعن المرفوع منها أن محكمة الجنح المستأنفة قد أخطأت في الحكم بعدم الاختصاص بنظر طلب تعيين الجهة التي تفصل في الدعوى ، بمقولة عدم وجود تنازع إيجابي أو سلبي على الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم ، مع أن هذا التنازع قائم بين قرار خوفة الاتهام بإحالة القضية إلى محكمة الجنح لمعاقبة المتهم على أساس عقوبة الجنحة وبين حكم دائرة الجنح المستأنفة بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهم فاطمة عقيل عزة بأنها في يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بدائرة بندر المحلة الكبرى أحدثت بعزيرة حماد عماره الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لملاج مدة لا تزيد على عشرين يوماً وطلبت عقابها بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقضت محكمة بندر المحلة بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ بتفريم المتهم ١٠٠ قرش فمناقت النيابة الحكم ، وظهر للمحكمة ثاني درجة أثناء نظر الاستئناف أن المجنى عليها قد تخلفت لديها عاهة مستديمة بسبب الاعتداء ، فقضت بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها فأجرت النيابة تحقيقاً في الدعوى وقيدتها جناية ضد المتهم بأنها أحدثت عمداً بالمجنى عليها الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وإحالة الأوراق إلى

غرفة الاتهام لإحالة المتهم إلى محكمة جنايات طنطا فأصدرت الغرفة قرارها في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإحالة المتهم إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمتها على أساس عقوبة الجنحة ، فطلعت النيابة في هذا القرار بطريق التقض لحكم بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٤ بعدم قبول الطعن شكلا ، ثم طادت وقامت القضية للمرة الثانية إلى محكمة الجنح فقضت بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٥٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى (تقصد عدم جواز نظر الدعوى لإستنفاد ولايتها لسبق الفصل فيها بالحكم السابق صدوره فيها) . فاستأنفت النيابة هذا الحكم فقضت محكمة ثاني درجة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فقدمت النيابة طلبا إلى محكمة الجنح المستأنفة بتعيين الجهة التي تفصل في الدعوى عملا بالمادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات فقضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطلب إستنادا إلى عدم وجود تنازع في الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم وهذا هو الحكم المطعون فيه ، وتقول النيابة في تبرير هذا الطعن إن القرار الذي صدر خطأ من غرفة الاتهام في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قد أصبح نهائيا بعد أن قضت محكمة التقض بعدم قبول الطعن المقدم من النيابة فيه شكلا فكان لزاما على محكمة الجنح بعد ذلك - جزئية أو استئنافية - أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص وبذا قام التنازع بالاختصاص بين قضاء التحقيق وبين قضاء الحكم وهما غرفة الاتهام ، ومحكمة الجنح المستأنفة التابعتان لمحكمة ابتدائية واحدة وبمقتضى المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات لم يكن يصح الحكم بعدم الاختصاص بنظر الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بني قضاءه بقوله "أنه يشترط لتطبيق المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات كما هو واضح من نصها ثلاثة شروط الأول أن يكون هناك تنازع إيجابى أو سلبى على الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم بأن قررتا أو حكمتا باختصاصهما أو عدم اختصاصهما والثانى أن يكون محل التنازع جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة وأضاف أن يقع التنازع بين

قرارين أو حكيم نهائين . وحيث إنه يبين من مطالعة الوقائع السالفة عدم وجود تنازع في الاختصاص بين جهتين من جهات التحقيق أو الحكم ، الأمر الذي يتعين وجوده حتى يمكن تطبيق المادة ٢٢٦ إجراءات . ولما كان مناط اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب وجوب توفر الشروط الثلاثة سالفة الذكر مجتمعة ولما كان قد ثبت مما سبق عدم توافر شرائط المادة ٢٢٦ إجراءات ومن ثم فلا تكون المحكمة المختصة بنظر الطلب .

وحيث إن الحكم الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ من محكمة ثاني درجة بتأييد عدم الاختصاص قد أصبح نهائيا كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام ، فالتنازع السلي في الاختصاص قد قام في الدعوى بين قضاء الجناح وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا التنازع لن يزول بتقديم القضية لغرفة الاتهام مرة أخرى لأنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى فيها هي أيضا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منها ، والتنازع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حاصل بين جهتين من جهات التحقيق والحكم التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة لأن الطعن في الحكم الصادر في أى من الجهتين لا يكون أمام المحكمة الابتدائية ، وليست هي جهة عليا بالنسبة لها ، فينتهى الأمر حتما بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات حتى لا تغلث المتهم من العقاب لمجرد تنازع المحاكم على الاختصاص بنجاعتها ، ومتى تقرر ما تقدم وكان الالتجاء إلى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد له القانون ميعاد ، بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلا للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، فإن محكمة النقض يكون لها مادامت الظروف على ما جاء في الحكم فيه تدل على أنه سيقابل حتما من غرفة الاتهام بحكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى أن تعتبر الطعن بالنقض

المقدم إليها طلبا بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر ، وذلك وضعا للأمر في نصابها .

وحيث إنه متى تقرر ذلك وكانت غرفة الإتهام قد أخطأت على النحو المتقدم بإحالة القضية إلى محكمة الجنح فإنه يكون من المتعين قبول الطلب وإحالة القضية إلى محكمة جنابات طنطا المختصة بالفصل في الدعوى .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٥٥)

الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ القضائية :

غش . جرائم الغش . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . المسئولية والعقاب .

مناطق المسئولية في جريمة عرض مواد مغشوشة للبيع .

قيام المتهم بإدارة المحل دون اعتداد بملكته له .

إمكان مساواة العامل والمسئول عن إدارة المحل معا عن هذه الجريمة عند تحقق باقي عناصرها
بالنسبة لها .

١ — إذا كان الحكم في — جريمة عرض لبن مغشوش للبيع — قد استظهر أن
الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فإنه يصح إدانته سواء ثبتت ملكته له
أو لم تثبت .

٢ — إن العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول من إدارة المحل
معا متى تحققت باقي عناصر الجريمة بالنسبة لهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — علي إبراهيم سيد و ٢ — إبراهيم خليل
مصطفى (الطاعن) : بأنهما عرضا للبيع لبنا مغشوشا بإضافة ماء إليه بنسبة ١٢٪
مع طمهما بذلك . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وتوقيع
أقصى العقوبة . ومحكمة جناح الخليفة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام

بتفريم كل من المتهمين خمسمائة قرش والمصادرة بلامصاريف جنائية . فعارض المتهم الثاني ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم الأخير وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الصادر غيابيا ، ومحكمة مصر الابتدائية نظرت هذين الاستئنافين ثم قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه باعتباره صاحب المحل الذى عرضت فيه الألبان المغشوشة للبيع ، مع خلو أوراق الدعوى من دليل على ملكيته له ، مع أن الرخصة كانت باسم والده ، وقد نقلت إلى اسم والدته التى توفى عنها أبوه وعن ثمانية أبناء يكبرون الطاعن ، كما اتخذ الحكم من دعوى عامل المحل بأن الطاعن هو صاحبه دليلا عليه ، مع أن هذه الدعوى هى من قبيل درأ المسئولية عن نفسه ، فضلا عن أن الحكم قد دان الطاعن بتهمة العرض للبيع التى دان العامل بها ، مع أنه لا يمكن أن يسأل عن هذه التهمة غير شخص واحد هو المدير للمحل الذى ضبطت فيه الواقعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن إدارة المحل ، فقد صححت إدانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت ، وكان للحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخرتى اطعانت إليها ، ولما كان العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن إدارة المحل معا ، متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد صفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٥٦)

الطعن رقم ١١٤٦ سنة ٢٨ القضائية

- (أ) استئناف . سلطة المحكمة الاستئنافية بالنسبة للشكل . الأثر المترتب على فقد تقرير الاستئناف . الفرق بين الإنعدام الفعلي للعمل الإجرائي وفقد السند المثبت له .
فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا .
- (ب) استئناف . إجراءات الاستئناف . التقرير بالاستئناف . الدليل على حصوله . التأشير بجدول النيابة بحصول الاستئناف . يعتبر دليلا على التقرير به طبقا للشكل المقرر في القانون .
- (ج) إثبات . حجية بعض المحررات الرسمية . محكمة الموضوع . استئناف . إجراءاته .
التقرير به . الدليل على حصوله .
حجية الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف .
سلطة محكمة الموضوع في الركون إلى مضمون هذه الشهادة — إذا برئت من الطعن —
بغير حاجة للاطلاع على الجدول .

١ — إن فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا .

٢ — ثبوت التأشير بجدول النيابة بحصول الاستئناف يعتبر دليلا على التقرير به طبقا للشكل المقرر في القانون أخذا بما استقر عليه العمل .

٣ — إذا اطمأنت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى قيمة الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنته من

حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعى المدني ووجدت فيها بحق قضاء عن الاطلاع على الجداول - ما دامت قد برئت من الطعن - فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من قبول الاستئناف .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة : ١ - محمد احمد عشرى (الطاعن) و ٢ - صلاح الدين احمد عشرى بأنهما : - ضربا فتحن على عطيه فأحدث المتهم الأول به إصابة بأذنه اليسرى موضحة بالتقرير الطبي تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي النقص في وظيفة الجهاز التوازنى للأذن المذكورة بما لا يمكن تقديره بنسبة مئوية . وأحدث المتهم الثانى باقى الاصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تقرر لمعالجتها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول وجنحة بالمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثانى . وأدعى فتحن على عطيه بحق مدنى قبل المتهمين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . وقررت غرفة الاتهام إحالة القضية إلى محكمة روض الفرج الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وبعد أن انتهت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما أسند اليهما بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف المدنية فاستأنف المدعى بالحق المدنى والنيابة هذا الحكم . وأثناء نظر الاستئناف أمام محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية دفع الحاضر مع المتهم الثانى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى لعدم وجود تقرير بالاستئناف ، وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا . أولا - بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة للمتهم الثانى (صلاح الدين احمد عشرى) وبقبوله شكلا بالنسبة للمتهم الأول (محمد احمد عشرى) . وثانيا - بقبول استئناف المدعى بالحق المدنى شكلا . وثالثا - التأجيل لجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٥٧ لنظر الموضوع .

سمعت المحكمة موضوع الدعوى وقضت حضوريا وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة محمد احمد عشرين وبحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم مع إلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني "فتحى طى عطيه" مبلغا مقداره خمسون جنيها والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ومائتى قرش أتعاب محاماه وذلك عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمت

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه قضى خطأ بقبول استئناف النيابة والمدعى بالحقوق المدنية رغم عدم وجود ما يدل على حصول التقرير بهما بقلم الكتاب طبقا للمادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات وقد عدلت المحكمة عن قرارها بضم دفتر الاستئنافات إستنادا إلى مذكرة النيابة بفحده وأخذت بشهادة قدمها المدعى مأخوذة من واقع جدول النيابة تفيد حصول الاستئناف منه ومن النيابة وأوجه الخطأ فيما أخذ به الحكم هي أن هذه الشهادة كانت تحت نظر المحكمة عندما أجلت الدعوى لضم دفتر الإستئنافات فلم يكن لها فى نظرها من حجية وأن النيابة لم تتقدم بمثلها دفعا للشبهة وأن المحكمة إذ عدلت عما قرره من ضم دفتر الاستئنافات لم تصدر قرارا بذلك كما أن الشهادة التى أخذت بها المحكمة لا تدل على حصول الإستئناف طبقا للأوضاع الشكلية المقررة فى القانون وقد كان على المحكمة ألا تأخذ بالشهادة دون الاطلاع على الجدول فضلا عن أن المدعى بالحقوق المدنية لم يستطع إثبات صحة زعمه بتقديم ما يدل على سداده رسوم الاستئناف، ويضيف الطاعن أن المحكمة قد أخذت بأقوال المجنى عليه الذى لم يصادقه شاهداه وعلى الرغم من تعذر تمييز المعتدى من بين من كانوا يقذفونه بالمجاعة ، كما ذهب الحكم إلى أن الطاعن لم يقدم دليلا على صحة دفاعه ملتفتا عما

قدمه من أوراق تفيد مرضه وعدم قدرته على حمل حجر كالذى قيل باستعماله في الاعتداء مما يشوب هذا الحكم بفساد الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أوضح حكم المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات وبين الأوضاع التي يحصل بها الاستئناف طبقا للقانون قال "ومن حيث إن الثابت من الشهادة المقدمة من المدعى بالحق المدني أنه استأنف والنيابة هذا الحكم في غضون عشرة أيام . ومن ثم فإن ثبوت ذلك بجدول الجنب يدل على أنهما قورا أمام الموظف المختص برغبتهما في الاستئناف وبذلك فإن استئنافهما قائم" . لما كان ذلك وكان فقد تقريرى الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا ولما كانت المحكمة قد اقتضت بحصول الاستئناف طبقا للقانون كما حدث في هذه الدعوى وكانت قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى قيمة الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت أن لما حجية فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعى المدني ووجدت فيها بحق غناء عن الاطلاع على الجدول ما دامت قد برئت من الطعن ، ولما كانت لهذه الشهادة نفس حجية الجدول فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه ، كما أنه لم يجانب الصواب إذ خلص إلى أن ثبوت التأشير بالجدول بحصول الاستئناف يعتبر دليلا على التقرير به طبقا للشكل المقرر في القانون أخذا بما استقر عليه العمل . لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد أوضحت في أسباب حكمها أنها أجلت الدعوى عدة مرات للاطلاع على دفتر الاستئناف حتى وردت إفادة المحكمة بفقده فدلت بهذا على أنها إنما عدلت من قرار استحالة تنفيذه وهي ليست ملزمة بإصدار قرار مستقل يمثل هذا العدول . لما كان كل ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المدعى المدني سدد الرسوم في الميعاد المقرر للاستئناف وكان ما أثاره الطامن خاصا بعدم مصادقة شاهدهى المحنى عليه له وعدم قدرته على تمييز ضاربه وعلى حمل مثل الحجر المقول باستعماله في الحادث كل هذا لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يقبل أمام محكمة التقض فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ،
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٥٧)

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة . حكم . بياناته . بيانات ديباجة الحكم .
محضر الجلسة بكل الحكم في استيفاء القبض الحاصل في ديباجته لعدم إثبات أسماء
جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم عند عدم الادعاء بأن أحد هؤلاء لم يسمع
المرافعة في الدعوى .

(ب) تحقيق . تفتيش . تنفيذ الاذن به بمعرفة مأموري الضبط القضائي .
بطلان . أسبابه . الأثر المترتب على اغفال أفراد محضر بالتفتيش .
إفراد محضر بالتفتيش ليس بلام لازم لصحته .

١ - محضر الجلسة بكل الحكم - فإذا تضمن أسماء جميع أعضاء الهيئة
التي أصدرته ، فإنه يثبت بذلك استيفاء الشكل ويزيل كل شك في هذا الصدد ،
ويسد الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، نحلوا الحكم من اسمى عضوين
من الهيئة التي أصدرته ، طالما أن الطاعن لا يدعى أن أحدا من أعضاء الدائرة
التي اشتركت في الحكم لم يسمع المرافعة .

٢ - أفراد محضر بالتفتيش ليس بلام لازم لصحته ، ولا يترتب على مخالفته البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز جوهرًا مخدراً (حشيشاً) في غير
الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة
الحنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١

لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) الملحق به . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا — عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول (أ) بمعاينة فارس أحمد عرابي بالسجن لمدة خمس سنين وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم جاء خلوا من أسماء أعضاء الدائرة التي أصدرته مما يبطله عملا بالمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التي ترتب البطلان على إغفال ذكر أسماء الهيئة التي سمعت المرافعة وحكمت في الدعوى ، ولأن قواعد المرافعات تكمل أحكام قانون الاجراءات .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دون به اسم عضو اليسار في الهيئة التي أصدرته وخلا من إسمى العضوين الآخرين ، وقد توقع عليه من رئيس الدائرة . أما محضر الجلسة التي أصدر فيها الحكم فقد جاء شاملا لأسماء أعضاء الهيئة جميعا — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى أن أحدا من أعضاء الدائرة التي اشتركت في الحكم لم يسمع المرافعة ، وكان محضر الجلسة يكمل الحكم ، وقد تضمن أسماء أعضاء الهيئة جميعا ، فأثبت بذلك استيفاء الشكل وأزال كل شك في هذا الصدد ، وصد الطريق على إمكان الإدعاء بالبطلان لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه يكون غير صديد .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من أوجه الطعن أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وشابه القصور في التسييب ، ذلك أن الطاعن تمسك ببطلان القبض والتفتيش لحصوله بعد انتهاء الاسبوع المحدد لإجرائه ، إذ صدر الاذن في الساعة

الحادية عشرة و ٣٥ دقيقة صباحا يوم ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ونفذ في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخمسين من صباح يوم أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، ولا عبرة بادعاء الضابط بأنه أجرى القبض والتفتيش في مساء اليوم السابق ، إذ لو صح ذلك لأعد محضرا كتابيا للإجراء الذي أثبتته ، وقد أخطأت المحكمة برفضها الدفع بالبطلان كما شاب حكمها انقصور في التسبيب حين استعرضت الدفع وردت عليه .

وحيث إن الحكم قد رد على ما أثاره الطاعن في هذا الوجه في قوله ”وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، فقد صدر الاذن للضابط بضمط وتفتيش الطاعن في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ الساعة الحادية عشرة وأربعون دقيقة صباحا وذلك لمدة واحدة في خلال أسبوع من تاريخه ، وتم الضبط والتفتيش في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٦ عند منتصف الليل ، فيكون الضبط قد حصل في الميعاد“ - لما كان ذلك ، وكان أفراد محضر التفتيش ليس بلازم لصحته ، ولا يترتب على مخالفته البطلان ، إذ أنه وإن كان يجب على من يقوم بإجراء التفتيش في التحقيقات الجنائية أن يحرر محضرا يبين فيه المكان والشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش ، إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الاجراءات ، ولا يترتب على مخالفته البطلان ، ويكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى بأن التفتيش أجرى في الميعاد وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل عنه - ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ردا سائغا وقد دفاع الطاعن بما يدحضه ، فإن ما ينعاه الطاعن من مخالفة القانون والقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من أوجه الطعن أن الطاعن دفع بتلفيق الإتهام له لتزاع شجر بينه وبين الضابط الذي قام بالتفتيش في وقت سابق على إجرائه ، واستدل على ذلك بأن الصديري المقول بوجود المخدر به ليس مملوكا له ، بليل مثوله أمام السيد وكيل النيابة للتحقيق بصديري آخر ولم يتصل به أحد منذ ضبطه وبمصاحبة الضابط المنوط بالتفتيش لضابط آخر بلا مقتضى وإقدامه

على إجراء التفتيش بعد فوات الموعد المحدد له ، ولم ين الحكم بالرد على هذا الدفاع إلا بعبارة قاصرة مما يعيبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الطاعن في هذا الوجه بقوله " وحيث إنه عن انكار المتهم ارتداء الصديري المضبوط فالثابت من شهادة ضابط المباحث أنه خلع الصديري من الطاعن وحرزه ، وأن الصديري الذي كان يرتديه أمام المحقق قد وصل إليه وهو في السجن ، وأجرى تحقيق إداري عن ذلك فتبين أن المدعو حسين مصطفى بنحيت تمكن من إدخال هذا الصديري للطاعن أما الخصومة التي ادعى الطاعن بوجودها بينه وبين الضابط ، فقد قرر الأخير أنه أثناء مروره منذ بضعة أيام سابقة للحادث شاهد حفلة " ومكرفون " طلب منه من الإذاعة وانتهى الأمر على ذلك وأنه استصدر إذن التفتيش بعد ذلك بمدة ، وقتش الطاعن وعثر معه على المخدر وإن الثابت من أقوال الشهود أن تفتيش الطاعن حصل بحضورهم وأمام أعينهم ، وأنهم رأوا الضابط يخرج المخدر من جيب صديري الطاعن مما يدحض دفاعه ولا يدع مجالاً للشك في صحة إحرازه للمخدر ، وأن منع مكبر الصوت من الإذاعة من عمل الضابط ، وأن إجراءات منع ارتكاب الجرائم والمحافظة على الأمن تحصل من رجال الحفظ في كل وقت ، ولا تدهو إلى الخصومات وتلفيق التهم أو تثير الشك في إجراءاتهم ضد مرتكبي الجرائم " لما كان ذلك وكان لأمور الضبط القضائية أن يستعين في عمله عند التفتيش بأهوانه على أن يكونوا تحت إشرافه ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها استخلاصاً سائفاً ، ورد على دفاع الطاعن بما يفنده ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه من قصور لا يكون له محل ، إذ هو في حقيقة جدل موضوعي مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً وفضله موضوعاً .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المنشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ،
ومحمد صليبه اسماعيل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٥٨)

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) شروع . عناصر الشروع المعاقب عليه . البدء في التنفيذ . التمييز بين التحضير والبدء
في التنفيذ . الضابط الشخصي .

بدء المتهم في تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد إليه
حالا . كفايته لاعتباره شارعا .

(ب) حكم . البيانات الواجبة في تسيب الأحكام . بيان الواقعة المستوجبة العقوبة والظروف
التي وقت فيها .

مثال لكفاية هذا البيان في جريمة شروع في سرقة .

(ج) سرقة . السرقة المقرنة بظروف مشددة . المكان . التصور . متى يتحقق ؟
تحققه بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقتها .

١ — لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة
للكرن المادى للجريمة ، بل يكفي لاعتبار الشروع قائما وفقا لنص المادة ٥٤
من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني بتنفيذ فعل ما سابق على تنفيذ الركن المادى
للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة .

٢ — إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم وزميله دخلا إلى فناء المصنع بعد
متصف الليل بطريق التسور واختبأ في مكان مجاور لمخزن المصنع الذى به محركات
وأسلاك نحاسية وأن بابه يفتح ويفلق دون مفتاح ، واستخلص الحكم من ذلك

ومن الظروف الأخرى لواقعة الدعوى قيام نية السرقة لديهما ، فإن الحكم إذ اعتبر ما وقع من المتهم وزميله شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح غير مشوب بالخطأ في القانون أو القصور .

٣ - التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن مع آخر حكم عليه . بأنهما شرعا في سرقة حديد خردة من شركة الدلتا للصلب بأن تسورا حائط المصنع حائلة كون أحدهم (الطاعن) يحمل سلاحا ناريا (بندقية) وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مفاجأة الحفراء لهما متلبسين بالجريمة وإطلاقهم النار عليهما وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٦ و ٤٥ و ٣١٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاوية المتهم (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكم

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه الخطأ في تطبيق القانون وقصور البيان ذلك أن ما أثبتته عن واقعة الدعوى من أن الطاعن وآخر وجدا مختبئين وسط الحديد الخردة على مسافة نحو خمسة أمتار من السور القبلي للمصنع لا يمكن اعتباره شروعا في سرقة كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لأن ما وقع منهما لم يصل إلى حد البدء في تنفيذ جريمة السرقة ولم يتحدد به قصدهما ، وقد اقتصر الحكم في بيان نية السرقة على القول بأنها ثابتة من دخول المتهمين بعد منتصف الليل بطريق التسور إلى داخل بناء المصنع الذي لاشان لهما به

واختبأتهما في مكان مجاور للمخزن الذي كان بابيه غير مغلق ، وهو قول لا ينتهي إلى الجزم بأن المتهمين كانا ينويان السرقة كما أن الحكم لم يورد دليلا على أن الطاعن وزميله دخلا المصنع بطريق التسور وأغفل الإشارة إلى ما ثبت من المعاينة من أن هناك ثغرة في السور تستعمل لخروج العمال وتقع على بعد خمسين مترا من مكان الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ” إن حسن عبدالعزیز أبو عجوة الخفير بمصنع الدلتا للصلب ببندر شبرا الخيمة مديرية القليوبية كان يمر حوائى الساعة الثالثة من صباح يوم ١١ يناير سنة ١٩٥٤ في الجهة القبيلة من فناء المصنع فرأى المتهمين حسن مسلم (الطاعن) وعراقى عبد العزيز مختبئين وسط قطع من الحديد الخردة على مسافة نحو خمسة أمتار من السور القبلى للمصنع وما أن واجههما وهو غير مسلح حتى أطلق عليه أولهما — حسن — عيارا من فوق رأسه فارتدى الخفير على الأرض واصطدم بقطع الحديد وأصيب منها بجرح في ركبته وآخر في يده اليمنى واستغاث بشيخ خفراء المصنع وزميله الخفير يوسف خليل سعد الذى كان مسلحا ببندقية خرطوش عيار ١٢ ويمر في جهة أخرى من المصنع وخف يوسف إلى نجدة زميله حسن وهو يطلق النار نحو صوت الاستغاثة وأسرع المتهمان يتسوران السور القبلى للمصنع للفرار إلى الخارج وتنبه لهما يوسف وقتذاك ، وإن لم يعرف شخصيتهما ، فأطلق نحو السور عيارا أصاب المتهم الثانى عراقى في ساقه قبل أن يجتاز السور ولكنه تمكن من الفرار مع زميله إلى الخارج وحضر بعد ذلك على صوت الأعيمة شيخ الخفراء بالمصنع عبد السلام عبد المجيد محمد وعلم من الخفيرين حسن ويوسف بما حصل وأكد حسن لزميله أنه عرف المتهمين وتحقق منهما كذا سمع مراقب المصنع سعيد جمعه صوت الأعيمة في ذلك الوقت ونرج من مكتبه وقابل الخفيرين وشيخ الخفراء وعلم منهم بما حصل وباسمى المتهمين وأبلغ الواقعة معاون بوليس بهتيم ... ” واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى شهادة الشهود والمعاينة والتقرير الطبي الشرعى وأقوال المتهم الثانى وتعرف الكلب البوليسى عليه ، ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد

على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه، وكان لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة وهو فعل الاختلاس في هذه الدعوى ، بل يكفي لاعتبار الشروع قائماً وفقاً لنص المادة ٥٤ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني بتنفيذ فعل ما سبق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد إليه حالاً ومباشرة . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن وزميله دخلا إلى فناء المصنع بعد منتصف الليل بطريق التسور واختبأ في مكان مجاور لمخزن المصنع الذى به محركات وأسلاك نحاسية وأن بابه يفتح ويغلق دون مفتاح واستخلص الحكم من ذلك ومن الظروف الأخرى لواقعة الدعوى قيام نية السرقة لـديهما، وكان التسور كما عرفه القانون يتحقق بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته، فإن الحكم إذ اعتبر ما وقع من الطاعن وزميله شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح غير مشوب بالخطأ في القانون أو القصور ويكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارود المستشار وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ،
ومجد عطيه اسماعيل ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٢٥٩)

الطعن رقم ١٢٩٤ سنة ٢٨ القضائية :

استدلال . تلبس . حالاته . المادة ١٣٠ . ج
كفاية للتواجد بمكان الجريمة ومشاهدة أثر من آثارها لتوافر حالة التلبس بها .

ليس من الضروري أن يشاهد رجل الضبطية الطاعن أثناء ارتكابه الجريمة
فعلا ، ويكفى أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة بركة
يسيرة وشاهد أثرا من آثارها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه : بصفته موظفا هموميا (جاويز
نقطة المهادنة) طلب لنفسه وقبل مبلغ ثلاثة جنيئات على سبيل الرشوة من كامل
طلبه التحويل ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محاضر ضد قائد
سيارات شركة النيل التي يعمل بها الأخير عند مخالفتهم للقانون . وطلبت إلى غرفة
الالتزام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١٠٣ و ١٠٤ من قانون
العقوبات . فقررت بذلك ، ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوره محملا بمادتي
الالتزام بمداخلة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتفريغه مبلغ ألفي
جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكيات

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة أسبابه للثابت في الأوراق والقصور في البيان والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن الحكم حين دان الطاعن بالرشوة جاء باطلا فقد دفع ببطلان القبض وماتلاه من إجراءات لعدم صدور إذن به من النيابة ولكن المحكمة قضت بصحته بناء على قيام حالة التلبس مع أن الثابت أن الضابط الذي قام بالقبض والذي سلم الحكم بأنه ليس من رجال الضبط القضائي في منطقة الحادث لم يشاهد الجريمة عند وقوعها فلم يروا قصة استلام الطاعن للتقود فلا يعتبر أن هناك تلبسا بالجريمة أو تلبسا للجاني وأن ما قالته المحكمة من أن هذا الضابط كفرد من أفراد الناس له حق القبض مادام قد شاهد الجريمة عند وقوعها لا يتفق والثابت من الأوراق إذ قرر الضابط نفسه أنه لم يشاهد هذه الحالة - كما أن قول الحكم إن الكونستابل من حقه القبض بعد تبليغه من الضابط مردود بأن القبض تم قبل حضور الكونستابل وأن حالة التلبس لم يرها هذا الأخير وليس يكفي لاعتبارها قائمة أن يكون قد تلقى نبا التلبس عن شاهد ، يضاف إلى ذلك أن الطاعن دفع أمام المحكمة بعدم وجود الجنيين المقال بتسليمهما للسائق لتقديمهما للطاعن على سبيل الرشوة ولكن المحكمة دانت دون أن تشير إلى هذا الدفاع أو تبدى رأيها فيه كما أنه طلب ضم التحقيق الذي أجرى بناء على شكواه ضد الكونستابل زكى كمال لإثبات تليفقه هذه التهمة بالاتفاق مع السائق ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن شركة النيل للنقل تعاقدت مع شركة المنازل الذهبية على نقل عمال مصنعها بسيارات ثلاثة للشركة الأولى وبدأ في تنفيذ هذا التعاقد حوالى منتصف شهر مايو سنة ١٩٥٦ وكان على السيارات أن تأتي ببعض العمال من جهة بهتيم مارة بنقطة مرور كوبرى المعاهدة في طريقها بالعمال إلى المصنع وحدث أن فاتح المتهم عبد الغنى محمد سلامه جاويز المرور بهذه النقطة كامل طلبه التحويل سائق السيارة رقم ١٠٥ أومنيوس خاص القاهرة وهى إحدى سيارات أتوبيس شركة النيل حين كان يمر بالعمال وينقلهم إلى المصنع ثم يعود بهم إلى بهتيم بأن العمل جرى بين المتهم

وبين سيارات نقل العمال المسارة بهذه المنطقة التي يعمل بها على أن يتقاضى
جعلا شهريا بواقع جنيه عن كل سيارة وطلب من السائق مبلغ ثلاثة جنيهات
نظير الإمتناع عن تحرير مخالفات ضد سائق سيارات الشركة الثلاث ولما
عرض الأمر على عبد الباسط اسماعيل حمن أحد أصحاب شركة النقل هذه
رفض دفع هذا المبلغ لأن عملية نقل هؤلاء العمال وعددهم لا يقتضى مخالفة
أحكام المرور فظل السائق يعمل إلى أن كان يوم ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٦
فاستوقفه المتهم أثناء مروره وسأله عن رده على ما طلبه فأجابه السائق كامل
طلبه بأن الموعد لتنفيذه يوم ١٧ يونيه سنة ١٩٥٦ إذ أن مدير الشركة غائب
برأس البر وسيعود يوم ١٦ يونيه فحرر المتهم للسائق محضر مخالفة من ثلاث بنود
وسماه صورة من هذه المخالفة قائلا له "والعينه من دى" فوعده بتسليم ما طلبه
يوم ١٧ يونيه ثم توجه السائق بعد ذلك إلى إدارة المرور للإبلاغ بالواقعة
وكلف الملازم أول محمد فريد عبد الحفيظ بإدارة مباحث المرور بإجراء محضر
ضبطه يوم ١٦/٦/١٩٥٦ أثبت فيه أقوال المبلغ السائق كامل طلبه التحوى
وتسلم منه صورة محضر المخالفة وانتهى من محضره على أن يعود إلى قسم المرور
في منتصف الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم (أى يوم ١٦/٦) لوضع الترتيب
الخاص بضبط المتهم حال استجابة السائق لما طلبه المتهم . وكان أن رأى أن
يتولى ضابط مباحث قسم المرور الملازم أول محمد فريد عبد الحفيظ ضبط
الواقعة وأن يستعين باليوز باشى فاروق يوسف من قوة بوليس مرور الجيزة
كشاهد يلزم السائق كامل طلبه التحوى حين مرور السيارة بنقطة مرور
كوبرى المماهة وملاحظة ما يدور بين السائق وبين الجاويش المتهم ثم تنبيه
الملازم محمد فريد عبد الحفيظ ومن يرافقه من رجال الضبط القضائى والبوليس
الذين كانوا يرقبون الحالة فى سيارة أجرة تقف بعيدا عن نقطة المرور عند إتمام
عملية تسليم مبلغ الرشوة المطلوب حتى يسرعوا لضبط الواقعة ، وكان أن ارتدى
اليوز باشى فاروق يوسف ملابس عامل وركب فى السيارة الأمنيوس التي
يقودها السائق كامل طلبه كما ركب فيها عبد الباسط حسين أحد الشركاء فى
شركة النيل للنقل وقامت السيارة بنقل العمال إلى المصنع ثم اتجهت إلى بهتم

لإحضار عمال فيها وكانت تتبعها سيارة أجرة بها الملازم محمد فريد عبد الحفيظ والكونستابل محمود عبد الرحيم عبد الكريم من قسم مرور مصر وعند وصول السيارة الأمتيوس إلى نقطة مرور كوبرى المعاهدة في طريقها إلى بهتيم كان المتهم يتولى عمله بها فوقفت السيارة ونزل السائق كامل طلبه فصار المتهم معه وعندئذ أنبأ السائق أن الأمانة جاهزة فطلب المتهم منه أن يضع المبلغ في الرخصة وعندئذ عاد السائق إلى اليوز باشى فاروق يوسف المرافق له وتسلم منه الثلاثة جنيهات التي كانت معدة من قبل لتسليمها ومدونة أرقامها في محضر أجرى في إدارة مرور قسم مرور مصر في مساء اليوم السابق وأثبت به أرقام الثلاث ورقات المالية من فئة الجنيه ولما عاد إلى المتهم بهذه هذا إلى إرجاء التسليم لعدم ملاءمة الظروف لوجود بعض الأشخاص فرجع السائق مبلغا اليوز باشى فاروق يوسف بإرجاء تسليم المتهم للرشوة . وتابعت السيارة سيرها إلى بهتيم ثم عادت بالعمال وعند نقطة مرور كوبرى المعاهدة وقفت السيارة وطلب المتهم من سائقها الوقوف بها جانبا وإحضار الرخص فنزل السائق بالرخص ثمانية وبها مبلغ الرشوة فتناول المتهم هذا المبلغ منها وطلب من السائق أن يذكر لزملائه إذا ما سألوه أنه يتناول مبلغ اثنين جنيه فقط فعاد السائق إلى السيارة ونبه اليوز باشى فاروق يوسف إلى تسليم المتهم للنقود فنزل هذا مسرعا وتعقب المتهم في اتجاهه إلى الكشك ودخله ولما تنبه هذا لمحىء الضابط أسرع وانحنى فوق بحوة بأرضية الكشك فأمسك الضابط به فقاومه المتهم محاولا الإفلات ولمح فاروق يوسف أثناء ذلك خلال هذه الفجوة ورقة مالية من فئة الجنيه مطوية ومستقرة على الأرض أسفل الكشك وقد حضر أثناء هذه المقاومة الملازم أول محمد فريد عبد الحفيظ والكونستابل محمود عبد الرحيم وتسلم أولها المتهم بينما انصرف الكونستابل محمود هذا مع فاروق يوسف إلى أسفل الكشك وعثر هذا على ورقة مالية من فئة الجنيه وتبين أن رقمها مطابق لرقم أحد الجنيهات التي كانت قد سلمت إلى السائق كامل طلبه فقام الملازم أول محمد فريد عبد الحفيظ بضبط الواقعة وأخطرت النيابة فتولت التحقيق وقد أنكر المتهم ما أسند إليه وزعم أن الحادث من تدبير كونستابل يدعى وكى كمال كان قد قدم في حقه

شكوى“ وبعد أن بين الحكم واقعة الدعوى أورد على ثبوتها أدلة مستمدة من شهادة كامل طلبة التحيوى واليوزباشى فاروق يوسف محمد والملازم أول محمد فريد عبد الحفيظ والكونستابل محمود عبد الرحيم عبد الكريم وعبد الباسط اسماعيل حسن وما أثبت في محضر ضبط الواقعة في مساء يوم ١٦/٦/١٩٥٦ عن أرقام الجنيحات الثلاثة ومن معاينة كشك مرور نقطة المعاهدة — وردت المحكمة على الدفاع بالبطلان بعد أن ناقشت الوقائع مناقشة مفصلة أدت إلى أن الجريمة كانت في حالة تلبس تجيز القبض فقالت “إذ إنه متى كان الثابت من التفتيش أن اليوزباشى فاروق يوسف محمد لا اختصاص له بحكم وظيفته بالمنطقة التي وقعت فيها الجريمة فإن المحكمة لا تعتمد على أقواله إلا كشاهد على وقائع شهدها . وأن المحكمة فيما ساقته من أدلة على ثبوت الدعوى إنما تعتمد على ما شهد به السائق كامل طلبة التحيوى واليوزباشى فاروق يوسف محمد من رؤيتهما لاتهم يقبض الرشوة وقد شاهد الجريمة في حالة تلبس شأنهما في ذلك شأن أى فرد من الأفراد المشار إليهم في المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية وكان من حقهما طبقا لهذه المادة ضبط المتهم وتسليمه إلى أقرب رجال السلطة العامة وهو ما حصل بتبليغ الواقعة لمأمور الضبط القضائى الملازم محمد فريد عبد الحفيظ والكونستابل الممتاز محمود عبد الرحيم وقد تم البحث عن الورقة المالية وضبطها في حضور هذا الكونستابل الممتاز وهو من مأمورى الضبط القضائى المختصين بالواقعة . لما كان ذلك وكان للثابت من مراجعة أقوال اليوزباشى فاروق يوسف التي أوردتها الحكم المطعون فيه في معرض بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت أن المحكمة قد تحققت من أنه قد شهد الجريمة وأحس بوقوعها بطريقة لا تحمل الشك ، وكان تندير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتهدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى محكة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وكان ما أوردته المحكمة بصدده بيان الواقعة يفيد أن فعل الرشوة كان قد ارتكب قبل القبض على الطاعن بجره

يسيرة ومن ثم تكون الجريمة متلبسا بها جائزا لكل فرد من الأفراد أن يقبض
على من قارفها ، وكان انتقال الكونستابل إلى مكان الطاعن قد حصل بناء
على أن كامل طلبه واليوز باشى فاروق يوسف قد شاهدوا الطاعن في حالة تلبس
ولم يكن هذا الانتقال قد حصل بناء على مجرد شبهات أو ظنون ، ورؤيته للورقة
المالية أسفل الكشك يكفي لإثبات حالة التلبس قانونا إذ ليس من الضروري
أن يشاهد رجل الضبطية القضائية الطاعن أثناء ارتكابه الجريمة فملا ويكفي
أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وشاهد
أثرا من آثارها وهو الورقة المالية — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه
إذ انتهى إلى القول بصحة القبض بناء على أن الجريمة كانت في حالة تلبس لا يكون
قد خالف القانون — ولما كان محضر الجلسة المتضمن مرافعة الدفاع عن
الطاعن والحكم المطعون فيه خالين مما يدعى أنه أبداه بصدد اختفاء الجنيين
المقال بتسليمهما للسائق لتقديمهما للطاعن كرشوة فلا يقبل منه لذلك النعى على الحكم
بأنه لم يرد عليه ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم في جلسة المرافعة بطلب ضم
التحقيقات التي أشار إليها في طعنه بل اقتصر على مناقشة أدلة الثبوت دون أن
يطلب ضم محاضر ، وكانت الدعوى ليست بحاجة إلى ما أناره الطاعن من ضم
تحقيقات أو قضايا أخرى — لما كان ذلك كله فإن الطعن برمته يكون على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة : وبحضور السادة محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، وعادل يونس المستشارين .

(٢٦٠)

الطعن ١٢٩٧ سنة ٢٨ القضاية :

دعوى جنائية . قيود حق النيابة في تحريكها . تحريك الدعوى من جرائم الموظفين ومن في حكمهم أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . الاذن برفع الدعوى . مادة ٦٣ أ . ج معلة بقانون ١٩٥٦/١٢١ .

كفاية الاذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه عند ارتكابه جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون اشتراط مباشرتها من أحد هؤلاء .

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط للجريمة وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها — على ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ٥٦ في فقرتها الثالثة — لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى فإن أذن بإقامتها ضد الموظف العمومي فلا تريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي يطرح أمامها النزاع .

الوقائع

لتهمت النيابة العامة المطعون ضده المذكور بأنه : استعمل القسوة مع المتهمين ابراهيم ابراهيم عياد وثروت فليب صليب اعتمادا على وظيفته وذلك بأن اعتدى على المتهم الثاني فأحدث به الإصابات الميمنة بالكشف الطبي والتي تقرر

لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات . نظرت محكمة بندر المنصورة الجزئية هذه الدعوى وقضت حضوريا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون ١٢١ سنة ١٩٥٦ بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها ضده ممن لا يملك رفعها قانونا . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن محصل الطعن من النيابة العامة هو أن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها ممن لا يملك رفعها قانونا إستنادا إلى أن الإذن الصادر من رئيس النيابة لوكيل النيابة برفع الدعوى الجنائية لا يعتبر بذاته رفعاً لهذه الدعوى لأن رفع الدعوى في مواد المخالفات والجناح يتم قانونا بتكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة فإذا صدر هذا التكليف من وكيل النيابة فإن الدعوى الجنائية تكون قد رفعت ممن لا يملك رفعها قانونا ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم لا تحمله عبارات الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ إذ أن كل ما قصد إليه القانون هو مجرد الإذن لإيصال أمر المتهم إلى القضاء لإعلان المتهم بالجلسة بأمر التكليف بالحضور . وحيث إنه لما كانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ تنص في فقرتها الثالثة على أنه "لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط بحرمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم

المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من النائب العام وعليه أن يأمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاميين به ، وكان الغرض من هذا النص المستحدث — كما بين من المذكرة الإيضاحية للقانون — هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأفراد لهم وتزقيهم الطوعية للشكوى منهم فقد أوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة طيا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر وبحته بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية ، فإن أذنت بإقامتها ضد الموظف العمومي فلا تريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذنه برفع الدعوى ، لما كان ما تقدم وكان الثابت مما أورده الحكم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم فوزى عطا الله عبد الرازق عسكرى الهوليس فإن هذه الدعوى تعتبر مرفوعة منه ويكون الحكم إذ قضى بعدم قبولها لرفعها ممن لا يملك رفعها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
ومحمد عطيه اسماعيل ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٢٦١)

الطعن رقم ١٣٠٠ سنة ٢٨ القضائية :

- (أ) عقوبة . ونف تنفيذها . محكمة الموضوع .
- إيقاف تنفيذ العقوبة أمر موضوعي يقرره قاضي الموضوع لمن يراه مستحقا له
من المتهمين .
- (ب) إجراءات المحاكمة . تدوينها بحضور الجلسة . ما لا يطل المحضر في هذا الخصوص .
- إتعدام العمل الإبرائي بسبب عدم الكتابة .
- مثال في عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة .
- بطلان . أسبابه . الأسباب الشكلية .
- الأصل أن الإجراءات قد بوشرت صحبة . المادة ٢٠/١ ج .
- نقض . أوجه الطعن وأصابعه . ما لا يطل الإجراءات . أسباب جديدة .
- لا يوجب الحكم عدم تدوين دفاع المتهم تفصيلا في محضر الجلسة . بل المتهم أنه
يطلب صراحة لإثبات ما يذهب من دفاع فيه . عدم جواز التعدي بهذا السبب لأول مرة
أمام محكمة النقض .

١ - الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي يحث يدخل تحت سلطان
قاضي الموضوع وتقديره ، يقرره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بحسب ظروف
الدعوى وحالة كل منهم شخصيا على حدة .

٢ - الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت . ، فلا يعيب الحكم
أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان المتهم
يهمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة
لإثباته به ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عثر على الساعة المبيتة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لبوليت موديس نصر واحتبسها لنفسه بنية تملكها بطريق الغش . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأزرابية الجزئية قضت بحضور يا عملا بالمادة ٣١٩ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل والتفاد . فاستأنف المتهم الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضور يا بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع وما انطوى عليه الحكم من بطلان ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه طلب من محكمة ثانى درجة تأجيل القضية أسبوعا واحدا حتى يتمكن محاميه من الحضور فرفضت المحكمة إجابته إلى ذلك وقضت في الموضوع وفوتت عليه حقه في الدفاع . هذا وقد جرت مناقشة بين المحكمة والطاعن في شأن تنفيذ الحكم فأساء الطاعن فهم السؤال وأجاب بأن الحكم قد تنفذ عليه وكان لتلك الإجابة أثرها في تأييد الحكم على الطاعن دون أن تقضى المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة على ما فعلت مع المتهمين الآخرين وقد خلا محضر الجلسة من ذلك كله واستدل الطاعن على ذلك بعريضة مؤرخة ٥ يونيه سنة ١٩٥٧ ضمنها هذه الوقائع جميعها وقدم إلى رئيس الدائرة التي فصلت في الدعوى فأشر عليها بالارفاق دون أن ينهى ما ورد فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجنحة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك وكان القانون لا يوجب في مواد الجناح والمخالفات أن يحضر مع المتهم أثناء المحاكمة محام يتولى المدافعة

عنه ، وما دام أن المتهم قد أذن بالحضور إلى الجلسة إعلانا صحيحا وفقا للقانون وحضر الجلسة فليس له أن يطالب المحكمة بوجوب تأجيل الدعوى حتى يحضر معه محام ، بل يجب عليه أن يحضر مستمدا لإبداء دفاعه إما بنفسه وإما بواسطة من يختاره لذلك من المحامين ، ومن ثم فليس له إذا ما رفض طلب التأجيل أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ومع هذا فالثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن طلب التأجيل لحضور محاميه فأجيب إلى طلبه وفي الجلسة المقبلة لم يحضر محاميه وأبدى الطاعن دفاعه ولم يعاود طلب التأجيل لحضور محاميه فتكون إجراءات المحاكمة قد وقعت صحيحة لما كان ذلك ، وكان الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي بحث يدخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره يقرره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل منهم شخصيا مل حدة ، وكان الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان المتهم يهمة بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته به فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس معيننا رفضه ، ووضوما .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد حفيظ ، وعادل يونس المستشارين .

(٢٦٢)

الطعن رقم ١١٠١ سنة ٢٨ القضائية :

حكم . عيوب التسبيب . قصور البيان . مثال في قتل وإصابة خطأ .
قصور الحكم الصادر بإدانة متهم في جريمة قتل وإصابة خطأ عند استناده في تقرير مسؤوليته إلى أقوال مرسله لا تستند إلى فحص قتي وعدم تضمين الحكم بيانات يمكن مراقبة سلامتها .

إذا كان الحكم قد أخذ في مساملة المتهم — بجريمة القتل والإصابة الخطأ — بأقوال مرسله لا تستند إلى فحص قتي ، وهو حين أوردتها لم يدعمها ببيانات يمكن مراقبة سلامتها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور ، فإذا خلص الحكم إلى أن ركن الخطأ ثابت في حق المتهم من قيامه ببناء الشرفة بناء غير قتي من ضالة الحديد وعدم تركيبه تركيباً فنياً وضالة الأسممت مما أدى إلى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصابته المجنى عليه ، وكانت أقوال مهندس التنظيم التي رجع إليها الحكم في تحديد مسؤولية المتهم وإن تضمنت بياناً لما يجب أن يكون عليه تسليح البناء تسليحاً فنياً ، فهي لم تشر إلى مقدار العجز في مواد تسليح الشرفة المنهارة ولا إلى مبلغ ثقل الحمل الذي انهارت تحته وقد رجع الشاهد في القول برداءة التسليح إلى افتراض ضعفه لمجرد انهياره تحت هذا الحمل فإن الحكم يكون قاصراً متعيباً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل عبد المنعم محمد خليل وهدان وإصابة إبراهيم ميخائيل حنا وذلك ناشئاً عن

إهماله وعدم احتياطه ومخالفته للقانون بأن أقام البناء بدون ترخيص ولم يتم بتنفيذ الاشتراطات الفنية التي تلزم توافرها بأن كان تسليح شرفة المنزل ضعيفا وموضوعا في غير المواضع الواجبة فانهارت الشرفة بالمجنى عليه الثاني الذي كان يقف بداخلها وسقطت على المجنى عليه الأول الذي كان يقوم بطلاء المنزل أسفلها وأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الابتدائية والتشريحية والتي أودت بحياة الأول . وطلبت عقابه بالمسأدين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى محمد خليل مرسى و ابراهيم ميخائيل حنا الذي توفي أثناء نظر الطعن وحل محله ورثته بحق مدنى قبل المتهم وطلب كل منهم القضاء له قبله ونصر جرجس المسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بقروش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت . ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى المدنى الأول والثانى بالتضامن مع المسئول بالحق المدنى لكل منهما قروش صاغ واحد مع المصاريف المدنية على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة المقررة بها والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وألزمته المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه هو القصور فى التصويب ذلك بأنه وقد بنى مسئولية الطاعن عن انهيار الشرفة بما حملت على ما قاله من ضالة الحديد وعدم تركيبه تركيبا فنيا وضالة الأسمنت مما أدى إلى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصاب المجنى عليه لم يبين هذه المقادير وما يجب أن تكون عليه ولم يتعرض لبيان ثقل الحمل الذى لم تقو الشرفة على حمله وكيفية تركيبه حتى يمكن مراقبة صحة ما ذهبت إليه المحكمة فى

تقرير مسئولية الطاعن عن النتيجة دون المجنى عليه الذى أقام "السقالة" بما عليها من مون وأدوات .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رجع فى تحديد مسئولية الطاعن إلى ما شهد به عبد المنعم البحيرى مهندس تنظيم مصر القديمة فى تحقيقات النيابة من أن سبب سقوط الشرفة وداءة تسليحها وأن سقوطها لا يرجع إلى ثقل السقالة المربوطة بها لأن المفروض فى الشرفة أن تتحمل ثقلا أكثر من ثقل السقالة بكثير وخلص إلى أن ركن الخطأ ثابت فى حق المتهم (الطاعن) من قيامه ببناء الشرفة بناء غير فنى من ضالة الحديد وعدم تركيبه تركيبا فنيا وضالة الأسمت مما أدى إلى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصاب المجنى عليه، لما كان ذلك وكانت أقوال مهندس التنظيم كما وردت فى التحقيقات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن وإن تضمنت بيانا لما يجب أن يكون عليه تسليح البناء تسليحا فنيا فهى لم تشر إلى مقدار العجز فى مواد تسليح الشرفة المنهارة ولا إلى مبلغ ثقل الحمل الذى انهارت تحته وقد رجع الشاهد فى القول برداءة لتسليح إلى افتراض ضعفه لمجرد انهياره تحت هذا الحمل. لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد أخذ فى مساءلة الطاعن بأقوال مرسله لا تستند إلى فحص فنى وهو حين أوردها لم يدعمها ببيانات يمكن مراقبة صلاتها ومن ثم فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا تقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث وجه الطعن الآخر مع إلزام المدعى بالحق المدنى بالمصروفات .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
ومحمد عطية اسماعيل ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٢٦٣)

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٨ القضائية :

إعلان . إجراءاته . م ١٢ مرافعات . اختلاس أشياء محجوز عليها . المسئولية والعقاب .
القصد الجنائي . العلم بيوم البيع .

خطأ الحكم عند اعتباره إعلان المتهم بيوم البيع في مواجهة شيخ البلدة صحيحاً رغم خلوه مما
يفيد اتباع الاجراءات التي رسمها نص المادة ١٢ من قانون المرافعات .

إن المادة ١٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحضر في حالة عدم
وجود الشخص المطلوب إعلانه في موطنه أن يسلم الورقة المطلوب إعلانها
إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه ، فإذا لم يجد
منهم أحداً أو امتنع من وجده عن تسلم الصورة وجب أن يسلمها على حسب
الأحوال لأمور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص
في دائرته ، كما أوجبت على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه
إلى المعلن إليه في موطنه الأصل أو المختار كتاباً موصى عليه يخبره فيه أن الصورة
سلمت إلى جهة الإدارة وعليه أيضاً أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل
الإعلان وصورته ، فإذا كان الحكم — في جريمة اختلاس أشياء محجوز عليها قضائياً —
قد خلا مما يفيد أن هذه الإجراءات قد اتبعت ، فإن المحكمة إذ عدت الإعلان
في مواجهة شيخ البلد صحيحاً وأمسست عليه ثبوت علم المتهم باليوم المحدد للبيع
تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأذرة المينة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح قلم كتاب محكمة المنيا الابتدائية والتي سلمت إليه على سهيل الوديمة لحراستها فبددها لإضرارها بالخزانة العامة وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة ماوى الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادت الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و٥٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٤٣٥ سنة ١٩٥٣ بحبس المتهم أسبوعا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا مع جعل الايقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية نظرت هذه الدعوى وقضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التضرر ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن إعلان ورقة البيع وقع باطلا لتوجيه الاعلان إلى شيخ البلدة فى غير الحالات التى نص القانون على توجيهه إليه ومنها حالة عدم الاستدلال على محل إقامة المدين والثابت من محضر المحجز ومن محاضر البيع اللاحقة أن للطاعن محل إقامة معلوم فعلمه باليوم المحدد للبيع وتكليفه بتقديم المحجوزات لمندوب البيع لا يكون مستندا إلى إعلان صحيح ثابت بالأوراق .

وحيث إنه من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يثبت فى الحكم بالإدانة علم المتهم باليوم المحدد للبيع علما حقيقيا مبينا على دليل صحيح ، ولما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة أولى وثانى درجة بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فرد الحكم عليه بقوله : "إن البيع تمحده يوم ١٦/١٠/١٩٥٤ وأعدم وجود مشتر أوقف وفى يوم ١٩٥٤/١٠/٢٨ خوطب المتهم مع الشيخ وأخطر الشيخ بخطاب موصى عليه بتحديد يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ للبيع ...

وأن إخطار المتهم بخطاب موصى عليه يعتبر إعلانا صحيحا ومن ثم يتعين إطراح هذا الوجه من الدفاع، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح وحده دليلا نافيا لجهل الطاعن باليوم المحدد للبيع فضلا عن قيام الشك في صحة الإعلان إذ يقرر الحكم تارة أن الخطاب الموصى عليه وجه إلى شيخ البلد ويقرر تارة أخرى أنه وجه إلى المتهم ولما كانت هذه المحكمة قد أمرت بضم المفودات لتطلع على ذلك الخطاب فلم تهتد إليه بين الأوراق، هذا إلى أن المادة ١٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على المحضر في حالة عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه في موطنه أن يسلم الورقة المطلوب إعلانها إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره فإذا لم يجد منهم أحد أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لما مور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص في دائرته، كما أوجبت على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعليه أيضا أن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته، لما كان ذلك وكان الحكم قد خلا بما يفيد أن هذه الإجراءات قد اتبعت فإن المحكمة إذ عدت الإعلان صحيحا وأسست عليه ثبوت علم الطاعن باليوم المحدد للبيع فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل وفهم يسى جندى ،
ومحمود حلى خاطر ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٢٦٤)

الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ القضائية

(١) قانون . تفسيره . قواعد التفسير .

النص العام يعمل به على عمومته ما لم يخص بدليل .

مثال في تفسير نص المادتين ١ ، ٢/٩ من قانون مكافحة الدعارة رقم ٦٨
سنة ١٩٥١ .

دعارة . عناصر الواقعة الاجرامية . ركن الاعتداء . اشتراطه في جريمة المادة ٢/٩
دون جريمة المادة الأولى من ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(ب) حكم . ميبوب تسبب أحكام الادانة . المقصود في بيان ركن الاعتداء في جريمة المادة ٢/٩
من ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ . مثال .

١ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن
مكافحة الدعارة - على تجريم كل من حرض ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور
والدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على
الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتداء ، فیر أن
المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب ” كل من يمتلك أو
يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل مادة
الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بإسماحه في محله
بالتعريض على الفجور والدعارة ” - وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء
يفيد أن مراد الشارع إستثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

٢ - إذا كان ما أورده الحكم للاستدلال به على قيام ركن العادة - في الجريمة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المكونة لعصر الاعتياد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى ، بحيث تستطيع محكمة النقض إقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفى هذا القول بيانا للركن المذكور ، مما يجيب الحكم ويوجب نقضه للقصور في بيان الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع أخرى حكم ببراءتها - بأنهما المتهم (الطاعن) أولا : بصفته مالكا لمنزل مفروش مفتوح للجمهور "فندق" قدم إلى غرفة بقصد ارتكاب الفجور والدعارة بها مع المتهم الثانية وثانيا - ساعدها على ارتكاب الفجور وسهل لها ذلك وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢/٩ و ٣ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة جناح الأزبكية قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢/٩ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم لمدة سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ في المكان الذي يعينه وزير الداخلية وخلق الفندق موضوع الجريمة لمدة ثلاثة أشهر وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية رفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتأييد الحكم المستأنف ، وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنها تطرحه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه دان الطاعن تطبيقاً للسادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، مع أن الواقعة إن صحت لا تنطبق عليها إلا الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون المذكور، لأن صور تسهيل الفجور أو الدعارة في كل من هاتين المادتين تختلف عن الأخرى فضلاً عن أنه حين دان الطاعن عن الجريمة الثانية المسندة إليه طبق الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون المذكور وفي ذلك تناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه ، هذا إلى أن هذه الفقرة تستلزم للعقاب توافر ركن العادة، ولم يستدل الحكم على توافر هذا الركن إلا بالتحريات التي استمدتها ضابط البوليس من الشكاوى المقدمة عن الفندق مع أن هذا الدليل فوق أنه لا يؤدي إلى ثبوت ركن العادة فهو متف بما قرره الضابط نفسه أمام المحكمة الاستئنافية إذ شهد بأن التحريات أثبتت عدم صحة الشكاوى المذكورة .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى ضد الطاعن بوصف أنه أولاً : بصفته مالكاً لمنزل مفروش مفتوح للجمهور (فندق) قدم إلى..... غرفة بقصد ارتكاب الفجور والدعارة مع المتهم الثانية . ثانياً . مساعد المتهم الثانية على ارتكاب الفجور والدعارة وسهل لها ذلك وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٩ فقرة ثانية و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة فقضت المحكمة المطعون في حكمها بإدانة في هاتين التهمتين تطبيقاً للواد المذكورة مع المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وقالت في حكمها الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه - بيانا لواقعة الدعوى "إنها تتحصل فيما أثبتته السيداليوز باشى عبدالحالق بركات معاون مكتب الآداب بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٥٧/٤/٢١ من أنه وردت للمكتب شكاوى تتضمن أن المتهم الأول (الطاعن) وهو صاحب فندق وميسر يدير الفندق للدعارة السرية وأن أشخاصاً يترددون عليه بحجة نسوة صافطات ليقدّم لهم المكان لقاء أجر ويسهل لهم ارتكاب الفحشاء دون أن يقوم

بقيدهم بالدفتري الخاص ، وإنه أثناء مروره الساعة ١١ و ٣٠ دقيقة مساء
على الفندق للتأشير بدفتري البوليس قابله صاحب الفندق بالطابق العلوى وبسؤاله
عما إذا كان يوجد بالفندق نزلاء لم يقيدهوا بالدفتري الخاص أجاب بأن شخصا معه
إمرأة حضر للفندق واستأجر الغرفة رقم ٢١ وكانت تقوم بتغيير ملابسها وتبين
أنها المتهم الثانية تجلس بالحجرة ووجد معها شخصا يدعى يقف
بالحجرة ويرتدى قميصا وسروالا وخالعا باقى ملابسها وقد ذكر أنه حضر للغرفة
لارتكاب الفحشاء مع المتهم الثانية ، ثم عرض الحكم المطعون فيه لاستظهار
ركن العادة فقال "إنه ثابت من أقوال الضابط اليوزباشى هيدانخالى بركات أنه
تحقق من تحرياته أن المتهم اعتاد تسهيل الفجور والدعارة بسماحه فى محله العمومى
(اللوكاندة) للغير ارتكاب الدعارة بأن يقدم لهم المكان لقاء أجر وقد تأيدت
هذه التحريات بالواقعة التى ضبط فيها وما قرره
الأول من أنه توجه إلى اوكاندة المتهم لارتكاب الفحشاء مع الأخيرة وأنه أعطى
المتهم مبلغ جنيه وهو يزيد عن الأجر المقرر للبيت العادى وذلك نظير سماحه له
بارتكاب الفحشاء مع هذه المرأة". ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة وقد نصت على تجريم كل من حرص ذكر
أو أنثى على ارتكاب الفجور والدعارة أو ساعده على ذلك أو سهر له بصيغة عامة
تفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط
ركن الاعتياد غير أن المادة التاسعة تكفلت فى فقرتها الثانية بالنص على عقاب
كل من يملك أو يدير متزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجهمور
يكون قد سهل مادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه
فى محله بالتحريض على الفجور والدعارة ، وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء
يفيد أن مراد الشارع إستثناء من ورد ذكرهم فى النص الخاص من الحكم العام
مما مقتضاه امتناع تطبيق المادة الأولى على واقعة الدعوى التى لا تنطبق عليها

إلا الفقرة الثانية من المادة التاسعة ، لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فيما تقدم للاستدلال به على قيام ركن المادة هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المكونة لعنصر الاعتياد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى بحيث تستطيع محكمة النقض إقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا القول بيانا للركن المذكور مما يوجب الحكم ويوجب تقضيه للقصور في بيان الواقعة دون حاجة له بحث باقي أوجه الطعن وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، وفهم يسى جتدى ، ومحمد طلبة اسماعيل المستشارين .

(٢٦٥)

الظمن رقم ١٢٥٣ لسنة ٢٨ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . حق الدفاع الشرعى عن النفس .
شروط قيامه . وجوب توجيهه إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه . الأثر المترتب على تخلف هذا الشرط .

يشترط في حق الدفاع الشرعى عن النفس أن يكون استعماله موجها إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، فإذا كان الطاعن لا يدعى أن عدوانا حالا بادره به المجنى عليه ، أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه ، فإن حق الدفاع الشرعى لا يكون له وجود .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في قتل عبد الملاك جاد الرب حنا عمدا بأن طعنه بآلة حادة "سكين" قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو مداركة المجنى عليه بالملاج . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمناقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمت

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن هو القصور في بيان نية القتل ذلك أن الحكم المطعون فيه اكتفى في بيان هذه النية بإيراد الأفعال المادية التي اقترفها الطاعن والسبب الذي دفعه إلى اقترافها دون أن يعنى بإقامة الدليل على ثبوت نية إزهاق الروح .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يؤداه أن المتهم ليب زكا روفائيل (الطاعن) قصد إلى حيث كان المجنى عليه عبد الملك جاد الرب حنا يقوم على حراسة ماكولات (خبز وطعمية) معدة للبيع ووكل إليه بهذه الحراسة زكى روفائيل مالك الماكولات وشقيق المتهم وحاول المتهم أن يأخذ بعض الطعمية والخبز دون أن يأخذ ثمنها فأبى عبد الملك عليه ذلك فاعتدى عليه ليب ونشب بينهما عراك فضمه بندى جريس فرج بعد أن أصيب من جرائمه وذهب إلى العدة وأبلغه الحادث فأحضرهما العدة وحرر بلاغا وأرسله معهما في صحبة الخفير حكيم فرح سعيد إلى المركز وقبل خروجهما من نطاق البلدة شرع المتهم في قتل المجنى عليه عبد الملك بأن أخرج سكيناً من جيب جلبابه وأغمدتها بمؤخر يمين صدر المجنى عليه فنفذت إلى التجويف الصدري وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهم هو مداركة المجنى عليه بالعلاج فغبطه الخفير كما ضبط السكين المستعمل في الحادث . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة عرض لاستظهار نية القتل لدى الطاعن فقال "إن توفر هذه النية ثابت من أن المتهم امتلأ قلبه حقداً على المجنى عليه بعد أن آثره شقيقه عليه في حراسة الطعام الذي أعده للبيع وبعد أن حال المجنى عليه بينه وبين الاستيلاء على ما يبنى غصباً ثم أنه أغمد السكين وهي آلة قاتلة بطبيعتها في مقتل من المجنى عليه حتى نفذت إلى تجويف صدره وقد خاب قال المتهم أصعب خارج عن إرادته وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج"

ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سائغا وكافيا في بيان نية القتل ومن شأنه أن يؤدي إلى ثبوت هذه النية فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الطاعن دفع التهمة المسندة إليه بأنه اعتدى على المجنى عليه عندما هم أخوه المجنى عليه بالاعتداء عليه وامتلد على وجودهم في مكان الحادث بما قرره بندي جريس الذي قرر في تحقيق النيابة بأن هنا جاد الرب وصليب جاد الرب أخوى المجنى عليه كانا في ذلك المكان وقت وقوع الحادث غير أن الحكم المطعون فيه نفى وجودهما قولا منه أن الخفير كذب هذه الواقعة كما كذبها الواقع دون أن يبين هذا الواقع الذي يستند إليه .

وحيث إن ما ينهه الطاعن في هذا الوجه مردود بأن المحكمة عرضت في أسباب حكمها لما يزعمه الطاعن في دفاعه من أن إخوة المجنى عليه كانوا في مكان الحادث وهموا بالاعتداء عليه فطعن المجنى عليه بالسكين ونفت هذا الزعم بقولها أنها "تلتفت عما علل به المتهم هذا الاعتداء بقوله إنه رأى أخوة المجنى عليه وهم يهيمون بالإعتداء عليه فقد كذبه في ذلك الخفير كما كذبه الواقع إذ لو كانوا على مقربة منه وراوا اعتدائه على أخيه المجنى عليه لردوا اعتدائه أو باداوه بمثله أو بأكثر منه" ولما كان إطراحها هذا الزعم مما يدخل في حدود سلطتها في تقدير وقائع الدعوى وأداتها فإن المجادلة فيه لا تكون مقبولة، هذا إلى أن هذا الزعم على فرض صحته لا ينشأ عنه حق الدفاع الشرعى عن النفس لأنه يشترط في هذا الحق أن يكون استعماله موجها إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، ولما كان الطاعن لا يدعى في دفاعه أمام محكمة الموضوع ولا في طعنه أن عدوانا حالا بادره به المجنى عليه أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه فإن حق الدفاع الشرعى لا يكون له وجود .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهم يسى جندى ،
ومحمد عطية اسماعيل ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٢٦٦)

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ القضائية : *

- سلاح . قانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ .
- جريمة إحراز السلاح الناري وذخائره بغير ترخيص . عناصر الواقعة الاجرامية . المحاكمة .
- معاقبة .
- كفاية المحاكمة المادية للسلاح والذخيرة بصرف النظر عن الباعث .

يكفى لتحقيق - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة إحراز ذخيرة
مما يستعمل في السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لها ، أيا كان الباعث
على حيازتهما ، ولو كان لأمر عارض أو طارئ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا - أحرز سلاحا ناريا مششخنا
«بندقية ألماني» بدون ترخيص . وثانيا - أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة
المنصوص عليها في الجدول رقم ٣ بدون ترخيص . وطلبت إلى محكمة الجنايات
محاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢٦/١ و ٢ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرفق . فقررت بذلك .
ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون
الاجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

• قررت محكمة النقض المبدأ ذاته في الطعن ١٢٨٥ ، ١٢٨٧ لسنة ٢٨ (جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨)

المحكمت

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إن واقعة الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه تتحقق بها جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص لتوفر ركن الحيازة في حق المتهم ولا يؤثر في قيام هذا الركن الباعث على الحيازة، ولو كان الغرض منها هو الحيازة العرضية، فاستناد الحكم في براءة المتهم المطعون ضده إلى أن حيازته للبندقية المضبوطة هي حيازة عارضة لم يكن القصد منها حمل السلاح بغير ترخيص وإلى أن المتهم الآخر - صاحب البندقية - لم يسلمها له بقصد حملها أو استعمالها بل تركها لحفظها معه ريثما يقضى ببعض حاجته هو استناد خاطيء يجناف مع صحيح القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال " أنه في مساء يوم ١٩٥٧/٥/٢٩ بناحية الناصرية مركز ديرمواس مديرية المنيا بينما كانت قوة من رجال الشرطة تقوم بحملة تفتيشية بتلك الناحية إذ شاهد أحد أفرادها المتهم الأول أحمد حميده موسى (المطعون ضده) جالسا في جرن قمع ويده بندقية بها تسعة طلقات فضبطها وقرر المتهم لرئيس القوة أن البندقية يملكها المتهم الثاني عبد المتجلى عبد الظاهر الذي يحمل ترخيصا بحملها وأن عبد المتجلى تركها معه وذهب إلى البلدة ولما مثل هذا الأخير في التحقيقات قرر أنه عهد ببندقيته إلى المتهم الأول وذهب إلى البلدة للعناية بابنه المريض وأن البندقية المضبوطة ملكه ومرخصة باسمه وقدم للتحقق رخصة سلاح رقم ١٨٤٥ مؤرخة في ١٩٥٥/٨/٢١ عيار ٣٠٣ من بندقية مششخنة والرخصة سارية المفعول حتى ١٩٥٧/١٢/٣١ ، وأضاف المتهم المذكور أنه لم يسلم بندقيته إلى المتهم الأول وإنما تركها بجواره في الجرن وأوصاه أن يحافظ عليها " واعتمد الحكم في قضائه ببراءة المتهم على القول " بأنه يبين من الوقائع المتقدمة أن حيازة المتهم الأول للبندقية والذخيرة موضوع الإتهام هي حيازة مؤقتة طارئة لم يقصد منها حمل السلاح أو استخدامه وبذلك يكون القصد الجنائي متفيا لدى المتهمين في هذه الدعوى

ويتعين براءتهما مما أسند إليهما". ولما كانت الواقعة كما صار إثباتها في الحكم تتكون بها الجريمتان اللتان رفعت بهما الدعوى على المتهم وهي جريمة إحراز سلاح ناري مششخن بغير ترخيص وجريمة إحراز ذخيرة مما يستعمل في السلاح الناري المذكور ، إذ يكفي لتحقيق هاتين الجريمتين مجرد الحيازة المادية للسلاح والذخيرة أيا كان الباعث على حيازتهما ولو كان لأمر عارض أو طارئ ولا تأثير للباعث على قيامها . ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم استنادا إلى الأسباب التي أوردها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يقتضى نقضه وتصحيح الخطأ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ومعاقة المتهم على مقتضى المواد التي رفعت بها الدعوى الجنائية عليه مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات لوحدة الغرض ولارتباط الجريمتين ببعضهما ارتباطا لا يتجزأ .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : معطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ،
وأحمد زكي كامل ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٦٧)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ القضائية :

(أوبرج) اختصاص . امتداده . ارتباط . أثر الارتباط الفئرين دطوى بعضها من اختصاص
المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم استثنائية .

ارتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية ارتباطا حتميا
يوجب اختصاص المحاكم الجنائية العادية بنظر الدعوى والفصل فيها . علة ذلك .
المادة ١٨٣ أ ج ، ٢٢/٢٢ ع .

تمسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة القانون إلى الجريمة الأصلية وسيرها
في مجراها في مرحلتى الإحالة والمحاكمة إلى أن يتم الفصل فيها .

بقاء اختصاص المحكمة العادية في حالة الارتباط الحتمى ولو قصى في الجريمة
الأصلية التى هى من اختصاصها بالبراءة أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .
علة ذلك . عموم نص المادة " ١٨٣ " أ . ج .

١ - قررت المادة " ١٨٣ " من قانون الإجراءات الجنائية قاعدة عامة
أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هى أنه إذا ارتبطت جريمة من الجرائم
العادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - بجريمة عسكرية - ارتباطا
حتميا تتوافر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات اختصت بنظرهما
والفصل فيهما المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تنظيلا لاختصاص المحاكم صاحبة
الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل
إلا في الأحوال التى يتناولها القانون بنص خاص .

٢ — تتناسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدهوى ، في الإحالة والمحاكمة إلى أن يتم الفصل فيهما .

٣ — يظل إختصاص المحكمة العادية مبسوطا على الجريمتين المرتبطتين إلى أن يتم الفصل في موضوعهما ، ولا ينفك عنها هذا الإختصاص ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من إختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لإقامة الدهوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الفتاح حسن المصري — أولابانه : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا ماديا في ورقة رسمية هي محضر معاينة وجود مخزن بضائع له بالمنطقة الحرة صادر من مصلحة الجمارك وذلك بتغيير كلمة "نظر" إلى كلمة "يعتمد" وثانيا — أنه استعمل الورقة المذكورة بادية الوصف بأن قدم صورة زنكوغرافية منها إلى بلحان تقدير التعويضات عن أضرار الحرب ببور سعيد مع علمه بتزويرها وثالثا — أنه أدلى كتابة ومشافهة ببيانات غير صحيحة وذلك للحصول على تعويضات عن أضرار الحرب التي وقعت على الأموال بمدينة بور سعيد . وطلبت النيابة إحاطته إلى محكمة الجنايات لمعاينته بالمواد ٢١٢ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٤ من الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٥١ الصادر من محافظة القنال . وغرفة الاتهام بمحكمة بور سعيد الابتدائية أمرت بحضورها بعدم وجود وجه لإقامة الدهوى الجنائية على المتهم في التهم الثلاث المنسوبة إليه . فطعن الطاعنة "النيابة العامة" في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

... وحيث إن النيابة تبنى طعنها على الخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك تقول إن الجريمة الثالثة الواردة بوصف التهمة هي جريمة منصوص عليها في الأمر العسكري المحلى رقم ١ لسنة ١٩٥٧ الصادر من محافظة القنال بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ بمقتضى السلطة المخولة له بالأمر العسكري رقم ٢ الصادر من الحاكم العسكري العام ، فهي جريمة عسكرية تختص بنظرها والفصل فيها المحاكم العسكرية وحدها دون غيرها تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية ، وليس لجهة القضاء العادى ولاية الفصل فيها ، أما وقد نظرت غرفة الاتهام موضوع هذه الجريمة وفصلت فيه بالأوجه لإقامة الدعوى فإنها تكون قد أخطأت إذ كان عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن تهم ثلاث هي أنه في المدة بين ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ ونهاية مارس سنة ١٩٥٧ ببور سعيد أولاً - ارتكب تزويراً مادياً في ورقة رسمية هي محضر معاينة وجرّد لخزن بضائع له بالمنطقة الحرة صادر من مصلحة الجمارك وذلك بتغيير كلمة "نظر" بكلمة "يعتمد" وثانياً - أنه استعمل هذه الورقة المزورة بأن قدم صورة زئكوغرافية منها إلى لجان تقدير التعويضات عن أضرار الحرب ببور سعيد مع علمه بتزويرها وثالثاً - أنه أدلى مكاتبة ومشافهة ببيانات غير صحيحة وذلك للحصول على تعويضات عن أضرار الحرب التي وقعت على الأموال بمدينة بور سعيد . وبعد أن اطّلت غرفة الاتهام على الأوراق أمرت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم في التهم الثلاث وأصغت قضاءها على سببين : الأول : عدم توافر ركن القصد الجنائي في واقعة التزوير في المحرر الرسمي ، وبالتالي انعدام جريمة استعمال المحرر المذكور ، والثاني عدم توافر أركان جريمة الادلاء ببيانات كاذبة وهي موضوع الجريمة الثالثة .

وحيث إن المادة ١٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "في أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة إذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم استئنافية يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية..." قد قوت قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه إذا ارتبطت جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استئنافية - بجريمة عسكرية - إرتباطاً حتمياً تتوافر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات، اختصت بنظرهما والفصل فيهما المحاكم الجنائية العادية، وذلك تغليبا لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء، ولا يخالف هذا الأصل إلا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص، ويظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطاً على الجريمتين المرتبطتين إلى أن يتم الفصل في موضوعهما ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، وذلك لورود النص بصيغة عامة مطلقة والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولأن مناط الاختصاص المشار إليه آنفاً هو الارتباط الحتمي بين الجرائم، حيث تتماصك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى، في الإحالة والمحاكمة، إلى أن يتم الفصل فيهما. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة قدمت المتهم إلى غرفة الاتهام لإحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن الجريمة العسكرية مع الجريمتين الأخرين، وكان الواضح مما أثبتته الأمر المطعون فيه اشتغاله على العناصر التي يتحقق به ارتباط هذه الجرائم الثلاث بعضها ببعض إرتباطاً لا يتجزأ ويجمعها غرض جنائي واحد، فإن غرفة الاتهام إذا أمرت بالأوجه لإقامة الدعوى في تلك الجرائم جميعاً. يكون أمرها صادراً من جهة تملك إصداره لدخوله في حدود ولايتها المستمدة من القانون.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً.

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : محمود مجد مجاهد ، وأحمد زكي كامل
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٦٨)

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٨ القضائية

نقض . أوجه الطعن . الحكم باعتباره من الأعمال الإجرائية الشكوية . مالا يطله .

الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة .

حكم . بيانات المنطوق . عيوب الدليل . التضارب بين المنطوق والأسباب متى يتوافر ؟

جواز تفسير منطوق الحكم ما أجمته أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس
دون الفراءة . إنتفاء التناقض في هذه الحالة .

الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة ، ولا تريب على الحكم إذا خصص
في منطوقه ما كان قد أجمله في أسبابه ، فإذا كان ما قاله الحكم في أسبابه إجمالاً
عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسر في منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون
الفراءة فإن هذا التفسير لا يجافي المنطق ولا يناقض في شيء ما سبقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه أولاً : أحرز السلاح الناري الموين
بالمحضّر " فرد غير مششخن " بدون ترخيص . وثانياً : أحرز الذخيرة المبينة
بالمحضّر " طلقة خرطوش " بدون ترخيص وطلبت من غرفة الاتهام إحاطته إلى
محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ ، ٦ ، ٢٦/١ — ٤ ، ٣٠٠٤ من القانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٢ الملحق به .
فقررت بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام
مع تطبيق المواد ٣٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١٧ من قانون العقوبات بمراقبة تنظيم قديس
واصف بالحبس مع الشغل لمدة ستة وبتغريمه مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ
عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم مع مصادرة المضبوطات
وأعفته من المصاريف الجنائية .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق القبض ... ألخ

الحكمة

... وحيث إن محصل الوجه الأول من الطعن هو أن الطاعن دفع ببطلان القبض
عليه وبطلان ما تلاه وترتب عليه من إجراءات ، ذلك أنه وقد اتهم في جريمة تبديد
من غير المعقول أن يصدر أمر بالقبض عليه لهذا السبب ، وأن الأمر دبر
للاستقام منه لتزاع بينه وبين شيخ الخفراء . وقد أغفلت المحكمة هذا الدفع ولم ترد
عليه ، كما أنها لم تثبت من صحة ما ادعاه شيخ الخفراء الذي توجه للقبض على
الطاعن من أنه كان مطلوباً حقاً لنقطة البوليس فلم تكن بالاطلاع على الإشارة
التلفونية التي قبل ورودها من النقطة في هذا الشأن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "لأنه قد ثبت للحكمة
من التحقيقات التي بوشرت في الدعوى ومن شهادة الشهود الذين سمعوا في التهمة
أنه في يوم ٤ يولييه سنة ١٩٥٦ أرسلت نقطة دفتيق إشارة إلى ناحية دفتيق
تطلب فيها استدعاء المتهم (الطاعن) لسؤاله في محضر تبديد فلم شيخ الخفراء
عبد الفتاح عمر محمد أنه يخفى عند ماقية له وسط الزراعة فاتجه هو والخفراء
نصيري شحات سليمان وعبد الفتاح درين عبد الفضيل وعلى ماضي شعبان إلى تلك
الساقية حوالي منتصف الليل ولما أن صاروا على بعد بضعة أمتار رأوا شخصين
راقدين بجوار حشة المواشي القريبة من الساقية فتاداهما شيخ الخفراء مصوباً
بطاريتيه نحوهما فإذا هما المتهم (الطاعن) وبقطر صالح والزوجته وكان المتهم يحمل

فردا هدد باستعماله ولكن شيخ الخفراء والخفراء هجموا عليه وتمكنوا من ضبطه وعادوا به إلى البلدة وقدموه لشيخ البلدة أحمد شعلان غريب الذي سأله فاعترف له بملكته للسلح المضبوط وأضاف شيخ البلد أن طلقة استخرجت من الفرد المضبوط في حضوره" وأورد الحكم على ثبوت التهمة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شيخ الخفراء والخفراء وبقطر صالح بمحضر البوليس وشيخ البلدة الذي اعترف له الطاعن بحيازته ، والعمدة وما ثبت من تقرير الطبيب الشرعي عن صلاحية السلح والذخيرة للاستعمال . ولما كان ما يقوله الطاعن في شأن الدفع بأن أمرا بالقهض لم يصدر على الطاعن قبل ضبطه هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة للأدلة التي أوردتها ، هذا فضلا عن أن حمل الطاعن للسلح في يده وقت ضبطه هو حالة قلنس بالحرية تميز لرجال السلطة العامة إحضاره وتسليمه إلى مأمور الضبط القضائي بغير حاجة إلى الحصول على إذن من النيابة ، لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه شابه التخاذل لتناقض أسبابه مع منطوقه فقد ورد بالأسياب أن المحكمة ترى أخذ الطاعن بالرأفة يجعل وقف التنفيذ شاملا لكافة العقوبات التي أنزلتها به ، بينما جاء بمنطوق الحكم أن وقف التنفيذ إنما ينصب على عقوبة الحبس ولا يمتدداها إلى عقوبة الغرامة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين وإقامة الدعوى قال : " وحيث إن المحكمة ترى في الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ومن أخلاق المتهم (الطاعن) ما يبيح على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ومن ثم ترى وقف تنفيذ العقوبة التي توقعها عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات مع معاملة المتهم بمقتضى حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات " ثم جاء المنطوق بالصيغة الآتية : " حكمت المحكمة بمعاينة نظيم قديس واصف بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة مائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم " . ولما كان الأصل في الأحكام أن تحمل على الصحة وكان ما قاله

الحكم في أسبابه إجمالا عن تنفيذ العقوبة قد فسر في منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون الغرامة ، وهذا التفسير لا يحافي المنطق ولا يناقض في شيء ما سبقه ولا أثرب على الحكم إذا خصص في منطوقه ما كان قد أجمله في أسبابه ، ومن ثم يكون ما جاء بهذا الوجه غير مسديد .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهمي جيسي
جندى ، ومحمد عطية اسماعيل ، وعادل بونس المستشارين .

(٢٦٩)

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ، ب) استدلال . تلبس . ورود حالاته على سبيل المحصر . المادة ٣٠ ج .
بطلان . أسبابه . تخلف الشروط المرضوية لصحة العمل الاجرائي . مثال في تخلف
شرط العيب في القبض .

آثار البطلان . إمتداده إلى ما تلاه من أعمال إجرائية ترتبت عليه .

واقعة مشاهدة رجل الضبطية القضائية لتهم بضم مادة في نفسه لم يتبينها وظنها
مخدرا لا توفر حالة التلبس رغم كون المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية
بالاتجار في المخدرات . أثر انتفاء هذه الحالة في القبض على المتهم وشم فيه وإجراء
عسيل معدته .

١ - إذا كان مؤدى الواقعة التي انتهى إليها الحكم "أن الكونستابل أثناء
سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة في نفسه لم يتبين ماهيتها
فظنها مخدرا ، فأجرى القبض عليه وقتشه" فإن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل
على أن المتهم شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق المحصر
بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، حتى ولو كان المتهم من المعروفين
لدى المباحث الجنائية . بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض
قد وقع باطلا .

٢ - ما دام الثابت من الحكم أن القبض على المتهم حصل قبل شم فيه وأن الدليل المستمد من الشم مع ما فيه من مساس بحرية المتهم لا يمكن اعتباره مستقلا عن القبض الذي وقع باطلا ، فلا يصح أن يقال أن الكونستابل شم المخدر يتصاعد من فم المتهم على إثر رؤيته يتلع المسادة وأن شم المخدر على هذه الصورة يعتبر تلبسا بجريمة الاحراز فيكون غسيل المعدة بعد ذلك إجراء صحيحا على أساس هذا التلبس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها في القانون . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٣٥ ج ، ٢/٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين رقم ١ من الجدول المرفق فتدورت بذلك . ومحكمة جنايات أميوط قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم حسن عبد المال مسددا مما أسند إليه .

فطمنت الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق القرض . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول النيابة إن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى ببطلان القبض على المتهم وما ترتب عنه من إجراءات وبراءة المتهم ، استنادا إلى أن الكونستابل الذي قبض على المتهم لم ير في يده شيئا وهو يسير في الطريق العام فتكون الحركة التي أقامها المتهم من وضع يده في فمه ليتناول شيئا ، لا تدل في ذاتها على أن هذا الشيء مخدر ، ولم تكن هناك حالة تلبس بل لم توجد دلائل كافية على اتهام المتهم ، إن الحكم إذ قضى بذلك قد خالف القانون ، إذ يكفي للقول بهيأمة

حالة التلبس بإحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، خصوصا وأن الثابت من واقعة الدعوى كما استظهرتها المحكمة ، أن المتهم حين لمح الكونستابل بدا عليه الارتباك وهو معروف لديه بالاتجار بالمواد المخدرة ومد يده بسرعة ظاهرة إلى فمه وكان بين يديه مادة تشبه الأفيون وابتلعها بجرى وراءه ولحق به وشم فمه فوجد رائحة الأفيون تنبعث منه ، فيكون القبض الذي وقع من الكونستابل على المتهم في تلك الظروف على أساس التلبس بالجريمة صحيحا في القانون مما يترتب عليه بالضرورة اعتبار ما أسفر عنه فصيل المعدة وتحليل محتوياتها من العثور على "آثار المورفين" دليلا صحيحا .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على حسن عهد العمال سعد بأنه في يوم ٩ أبريل سنة ١٩٥٦ بدائرة بندر أصيوط أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ، بعد أن استعرض وقائع الدعوى على ما جاء بتحقيقات النيابة ومحضر البوابيس ، نظرا لوفاء الكونستابل الشاهد الوحيد في الدعوى ، عرض لما أشارت إليه النيابة في طعنها فقال : "وحيث إن الشاهد المذكور (يقصد الكونستابل) قرر في محضره الذي حرره إثر الحادث أنه إذ كان يجتاز شارع رزق الله مقارلمحه المتهم ، وأن الارتباك بدا على المتهم ومد المتهم يده إلى فمه بسرعة ظاهرة وكانت بين أصابعه مادة سمراء تشبه الأفيون وابتلعها بجرى وراءه حتى لحق به وشم فمه فوجد رائحة الأفيون تنبعث منه ، ومن حيث إن هذا القول وإن كان يبدو في ظاهره أنه يحمل الدليل على أن جريمة إحراز المخدر متلبس بها إلا أن الكونستابل لم يورد في محضره بيانا مفصلا عن الدلائل أو الأمارات التي تنبئ بحالة التلبس كذلك أيضا فإنه لم يبين كيف يقضى له أن يميز الشيء الذي كان يضعه المتهم بين أصابعه ولم يكشف عن صورة تقنع بأن هذا الشيء لم يكن غير مادة تشبه الأفيون ، ومن حيث إنه

الشاهد المذكور قرر أمام النيابة أنه إذ وقع بصره على المتهم لأول مرة وهو يسير في الطريق العام لم يرف في يده شيئا ، وأنه لم يفتن إلى المسادة التي كانت في يده إلا عندما كان يضعها في فسه ليزدردوها ، ومن حيث إن عدم رؤية الشاهد شيئا في يد المتهم وهو يسير في الطريق ثم قوله إنه لم يفتن إلى المسادة التي كانت بين أصابع المتهم أو في يده إلا عندما هم يتلعمها لا تطفئ المحكمة على أن الشاهد استطاع تمييز هذه المسادة وقد جاءت أقواله خلوا مما يفتنى ضوعا على ما أثاره المتهم من دفاع يخلص فيما قال به من أنه كان الأيسر على المتهم أن يلقي المخدر أرضا بدلا من أن يتلعه دون أن يلحظه الكونستابل ... ومن حيث إنه متى تقرر ما تقدم فإن جريمة إحراز المخدر المسندة إلى المتهم يكون غير متلبس بها كما أنه لم يتوافر الدليل الذي يحمل على الاعتقاد بأن المتهم كان يحوز مخدرا ومن ثم يكون القبض على المتهم قد وقع على خلاف ما تقضى به المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وبالتالي يكون القبض باطلا .

لما كان ذلك ، وكان التفتيش من إجراءات التحقيق القضائي لا يملكه إلا رجال التحقيق ولا يجوز أن يتولاه رجال الضبطية القضائية إلا في أحوال معينة جاءت على سبيل الحصر وفيما عدا هذه الأحوال فهم ممنوعون من إجراءاته إلا إذا أذن لهم فيه من السلطة القضائية المختصة ، وكان يبين مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أن المحكمة إذ تعرضت للظروف التي لا يست القبض على الطاعن واستخلصت من المقدمة التي أوردتها استخلاصا سائغا أن ما زعمه الكونستابل من أمارات ومظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة من الطاعن ، لم يكن له أساس من الواقع ، بل قصد منه أن يلبس الواقعة غير لهاها الحقيقي حتى يفتنى على الواقعة حمة العمل الصحيح ، إذ تناولت المحكمة ذلك كله ، فذلك من حقها لا يصح الجدل فيه أمام محكمة النقض ، وكان مؤدى الواقعة التي انتهى إليها الحكم "أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة في فمه لم يتبين ماهيتها فظنها مخدرا ، فأجرى القبض عليه وقتشه" . هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة (٣٠) من قانون الإجراءات الجنائية . حتى ولو كان

المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا . ولا يصح أن يقال أن الكونستابل شم المخدر يتصاعد من فم المتهم على اثر رؤيته يتلع المادة ، وأن شم المخدر على هذه الصورة يعتبر تلبسا بجريمة الإحراز فيكون غسيل المعدة بعد ذلك إجراء صحيحا على أساس هذا التلبس ، لا يصح أن يقال هذا ما دام الثابت من الحكم أن القبض على المتهم حصل قبل شم فيه وأن الدليل المستمد من الشم مع ما فيه من أساس بحرية المتهم ، لا يمكن اعتباره مستقلا عن القبض الذي وقع باطلا ، لما كان ذلك ، وكان بطلان القبض مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمدا منه ، وكان لا يوجد في الدعوى أدلة أخرى غير ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم يكون صحيحا ، وبالتالي يكون الطعن على غير أساس معين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : مصطفى كامل : وفهيم يسي
جندى ، ومحمد عطيه اسماعيل ، وعادل يونس المستشارين .

(٢٧٠)

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ القضائية :

أحوال شخصية . تزوير المحررات . عناصر الواقعة الاجرامية . أركان التزوير . وقوع التزوير
على من هو صاحب المحرر لإثباته .

عقد الزواج الذى يحرمه القس . بياناته التى أعد لإثباتها .

تقرير الزوج أنه مسيحى بينما هو مسلم مع خلو المحرر من البيان المتعلق بخلو الزوج من الموانع
الشرعية يجعل المحرر خاليا من تغيير الحقيقة فى هذا البيان .

القصد الجنائى فى التزوير . انتفاؤه إذا كانت علة تقرير الزوج بأنه مسيحى هى سابقة امتزاه
بإرتداده إلى الدين المسيحى وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين .

غرفة الاتهام . نظامها . الأوامر التى أصدرها . تسببها . مالا يعيب النصيب .

لا يعيب الأمر أن يخطئ فى تقرير بعض الأسباب القانونية مادام أن النتيجة التى انتهى إليها
ظلت صحيحة بما بقى منها . مثال .

ما انتهى إليه الأمر الصادر من غرفة الاتهام من تأييد قرار النيابة العامة
بم حفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه تزويرا فى عقد
زواجها المحرر بمعرفة القس بتقريره أنه مسيحى بينما هو مسلم لخلو المحرر من
تغيير الحقيقة فى البيانات المتصلة بخلو الزوج من الموانع الشرعية التى خلا المحرر
من الإشارة إليها بعد سديدا ، كما أن الاستفادة من مدونات الأمر المطعون فيه
أن القصد الجنائى لم يكن متوافرا لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج إذ اعتنى

الأمر المذكور الأسانيد التي تقدمت بها النيابة العامة تبريرا لتصرفها، ومنها أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لإرتداده إلى الدين المسيحي فعلا لسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين، ولا يعيب الأمر بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتريد فيخطيء في ذكر بعض قرارات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله إنه "لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين المرء وربه ... كما أن عقد الزواج لم يشرع لإثبات ملة طرفيه" - طالما أن ما أورده الأمر من اعتبارات سليمة يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أن لييه يونان معوض (الطاعنة) كانت قد تقدمت بشكوى لنيابة شمال القاهرة ضد رمزي سليمان مشرق متهمة إياه بأنه خطبها باعتباره مسيحيا وتم الزواج في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ على يد القسيس برنا باسيفين وقرر في العقد أنه مسيحي وقدم شهادة من كنيسة الفرنسيين بالقيوم بأنه مسيحي كاثوليكي مع أنه ثبت إسلامه بإشهاد رسمي بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ من محكمة بني سويف الشرعية الجزئية ويعتبر أنه ارتكب تزويرا في عقد زواجها بتقريره أنه مسيحي بينما هو مسلم وقد بلغها أنه متزوج وهذا أيضا مانع من موانع الزواج - وقررت ذلك أيضا في تحقيق النيابة وأضافت أن الإكليل تم في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وعلمت أنه تزوج من مسلمة في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ وأنه أحضر عقد زواجه من الطاعنة شهادة من القس ريمون عبود بالقيوم بأنه قبطي كاثوليكي غير متزوج كما أخد عليه إقرار آخر بأنه غير متزوج . فحفظتها النيابة العامة لإداريا . فاستأنفت الشاكية هذا القرار . وبعد أن أتمت سماعة غرفة الاتهام بمصر الوطنية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد تصرف النيابة المطعون عليه . فطلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن الطاعة (الشأكية) تبنى طعنها على أن الأمر المطعون عليه قد أخطأ في تطبيق القانون حين ذهب إلى القول بأن الديانة في عقد الزواج ليست من البيانات الجوهرية التي أهد العقد لإثباتها بدعوى أن الزواج لا يتطلب لصحته أكثر من رضا الزوجين على الزواج وأن اتصاف الزوج بالإسلام لا يمنعه طبقاً لشريعته من الزواج بمسيحية ، ذلك أنه لا نزاع في أن الزوجة إذا ألت بحقيقة ديانة زوجها وقت العقد لما ارتضت إتمامه مما يجعل هذا البيان جوهرياً ولا يصحح من ذلك ما أورده الأمر المطعون عليه من أن شريعة الإسلام تحول الزوج العقد على مسيحية بعد هذا الأمر عن موضوع اتهمته وأركانها ومسامه بنصر الرضا . كما أن ما برره الأمر المطعون فيه فعلة الزوج بأنه سبق أن تقدم قبل الزواج بيومين إلى الجهة المختصة لإثبات ارتداده إلى الدين المسيحي مما يجعله مسيحياً في يوم العقد ، غير صحيح ذلك أن الدين وإن كان في جوهره علاقة بين المرء وربه إلا أن القوانين قد تكفلت بوجوب اتخاذ إجراءات شهر معينة يوضح بها الناس نوع الدين الذي يعتنقونه منعاً للغش والتغوير ودواماً للاستقرار في المعاملات ، وبذلك يكون ما أحاط به الزوج نفسه من مظاهر توحى بأنه مسيحي وتوقيعه على العقد بهذه الصفة المزعومة على خلاف الواقع بعد تزويراً معاقباً عليه ولا يلزم لمساواة الزوج عن ذلك أن يتضمن العقد ما يفيد خلوا الزوج من موانع الزواج لأن إغفال هذا الأمر لا يغير من الواقع شيئاً بعد أن أثبت الزوج ديانته في المحرر الرسمي على أنه مسيحي مخالفاً بذلك الحقيقة القانونية القائمة به من قبل وهي سابقة إشهار إسلامه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه إذ قضى بتأييد تصرف النيابة العامة بحفظ الأوراق إدارياً قد اعتنى الأسانيد التي تقدمت بها النيابة العامة تبريراً لتصرفها والتي تجعل في أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لارتداده إلى الدين المسيحي فعلاً لسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين ولا يمنع الفصل في طلبه قبل العقد من اعتباره مسيحياً دون تعليق

الأمر على اتخاذ إجراءات شكائية معينة بقوله إن الدين ماهو إلا صلة بين المرء وربه . كما أن عقد الزواج لم يشرع لإثبات صلة طرفيه وإنما لربط رغبتيين توافقا على الزواج ولم يكن هناك ما يمنع الزوج إن كان لا يزال مسلما وقت زواجه بالشكائية من إبرام العقد إذ يسر له الدين الاسلامي ذلك وأن المنازعة في حقيقة ديانة الزوج سبيلها الطعن في عقد الزواج أمام السلطات الشرعية وهو ما سلكته فعلا الشاكية بالتجائها إلى المحكمة الكنسية طالبة بطلان زواجها . ثم أضاف الأمر إلى ذلك قوله ، ” ومن حيث أن المستأنفة (الشاكية) قدمت بالجلسة الأخيرة الدفتر المتضمن أصل عقد زواجها بالمستأنف ضده وتبين للغرفة أن هذا العقد وارد تحت رقم ٣٠٤ مسلسل وثابت به أن الزواج عقد في يوم الأحد ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بمعرفة الأب برناسيفين وأثبت أسماء الشهود الذين في حضورهم قد تمت المراسيم الدينية لعقد زواج حضرة رمزي سليمان مشرق الشهير بعدلى سليمان مشرق على حضرة الأنسة ليبيد يونان كريمة يونان معوض وذلك بعد أن أقر المذكوران بقبول الزواج من بعضهما البعض إرادتهما واختيارهما . وقد قرر الزوجان بما هوآت : أولا - أن يعمدا أولادهما ويربيانهما طبقا لقوانين الكنيسة الكاثوليكية . وثانيا - فيما يختص بالأحوال الشخصية تسرى على الطرفين قوانين الكنيسة الكاثوليكية . ثالثا - إذا نشأ عن هذا الزواج خلاف بين الطرفين فالكنيسة الكاثوليكية دون سواها الحق في أن تبت في الأمر . ولما كانت البيانات السالفة هي كل ما حواها محضر عقد الزواج فيما خلا أسماء الشهود وتوقيع الكاهن ثم توقيع الزوجين . ومن حيث إن هذا المحضر ولو أنه ورقة رسمية ومن حرره في حكم الموظف الرسمي إلا أنه قد خلا من البيان الواجب توافره طبقا للشكوى إذ لم يرد به إن كان المستأنف ضده (الزوج) خال من الموانع الشرعية أم لا مهما كان نوع هذا البيان سواء تعلق بالدين أو بسابقة الزواج أو بغيرها ، وانتهى الأمر المطعون فيه إلى أن الأمر لا جرمية فيه إذ أن عقد الزواج لم يعد لإثبات وجود اوانع الشرعية من عدمها لخلوه من بيان ذلك وأنه اقتصر كما تقدم على إثبات رغبة الطرفين ورضائهما بالزواج من بعضهما ” .

وحيث إن ما انتهى إليه الأمر المطعون فيه من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ الأوراق لحلو المحور من تغيير الحقيقة في البيانات المتصلة بنخلو الزوج من الموانع الشرعية التي خلا المحور من الإشارة إليه بعد مديدا ، كما أن المستفاد من مدونات الأمر المطعون فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوفرا لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج ، وكان لا يعبأ الأمر بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتريد فيخطيء في ذكر بعض قرارات قانونية لم يكن لها شأن في قوله أنه "لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين العبد وربّه ... كما أن عقد الزواج لم يشرع لإثبات ملة طرفيه" طالما أن ما أورده الأمر من اعتبارات سليمة يكفى لحمل النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ٩٥٨

بريافة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، وعادل يونس المشايرين .

(٢٧١)

الطعن رقم ١٣٤٠ سنة ٢٨ القضائية :

دفاع . طلب إجراء المعاينة . ماهيته . موقف أسباب الحكم بالنسبة له . الأثر المترتب على رفضه لأسباب لا تبرره . مثال .

إن طلب المعاينة إذا كان من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى إظهاراً لوجه الحق فيها ، فإن عدم إجابته أو الرد عليه رداً مقبولاً يبطل الحكم الصادر بالإدانة ، فإذا كانت المحكمة - في جريمة إحراز مخدر - قد رفضت طلب الدفاع عن المتهم الانتقال لمعاينة المقهى وكان هذا الرفض قائماً على ما قالته من أن معاينة الضيافة أثبتت ضيق المشرب أما عرض الحشيش في مكان مكشوف فيدل على جرأة المتهمين ، في حين أن المتهم يبنى هذا الطلب على أنه كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لضبطه ، وكانت المعاينة التي استندت إليها المحكمة خلواً مما أسس عليه المتهم طلبه فإن الحكم الصادر بإدانة المتهم يكون باطلاً متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أحزرا مخدرات (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٢٣ ج و ٣٥ و ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول الملحق به ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات

القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مسالفة الذكر عدا المادة ٣٨ بمقابلة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه طلب إلى محكمة الجنايات إعادة المعاينة لإثبات أنه كان بوسعه وهو جالس في مكانه بالمقهى أن يرى القوة وهي قادمة فيتخلص من المخدر الذي معه ، وذلك خلافا للرسم المرفق بالأوراق ولم يكن يقصد من هذا الطلب امتنعاد عرض المخدر جهاراً ، كما ذهب إلى ذلك الحكم ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ أن الحاضر مع الطاعن الأول أشار في دفاعه إلى أن الطاعن المذكور كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لضبطه ، وطلب إعادة المعاينة لتحقيق ذلك ، وقد رد الحكم على هذا الطلب في قوله : ”وبما أن المحكمة لا ترى محلاً لإجابة ما طلبه المدافع عن المتهم الأول (الطاعن الأول) من إعادة معاينة مكان الضبط إذ أن كل ما رمى إليه الدفاع من هذا الطلب هو التدليل على أن المشرب ضيق المساحة ومكشوف وأنه لا يتأتى أن يعرض فيه جهاراً الحشيش المضبوط — ولا ترى المحكمة محلاً لإجابة هذا الطلب إذ أن ضيق المشرب أمر مسلم به من معاينة النيابة ، أما عرض الحشيش في مكان مكشوف فهو أمر قد يدل على جرأة المتهمين وعدم احتياطهما ولا يدل بحال على عدم صحة الواقعة“ ، ولما كان رفض المحكمة هذا الطلب قائماً على ما قائلته من أن معاينة النيابة أثبتت ضيق المشرب ، أما عرض الحشيش في مكان مكشوف فيدل على جرأة المتهمين ، في حين أن الطاعن الأول يدعى

طلب المعاينة على أنه كان يستطيع وهو يجلس بالمقهى أن يرى أفراد القوة قبل دخولهم لضبطه ، وكانت المعاينة التي استندت إليها المحكمة خلوا مما أسس عليه الطاعن طلبه ، فإن عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه ردا مقبولا يبطل الحكم الصادر بالإدانة إذ هو من الطلبات المهمة المتعلقة بتحقيق الدعوى إظهارا لوجه الحق فيها ، ومن ثم يتعين الحكم بنقض الحكم والإحالة بالنسبة للطاعنين معاً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد
زكي كامل ، والسيد أحمد عفيفي ، ومادل يونس المستشارين .

(٢٧٢)

الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) حكم . بياقته . الخطأ في بيان سبب وجود شهود الواقعة بمكان الحادث . من لا يجب
تسبب الحكم ؟

(ب) استدلال . إجراءات التحقيق التي يملكها استثناء الضبط القضائي . القبض على المتهمين
الدلائل الكافية . مثال المادة ٣٤ . ج .

مشاهدة الطاعن في منتصف الليل يحمل شيئا وعودته جريا بعد أن خلع حذائه
ليسهل له الجرى فور رؤيته سيارة البوليس تهدى من سرعتها يوفر الدلائل الكافية
على اتهامه .

(ج) استدلال . قلبس . م . ٣ . ج . صورة واقعة تتوافر بها هذه الحالة .

نقض . طعن . أسباب موضوعية . مثال .

صحة القبض عند سقوط ما كشف عن محتويات اللقافة التي كان يحملها الطاعن
لتوافر حالة التلبس . نازعة المتهم في واقعة فراره وطريقة احتيائه لا تمتد إلى الجدل
الموضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

١ - خطأ الحكم - على فرض حصوله - في بيان سبب وجود شهود
الواقعة في مكان الحادث لا يؤثر في نتيجته ، وهو لا يعيبه مادام الأمر لا يتعلق
بنتى وجودهم في هذا المكان .

٢ - إذا استظهر الحكم أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل شيئا
وما أن رأى سيارة البوليس تهدى من سرعتها حتى قفل راجعا يمدو ، وأنه
خلع حذائه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية التي تبرر
القبض عليه طبقا للقانون .

٣ - إذا أثبت الحكم أنه عندما تم استيفاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات اللقافة التي يحملها فقد دل بهذا على قيام حالة التلبس ، ولا يؤثر في ذلك ما ذهب إليه الطاعن من المنازعة في واقعة فواره وما تدرض به للطريقة التي تم بها الإستيفاف لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ٢ الملحق به ، فقررت الغرفة بذلك . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا تطبيقا لمواد الاتهام سالفة الذكر بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ٣٠٠٠ جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن هو مخالفة الثابت بالأوراق ، والخطأ في القانون ويقول الطاعن في بيان ذلك أن الحكم على وجود شهود الواقعة بمكان الحادث بسبب يخالف ما ثبت عنه بالتحقيقات ، كما أخذ بما شهد به الضابط فيها من أن الطاعن تخلى عن بعض المخدرات أثناء مطاردته ، وطرح ما أبداه بالجلسة من أنه أوقعه فتناثر المخدرات منه مما لا يتفق ودعوى التخلي الإرادى عنها ، هذا إلى أنه لا صحة لما ادعى به من أن الطاعن ارتد مسرعا عندما رأى الضابط لمخالفة ذلك للمنطق ، ولأن الضابط لم يكن يرتدى الملابس الرسمية ، ولأن مثل هذه المقابلة كانت متوقعة ، على أن العدو ظاهرة لا تثير الشبهة ما لم يصحبها ظهور معالم للجريمة ، مما يبطل به القبض والتفتيش

وأخيرا فقد ذهبت المحكمة إلى أن استيقاف الطاعن تم بعد أن سقطت منه ما كشف عن محتويات الشنطة في حين أن ما وقع لم يكن استيقافا ، بل كان قبضا باطلا — كما قال الدفاع — ثم يعمل من أعمال العنف هو شل حركة الطاعن وإيقاعه مما أدى إلى ظهور لفافة المخدر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم — على فرض حصوله — في بيان سبب وجود شهود الواقعة في مكان الحادث لا يؤثر في نتيجته ، وهو لا يعيبه مادام الأمر لا يتعلق بنفى وجودهم في هذا المكان . هذا ولما كان للحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تلتزم ببيان السبب ، وكانت المحكمة قد ردت على الدفع ببطلان القبض وما ترتب عليها بقولها ”... إن الشاهد الأول رأى المتهم في حوالى منتصف الليل يحمل في يده شيئا وإن كان غير ظاهر ولم يمكن تبين ماهيته إلا أن المتهم بمجرد أن رأى سيار البوليس وقد هدأت من سرعتها بادر بالجرى من حيث كان آتيا ثم خلع حذاءه ليساعده على الفرار ، وهذه مسألة تدعو بغير شك رجل البوليس إلى الاشتباه في أمره والافتناع بوجود دلائل كافية على وقوع جريمة منه فمن حقه ضبطه ليتحقق من أمره ، وهو إن فعل غير ذلك ، كان مقصرا في القيام بواجبه ، والثابت من أقوال الضابط أنه قبل استيقافه كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات الشنطة التي يحملها ويغريها ، مما يدعو إلى القبض عليه ، وبذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه“ — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل شيئا ، وما أن رأى سيارة البوليس تهدئ من سرعتها حتى قفل راجعا يحدو ،

وأنه خلع حذائه ليسهل له الجرى ، فقد توفرت بذلك الدلائل الكافية التي أبرر القبض عليه طبقا للقانون ، وإذا كان الحكم قد أثبت أنه عندما تم استيقافه كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات اللقافة التي يحملها ، فقد دل بهذا على قيام حالة التلبس ، ولا يؤثر في ذلك ما يذهب إليه الطاعن من المنازعة في واقعة فراره وما تعرض به للطريقة التي تم بها الإستيفاف ، وغير ذلك مما جاء بطعنه لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم ، سماعيل ، ومحمود محمد
مجاهد ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلي خاطر المستشارين .

(٢٧٣)

الطعن رقم ١٥١ سنة ٢٨ القضائية :

(ا، ب، ج) محكمة الموضوع • بلاغ كاذب م ٣٠٠ ع • عناصر الواقعة الإجرامية • رافعة
كذب البلاغ •

حكم • البيانات الواجبة في تسبيب الأحكام • بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة والظروف التي وقعت فيها •

كذب البلاغ أمر موضوعي • شرط ذلك • وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه
في الحكم • عدم جواز الإحالة على عريضة الدعوى •

عدم تقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذي تصدره
النيابة العامة أو أية هيئة أخرى •

١ - تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر
في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة
إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه
ليعلم إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا .

٢ - لا يكفي في قيام الوقائع المسندة إلى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب
بمجرد الإحالة على عريضة سبق تقديمها في هذا الشأن ، إذ يجب أن يبدو واضحا
من الحكم ذاته ما هي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي اعتبرتها المحكمة واقعة
مكنوبة بسوء القصد من جانب المتهم .

٣ — لا بتقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، ومن باب أولى لا بتقيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى «كلجنة الكسب غير المشروع» ، بل عليها أن تعيد تحقيق الوقائع بحرفتها وتستوفى كل ما تراه قصفا في التحقيق لتستخلص ما تطمئن إليه فتحكم به .

الوقائع

رفع محمود ابراهيم حاتم "المدعى بالحقوق المدنية" هذه الدعوى مباشرة — ضد الطاعنين الستة اتهمهم فيها بأنهم أبلغوا كذبا مع سوء القصد لجنة فحص إقرارات الذمة المالية ضده بالادعاءات المبينة ببلاغاتهم المقدمة والتي انتهى التحقيق فيها بالحفظ لعدم الصحة ، رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٢ حصر ، وطلب المدعى عقابهم بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات والحكم له قبلهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة السيدة الجزئية قضت حضوريا تطبيقا لمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لكل منهم لوقف التنفيذ مع إلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت ومع إلزامهم أيضا بمصاريف الدعوى المدنية . فاستأنف المحكوم عليهم ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وتأييد الدعوى المدنية وألزمت المتهمين بالمصاريف المدنية الاستثنائية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه دانهم في جريمة البلاغ الكاذب دون أن تطلع المحكمة على البلاغ المنسوب إليهم تقديمه لتعرف ما إذا كانت الوقائع التي تضمنها قد توافرت لها جميع الأركان والشرائط التي يتطلبها القانون لجريمة البلاغ الكاذب ، وبذلك تكون المحكمة قد حصلت واقعة

الدعوى استنتاجا وأخذت الطاعنين بأقوال المدعى بالحقوق المدنية التي لم تتأيد بأقوال شهود . كما أنها افترضت جسم الجريمة بالقياس على شكوى أخرى لم تكن أساسا للدعوى الحالية ، وهي الشكوى ١٦٤٢ سنة ١٩٥٢ إيتاي البارود ، وقال الحكم عنها أنها مذيلة بعبارة تفيد أنها محرومة من عدة صور وتتضمن وقائع استغلال نفوذ وكسب غير مشروع ، وخلص إلى أن الشكوى موضوع الدعوى الحالية إن هي إلا صورة من الشكوى سالفة الذكر ، مع أن العبارة التي ذيلت بها الشكوى ١٦٤٢ سنة ١٩٥٢ إيتاي البارود لا تفيد بحكم اللزوم العقلي أن صورة منها قد أرسلت إلى لجنة فحص الإقرارات والشكاوى عن الكسب غير المشروع ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد امتدل على موضوع الشكوى من أقوال المجنى عليه ومن خطاب لجنة الكسب غير المشروع الرقم ٣٨١٩ سري المؤرخ ١٩٥٥/١١/٦ والذي يفيد أن الطاعنين قدموا شكوى ضد المدعى بالحقوق المدنية ثم حققت وحفظت ، ومن الصورة الرسمية للشكوى التي تقدم بها الطاعنون باسم قائد الثورة والثابت عليها أنها صورة من شكوى قدمت إلى جهات أخرى ، واستند الحكم في ثبوت كذب البلاغ الذي قدمه الطاعنون إلى أقوال المجنى عليه ثم إلى حفظ لجنة الكسب غير المشروع للبلاغ بعد تحقيقه ، وأنه بلاغ تضمن وقائع محددة عن كسب حرام واقتناء ثروة عن طريق غير مشروع . كما استند أيضا إلى أن الشكوى ١٦٤٢ سنة ١٩٥٢ إيتاي البارود قد حققتها النيابة وقررت بحفظها ، وخلص الحكم من كل ذلك إلى أن المدعى بالحقوق المدنية قد أثبت للجنة مصدر ثروته ، وإلا لاعتبرتها كسبا غير مشروع — لما كان ذلك ، وكان تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك للمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا ، وكان الثابت أن المحكمة لم تطلع على الشكوى المتضمنة الوقائع موضوع التهمة المسندة إلى الطاعنين ولم تجر فيها تحقيقا ، وإنما استندت في إثبات قيام هذه

الوقائع إلى ما ذكره المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه ، وإلى خطاب لجنة فحص شكاوى الكسب غير المشروع من أنها حققت وانتهت إلى حفظ بلاغ الطاعنين ، وأخيرا إلى أن الشكاوى المقدمة من الطاعنين في الدعوى الحالية هي صورة من الشكاوى ١٩٤٢ سنة ١٩٥٢ إيتاى البارود السابق لهم تقديمها ضد المدعى بالحقوق المدنية والتي حققها النيابة وانتهت إلى حفظها ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب لا تتقيد بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، فمن باب أولى لا تتقيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى "كلجنة الكسب غير المشروع" ، بل عليها أن تزيد تحقيق الوقائع بمعرفة وتستوفى كل ما تراه نقصا في التحقيق لتستخلص ما تظمن إليه فتحكم به ، وكان لا يكفى في قيام الوقائع المسندة إلى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الإحالة على عريضة مبهى تقديمها في هذا الشأن ، إذ يجب أن يبدو واضحا من الحكم ذاته ما هي الواقعة التى حصل التبليغ عنها والتي اعتبرتها المحكمة واقعة مكنوبة بسوء القصد من جانب المتهم — لما كان كل ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون بالإضافة إلى مخالفة القانون قاصر البيان بما يستوجب نقضه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى طاصل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة ، محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كامل
والسيد أحمد عفيفي ، ومحمد صليبه اسماعيل المستشارين .

(٢٧٤)

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ القضائية :

(أوبرج) تعدد . متشردون ومشقة فهم . الاشتباه . التشدد . الفارق بينهما ومبحث كل منهما .
متى يتوافر الارتباط بينهما ؟

جريمة العود للاشتباه . متى تتوافر ما الذي يعتد به لإثباتها ؟ المرسوم بقانون
٤٥/٩٨ والمادة ٣٢/٢ ع .

١ — التشرد حالة تتعلق بالشخص إذا لم يزاول وسيلة مشروعة للتعيش
ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص
وينشأ مسلكه الاجرامى ، وكلا الحالين متميز عن الآخر بمبحث الأول التعطل
ومبحث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الاجرامى ، وليس هناك ارتباط بينهما
إلا أن يثبت أن التعطل يدفع إلى الاجرام أو أن الاجرام أدى إلى التعطل .

٢ — يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه
بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين
من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من
تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة العود للاشتباه
التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت
بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون
الاجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه
بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة
المراقبة المقضى بها عليه فإن جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة .

٣ - العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه طبقا للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بإيام الحكم فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة يوسف حافظ "المطعون ضده" بأنه أولا : عد متشردا بأن لم يتخذ وسيلة مشروعة للتعيش ، وثانيا : وجد في حالة اشتباه بأن حكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال كما هو مبين بصحيفة السوابق ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢/٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة محرم بك الجزئية قضت غيايبا أولا : بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ، وثانيا : بوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة سنة وذلك من وقت امكان التنفيذ عليه ، وذلك تطبيقا لمواد الاتهام والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات . فعارض ، وقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف طالبا البراءة كما استأنفت النيابة العامة طالبة التشديد ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم بالنسبة لعقوبة الحبس والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . هذا على اعتبار أنه عاد لحالة الاشتباه لما تبين من مطالعة صحيفة سوابقه من أنه سبق الحكم عليه بذلك لعدة مرات كان آخرها بحبسه سنة مع الشغل ووضعه تحت المراقبة لمدة سنتين . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث ان مبنى للطعن أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من وجهين الأول إذ قضى بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات عن جريمة الاشتباه والتشرد ، مع أن كلا من الجريمةين يكون فعلا متميزا عن الآخر ، والوجه الثاني إذ اعتبر المتهم عائدا للاشتباه مع أن ما وقع منه من جرائم الاعتداء على المال بعد الحكم عليه بالمراقبة في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥ قد وقع خلال فترة العود للاشتباه ،

وقد سقطت هذه الجريمة بمضى المدة قبل ضبط المتهم في ١٩٥٦/٧/٣٠ . فيكون ما وقع من المتهم من السرقة وأدين من أجله نهائيا في ١٩٥٥/٢/١٣ خارجا عن فترة العود ، ولا يبقى معه إلا اعتبار المتهم مشتبه فيه وفقا للواد ٥ و ١/٦ و ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بالإضافة إلى كونه متشردا .

وحيث أنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى العمومية على المتهم بأنه في ١٩٥٦/٧/٣٠ أولا عد متشردا بأن لم يتخذ وسيلة مشروعة للتعيش ثانيا : وجد في حالة اشتباه بأن حكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال ، وقضت محكمة أول درجة غيابيا أولا بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ ، وثانيا بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة ، وطبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وفي الاستئناف وجهت المحكمة إلى المتهم تهمة العود إلى الاشتباه . وقضت بتعديل الحكم بالنسبة لعقوبة الحبس وجعلها شهرا وتأيد الحكم فيما عدا ذلك . وورد في أسباب الحكم أن المحكمة تأخذ بأسباب الحكم المستأنف وتضيف إليها أنها تعدل وصف التهمة إلى عود لحالة الاشتباه لما تبين من مطالعة صحيفة سوابق المتهم من أنه سبق الحكم عليه عدة مرات آخرها في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥ بحبسه سنة مع الشغل ومراقبته سنتين للعود للاشتباه ثم عقب ذلك حكم عليه بعقوبة جنائية السرقة في سني ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٥ من محكمة جنايات الاسكندرية .

وحيث أنه يبين من مطالعة صحيفة سوابق المتهم أنه حكم عليه عدة مرات للعود للاشتباه آخرها في ١٤ يناير سنة ١٩٤٥ بحبسه سنة مع الشغل ومراقبته سنتين للعود للاشتباه ، ثم حكم عليه بعد ذلك في ١٩٤٧/٧/٢ بالحبس سنتين لشروع في سرقة وفي ١٩٥٠/٦/٦ بالأشغال الشاقة سنتين للسرقة ، وفي ١٩٥١/٤/١٠ بالأشغال الشاقة سنتين لتبديد ، وفي ١٩٥٥/٢/١٣ بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات لسرقة ، لما كان ذلك وكان التشرّد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاوِل وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص وينشأ مسلكه الإجرامي ، وكلا الحالتين تتميز عن الآخر بمبعث

الأول التعطل ومبعث الثاني الأحكام الدالة على المسلك الاجرامى . وليس هناك ارتباط بينهما إلا أن يثبت أن التعطل دفع إلى الاجرام أو أن الاجرام أدى إلى التعطل وهو ما لا تفصح عنه واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم، وكان يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان لسنة فأكثر، وكانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الحكمين الصادرين عليه في سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للسادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية، وكانت العبرة في اثبات العود إلى حالة الاشتباه طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتواريخ وقوع الجرائم لا بإيام الحكم فيها . فإن الجريمة الأخيرة التي ارتكبتها المظعون ضده وقضى عليه بالإدانة فيها وقد وقعت منه في ١٦/٣/١٩٥٤ أى بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة المقضى بها بتاريخ ١٤/١/١٩٤٥ لا يعتد بها لإثبات العود للاشتباه — لما كان ما تقدم وكان ماورد في الحكم من سبق القضاء على المتهم بالإدانة لسرقات في سني ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥٥ يصلح أساسا لاعتباره مشتبه في تطبيق السادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه يتعين نقض الحكم وتصحيحه بالحكم في كل من التهمتين على حدة والقضاء على المتهم باعتباره مشتبه في لا عائدة للاشتباه .

جاسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل وفهم يسى جندى ،
ومحمود حلى خاطر ، وعباس حلى سلطان المستشارين .

(٢٧٥)

الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٨ القضائية :

إختلاس أشياء محجوزة . نية عرقلة التنفيذ . صورية إجراءات التنفيذ . تدليل فاسد على
قيامها في جانب المتهمين . مثال .

عدم إخبار الطاعة الأولى — وهى زوجة الطاعن الثانى — المحضر الذى
بأشر إجراءات المزاود الذى رسا عليها بأن ثمة حجزين آخرين أوقعهما
المدعى المدنى على الأشياء نفسها التى تناولها البيع ، لا يودى فى ذاته إلى أنها
اتفقت مع الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ أو أنها ساهمت معه فى التواطؤ على
تسخيرها لإعاقة التنفيذ فى شكل إجراءات صورية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : الأولى — بددت الموقوفات المبينة
وصفا وقيمة بالمحضر المحجوز عليها قضائيا لصالح عبد الفتاح أبو العزم وكانت
قد سلمت إليها على سبيل الوديعة باعتبارها حارسة عليها فبددتها لإضرارها بالمجنى
عليه والثانى — اشترك مع المتهم الأولى بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب
الجريمة السالفة بأن اتفق معها على تبديد المحجوزات ومساعدتها على ذلك وقد
تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . كما اتهمت النيابة الطاعن
الثانى فى الدعوى بأنه : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بمحضر المحجز والمملوك
له والمحجوز عليها قضائيا لصالح عبد الفتاح أبو العزم لإضرارها به ولم تكن قد

سألت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها ، وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وادعى عبد الفتاح أبو النزم المجنى عليه بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين بمبلغ خمسة عشر جنيا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة قسم أول طنطا الجزئية سمعت الدعويين بعد أن أمرت بضمهما . وقضت حضوريا بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف وفى الدعويين المدنيتين بإلزام المدعى عليهما بأن يدفع المدعى مبلغ خمسة عشر جنيا والمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك وفقا لمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وطلبا إلغاء وبراءتهما مما نسب إليهما ورفض الإدعاء المدنى قبلهما ، كما استأنفته النيابة بالنسبة للتهمة الأولى فقط وطلبت تشديد العقوبة المحكوم بها عليهما ، ومحكمة طنطا الابتدائية نظرت الاستئنافين المذكورين وقضت حضوريا بقبولهما شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للتهمة الأولى لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وألزمت المتهمين بالمصاريف المدنية الاستئنافية فطعن فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنان فى الوجهين الأول والثانى من أوجه طعنهما أنهما قدما ما يقطع فى أن مطلقة الطاعن الثانى استصدرت ضده حكما بنفقة لها ، واتخذت قبله إجراءات الحجز والبيع ، وقام المحضر ببيع الأشياء المحجوز عليها ، ورسمى المزاد على مطلقة المذكورة ، وذلك قبل حلول الميعاد المحدد لبيعها برفقة المجنى عليه ، مما يقطع بعدم حصول التبديد ، إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع بدعوى أن الإجراءات التى باشرتها مطلقة هى إجراءات صورية ، وقالت بأن رائحة التواطؤ بادية من ورائها ، خلافا لما يجب أن تبنى عليه الأحكام من الحزم واليقين ، وما كان يجوز لمحكمة الجحج أن تقضى بصورية حكم صادر

من قضاء الأحوال الشخصية وأن تقرر بطلان إجراءات الحجز والبيع لأن القاعدة أن هذه الإجراءات تعتبر صحيحة حتى يقضى بطلانها ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في إثبات صورية إجراءات المطلقة إلى ما مؤداه أنها وضعت طفلها في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بمنزل الطاعن الثاني ، وأن السرعة لا يست دعوى النفقة ، وحضر الزوج وصادق عليها ، وأن إجراءات الطلاق والنفقة والحجز معاصرة للإجراءات التي باشرها المحجى عليه ، وأن الطاعنين لم يخطروا المحجى عليه بوجود حجز المطلقة ، مع علمها بالحجزين اللذين وقعهما المحجى عليه مع أنه ليس ثمة ما يحول دون أن تضع المطلقة حملها في منزل أبيه ، وليس للحكمة أن تقول بعدم وقوع الطلاق رغم وقوعه ، وهو أمر لا يصلح موضعاً للهمز ، وأن الطاعن الثاني انتقل بعد الطلاق إلى منزل آخر مما دعاه إلى الدفع ببطلان إجراءات إعلانه وأن سرعة المخاصمة ومصادقة الزوج على النفقة لا يؤدي إلى الصورية ، وأن تعاصر الإجراءات التي باشرتها المطلقة مع إجراءات المحجى عليه هي من قبيل المصادفة ، ولا يؤدي قطعا إلى صورية إجراءات المطلقة ، كما أن عدم إخطار المحجى عليه بحجز المطلقة لا يؤدي أيضا إلى الصورية ، وخاصة أن الزوج حبس تنفيذا لحكم النفقة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ذهب إلى أن الطاعنين اختلسا الأشياء المحجوز عليها والمكلفين بحراستها بأن لم يقدمها إلى المحضر في اليوم المحدد للبيع ، وتناول ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من أن المحجوزات خرجت قسرا عن حيازتهما نتيجة لبيعها بالمزاد العلني تنفيذا لحكم نفقة استصدارته مطلقة الطاعن الثاني ، بما مؤداه أن الإجراءات التي اتخذتها المطلقة المذكورة هي إجراءات صورية اتخذت بقصد عرقلة التنفيذ ولا تنهي عن خصومة جدية بين الطاعن الثاني وزوجته وأن ثمة تواطؤ بين الزوجين على إتخاذ الإجراءات - لما كان ذلك ، وكانت القرائن التي ساقها المحكمة للتدليل على صورية إجراءات الحجز والبيع التي باشرتها مطلقة الطاعن الثاني قاصرة على إثبات أن الطاعن المذكور هو الذي سعى من جانبه إلى إقامة العوائق في طريق التنفيذ في شكل إجراءات صورية سخر مطلقته على إتخاذها ، ولم يثبت الحكم أن الطاعنة الأولى اتفقت

بدورها مع الطاعن الثانى على إقامة هذا العائق فى وجه التنفيذ ، واقتصر على التحدث فى شأنها بأنها والطاعن الثانى لم يخبرا المحضر الذى باشر إجراءات المزاد الذى رسا على الزوجة بأن ثمة حجزين آخرين أوقعهما المدعى المدنى على الأشياء نفسها التى تناولها البيع ، وهو ما لا يؤدى فى ذاته إلى أنها اتفقت مع الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ ، أو أنها ساهمت معه فى التواطؤ مع زوجته على تسخيرها لإعاقة التنفيذ فى شكل إجراءات صورية — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة الأولى بتهمة تبديد المحجوزات يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه — ولما كان الطاعن الثانى قد دين باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة مع الطاعنة الأولى فى ارتكاب جريمة التبديد آنفة الذكر ، فإنه يتعين أيضا نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثانى لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وبحضور السادة : محمود محمد مجاهد ، وأحمد زكي كمال ، والسيد أحمد عفيفي ، وعادل يونس المستشارين .

(٢٧٦)

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٨ القضائية :

دفاع . طلب سماع الشهود . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟

بطلان أسباب تصحيح البطلان . التنازل الضمني . مثال .

عدم تمسك المتهم بطلبه سماع الشاهد في الجلسة الأخيرة . دلالة . التنازل عنه . لا يغير من هذه الدلالة طلب المدافع عن المتهم في جلسة سابقة لإعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور .
علة ذلك .

إذا كان المتهم لم يتمسك بطلبه في الجلسة الأخيرة ، بل ترفع في الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع الشاهد ، فإن ذلك يفيد نزوله ضمنا عن هذا الطلب ، ولا يغير من هذا النظر ما أشار إليه المدافع عن المتهم في محضر جلسة سابقة من طلب إعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور ، ذلك أن القانون قد ترك الأمر في هذه الحال لمطلق تقدير المحكمة ، إن شاءت حكمت على الشاهد المتخلف بالفرامة المقررة قانونا أو أجلت الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ، أو أمرت بالنقض عليه وإحضاره إذا رأت أن شهادته ضرورية ، ومن ثم فالقول بأن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الدفاع وشابه بطلان في الإجراءات لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون الخمسة الأول قتلوا محمد محمد الخشاب همدا ومع سبق الاعترار بأن عقدوا وبيتوا نيتهم وجمعوا أمرهم

على استدراج من يتسمون فيه الثراء إلى منزل أعدوه لذلك لقتله وسرقة نقوده وما أن وقع اختيارهم على ضحيتهم الأولى - المجنى عليه سالف الذكر - حتى أوقعوه في شبا كههم بأن أوهموه بعزمهم على إقامة حفل عرس وورغبتهم في الاتفاق معه على كيفية إقامته فلما انخدع إليهم وصدق زعمهم استدرجوه إلى وكرهم وهناك اقتضوا عليه وأحاطوه من كل جانب ووضعوا حول رقبتة حبلا كانوا قد أعدوه من قبل لتحقيق بغيتهم وضغطوا عليها قاصدين من ذلك الإجهاز عليه فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد كان القنب من هذه الحناية التأهب لفعل جفحة وتسهيلها وارتكابها بالفعل ، ذلك أنهم بعد إجهازهم على المجنى عليه سالف الذكر سرقوا نقوده المبينة بالمحضر الأمر المنطبق على المادة ٣١٧/١-٤-٥ من قانون العقوبات . والمتهم السادس الأخير اشترك مع المتهمين الخمسة سالف الذكر بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة على ارتكاب جريمة القتل بادية الوصف بأن حرضهم واتفق معهم على ارتكابها وساعدهم على ذلك بأن أرشدهم عن المجنى عليه ورتب معهم وسيلة خدعة لاستدراجه إلى وكرهم فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت النيابة العمومية إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١-٣ من قانون العقوبات للخمسة الأول ، وبالمواد ٤٠/١-٢-٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١-٣ من قانون العقوبات للسادس ، فصدر قرارها بذلك ، ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها بمعاينة كل من المتهمين الستة بالأشغال الشاقة المؤبدة تطبيقا للمواد ٤٠/٢-٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١-٣ و ٣٥ من قانون العقوبات لأنهم في الزمان والمكان المذكورين اشتركوا مع بعضهم البعض في قتل محمد مجد الخشاب عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا النية وبيتوها وأجمعوا أمرهم على استدراج المجنى عليه إلى المنزل الذي أعدوه وأوهموه بعزمهم على إقامة حفل عرس وانخدع إليهم وهناك اقتضوا عليه ووضع بعضهم حول رقبتة حبلا من القنب كانوا أعدوه من قبل لتحقيق بغيتهم من خطفه وضغطوه على حقه قاصدين بذلك الإجهاز عليه وقتله وإزهاق روحه ، وقد

تمت جريمة القتل بناء على اتفاقهم ومساعدتهم لبعض وكان الغرض منها التآهب
لفعل جنحة سرقة وتسهيلها . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

١ — بالنسبة إلى الطعن المقدم من الطاعن الأول .

من حيث إن محصل الوجهين الأول والثاني من الطعن المقدم من الطاعن الأول
هو أن الحكم المطعون فيه قد أخل بحق الدفاع وشابه بطلان في الإجراءات ذلك
أن الدفاع عن الطاعن تمسك بطلب سماع شهادة الأستاذ السيد العمراوى المحامى
فيما ورد على لسانه بحضور جلسة عن أمر حبس المتهمين من وقوع إكراه على هؤلاء
لتلقيهم الاعترافات التى أدلوا بها أمام النيابة ، وقام الدفاع فعلا بإعلان الشاهد
المذكور للحضور بجلطة ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ ولما لم يحضر أمام إعلانه بجلطة
١٠ يونيو سنة ١٩٥٧ التى أجلت إليها الدعوى ، ولكنه لم يحضر كذلك ، فأصر
الدفاع على إحضاره ، وطلب إعمال حكم القانون فيه ، غير أن المحكمة التفتت
عن هذا الطلب ، وقضت فى الدعوى دون سماع الشاهد بدعوى عدم جدوى
سماعه بحجة تطابق الاعترافات مع ظروف الواقعة التى امتظهرتها المحكمة
من التحقيقات ، وبقوله أنه ما أدلى بهذه الشهادة بوصفه شاهدا بل بصفته
وكيلا ومدافعا عن المتهمين ، وفى هذا إخلال بحق الدفاع وبمبدأ شفوية
المرافعة .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن صرح
بجلطة ٨ يونيو سنة ١٩٥٧ أنه أعلن الأستاذ سيد العمراوى شاهد نفى له ،
وبالنداء عليه تبين أنه لم يحضر ، وأوضح المدافع للمحكمة ، أن الأستاذ العمراوى
كان محاميا فى الدعوى ، وأن أقواله ثابتة فى الأوراق ، ولما استفسرت منه
المحكمة عن الواقعة التى تستشهد عليها أجابها بأن الواقعة ذكرها فى التحقيق ،
فأنهت المحكمة أن هذه الواقعة جلت على سبيل الوكالة ، فأنهى إليها بأنه تقدم

لليابة بطلب تحقيق هذه الواقعة ولكننا لم نجبه إلى ذلك ، وأنه أعلن الأستاذ سيد العمراوى ، وأنه سبق أن تقدم بهذا الطلب إلى غرفة الاتهام ، فأصدرت المحكمة قرارا باستمرار المرافعة للجلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٥٧ لتبدأ النيابة والدفاع مرافعتها مع القبض على جميع المتهمين وحبسهم على ذمة المحاكمة وبالجلسة الأخيرة صرح المدافع عن الطاعن بأنه أعلن الأستاذ السيد العمراوى كشاهد قى وبالنداء عليه تبين أنه لم يحضر ثم أصدرت المحكمة قرارها باستمرار المرافعة لليوم التالى على أن يتم المتهمون دفاعهم مع استمرار حبس المتهمين ، وفى هذه الجلسة الأخيرة ترفع المدافع عن الطاعن فى موضوع الدعوى دون أن يتمسك بطلب إعلان الشاهد المذكور ، واقتصر على استعراض روايته المثبتة فى المحضر الثانى لامتداد حبس المتهمين ، وعاب على النيابة العامة عدم تحقيقها الواقعة التى ذكرها المحامى المذكور ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك بطلبه فى الجلسة الأخيرة ، بل ترفع فى الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع المحامى المذكور مما يفيد نزوله ضمنا عن هذا الطلب ، ولا يغير من هذا النظر ما أشار إليه المدافع عن الطاعن فى محضر جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ من طلب لإعمال حكم القانون فى الشاهد المتخلف عن الحضور ، ذلك أن القانون قد ترك الأمر فى هذه الحال لمطلق تقدير المحكمة ، إن شاءت حكمت على الشاهد المتخلف بالفرامة المقررة قانونا ، أو أجلت الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور أو أمرت بالقبض عليه وإحضاره إذا رأت أن شهادته ضرورية ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب الطاعن أو الرد عليه إلا إذا كان طلبا جازما ، أما الطلبات التى تبدى على سبيل التفويض ، فلمحكمة أن تجيبها أو تطرحها ، دون أن تكون ملزمة بالرد عليها ، وكان القانون لا يمنع المحكمة من أن تناقش أقوال الشهود الذين سمعوا فى التحقيقات الأولية ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة فتناولها الدفاع فى مرافعته ، ومادامت هى من جانبها لم تكن فى حاجة إلى سماع الشاهد سالف البيان بعد أن وضحت لها أدلة الدعوى — لما كان ما تقدم ، فإن هذين الوجهين فى الطعن لا يكون لهما محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث والرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه التناقض والتخاذل والخطأ في الإسناد ، ذلك أنه أسس قضاءه بالإدانة على اعترافات المتهمين على الرغم من تناقضها في أهم وقائع الدعوى وظروفها ، وكيفية ارتكابها وقد سلم الحكم بهذا التهاثر ونوه بعدم معرفة من قارف فعل الخلق بالحبل على وجه التحقيق ، وانتهى إلى مساءلة المتهمين بوصفهم شركاء لبعضهم البعض في القتل مع سبق الإصرار تمهيدا للسرقة ، ويبدو من ذلك تناقض الحكم حين اعتق بعض نقاط هذه الاقرارات ، وأطرح البعض الآخر ، كما أخطأ الحكم في تمصيل أقوال المتهمين الأربعة الأول في الجلسة حين نسب إليهم إقرارهم على جميع المتهمين واستخلص من ذلك صحة الاقرارات جميعا ، في حين أنه بالرجوع إلى أقوالهم المثبتة بحضور الجلسة ، يبين فساد هذا الاستخلاص وخصوصا أن الحكم سبق أن استبعد هذه أقوال من هذه الإقرارات ، مما يعيب النتيجة التي رتبها ، ويسم الحكم بالتخاذل والفساد في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، واستند في إدانته وباقي المتهمين إلى اعتراف هؤلاء بعضهم على البعض الآخر ، وإلى ضبط الثلاثة الأول منهم وهم ينقلون جثة المجنى عليه في سيارة أجرة ، وأقوال الشهود الذين رأوهم وضبطوهم ، وهم الذين باعوا إليهم الحبل المستعمل في الجريمة ، والخيش والففتين اللتين وضعت فيهما الجثة والمسلة والخيط الذي خيطت به الففتان ، وإلى اعتراف الكلب البوليسي والمعاينة وتقرير الصفة التشريعية ، واستبعد الحكم بعد ذلك وقوع إكراه على المتهمين للأدلة الصائفة التي أوردها بقوله : "وحيث إنه فيما يختص بالاكراه الذي قال به بعض المتهمين ومحاموهم والذي قيل أنه دفعهم إلى الاعتراف والذي أدعى به في معرض الدفاع إستنتاجا من المحامي المراوى فإن هذا الأمر لم يحم على دليل مطلقا بل تنفيه كل الظروف، المتقدمة وما شرحته المحكمة وطلعت عليه في وقته فيما تقدم من أسباب من أن سبب الاعتراف كان القبض على المتهم

الثالث فورا وهو ينقل اللجنة ومحاولة إبعاد التهمة عن نفسه ، وأنه مرتكب الحادث وحده ، فرأى الإقرار بالحقيقة طواعية منه لتخفيف مسؤوليته ، وذكر من حرضوه وشاركوه ، فأدلى بالوقائع مفصلة عن كيفية تكوين العصابة وأسماء المتهمين جميعا واشتراكهم في التفكير والتدبير ودفعهم النقود واستئجار الشقة والحديث عن القتل والسرقه وبطالتهم وإرشاد وجب عن القتل وترتيبهم كيفية استدراجه وأن الخلق تم بحبل وعن كيفية إخفاء اللجنة ، مما تبين صدقه تفصيلا ، أولا من الصفة التشريعية ، ومن وجود الحبل حول رقبة القتيل ومن أقوال المتهمين بعدها بعضهم على بعض وأقوال عبد المنعم في محضر المعاينة بعد أن أنكر في النيابة وتطابق هذه الأقوال مع أقوال شعبان من الاتفاق على القتل واشتراكه فيه وقبوله له وأقوال على حمارة نفسه عن ظروف القتل ومكانه وأقوال جمال ، وتطابق الرواية في الأمور الجوهرية منها كما تقدم . وعدم وجود أى أثر بالمتهم - بريقع - سوى بعض السحجات التى قال هو إنها من إمساك الجنود له ، ومن وجود الآثار الظفرية بعبد المنعم ومن آثار إمساك الجنود له ، ولو كان هناك إكراه لكأنت الإصابات كدمات كثيرة أو لذكرها كل منهم لو كمل النيابة عند حضوره ، أو لذكرها المحامى المرأوى فى وقتها ، وقد حضر التحقيق منذ بدئه ، وحضر رواية الاعترافات ، ولم يذكر الإكراه إلا أخيرا فى معرض الدفاع بجلسة المعارضة الثانية ، وقد قرر وكيل النيابة بالجلسة أن المرأوى كان معه ولم يخبره بشىء ما ، ولم يذكر شيئا عن الإكراه ، بل هو لم يجد بالمتهمين شيئا سوى السحجات الظفرية بثانيم والمتهم أو أثناء المرافعة أو غير ذلك ، بما تطمئن معه المحكمة إلى صحة هذه الاعترافات لتطابقها مع بعضها وكيفية صدورهما من المتهمين وتدرجهم فى الإدلاء بها بأنفسهم حتى إلى جلسة اليوم من إقرارهم دل بعضهم البعض كما تقدم ... " . لما كان ذلك وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية - بوصفه طريقا من طرق الاستدلال - هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجته وقيمته فى الإثبات ، شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة وكان للمحكمة أن تجزئ أى دليل يطرح عليها ، ولو كان اعترافا ، وتأخذ منه بما تطمئن إليه ، ولها أن تأخذ

بالاعتراف أمام النيابة ولو عدل عنه فيما بعد أمام المحكمة ، كما أن لها أن تأخذ
باعتراف متهم على متهم متى اطمانت إليه ووثقت به ، ولو لم يؤيد هذا
الاعتراف بدليل آخر ، وليس ثمة ما يمنعها من أن تعزز ما لديها من الأدلة
باستعراق الكلاب البوليسية متى ارتاحت إليه كوسيلة من وسائل الاستدلال ،
وكانت المحكمة قد خلصت من الأدلة الصائفة التي أوردتها والتي لها أصل ثابت
في الأوراق إلى أن الاعترافات التي صدرت من المتهمين ، إنما صدرت صحيحة
لا شائبة فيها وعن إرادة حرة لا وليدة إكراه وقع عليهم ، فإن تقديرها في ذلك
لا يجوز أن يكون موضع مجادلة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن
هذين الوجهين يكونان على غير أساس .

٢ — بالنسبة إلى الطعن المقدم من الطاعن الخامس :

وحيث إن مبنى الأوجه الأول والثالث والرابع من الطعن المقدم من الطاعن
الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في الإسناد وفساد الاستدلال وقصور
في البيان ، فقد دانت المحكمة الطاعن بوصفه شريكا مع المتهمين الأربعة الأول
في جريمة القتل مع سبق الإصرار إستنادا إلى ما استخلصته من أقوال المتهمين
واعتراف بعضهم على البعض الآخر ، على الرغم من تناقض هذه الاعترافات
وصدورها منهم بعد إكراههم عليها بالضرب . كما قصر الحكم في بيان مدى
اشتراك الطاعن في الجريمة التي دان الطاعن بها والتدليل عليها بأسباب تنتجها ،
واكتفى باستدلال على ذلك من مجرد تقابله مع المتهمين المعترفين بمقهى كوستا
ورهن خاتمه الذهبي وإسهامه بمبلغ جفifie دفعه إلى المتهم الثاني لتأجير الشقة ،
واستند في إثبات علمه بواقعة استدراج المجنى عليه إلى الشقة التي وقعت فيها
الجريمة إلى ما قال به المتهم الثاني من أنه ذهب وزميله المتهم الرابع إلى مقهى
بسيدي بشر على الكورنيش ، وكان معهما الطاعن ، في حين أن الواقع
من الأمر أن الطاعن رهن خاتمه الذهبي لكوستا في مقهاه بأبي فير
في اليوم الذي تم فيه تأجير الشقة بسيدي بشر ، وذلك بسبب إصهاره ، ولم تكن
مقابله للمتهمين الأول والثاني إلا عرضا بمقهى كوستا بعد أن تم لها استئجار

الشقة ، ودفعا عربون الإيجار وقد أكد هذه الواقعة كل من كوستا وبواب المنزل وأقوال المتهم الأول نفسه . هذا إلى قصور الحكم في التدليل على الاتفاق على القتل وطى سبق الإصرار وعدم استظهار نية القتل وإغفاله التحدث عنها استملا

وحيث إنه بالنسبة إلى ما أثاره الطاعن في خصوص الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين ونعته إياها بالتناقض والقول بأنها وليدة إكراه وقع عليهم ، فقد سبق الرد عليها فيما تقدم من أسباب هذا الحكم .

وحيث إن باقى ما يثيره الطاعن فى الأوجه سالفة الذكر مردود بأن المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى ومن سائر الأدلة التى أوردتها اتفاق المتهمين جميعا ، ومن بينهم الطاعن ، على القتل وتحدثت المحكمة بعد ذلك عن سبق الإصرار وعن نية القتل بقولها ” وحيث أنه يؤخذ مما تقدم جميعه أن المتهمين بعد أن رتبوا عصابتهم وأغراضها ووقع اختيارهم على المجنى عليه لما يعرفه عنه الرابع والسادس من ثراء اعتزموا الاعتداء عليه وقتله لسرقة نقوده وأعدوا لذلك الحبل اللينى الذى استعملوه فى ارتكاب جريمتهم ، ورسموا من قبل للجريمة مكانها وزمانها إذ انتظروا أن يمر المساء وحددوا خطتهم ودبروها باستدراج المجنى عليه بعد الظهر للشقة وأجلسوه معهم وأحضروا له المرطبات وطالوا سبب حضوره بأمر لأساس له وهو حضور والد أولهم — مع أنه متوفى — للاتفاق على السرادق الذى سيقمده ويكسب منه مما جعله ينتظر ، ودخول بعضهم للتهدة بما يشعر المجنى عليه بالاطمئنان على أن الأمر جد ، كل ذلك فى أناة مكنتهم جميعا من إنفاذ الجريمة بعيدا عن العوامل التى تعوقهم من بدء الليل فى الهبوط وقفل النور وترك أحدهم ليراقب الطريق من الشرفة تفاديا مما قد يحدث من مفاجآت ، وفى ذلك كله ما يدل على أنهم حين قارفوا عدوانهم على المجنى عليه كان ذلك تنفيذا لقصد سابق مصمم عليه خلال وقت سابق فى يومين قبل الحادث مما يدل على توافق ركن سبق الإصرار على مقارفة القتل . وحيث إن الواضح من الظروف المتقدمة جميعها أن المتهمين كانوا فيما قارفوه من الاعتداء على المجنى عليه قاصدين

قتله ، ويدل على توافر تلك النية لديهم من إزهاق روحه أن يتمكنوا بعدها من سرقة نقوده واقتسامها بينهم يؤيد هذا ماقرره بعضهم ”عاوزين نشق ونسرق“ وماقرره بعضهم أيضا من أن النية رتبت على استدراج المجنى عليه وإحضاره وتجهيز كيفية قتله واستجابة بعضهم لرغبة البعض بالاتفاق الذي تم بينهم والذي دفعهم إلى استئجار شقة لتنفيذ أغراضهم فيها مما يقطع في توافر نية القتل وإزهاق الروح ، وقد تعاونوا على صرعه والإجهاز عليه بما تتوافر معه نية القتل بالحقق “ لما كان ذلك ، وكان استخلاص المحكمة سائغا ، فهي غير ملزمة بعد ذلك أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستتجه من ظروف الواقعة وترد عليه ، بل يكفي أن يتضح من حكمها أركان الجريمة وأنها قد صحت نسبتها إلى المتهم الذي تجرى محاكمته ، وبيان الأدلة التي قامت لديها بجعلتها معتقدة ذلك وتقول به ، لما كان ما تقدم وكان ما يثيره الطاعن في طعنه ليس إلا جدلا واردا على موضوع الدعوى وأدلة الثبوت فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا تصح إثارته أمام محكمة النقض ، فإن هذه الأوجه من الطعن تكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن المقدم من الطاعن الخامس هو أن الحكم أخل بحقه في الدفاع ، وحاصل هذا الوجه هو ما أثاره الطاعن الأول في طعنه ، وقد سبق الرد عليه في أسباب هذا الحكم كما سلف البيان .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الخامس على غير أساس متعينا رافضه موضوعا .

٣ — بالنسبة إلى الطعن المقدم من الطاعن السادس :

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن السادس هو أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التدليل ، ذلك أن الدعوى الجنائية أقيمت عليه بوصفه شريكا بالاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهمين الخمسة الأول في ارتكاب جريمة القتل غير أن المحكمة دانت الطاعن بوصف أنه فاعل أصلى بعد أن لفتت نظر الدفاع عنه إلى ذلك ، دون أن تبين في حكمها علة هذا التعديل

الذى قارفه الطاعن وقد ثبت من مدونات الحكم أن الطاعن لم يتفق مع باقى المتهمين على قتل المجنى عليه ، أو أن له دخلا فى استئجار المنزل الذى وقعت فيه الجريمة ، أو أنه كان موجودا وقت ارتكابها ، أو أنه ذهب إلى المجنى عليه ، كما أن استدلال الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن من مجرد حضور أحد المحامين معه ومع متهم آخر ، واقتراض قيام الصلة بينهما لهذا السبب ، فيه مجافاة للمنطق ويعيب الحكم .

وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه اشترك مع باقى المتهمين فى ارتكاب جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المرتبط بارتكاب جنحة مرقعة طبقا للواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٣٢ — ٣ من قانون العقوبات . وفى جلسة المرافعة نبهت المحكمة الدفاع إلى أن يتناول فى مرافعته أن المتهمين جميعا اشتركوا مع مجهول أو مجهولين من بينهم ، ووافق الدفاع على ذلك ، ودانت المحكمة المتهمين جميعا ، ومن بينهم الطاعن ، على هذا الأساس ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من أدلة على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن سائغا ومقبولا ومن شأنه أن يؤدى إلى مارتب عليه ، وكانت المحكمة قد أخذت الطاعن بالوصف الذى اتهمته به النيابة ، ودارت المرافعة عليه ، فإن الحكم يكون سليما ، ولا يهبل من الطاعن ما أثاره فى وجه الطعن من جدل موضوعى فى واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضى الموضوع دون غيره مادام أنه مبنى على أسباب سائغة كما هو الحال فى الدعوى — لما كان ما تقدم ، وكان قد استبان أن الواقعة الجنائية التى أثبت الحكم وقوعها مبرر العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانونى الذى وقعت فيه المحكمة بوصفها الجريمة بأنها اشترك فى قتل عمد مع سبق الإصرار بدلا من قتل عمد مع سبق الإصرار ، فإنه لا جدوى من إثارة هذا الطعن على الحكم عملا بالمادة ٤٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن دارد المستشار ، وبحضور السادة : مصطفى كامل ، وفهيم يسى جندى ،
ومجد عطية اسماهيل ، ومحمود حلى خاطر المستشارين .

(٢٧٧)

الطعن رقم ١٣٣٧ سنة ٢٨ القضائية :

- (ا ب) حكم . الیاقات الواجبة في تسبب الأحكام .
• بيان تاريخ الواقعة . هو أمر موضوع متى أقيم الدليل عليه .
• خيانة الأمانة . طبيعة الجريمة وتحديد تاريخ ارتكابها .
• جوار اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردّها بعد مطالبة
بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة . علة ذلك .
- (ج) دفع إجمالية جوهرية . موقف أسباب الحكم بالنسبة لها . دهنى جنائية . تحريكها .
• حق المدعى المدنى في تحريك الدهنى الجنائية بالطريق المباشر . شروط التحريك .
• شرط عدم سابقة صدور أمر نهائى في الدعوى الجنائية بالالوجه لإقامتها . ما يقتضيه
هذا الشرط . مثال .
- (ج) قرض . طعن . المصلحة في الطعن . بطلان . شروط التمسك به . متى تنقضي المصلحة
في التمسك ببطلان الاجراءات ؟ .
• مثال للحكم الصادر بقوة واحدة في تهم متعددة بناء على الارتباط المنصوص عليه
في المادة ٣٢/٤٢ .
- (د) دهنى مدنية . مباشرتها أمام القضاء الجنائى . سقوط حق المدعى المدنى في اختيار
الطريق الجنائى لاختباره الطريق المدنى أولاً . وجوب اتحاد موضوع الدعويين .
• صورة وائنة تتوافر فيها المنايرة بين موضوع الدعويين .
- (و) لاثبات . حرية القاضى في تكوين عقيدته . المادة ١٣٠٢ . ج . محكمة الموضوع .
• حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بأداة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر
ولو كانت متماثلة •

١ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم هموما - ومنها جريمة خيانة الأمانة -
هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك
لمحكمة النقض ، وعلى قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ
حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع
الفعل واستخلاص هذا التاريخ منها ومتى أقام الدليل عليه فهو بمنزلة عن كل
رقابة .

٢ - يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك
من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تثريب على الحكم في اعتبار
تاريخ امتناع "الوكيل" - وهو الطاعن - عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد
مطالبته بذلك ، تاريخا لارتكاب الجريمة .

٣ - إذا رد الحكم الاستئنافي على دفع الطاعن الأول بعدم جواز محاكمته
بشأن جريمة التزوير بقوله " إن دعوى الاشتراك في التزوير منظورة عن طريق
الجنة المباشرة والتي أعلنت قبل أن توجه النيابة إتهامها بالاشتراك في التزوير
وقبل قرار الحفظ الذي أصدرته النيابة عند انتهاء من تحقيقاتها فلا يقدح
في قضاء محكمة أول درجة بإدانة المتهم أن النيابة قد قررت صرف النظر عن تهمة
التزوير لأنها كانت مطروحة أمام المحكمة عن طريق قانوني ثم كونت عقيدتها
من حيث ثبوت الاتهام وصحته وقضت بما قضت بتأيم المتهم عنها " فإن هذا
الرد سائغ مقبول .

٤ - لا جدوى للطاعن فيما ينهه على المحكمة من عدم اطلاعها على المحررات
المطعون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم المطعون فيه قد دانه بتهمة التبيد والاشتراك
في التزوير ، والحد الأقصى لكل من الجريمتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث
سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بعقوبة واحدة تطبيقا للسادة ٣٢ من قانون
العقوبات فلا مصلحة للطاعن إذن من طعنه .

• — إذا كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرفوعة منهم أمام المحكمة المدنية إلا بطلان عقد الأيجار الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثاني بسبب صوريته فلقى لهم بذلك ، وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة الجناح إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد أموالهم ، فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لجأوا إلى القضاء المدني يكون على غير أساس .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا تأخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بشري حنا حنين (الطاعن الأول) بأنه : أولا — بدد المبالغ المبيعة بالمحضر والتي سلمت إليه لتوصيلها إلى الخواجات أنطونيو وروبرتو فيفو ثرباي باعتباره وكيلًا عنهم فاختمها لنفسه بنية تملكها إضرارًا بالمجنى عليهم . وثانيا — بدد المنقولات المبيعة بالمحضر والمملوكة للخواجات سالفى الذكر والتي سلمت إليه على سبيل الوكالة لإدارتها فاختمها لنفسه بنية تملكها إضرارًا بالمجنى عليهم . كما اتهمتهم في اللجنة المباشرة رقم ٧٤٢ سنة ١٩٥٢ ملوى بأنهم ١ — بشري حنا حنين (الطاعن الأول) . ٢ — أنيس جبران . ٣ — ملك بطرس النحال (الطاعن الثاني) و٤ — مقار صليب سمعان . بأنهم : الأول — (أولا) اختلس من أموال نينو تريباس مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه المبيعة بعريضة الدعوى . وثانيا — اشترك مع المتهم الثاني في جريمة التزوير المبيعة بعريضة الدعوى إذ حرضه على ارتكاب الفعل المكون لها فوقعت بناء على هذا التحريض ثم استعمل الدفتريين المزورين مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما إلى نيابة ملوى . والمتهم الثاني : ارتكب تزويرا في دفتريين من دفاتر الحساب الخاصة بالطالين الثاني والثالث الميينين بعريضة الدعوى بأن أضاف إليهما بجوار كل من إمضاءاتهما الموقع بها على آخر رقم في كل صفحة عبارة Vu et Approuvé . والمتهمان الثالث والرابع :

اشتركا مع المتهم الأول في جريمة الاختلاس المبينة بعريضة الدعوى ، وطلبت عقابهم بالمواد ٣٤١ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٤٠/١ — ٣ ، ٤١ من قانون العقوبات وادعى بحق مدنى انطونيو والفوتو وروبرتو فيفو ثرباى وطلبوا الحكم لهم قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ومحكمة ملوى الجزئية قضت بحضوريا للمتهمين الأول والثالث والرابع وفي غيبة المتهم الثانى أولا — بحبس المتهم الأول — بشرى حنا حنين بصل ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة مائة جنيه مصرى لوقف التنفيذ وثانيا — بحبس المتهم الثالث ملك بطرس النحال ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات مصرية لوقف التنفيذ وذلك تطبيقا لمواد الإتهام والمادة ٣٢ عقوبات بالنسبة للأول . وثالثا — ببراءة المتهمين الثانى والرابع أنيس جبران ومقار صليب سمعان مما أسند إليهما وبرفض الدعويين المدنيتين قبلهما وألزمت رافعيهما بالمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للمتهم الرابع . ورابعا — بإحالة الدعويين المدنيتين بالنسبة للمتهمين الأول والثالث إلى محكمة ملوى المدنية بلا مصاريف وخامسا : أعفت المتهمين من المصروفات الجنائية ، فاستأنف المتهمان الأول والثالث وطلبا الحكم ببراءتهما مما أسند إليهما ، كما استأنف المدعون بالحق المدنى والتمسوا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة ملوى الجزئية والقضاء بإلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٤٨٠٢٩ جنيها و ١٠ ملجم والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين ، ومحكمة المنيا الابتدائية نظرت الدعوى وقضت غايبا للثانى أنيس جبران وحضوريا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا . وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المدعين بالحق المدنى والمتهمين الأول والثالث بالمصروفات الاستئنافية المدنية وأعفتهم من المصروفات الجنائية . فطعن المحكوم عليهم بطريق النقض... الخ.

الحكمة

وحيث إن معنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون ، والقصور فى الأسباب ، والتناقض ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار الواقعة جنحة تبديد

واشتراك فيه واشتراك في تزوير ، ولم يحكم بانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة بالنسبة للوقائع التي مضى على وقوعها ثلاث سنوات قبل بدء التحقيق في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ واستند الحكم المطعون فيه على ما ورد بحكم محكمة أول درجة بصدد الرد على هذا الدفع . وقد دان هذا الحكم الطاعن الأول بالنسبة لوقائع معينة دون أن يعنى بإثبات تواريخها ومنها ما يرجع إلى خمس أو ست أو سبع سنين سابقة على بدء التحقيق وهذا النقص في البيان يعيب الحكم ويجعله قاصر البيان وقد أورد الحكم المطعون فيه بعض التواريخ بالنسبة لوقائع الاختلاس فذكر أن بيع البركة في سنة ١٩٤٣ ، واختلاس الأدوات الزراعية والمنقولات كان في القضية رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٣٩ مدني أبو قرقاص ، وأن شراء الطاعن الأول أطيان طوخ باسم المحبى عليهم كان في سنة ١٩٤٤ ، ودفع الطاعن الأول بانقضاء الدعوى الجنائية تطبيقاً لنص المادتين ١٥، ١٧ من قانون الاجراءات وإذا كان قد انقضى على الواقعة أكثر من أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، فإن الدعوى الجنائية بالنسبة لكل جريمة وقعت قبل ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٧ تكون قد انقضت ولو كانت مدة السقوط قد انقطعت بإجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة . وقد أغفلت محكمة الجلسات هذا الدفاع ولم تفصل فيه . وقد دفع الطاعن الأول أيضاً أمام محكمة ثاني درجة بعدم جواز محاكمة عن جريمة التزوير لأن النيابة أصدرت قرارها بصرف النظر عن واقعة التزوير لعدم ثبوتها وأقامت الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة التبيد ولهذا الأمر حجته في عدم رفع الدعوى بشأن واقعة التزوير فإذا ما دانت المحكمة الطاعن الأول عن هذه الواقعة ، فقد جاء حكمها مشوباً بالخطأ في القانون . وإذا لم تطلع المحكمة أثناء نظر الدعوى على المحررات المطعون فيها بالتزوير فإن ذلك مما يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، هذا إلى أن الدعوى الجنائية وخاصة بالنسبة للطاعن الثاني غير مقبولة لأنه لا يجوز للمدين بالحق المدني وقد لجأوا إلى القضاء المدني وحصلوا على حكم في الدعوى رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٤٩ كلى مدني المنيا بطلان عقد إيجار أبرمه الطاعن الأول مع الطاعن الثاني ووصفوه

بالصورة أن يعودوا بعد ذلك ويلجأوا إلى القضاء الجنائي بطريق الخنعة المباشرة طبقا لنص المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية وقد دفع الطاعن الأول بعدم قبول الدعوى المدنية إستنادا إلى أن توجيه تهمة التبيد لا يكون إلا بعد تصفية الحساب للتحقق من توافر القصد الجنائي ، ولذلك أثره في عدم قبول الدعوى الجنائية ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين في جريمة التبيد والاشتراك فيه على الرغم من الدفع بانتفاء القصد الجنائي تأسيسا على احتدام الخلاف حول أجر الوكالة وتعدد أقلام الحساب وتشابكها وخطامة مفرداته مما يمنع قيام جريمة التبيد ولو ثبت من تصفية الحساب وجود مبالغ في ذمة الطاعن ، وكان اختيار المحكمة لبعض الوقائع دون التعرض لمجموعها وهم توفيق الخبير الحسابي في نتيجته وما شاب الحكمين الابتدائي والاستئنافي من الإيهام بالنسبة لباقي الوقائع مما يعيب الحكم بالبطلان لعدم إمكان معرفة ما يصيب المحكوم عليه من توقيع عقوبة واحدة عن التهم جميعا ، هذا إلى أن حكم محكمة أول درجة في صدد إدانة الطاعن الثاني قال "لأنه من تهمة الاشتراك في الاختلاس بطريق المساعدة المسندة إليه فقد قال الدفاع عنه أن استئجار موكله المذكور لأطيان بأقل من أجر المثل لا يعد جريمة ... وإن ما ذهب إليه الدفاع في هذا الصدد صحيح في أساسه إلا أن الثابت من وقائع هذه الدعوى ، وعلى الخصوص مما سجله حكم محكمة المنيا الابتدائية المؤيد استئنافيا ، أن الإجارة التي يتحدث عنها صورة ليس لها مكان في عالم الوجود ... " ومع ذلك قضى ذلك الحكم ببراءة المتهم الرابع وموقفه مثل موقف الطاعن تماما بمقولة أن العقود للمتهم الرابع التي قضى ببراءته بعدت عن الشبهة إلى حد ما ، لاكتلاك التي صدرت بين الطاعن الأول والثاني وانتهت إلى تأييد إدانة الأخير وفي هذا الاضطراب والتناقض والاستناد إلى الصورة التي قضى بها الحكم المدني ، ما يعيب الحكم ويدمغه بالبطلان .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعين بالحق المدني رفعوا الدعوى رقم ٧٤٢ سنة ١٩٥٢ مباشرة أمام محكمة ملوى الجزئية بمریضة أعلنت في ٢٥ ، ١٩ ، مارس ، ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ ضد :

١ — بشرى حنا حنين بصل (الطاعن الأول) ٢ — أنيس جبران ٣ — ملك بطرس النحال (الطاعن الثاني) ٤ — نصار صليب سمعان وتضمنت عريضة الدعوى أن الأول اختلس من أموال فيفو ثرياي مبلغ ١٤٠ ألف جنيه واشترك مع المتهم الثاني في تزوير دفتين ، ثم استعملهما مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما لنيابة ملوى — والثاني ارتكب تزويرا في دفتر من دفاتر الحساب بأن أضاف بجوار إمضاء كل من الطالين الثاني والثالث عبارة Vu et Approuvé والثالث والرابع اشتركا مع الأول في جريمة الاختلاس وطلب المدعون بالحقوق المدنية عقابهم بالمواد ٣٤١ و ٢١١ و ٢١٥ و ١/٤٠ — ٣ من قانون العقوبات مع إلزامهم متضامين بأن يدفعوا لهم ٤٨٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . واتهمت النيابة الطاعن الأول في اللجنة رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٥٢ ملوى بأنه :

أولا : بدد المبالغ المبيعة بالمحضر والتي سلمت إليه لتوصيلها إلى انطونيو الفتو رديكو نيثوترباي باعتباره وكيل عنهم واختلسها لنفسه بنية تملكها إضرارا بالمجنى عليهم ، ثانيا : بدد المنقولات المبيعة بالمحضر والملوكة للمجنى عليهم سالفى الذكر والتي سلمت إليه على سبيل الوكالة لإدارتها واختلسها لنفسه بنية تملكها إضرارا بالمجنى عليهم وقد أصدرت محكمة جنح ملوى الجزئية قرارها بضم اتهميتين ليصدر فيهما حكم واحد ، وقضت بمعاقبة المتهمين الأول والثالث (الطاعنين) بمقتضى المواد ٣٤١ و ٢١١ و ٢١٥ و ١/٤٠ — ٣ و ٤١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول .
أولا : بحبس الطاعن الأول بشرى حنا حنين بصل ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ . وثانيا بحبس المتهم الثالث (الطاعن الثاني) ملك بطرس النحال ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات مصرية لإيقاف التنفيذ . وثالثا : ببراءة المتهمين الثاني والرابع مما أسند إليهما ورفض الدعويين المدنيتين قبلهما وألزمتهما رافعيهما بالمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة للاثم الرابع . ورابعا — إحالة الدعويين المدنيتين بالنسبة للاثم الأول والثالث إلى محكمة ملوى المدنية بلا مصاريف واستأنف المتهمان الأول والثالث (الطاعنان) وكذا المدعون بالحقوق المدنية وقضت محكمة ثانية درجة

يقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المدعين بالحق المدني والمتهمين الأول والثالث بالمصروفات الاستئنافية مع إعفاء المتهمين المستأنفين من المصروفات الجنائية . وقد قال الحكم المطعون فيه بصدد بيان واقعة الدعوى "إنها تخلص في أن المدعين بالحق المدني أبلغوا نيابة النيابة في ٢ مايو سنة ١٩٤٩ ضد المتهم الأول بشرى حنين بصل (الطاعن الأول) يطلبون فيها تكليفه بتسليمهم التوكيل الصادر اليه مع طلب تصفية حساباتهم لديه عن إدارة أملاكهم وذلك بوصفه وكيلا عنهم إذ أنه بمطالبته بذلك امتنع عن تقديم ما في عهده لهم " وأيد هذا الحكم ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من الاستدلال على ثبوت التهمة الأولى قبل المتهم الأول - وقد تعرض حكم محكمة أول درجة للوقائع المكونة لجريمة التبيد فقال "وحيث إنه لا مساغ للجدل في أن تهمة التبيد والاختلاس ثابتان في حق المتهم الأول بأجل وضوح بالنسبة لما يأتي : أولا - مبلغ ١٣٣٠ ج كان قد حصله لحساب المدعين بالحق المدني من إيجار سنة ١٩٤٩ وأخفاه عنهم ، ومبلغ ١١٨٠ ج حصله لحساب المدعين بالحق المدني من المستأجر محمد أبو زيد بموجب ورقة محاسبية موقع عليها منه مؤرخة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ . ثانيا - مبلغ ٢٢٨٥٩ ج و ٩٤٨ م اعترف المتهم الأول في خطابه للمدعين بالحق المدني المؤرخ ٢٩/٧/١٩٤٨ بأنه رصيدهم حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ . ثالثا - منقولات وزراعة غزبة كوم الزهير ، فقد ثبت من الحكم الصادر من محكمة المنيا الابتدائية بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى المنيا والمؤيد لاستئنافا في القضية رقم ٣٤١ سنة ١٧ ق مصر أن المتهم الأول عقد إيجار صورية مع المتهم الثالث ملك بطرس عطيه بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٩ عن غزبة كوم الزهير البالغ مساحتها حوالى مائة فدان . رابعا - المبالغ التى لم يقيدها المتهم الأول في الدفاتر منها مبلغ ٧٢ ج ثم فدان بركة بامه إلى آخرين ، ومبلغ ٥٤٣٩ ج و ٩٧٤ م زمامات قديمة ، ومبلغ ١٣٦٤ ج و ٣٦٥ م من رهنبة كوم الزهير " ثم تطرق حكم محكمة أول درجة إلى الدفع من الطاعن الأول بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فقال : "إن هذا الدفاع عديم الجدوى ذلك أنه

حتى ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ الانذار الذي أوصله إلى المدعين بالحق المدني مطالبا بانتداب خبير حكومي لتصفية الحساب بينه وبينهم ، يسلم ضمنا بأنه لم يهضم شيئا من حقوقهم ، وليس في نيته هضمهما ، وقد رد هذا الكلام عند استجوابه بمعرفة النيابة بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ . ومن المقرر أن النائب يحوز لحساب الأصيل فاذا جحد النائب حتى موكله وأنكره زالت عنه صفة النيابة وأضحى أجنبيا عنه ، وحيث بدأ سريان مدة التقادم ، ولهذا قالوا أن التقادم لا يبدأ إلا من اليوم الذي تتكشف فيه نية الحائز في احتيال المال الذي يحوزه لحساب الأصيل كأن يطالبه برده فيمتنع . وقد أيد الحكم المطعون فيه محكمة أول درجة في هذا الصدد بقوله : ”لأنه عن الدفع بسقوط الدعوى العمومية فقد تناوله حكم محكمة أول درجة بما فيه الكفاية ، ولا ترى هذه المحكمة مزيدا عليه إلا التنويه بما ذكره حكم النقض في القضية رقم ٦٠٦ لسنة ٢٣ ق تأييدا لما ذهب إليه حكم محكمة أول درجة“ ، لما كان ذلك ، وكان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ، ومنها جريمة خيانة الأمانة ، هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، وعلى قاضي الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها ، كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي ، واستخلاص هذا التاريخ منها ومتى أقام الدليل عليه ، فهو بمنزلة عن كل رقابة ، وكان يغلب في جريمة التبييد أن يغير الجاني نية حيازته ، دون أن يكون هناك من الأفعال المسادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع الوكيل — وهو الطامن — عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك تاريخا لارتكاب الجريمة — ولما كان الحكم قد رد على دفع الطامن الأول بعدم جواز محاكمته بشأن جريمة التزوير بقوله : ”إن دعوى الاشتراك في التزوير منظورة عن طريق اللجنة المباشرة ١٩٤٢ لسنة ١٩٥٢ والتي أعلنت قبل أن توجه النيابة اتهامها بالاشتراك في التزوير وقبل قرار الحفظ الذي أصدرته النيابة عند انتهائها من تحقيقاتها ، فلا يقدح في قضاء محكمة أول درجة بإدانة المتهم أن النيابة قد قوتت صرف النظر عن تهمة

التروير لأنها كانت مطروحة أمام المحكمة من طريق قانوني ثم كونت عقيدتها من حيث ثبوت الاتهام وصحته وقضت بما قضت بتأيم المتهم عنها — وهذا الرد سائق مقبول — ولما كان فضلا عن ذلك لا جدوى مما يشير الطاعن الأول في هذا الشأن فيما ينعاها على المحكمة من عدم اطلاعها على المحررات المطعون فيها بالتروير إذ أن الحكم المطعون فيه قد دان هذا الطاعن بتهمة التبيد والاشتراك في التروير، والحد الأقصى لكل من الجريمتين واحد، وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بعقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات، فلا مصلحة للطاعن إذن من طعنه — ولما كان المدعون بالحق المدني لم يطلبوا في الدعوى المدنية المرفوعة منهم أمام محكمة الدنيا الكلية إلا بطلان عقد الإيجار الصادر من الطاعن الأول للطاعن الثاني بسبب صوريته، فقضى لهم بذلك وكان المدعون لم يطلبوا في دعواهم المباشرة أمام محكمة جنح ملوى إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبيد أموالهم فإن الدفع المقدم من الطاعنين بعدم قبول الدعوى لأن المدعين لحاوا إلى القضاء المدني يكون على غير أساس — ولما كانت محكمة الموضوع قد اقتضت بتوافر القصد الجنائي لجريمة التبيد، وأثبتته في حكمها بأسباب سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها، فإن ما يشير الطاعنان بهذا الشأن لا محل له، وهو لا يخرج عن صاودة الجدل في موضوع الدعوى والمناقشة حول تقدير أدلتها مما لا يقبل أمام محكمة التقض — ولما كان ما أثاره الطاعن الثاني عن قصور الحكم حين دانه مع ما ذهب إليه من تبرئة المتهم الرابع مردود بأنه جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع. وكانت هذه المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية المكونة لجريمة الاشتراك في التبيد، وأوردت على ثبوتها في حق الطاعن الثاني أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بقولها:

”وحيث إنه عن المتهم الثالث ملك بطرس (الطاعن الثاني) — وقد وجه إليه أنه اشترك مع المتهم الأول في جريمة الاختلاس — فالواضح أن المتهم الثالث علم بما يسلكه المتهم الأول في إدارة أموال الهني طيهم وما ينبغي من وراء تلك الإدارة المعوجة التي انتهى بها إلى تحقيق مغايم له وشاركه فيها المتهم

الثالث الذى وصف نفسه بأنه ناظر زراعة المتهم الأول وأنه استأجر منه عربة
بأكلها أرضا وعقارا وشاركه فى ذلك وليد المتهم الأول مجدى بشرى الذى لم يكن
رأى النور عند تحرير عقد الإيجار من المتهم الأول والمتهم الثالث ، وأن هذه
الحقيقة لا تغيب عن ذلك المتهم ، فهو يعلم أن المتهم الأول فى ذلك الحين لم يكن
له وليد حتى يشركه معه بصرف النظر عن صغر السن وعدمه
وكونه يوقع عقدا على هذه الشاكلة ويساعد المتهم فيما ذهب إليه لا يمكن إلا أن
يكون شريكا معه فيما اقترفه من اختلاسات مساعدا له فى ذلك ولا ترى
المحكمة ما يعيب حكم محكمة أول درجة فيما ذهب إليه بصدد هذا المتهم
ولا عمل للقول بأن المحكمة برأت المتهم الرابع الذى كان ماثلا أمامها
رغم علاقة المصاهرة التى تربطه بالمتهم الأول لأن العقود المحررة للمتهم الرابع
بعدت عنه الشبهة إلى حد ما ، لا كتلك التى حررت بين المتهم الأول
والثالث ، ومن ثم ترى المحكمة تأييد الاتهام بالنسبة للمتهم الثالث . ولما
كان هذا الذى استخلصه الحكم مما أورده هو استخلاص مائع لا عيب
فيه ، وكان للمحكمة أن تأخذ بأدلة فى حق متهم ولا تأخذ بها فى حق متهم آخر
ولو كانت متائلة . لما كان ما تقدم كله ، فإن الطعن برمته يكون على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

تنويه

إقتضى التنسيق العلى من ناحية ، وتيسير مهمة الباحث فى الاستدلال على القواعد القانونية التى أرسنها محكمة النقض من ناحية أخرى ، تبويب الفهرس بطريقة تأصيلية روى فيها إلى جانب الترتيب المجانى إلزام ترتيب قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات بقدر الإمكان وتجنب الإحالة والتكرار جهد الاستطاعة ، وهو ما اقتضى إحداث تعديلات طفيفة فى أبوابه أشير إليها بمواضعها ، وسوف تنتهج هذه الطريقة كذلك فى الأعداد القادمة .

هذا وقد ألحقت القواعد التى أصدرتها الدائرة الجنائية فى المواد المدنية والتجارية وما يتصل بها من مبادئ مشتركة ، كذلك القواعد التى أصدرتها الدائرة المدنية فى المواد الجنائية وما يتصل بها كل منهما فى فهرس تحليلى إتماما لعمل الباحث .

فهرس هجائي عام

للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة التاسعة

نقابات

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
محاماه				
أمر العفو الصادر لطالب القيد في جدول المحامين لا يكسبه حقاً خالصاً في القيد بجدول المحاماه	٣ لسنة ٥٦	٥٨/٢/٤	١ ع ١	١
أمر العفو عن العقوبة لا يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفقة الجنائية ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة... ..	٣ لسنة ٥٦	٥٨/٢/٤	١ ع ١	١
امتناع نقل اسم المحامي أمام المحاكم المختلطة إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية عند خلو الجدول من اسمه حتى ٤٨/١٢/٣١ م . ١ من ق ٥ لسنة ١٩٤٩	٢ لسنة ٥٥	٥٨/٢/١٨	٢ ع ١	•

المواد الجنائية

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(١) إثبات أدلة الإثبات اعتراف ١ - شروطه : حرية الاختيار الخوف من مفاجأة رجال البوليس للتهمة لا يعد إكراها يبطل الاعتراف الحاصل أمام وكيل النيابة بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع سمات عدم التمويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كأنما كان قدره ٢ - ضمانات الاعتراف : قبول المتهم استجوابه دلالة إجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض المدافع عنه				
١٥١	١٨١١/٢٧ ق	٥٨/٢/١٠	٤٣ ع ١	١٥١
١٠١٧	١١٢٤/٢٨ ق	٥٨/١٢/٢	٣٤٦ ع ٣	١٠١٧
١١١	١٧٥٥/٢٧ ق	٥٨/٢/٣	٣١ ع ١	١١١

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والمعدل	رقم الصفحة
٣ - الدفع بطلان الاعتراف من حيث صلته بالتبنيب :				
(أ) التبنيب الكافي . مثال	٢٨/١١٣٤ ق	٥٨/١١/١٨	٣٢٣٥ ع ٣	٩٦٥
(ب) التبنيب المعيب . مثال	٢٨/ ٦٢ ق	٥٨/٤/٢٨	١١٢ ع ٢	٤١٦
	٢٨/١١٢٤ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٦ ع ٣	١٠١٧
شهادة الشهود				
١ - كيفية أداء الشهادة :				
المقصود بالأشخاص المشار إليهم في المادة ٢٥٥ ثالثا عقوبات . هم المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أثناء التنفيذ ...	٢٨/١١١٤ ق	٥٨/١١/٣	٢١٥ ع ٣	٨٧٤
٢ - تقدير الشهادة :				
سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال منقولة عن شخص آخر	٢٧/١٧٥٧ ق	٥٨/٢/٣	٣٣ ع ١	١١٨
عدم جواز الحكم على أقوال الشاهد قبل سماعه	٢٧/١٥٤٢ ق	٥٨/٣/١٧	٨٠ ع ١	٢٩١
٣ - تسبب الأحكام بالنسبة للشهادة :				
(أ) التسبب الكافي :				
الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره مثال في شهادة	٢٧/١٦٥١ ق	٥٨/٢/٢٥	٥٩ ع ١	٢٠٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
لا يعيب الحكم إرادته مؤدى شهادة الشهود بحلة ثم نسبتها إليهم جميعا ...	١١٧٣/٢٨ ق	٥٨/١١/١٧	٣٢٢٨ ع ٣	٩٣٣
(ب) التسبب المعيب :				
مثال للخطأ في الاستناد إلى الأوراق والشهود	١٢١٧/٢٧ ق	٥٨/٤/١	٩٦ ع ٢	٣٤٩
خبرة	١١٠٦/٢٨ ق	٥٨/١١/٤	٣٢١٨ ع ٣	٨٨٦
١ - تقدير رأى الخبير :				
سلطة المحكمة في أن ترى غير ما وآه الخبير	٢٠٢٣/٢٧ ق	٥٨/٣/٣	٦٤ ع ١	٢٢٢
سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه من تقارير الخبراء واطراح ما عداه ...	٥٦١/٢٨ ق	٥٨/٦/٩	١٦٠ ع ٢	٦٢٧
٢ - تقدير رأى الخبير من حيث صلته بالتسبب :				
وجوب تعرض الحكم للتخلاف القائم بين الدليل القولى والدليل الفنى ورفع التعارض بينهما	١٢٤٧/٢٧ ق	٥٨/٤/٨	١٠٠ ع ٢	٣٦٣
فساد استدلال الحكم في خصوص فهم التقرير الطبي بفحص السلاح ...	١٠٠٧/٢٨ ق	٥٨/١٠/١٤	١٩٣ ع ٣	٧٩٢
	١١٠٦/٢٨ ق	٥٨/١١/٤	٣٢١٨ ع ٣	٨٨٦

الموضوع	العائن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
إنتفاء التعارض بين ما أثبتته الحكم نقلا عن التقرير الطبي من وجود إصابة بكل من المتهمين لأمر عارض وبين ما انتهى إليه في خصوص تقي وقوع تعذيب عليه ما بناء على استخلاص صائغ وخلق الأوراق من دليل التعذيب ...	١١٣٤/٢٨ ق	٥٨/١١/١٨	٢٣٥ ع ٣	٩٦٥
المحررات				
١ - القاعدة :				
جواز ادعاء المتهم بتروير ورقة مقدمة في الدعوى ولو لم يسلك طريق الطعن بالتروير	١١٥ / ٢٧ ق	٥٨/٣/١٠	٧٠ ع ١	٢٥٣
٢ - الإستثناءات :				
أوراق ذات حجية خاصة :				
حجية الشهادات المستخرجة من جداول النيابة فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف	١١٤٦/٢٨ ق	٥٨/١٢/٩	٢٥٦ ع ٣	١٠٦٠
القرائن				
١ - قرينة قوة الشيء المقضى :				
إحالة إلى دعوى جنائية " أسباب انقضائها "				

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - القرائن الموضوعية :				
جواز استخلاص المحكمة صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق	١٥٤٦/٢٧ ق	١٨/٣/٥٨	٨٦ ع ١	٣٠٩
إقناعية الدليل				
استلزام هذا المبدأ فحص مأخذ الدليل ...	٩٢ ٢٨/ ق	٣/٦/٥٨	١٥٦ ع ٢	٦٠٩
حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة أمامه والاعتماد على أى دليل منها	٩٤٣ ٢٨/ ق	٦/١٠/٥٨	١٨٥ ع ٣	٧٥٤
لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساس القدر المتيقن لا يمنع المحكمة من تكوين عقيدتها بعد ذلك بما تطمئن إليه من أدلة	١١٩٣/٢٨ ق	٢٤/١١/٥٨	٢٣٧ ع ٣	٩٧٦
حرية المحكمة في الأخذ بدليل في حق متهم دون متهم آخر ولو كان متماثلا ..	١٣٣٧/٢٨ ق	٣٠/١٢/٥٨	٢٧٧ ع ٣	١١٤٨
قيود المبدأ				
١ - الإقتناع اليقيني :				
وجوب ابتناء الأحكام الصادرة بالإدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين	١٥٤٥/٢٨ ق	١٧/٣/٥٨	٨١ ع ١	٢٩٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعة والعدد	رقم الصفحة
وجوب ابتناء أحكام الإدانة على الجزم واليقين لأعلى الظن والاحتمال ...	٢٨/١٠/٥٩ ق ٢٨/١٠/٥٨	٢٨/١٠/٥٨	٢١٠ ع ٣	٨٥٥
٢ - صحة الدليل :				
لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق...	٢٨/١٠/٣٠ ق ٢٨/١٠/٣١	٢٨/١٠/٣١	٢٠٦ ع ٣	٨٣٩
إجراءات المحاكمة				
١ - أصولها :				
(أ) شفوية الإجراءات :				
«حالات وجوب تحقيق الأدلة من جديد» مرض الشاهد لا يكفي وحده لتبرير عدم سماعه ...	٢٧/١٧/٠٩ ق ٢٧/١٧/٢٠	٢٧/١٧/٢٠	١٠ ع ١	٤٨
عدم تحقق شفوية المرافعة عند تأسيس المحكمة حكمها بالإدانة على ما ثبت من تقرير التحليل دون سماع أى شاهد				
في الدعوى ...	٢٧/١٧/٢١ ق ٢٧/١٧/٢٠	٢٧/١٧/٢٠	١٦ ع ١	٦٦
إلتزام محكمة الموضوع تولى التحقيق بنفسها عند فقد أوراقه بعد رفع القضية أمامها...	٥٨/ ق ٥٨/ ٨	٥٨/٤/ ٨	١٠٦ ع ٢	٣٩٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
« حالات عدم وجوب التحقيق » للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعهم في الدعوى بأقوال آخرين في التحقيق...	٧٩٦ / ٢٨ ق ٥٨/٦/٢٣	١٧٦ ع ٢	٦٩٨	
تحقق شفوية المرافعة عند استجواب المحكمة للمتهمين في شأن ما أوقعه كل منهما من اعتداء على الآخر واكتفاء النيابة والمتهمين بتلاوة أقوال شهود الإثبات	٩٤٣ / ٢٨ ق ٥٨/١٠/٦	١٨٥ ع ٣	٧٥٤	
إستثناءات قاعدة الشفوية عند رفع الدعوى ابتداء بوصفها جنحة وانتهاء المحكمة إلى اعتبارها مخالفة...	١٠٣٥ / ٢٨ ق ٥٨/١٠/٢٠	١٩٨ ع ٣	٨١٠	
عدم التزام المحكمة الاستثنائية بإعادة تحقيق الأدلة (إحالة إلى استئناف) (ب) تدوين الاجراءات . محضر الجلسة الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات اجراءات المحاكمة	٢٨٢ / ٢٨ ق ٥٨/٥/١٣	١٣٦ ع ٢	٥٤٠	
١٧٥٧ / ٢٧ ق ٥٨/٢/٣	٣٣ ع ١	١١٨		

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القائمة والعدد	رقم الصفحة
محضر الجلسة يكمل الحكم في استيفاء النقص الحاصل في ديباجته لعدم إثبات جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم عند عدم الادعاء بأن أحدهم لم يسمع المرافعة في الدعوى ..	٢٨/١٢/٤٤ ق ٥٨/١٢/٩	٢٥٧ ع ٣	١٠٦٤	
ملا يبطل الإجراءات في خصوص محضر الجلسة :				
قصور محضر الجلسة عن ذكر سن الشهود ومحال إقامتهم	٢٧/١٨/٢١ ق ٥٨/٢/١٠	٤٦ ع ١	١٦٢	
عدم توقيع رئيس المحكمة على محضر الجلسة	٢٨/١١/٤٥ ق ٥٨/١١/١٠	٢٢٢ ع ٣	٩٠٢	
عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة	٢٨/١٣/٠٠ ق ٥٨/١٢/١٥	٢٦١ ع ٣	١٠٨١	
بطلان الإجراءات				
١ - وسيلة التمسك بالبطلان :				
الطعن في الأحكام هو وسيلة تصحيحها . مثال . عدم جواز استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسوم بعد النطق بالحكم فيها	٢٧/١٨/٥٩ ق ٥٨/٦/١٠	١٦٤ ع ٢	٦٤٤	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - بطلان إجراءات المحاكمة :				
(أ) الفرق بين الخطأ المؤدى إلى البطلان والخطأ المادى :				
الخطأ الذى يشوب الحكم فى تطبيق القانون لا يعتبر خطأ ماديا	٣١٥ / ٢٨ ق	٥٨/٥/١٩	١٣٨ ع ٢٤	٥٥٠
(ب) التمييز بين البطلان المتعلق بالنظام العام والبطلان المتعلق بمصلحة الخصوم :				
عدم ورود حالات البطلان المتعلق بالنظام العام على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٢ ج	٩٢ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٣	١٥٦ ع ٢٤	٦٠٩
إلتزام محكمة الموضوع فى حالة فقد أوراق التحقيق تولى التحقيق بنفسها . تعلق ذلك بأصل من أصول المحاكمات الجنائية	٤٥ / ٢٨ ق	٥٨/٤/٨	١٠٦ ع ٢٤	٣٩٤
(ج) التفرقة بين الإغفال المادى للعمل الإجرائى وفقد السند المثبت له :				
مثال فى فقد تقرير الاستئناف	١١٤٦ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/٩	٢٥٦ ع ٣	١٠٦٠
مثال فى الأثر المترتب على عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل فى محضر الجلسة ...	١٣٠٠ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/١٥	٢٦١ ع ٣	١٠٨١

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(د) أسباب البطلان : عند تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين جميعا رغم تعارض مصالحهم وعند التفات المحكمة عن طلب المتهم تأجيل الدعوى حتى يحضر بمأمله الموكل واكتفائها بحضور المحامي المنتدب دون بيان حلة عدم إجابة هذا الطلب وأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى	٢٨/١٠٩٩ ق ٢٨/١١/٣	٥٨/١١/٣	٣٤٢١١	٨٥٩
(هـ) ما لا يعتبر سببا لبطلان الإجراءات : عدول المحكمة عن قرار سبق أن أصدرته تجهيزا للدعوى وجمع الأدلة فيها ...	٢٨/٦٣ ق ٢٨/٤/٢٨	٥٨/٤/٢٨	٣٤١١٣	٤١٩
مخالفة القواعد التنظيمية كقاعدة المادة ١٣٧٠ ج	٢٨/١٠٠٧ ق ٢٨/١٠/١٤	٥٨/١٠/١٤	٣٤١٩٣	٧٩٢
عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة	٢٨/٦٣ ق ٢٨/٤/٢٨	٥٨/٤/٢٨	٣٤١١٣	٤١٩
الالتفات عن طلب سماع الشاهد للتنازل الضمني عنه . سر . دفاع	٢٨/١٣٠٠ ق ٢٨/١٢/١٥	٥٨/١٢/١٥	٣٤٢٦١	١٠٨١
	٢٨/١٢٧٥ ق ٢٨/١٢/٣٠	٥٨/١٢/٣٠	٣٤٢٧٦	١١٣٨

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(و) تصحيح البطلان بسقوط الحق في التمسك به : بقاء حق المتهم في التمسك بالبطلان لعدم سماع الشهود أمام درجتي التقاضى مادام لم يحضر معه محام يمكن أن يترض بالجلسة تصحيح البطلان بالتنازل الضمنى : مثال ر. دفاع أحداث : "ر. مجرمون أحداث" "أحوال شخصية" وجوب ترقب قاضى الأحوال الشخصية فصل القاضى الجنائى فى أمر الورقة المدعى بترويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات خطأ القول بأن عقد الزواج لم يشرع لإثبات مله طرفيه "إختصاص" ١ - "امتداده" :	٢٨/٢٧٥ ق	٥٨/٥/١٢	٢٤١٣٣	٥٠٠
٢٨/١٢٧٥ ق	٥٨/١٢/٣٠	٢٤٢٧٦	١١٣٨	
٢٨/٧٩٢ ق	٥٨/٦/٢٣	٢٤١٧٥	٦٩٣	
٢٨/١٣٢٧ ق	٥٨/١٢/٢٣	٢٤٢٧٠	١١١٤	
٢٨/٦١ ق	٥٨/١٢/٢٣	٢٤٢٦٧	١١٠١	

ارتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استئنائية ارتباطا حتميا يوجب اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى والفصل فيهما. المادة ١٨٣ ا. ج ...

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تمسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة القانون إلى الجريمة الأصلية وسيرها في مجراها في مرحلتها الإحالة والمحاكمة إلى أن يتم الفصل فيهما ...	٢٨/٦١ ق	٥٨/١٢/٢٣	٣٤٢٦٧ ع	١١٠١
بهاء اختصاص المحاكم العادية في حالة الارتباط الحتمي ولوقضي في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بالبراءة أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى. علة ذلك	٢٨/٦١ ق	٥٨/١٢/٢٣	٣٤٢٦٧ ع	١١٠١
٢ - "المسائل الفرعية التي لا يختص بها القاضي الجنائي"				
متى يجب على المحكمة وقف الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ١٢٢٣ ج؟	٢٨/٧٩٢ ق	٥٨/٦/٢٣	٢٤١٧٥ ع	٦٩٣
٣ - "تنازع الاختصاص" :				
إنعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل في التنازع السلبي القائم بين قضاء التحقيق وقضاء الحكم	٢٧/١٧٢٩ ق	٥٨/٣/٤	١٤٦٧ ع	٢٣٦
٢٧/١٧٥١ ق	٥٨/٣/٤	١٤٦٨ ع	٢٤١	
٢٨/١٢١٣ ق	٥٨/١١/٢٥	٢٤١ ع	٩٩٣	
٢٨/١٢٧١ ق	٥٨/١٢/٨	٢٥٤ ع	١٠٥٢	
إنعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل في التنازع السلبي على الاختصاص الواقع بين جهتين إحداهما عادية والأخرى إستثنائية...	٢٨/١٢١٣ ق	٥٨/١١/٢٥	٢٤١ ع	٩٩٣

الوضوح	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
متى يكون لمحكمة النقض سلطة اعتبار الطعن بالنقض طلبا بتعيين الجهة التي تفصل في الدعوى... ..	١٢٧١/٢٨ ق ٥٨/١٢/٨	٣٤٢٥٤	١٠٥٢	
“إختلاس أشياء محجوزة” ١ — عناصر الواقعة الإجرامية : أشياء محجوزة مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات... ..	١٧١٧/٢٧ ق ٥٨/١/٢٠	١٤١٤	٦٠	
وجوب احترام المحجز التمتع ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه... ..	١١٨٠/٢٨ ق ٥٨/١١/١٧	٣٤٢٢٩	٩٣٧	
٢ — المسؤولية والعقاب : إخلال الحارس بتعهدة نقل المحجوز إلى السوق لا يعدو أن يكون إخلالا باتفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة. اعتراف المتهم بتصرفه في المحجوز يوفر مسؤوليته عن الاختلاس ولو لم يعلن بيوم البيع... ..	١٧٥٦/٢٧ ق ٥٨/٢/٣	١٤٣٢	١١٥	
١٤/٢٨ ق ٥٨/٣/٢٤	١٤٩٢	٣٣٧		

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - بيانات أحكام الإدانة :				
(أ) البيان الكافي :				
عدم امتثال تمتد الحكم استقلالاً عن نية التبيد... ..	١٨٧١/٢٧ ق	٥٨/٢/٢٤	٥٥ ع ١	١٩٢
(ب) قصور البيان :				
معد إغفال الرد على وجه دفاع هام :				
مثال في إغفال الرد على ما تمسك به المتهم من أنه أوفى بالمبلغ المحجوز من أجله قبل اليوم المحدد للبيع وأنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك ...	١٠٥٧/٢٨ ق	٥٨/١٠/٢٠	٣٤٢٠٥ ع ٣	٨٣٦
صورية إجراءات التنفيذ . تدليل معيب على توافرها . مثال... ..	١١٨١/٢٨ ق	٥٨/١٢/٣٠	٣٤٢٧٥ ع ٣	١١٣٤
ر . أيضا : جريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوزة .				
”إختلاس المالك للأشياء“ المحجوزة :				
١ - المسئولية والعقاب :				
طبيعة الجريمة . أثر اعتبارها من نوع خاص	٢٨/٢٠ ق	٥٨/٥/١٢	١٣٠ ع ٢	٤٨٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - بيانات أحكام الادانة : وجوب بيان الحكم اتباع الإجراءات التي رسمها نص المادة ١٢ مرافعات عند إعلان المتهم بيوم البيع في مواجهة شيخ البلدة... ..	١١٤٢/٢٨ ق	٥٨/١٢/١٦	٣٤٢٦٣ ع	١٠٨٧
”إختلاس الأموال الأميرية والغدر“ أولا - جريمة المادة ١١٢ ع معدلة بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ : (أ) صفة الجاني : جندي الجيش هو من المكلفين بخدمة عامة	١١٦٦/٢٨ ق	٥٨/١١/١٧	٣٤٢٢٦ ع	٩٢٥
دخول موظفي مصلحة السكة الحديد ومستخدميهم - سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ٥٦ أو بعد صدوره - في عداد من يسرى عليهم نص المادة ١١٩ ع	١١٦٧/٢٨ ق	٥٨/١٢/٢	٣٤٢٤٧ ع	١٠٢٠
(ب) فعل الاختلاس : إختلافه عن فعل الاختلاس في السرقة. مظاهر هذا الاختلاف	١١٦٦/٢٨ ق	٥٨/١١/١٧	٣٤٢٢٦ ع	٩٢٥
(ج) نوع الأشياء المختلسة : عدم الإعتداد يكون المال المختلس من الأموال العامة أم لا	١١٦٦/٢٨ ق	٥٨/١١/١٧	٣٤٢٢٦ ع	٩٢٥

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(د) المسئولية عن الجريمة :				
النصر في لائحة العقل المشترك على إندار المختلس ومنحه مهلة . لا أثر له في قيام الجريمة متى وافقت عناصرها .				
كذلك الحال بالنسبة للسداد اللاحق ...	١٠٤ / ٢٨ ق	٥٨/٥/٥	١٢٣ ع ٢	٤٥٠
السداد اللاحق لا أثر له في قيام الجريمة	٧٩٦ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٦ ع ٢	٦٩٨
تمام الجريمة بثبوت التغير الطارئ على نية الحيازة وإن كان التصرف لم يتم فعلا	١١٦٦ / ٢٨ ق	٥٨/١١/١٧	٢٢٦ ع ٣	٩٢٥
تمام جريمة الاختلاس بمجرد إخراج الموظف العمومي أو المستخدم للمهمات الحكومية من الخزن أو المكان الذي تحفظ فيه بنية إختلاسها	٩١٤ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨٢ ع ٢	٧٤٣
(هـ) العقوبة :	١١٦٧ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٧ ع ٣	١٠٢٠
العزل				
وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرفقة والحكم عليه بالحبس سواء في الجريمة التامة أو الشروع	١١٦٧ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٧ ع ٣	١٠٢٠
الغرامة				
جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضي توقيع عقوبة الغرامة النسبية	٩١٤ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨٢ ع ٢	٧٤٣
	١١٦٧ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٧ ع ٣	١٠٢٠

رقم الصفحة	القاعدة والعدد	تاريخ الجلسة	الطعن	الموضوع
٣٣١	٩١ ع ١	٥٨/٣/٢٤	١٢ ق ٢٨/	(و) الظروف المشددة : متى يعتبر الشخص مذدوبا للحصول ؟ .. (ز) بيانات أحكام الإدانة : البيان الكافي عدم امتثال تحدث الحكم عن أن المتهم ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ ع إذا كان المتهم حين ارتكب جريمة الاختلاس يعمل كاتباً بجملة الخنث ووصل المبلغ الذي اختلسه إلى يده بسبب وظيفته ثانياً - الجريمة المفصوص عليها في المادة ١١٣ ع : عناصر الواقعة الإجرامية : (أ) صفة الجاني : (حالة إلى جريمة المادة ١١٢ ع) (ب) الفعل المأدى : عدم اشتراط وجود المال المختلس في حيازة الموظف من قبل (ج) أوجه الخلاف بين نص المادة ١١٣ من ق ٦٩ لسنة ٥٣ والمادة ١١٨ ع الملغاة
٣٣١	٩١ ع ١	٥٨/٣/٢٤	١٢ ق ٢٨/	...
١٠٢٠	٣٤٢٤٧ ع ٣	٥٨/١٢/٢	١١٦٧ ق ٢٨/	...
٨٧١	٣٤٢١٤ ع ٣	٥٨/١١/٣	١١١٢ ق ٢٨/	...

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>”أديان“</p> <p>خطأ القول بأنه لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين العبد وربه</p> <p>إرتباط بر. ”عقوبة واختصاص“:</p> <p>أسباب إباحة الجرائم (بالسبب لموانع العقاب واجمع دعوى جنائية)</p> <p>دفاع شرعى</p> <p>١ - شروط نشوء الحق :</p> <p>مالا يعتبر إعتداء</p> <p>إلقاء المحنى عليه التراب نحو المعتدين على والده</p> <p>كفاية الخطر التصورى . مناسط تقدير الأسباب المعقولة هو أمر شخصى</p> <p>٢ - شروط استعمال الحق :</p> <p>توافرية الانتقام تنفى قيام الحق ..</p> <p>وجوب توجيه حق الدفاع إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه</p>	<p>١١١٤</p> <p>٢٨٩</p> <p>٣٩٨</p> <p>٧٩٢</p> <p>١٠٠١</p> <p>٠٩٥</p>	<p>٥٨/١٢/٢٢</p> <p>٥٨/٣/١٧</p> <p>٥٨/٤/٨</p> <p>٥٨/١٠/١٤</p> <p>٥٨/١٢/١</p> <p>٥٨/١٢/١٦</p>	<p>٣٤٢٧٠</p> <p>٧٩</p> <p>١٠٧</p> <p>١٩٣</p> <p>٢٤٣</p> <p>٢٦٥</p>	<p>١١١٤</p> <p>٢٨٩</p> <p>٣٩٨</p> <p>٧٩٢</p> <p>١٠٠١</p> <p>٠٩٥</p>

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة رقم	رقم الصفحة
٣ — الادعاء بحق الدفاع الشرعى :				
تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها أمر موضوعى ... •	٢٨/ ق	٥٨/٣/٢٤	٩٠ ع ١	٣٢٧
مضى تلتزم محكمة الموضوع بالرد على قيام حالة الدفاع الشرعى ؟	٢٨/١٠٠٧ ق	٥٨/١٠/١٤	١٩٣ ع ٣	٧٩٢
٤ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من حيث صلته بالتسبيب :				
(أ) البيان الكافى :				
عدم استلزام تحدث الحكم عن كل ركن من أركانه فى عبارة مستقلة .. •	٢٨/ ق	٥٨/٣/٢٤	٩٠ ع ١	٣٢٧
مر . فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى لأسباب سائغة . قتل عهد . بيانات أحكام الإدانة	٢٨/١١٣١ ق	٥٨/١١/١٨	٢٣٤ ع ٣	٩٦١
(ب) قصور البيان :				
عند إدانة المتهم دون تحييص حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى	٢٨/ ١٢٧ ق	٥٨/٣/١٧	٨٥ ع ١	٣٠٥
(ج) عيوب التدليل :	٢٨/ ٦٤ ق	٥٨/٤/٢٨	١١٤ ع ٢	٤٢٣
التناقض بين بعض الأسباب وبعضها الآخر . مثال	٢٧/ ٨٩١ ق	٥٨/٢/٢٥	٥٨ ع ١	٢٠٢

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>هـ - عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى :</p> <p>طبيعة العذر. متى يجب على المحكمة أن تمد المتهم معذورا طبقا للسادة ٢٥١ ع ٢...</p> <p>استجواب المتهم: "ر . اتراف"</p> <p>إستدلال</p> <p>١ - مأمورو الضبطية القضائية : اختصاصهم :</p> <p>تحويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وضباط صف صفة مأمورى الضبطية القضائية ...</p> <p>اختصاص مأمور الضبط القضائى الذى وقعت فى دائرته الجريمة بتعقب المتهم فى أى مكان</p> <p>توافر صفة الضبطية لمأمورى الضبط القضائى للتأمين لمحافظة معينة بالنسبة الى جميع الجرائم التى تقع فى دائرتها..</p>	<p>٢٧/١٢٥٣ ق</p> <p>٢٨/٧٣ ق</p> <p>٢٨/٥٥٠ ق</p> <p>٢٨/٥٥٠ ق</p>	<p>٥٨/٣/١٠</p> <p>٥٨/٤/٢٩</p> <p>٥٨/٦/٣</p> <p>٥٨/٦/٣</p>	<p>١٤٧٢ ع</p> <p>١٢٢ ع ٢</p> <p>١٥٨ ع ٢</p> <p>١٥٨</p>	<p>٢٦٢</p> <p>٤٤٦</p> <p>٦٢١</p> <p>٦٢٣</p>

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الاختصاص بتحقيق حادث يقتضى متابعة تحقيقه في غير القسم الذى يعمل فيه المحقق مادام أنه يتبع المحافظة التى تضم القسمين	٩٢٨ / ٢٨ ق	٥٨ / ١٠ / ٦	١٨٤ ع ٣	٧٥١
٢ - جمع الاستدلالات :				
إغفال إثبات بعض ما يجريه ماور الضبط القضائى من استدلال لا يرتب البطلان	١١٠٧ / ٢٨ ق	٥٨ / ١١ / ٣	٢١٣ ع ٣	٨٦٦
٣ - إجراءات التحقيق التى يملكها استثناء رجال الضبط القضائى :				
(١) القبض :				
الفرق بين القبض والاستيقاف	١٠٤٢ / ٢٨ ق	٥٨ / ١٠ / ٣٠	٢٠٠ ع ٣	٨١٧
القبض الصحيح . أمثلة	١١٢٧ / ٢٨ ق	٥٨ / ١١ / ١٠	٢٢٠ ع ٣	٨٩٤
القبض الباطل . أمثلة فى إحراز مخدر	١٨١٠ / ٢٧ ق	٥٨ / ٢ / ١٠	٤٢ ع ١	١٤٨
آثار القبض الباطل	١٣٤٧ / ٢٨ ق	٥٨ / ١٢ / ٢٩	٢٧٢ ع ٣	١١٢٢
امتداده إلى الأعمال التالية المترتبة عليه	١٠٣٠ / ٢٨ ق	٥٨ / ١٠ / ٢١	٢٠٦ ع ٣	٨٣٩
مثال فى إحراز مخدر	١٣٠٧ / ٢٨ ق	٥٨ / ١٢ / ٢٣	٢٦٩ ع ٣	١١٠٩
(ب) تفتيش أشخاص المتهمين :				
نطاق حق التفتيش الذى تخوله المادة ١٤٦ ج . عدم جواز تخصيصه بالتفتيش الوقائى	٥٣٣ / ٢٨ ق	٥٨ / ٦ / ٣	١٥٧ ع ٢	٦١٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
التفتيش الذي لا يعد من إجراءات التحقيق :				
التفتيش الإداري				
ماخوله القانون ١١٤ لسنة ٥٣ لرجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وصف ضباط في خصوص تفتيش الأشخاص والأمتعة في حدود الدائرة الجمركية التي يتعاون عملهم فيها.	٧٣	٢٨/٢٩/٥٨	١٢٢ ع ٢	٤٤٦
(ج) تفتيش المنازل :				
دخولها لغير التفتيش :				
حق مهندس إدارة الكهرباء في دخول المنزل لفحص عداد النور ..	١٠٩	٢٨/٥/٥٨	١٢٤ ع ٢	٤٥٧
حق رجال البوليس - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي - في دخول المقامى لتفسيذ القوانين واللوائح	١١٦	٢٨/١١/٥٨	٢٢٤ ع ٣	٩١٦
٤ - سلطة مأمورى الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجريمة :				
(١) قواعد التلبس .				
عدم اشتراط التحقق من ماهية المادة المشاهدة	٥٦٨	٢٨/٦/٥٨	١٦١ ع ٢	٦٣٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
كفاية المظاهر الخارجية المنتهية بذاتها				
عن وقوع جريمة	١٥٢٨/٢٨ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٨ ع ٣	١٠٢٦
التلبس وصف ينصب على الجريمة				
لا مرتكبها	٥٧٩ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٩	١٦٢ ع ٢	٦٣٨
(ب) حالاته :	٣٧/٢٨ ق	٥٨/١٢/١	٢٤٤ ع ٣	١٠٠٦
ورودها على سبيل الحصر	١٦/٢٧ ق	٥٨/٣/٣	٦١ ع ١	٢١٣
تحقق التلبس بالتواجد بمكان الجريمة	٧/١٣ ق	٥٨/١٢/٢٢	٢٦٩ ع ٣	١١٠٩
عقب ارتكابها بريمة يسيرة ومشاهدة				
أثر من آثارها	٩٤/٢٨ ق	٥٨/١٢/١٥	٢٥٩ ع ٣	١٠٧٢
(ج) تطبيقات :				
حالات يتوافر بها التلبس .				
مثال في سرقة تيار كهربائي	٣٨/٢٨ ق	٥٨/١٢/١	٢٤٤ ع ٣	١٠٠٦
مثال في إحراز مخدر	٤٧/٢٨ ق	٥٨/١٢/٢٩	٢٧٢ ع ٣	١١٢٢
حالات لا تتوافر بها حالة التلبس				
أمثلة في إحراز مخدر	١٦/٢٧ ق	٥٨/٣/٣	٦١ ع ١	٢١٣
	٣٠/٢٨ ق	٥٨/١٠/٢١	٢٠٦ ع ٣	٨٣٩
	٧/١٣ ق	٥٨/١٢/٢٢	٢٦٩ ع ٣	١١٠٩
(د) شروط قيام حالة التلبس :				
أولا - أن يكون سابقا على إجراءات				
التحقيق .				
أمثلة	١٠/٢٧ ق	٥٨/٢/١٠	٤٢ ع ١	١٤٨
	٤٣ / ٢٨ ق	٥٨/٤/٨	١٠٥ ع ٢	٣٩٠
	٦٩ / ٢٨ ق	٥٨/٤/٢٨	١١٥ ع ٢	٤٢٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ثانياً - أن يحىء اكتشافه عن سبيل قانون مشروع .				
مثال فى رشوة	٢٧/١٦٠٨ ق	٥٨/٢/٤	٤٠ ع ١	١٤١
مثال فى سرقة	٢٨/ ١٠٩ ق	٥٨/٥/٥	١٢٤ ع ٢	٤٥٧
(هـ) سلطة مأمورى الضبطية عند قيام حالة التلبس بالجريمة :				
١ - القبض على المتهمين :				
مثال فى إحراز مخدر... ..	٢٧/١٥٩٨ ق	٥٨/١/٢١	٢٢ ع ١	٨٤
	٢٨/١٢١٥ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٨ ع ٣	١٠٢٦
وفى سرقة	٢٨/ ١٠٩ ق	٥٨/٥/٥	١٢٤ ع ٢	٤٥٧
اختصاص مأمور الضبط القضائى الذى وقعت فى دائرته الجريمة بتعقب المتهم فى أى مكان... ..	٢٨/ ٥٥٠ ق	٥٨/٦/٣	١٥٨ ع ٢	٦٢١
الفرق بين القبض وتسليم المتهم الى رجال السلطة العامة .				
مثال فى رشوة	٢٧/١٦٠٨ ق	٥٨/٢/٤	٤٠ ع ١	١٤١
وفى إحراز مخدر... ..	٢٨/ ١٢٢ ق	٥٨/٣/١٧	٨٤ ع ١	٣٠٠
	٢٨/ ٥٦٨ ق	٥٨/٦/٩	١٦١ ع ٢	٦٣٤
٢ - تفتيش المنازل :				
مثال فى سرقة	٢٨/ ١٠٩ ق	٥٨/٥/٥	١٢٤ ع ٢	٤٥٧
	٢٨/١٢٣٧ ق	٥٨/١٢/١	٢٤٤ ع ٣	١٠٠٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تنفيذ التفتيش بمعرفة مأموري الضبط القضائي :				
حضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش	٢٨/١٢٣٧ ق	٥٨/١٢/١	٢٤٤٤ ع ٣	١٠٠٦
إفراد محضر بالتفتيش ليس بلازم لصحته ولا يترتب على إغفاله البطلان	٢٨/١٢٤٤ ق	٥٨/١٢/٩	٢٥٧٧ ع ٣	١٠٦٤
٣ — "سلطة ضبط الأشياء" :				
جواز فض الغلاف لفحص محتوياته إذا كان ظاهرا من التغليف أنه لا ينطوي على أوراق مما تشير إليه المادة ١٥٢ ج	٢٨/ ٥٥٩ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨٠٠ ع ٢	٧١٦
بطلان أعمال الاستدلال :				
انعدام الجدوى من التمسك ببطلان الاستدلال الذي أجرى بعد أن تولت النيابة التحقيق الدعوى. مثال ...	٢٨/ ٤١ ق	٥٨/٤/٨	١٠٤٠ ع ٢	٣٨١
عدم جواز التمسك ببطلان تحقيق معاون النيابة المندوب لإجرائه عند صدور ق ٦٣٠ لسنة ٥٦ قبل نظر القضية أمام محكمة الجنايات	٢٨/١٠٠٠ ق	٥٨/١١/٢٥	٢٣٩٩ ع ٢	٩٨٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
أرز "قانون رقم ٧١ لسنة ٥٣" :				
١ - العقوبة التكميلية :				
عدم جواز تصحيح الحكم عند إغفاله توقيعها إذا لم تستند النيابة في طعنها إلى ذلك	٢٧/١٨٤٨ ق	٥٨/٢/١٨	٥٤ ع ١	١٨٨
٢ - إلغاء القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٤٦ : اعتباره ملغيا بالقانون رقم ٧١ لسنة ٥٣ . حلة ذلك	٢٧/١٨٤٨ ق	٥٨/٢/١٨	٥٤ ع ١	١٨٨
"إستئناف" :				
١ - حالاته :				
متى يجوز للتهم استئناف الدعوى المدنية دون تقييد بنصاب معين ؟ ...	٢٧/١٨٢٠ ق	٥٨/٢/١٠	٤٥ ع ١	١٥٧
٢ - ميعاده :				
متى يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر بتثبيت الحكم الغيابي ؟	٢٧/١٨٥٩ ق	٥٨/٦/١٠	١٦٤ ع ٢	٦٤٤
متى يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة باعتهارها كأن لم تكن عند تخلف المعارض من حضور الجلسة الأولى لعذر قهري ؟	٢٧/١٧١٥ ق	٥٨/١/٢٠	١٣ ع ١	٥٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
امتداد نهاية مهلة الاستئناف إلى اليوم التالي ليوم ٨/١٠/٥٦ الذي وافق عطلة بلغت حد الرسمية (يوم الجزائر)	٢٨/١٥٣ ق	٥٨/٤/٢٨	١٢٠ ع ٢	٤٤١
٣ - إجراءاته : التقرير بالاستئناف : الدليل على حصوله . كفاية التأشير بمداول النيابة . صحة التدليل عليه بشهادة مستخرجة من هذه الجداول...	٢٨/١١٤٦ ق	٥٨/١٢/٩	٢٥٦	١٠٦٠
٤ - آثار الاستئناف : استئناف النيابة : اتصال المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى الجنائية اتصالاً بخوطها النظر فيه من جميع نواحيه	٢٧/١٨٤٧ ق	٥٨/٢/١٧	١٤٥١ ع ١	١٨٠
التقيد بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية . مثال في جريمة حيازة ميزان غير مضبوط	٢٧/٢٠٣٩ ق	٥٨/٤/٨	١٠١ ع ٢	٣٦٧
٥ - التحقيق التكميل : متى لا يجب إجراؤه ؟ عدم التمام المحكمة الاستئنافية سماع الشهود عند سماعهم أمام محكمة أول درجة في أحوال الحكم الحضوري الاعتباري	٢٨/٥٨ ق	٥٨/٥/٢٠	١٤٠ ع ٢	٥٥٦

الموضوع	الوطن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ومتى يجب إجراؤه؟: ر . أيضا . إجراءات المحاكمة . شفوية المرافعة . ٦ - الأحكام التي تصدر من المحكمة الاستئنافية . (١) سلطة المحكمة الاستئنافية بالنسبة للشكل : فقد تقرر الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا . سلطة المحكمة في الركون إلى مضمون الشهادات المستخرجة من جدول النيابة والدالة على التقرير بالاستئناف (ب) التصدي : ١ - حالات وجوبه : إلزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح بطلان الإجراءات والحكم في الدعوى	٢٨/١١/٠٣ ق	٥٨/١١/٤	٣٤٢١٧ ع	٨٨٣
١٠٦٠	٢٨/١١/٤٦ ق	٥٨/١٢/٩	٣٤٢٥٦ ع	١٠٦٠
٣٣٩	٢٨/١٣٦ ق	٥٨/٣/٢٤	١٤٩٣ ع	٣٣٩
٣٦٧	٢٧/٢٠٣٩ ق	٥٨/٤/٨	١٠١ ع	٣٦٧

الموضوع	الطن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
وجوب التصدي للوضع عند القضاء خطأ من محكمة أول درجة بقبول معارضة المتهم في الحكم الحضوري الاعتباري الجائز استئنافه	٢٨/٥٦١ ق	٥٨/٦/٩	١٦٠ ع ٢	٦٢٧
٢ - حالات الإعادة إلى محكمة أول درجة :				
عند القضاء من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص أو قبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ...	٢٨/١٣٦ ق	٥٨/٣/٢٤	٩٣ ع ١	٣٣٩
عدم جواز تجاوز ما قضى به في المعارضة إذا اقتصر الاستئناف على الحكم الصادر فيها	٢٧ ١٧٥٢ ق	٥٨/٢/٤	٤١ ع ١	٥٤٥
٧ - تسبب الأحكام من المحكمة الاستئنافية .				
(١) التسبب الكافي :				
مهمة الحكم عند أخذه بأسباب الحكم الاستئناف الذي تضمن مواد العقوبة	٢٨/٩١٧ ق	٥٨/٦/٣٣	١٧٨ ع ٢	٧٠٦
جواز استناد الحكم الاستئنافي إلى أقوال شهود مثلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائيا في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالجلسة وتحقيق شفوية المرافعة أمام محكمة أول درجة	٢٨/٩٤٣ ق	٥٨/١٠/٦	١٨٥ ع ٣	٧٥٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
استيراد : (سر . نقد) . اشتباه : (سر . متشردون ومشتبه فيهم) . اشترك :				
١ - شروط المساهمة الجنائية :				
الفرق بين تفاهم المساهمين في الجريمة على العمل المكون لها وبين توافقه على ارتكابه . وقت حصول التوافق ...	١٥٤٦/٢٧ ق	١٨/٣/٥٨	١٤٨٦	٣٠٩
٢ - شروط الاشتراك :				
متى يتحقق الاشتراك بالاتفاق والمساعدة ؟	١٢٠٧/٢٧ ق	١٤/١/٥٨	١٤٨٠	٣٩
٣ - التمييز بين الفاعل والشريك :				
متى يعتبر المتهم فاعلا مع غيره في ارتكاب جريمة القتل العمد ؟	٩٣٥/٢٨ ق	٤/١١/٥٨	٢١٦ ع ٣	٨٧٩
عدم كفاية التواجد وقت ارتكاب الجريمة عند انتفاء الاتفاق بين المساهمين على ارتكابها	٢٨/٣٠ ق	٣١/٣/٥٨	١٤٩٥	٣٤٢

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٤ - تسبيب الأحكام بالنسبة للمساهمة الجنائية : (أ) البيان الكافي : مثال في الاشتراك في جناية التخابر مع دولة أجنبية (ب) قصور البيان : عند إدانة المتهم بالاشتراك في الجريمة دون بيان رابطة المشاركة وقصد الاشتراك وعند إدانته بصفته فاعلا أو شريكا تأسيسا على مجرد وجوده مع غيره وقت ارتكاب الجريمة دون بيان قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين وكان ما ذكره الحكم من وقائع تالية في ترتيبها الزمني على وقوع الجريمة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه وعند أخذ المتهمين بالقدر المتيقن لمجرد انتفاء سبق الأصرار دون تحدث عن قيام الاتفاق بينهم من عدمه إصابة خطأ (سر . قتل وإصابة خطأ) (إماراة الاعتبار . سر . عقوبة) اعتراف (سر . إثبات)	٢٧/١٥١٩ ق ٢٧/١٢٠٧ ق ٢٨/ ٣٥ ق ٢٨/ ٥١٤	١٣/٥/٥٨ ١٤/١/٥٨ ٣١/٣/٥٨ ٢٧/٥/٥٨	١٣٥ ع ٢ ٨ ع ١ ٩٤ ع ١ ١٥٠ ع ٢	٥٠٥ ٣٩ ٢٤٢ ٥٨٥

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
إعلان				
١ - إجراءاته :				
وجوب إثبات المحضر خطوات الإعلان في الأصل والصورة في حينه				
المادة ١٢ مرافعات	٢٨/١١٤٤ ق	٥٨/١٢/١٦	٢٦٣ ع	١٠٨٧
٢ - الدفع بطلانه :				
حضور المتهم بنفسه جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك ببطان ورقة التكليف				
الحضور المادة ٣٣٤ . أ . ج ...	٢٨/٢٨٢ ق	٥٨/٥/١٣	١٣٦ ع	٥٤٠
٢٨/١٠٥٦ ق	٥٨/١٠/٢٠	٢٠٤ ع	٣	٨٣٢
أمر حفظ وأمر بالالوجه				
١ - أسبابه :				
جواز إصدار الفقرة أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة استنادا إلى بطلان التفتيش				
رغم عدم حضور المتهم أمامها	٢٨/٩٢ ق	٥٨/٦/٣	١٥٦ ع	٦٠٩
٢ - إلغائه :				
حصوله النائب العام في إلغائه بالرغم من موافقة المحامي العام				
٢٨/٩٢٥ ق	٥٨/١١/٨	٢٣١ ع	٣	٩٤٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ — الطعن فيه :				
(أ) بالنسبة للأوامر الصادرة من النيابة :				
عدم جواز الطعن عند وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكبد تبدأ تزولا على حكم القانون وإصدارها لذلك أمرا بحفظ الأوراق	١٥٥٩/٢٧ ق	٥٨/٥/٢٧	١٤٧ ع ٢	٥٧٥
(ب) بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الاتهام :				
إبتناء الأمر على إجراءات باطلة وقصور تسيبيه لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون	٥٨٦ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٩	١٦٣ ع ٢	٦٤١
امتداد منع استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة ارتكبا الموظف ومن في حكمه أثناء نادية الوظيفة أو بسببها إلى الطعن بطريق النقض أيضا	١١٨٦ / ٢٧ ق	٥٨/٦/٢٤	١٧٩ ع ٢	٧١٠
أمن دولة				
الجرائم الماسة به من جهة الخارج :				
(١) جريمة المادة ٧٨ مكررا (١) من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ .				

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
١ - القصد الجنائي : نية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطا	٢٧/١٥١٩ ق	٠٨/٥/١٣	١٣٥ ع ٢	٥٥٥
٢ - بيانات أحكام الإدانة : البيان الكافي . مثال	٢٧/١٥١٩ ق	٠٨/٥/١٣	١٣٥ ع ٢	٥٥٥
(ب) جرائم المادة ٨٠ من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو الحصول عليه ... الخ .				
١ - عناصر الواقعة الاجرامية : عدم التفرقة بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله .				
شرطا تطبيق المادة ٨٠ أن يكون الشيء ذا طبيعة سرية وأن يكون متعلقا بالدفاع عن البلاد . تقدير ذلك متروك لمحكمة الموضوع .				
لا محل للتفرقة بين السر المصادى والسر المعنوى .				
عدم اشتراط كون السر قد علم بأكله . وجوب الدقابة ولو كان السر أفضى على وجه خاطيء أو ناقص	٢٧/١٥١٩ ق	٠٨/٥/١٣	١٣٥ ع ٢	٥٥٥

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>مسكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعنى فى شىء أن الأسرار التي أفشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .</p> <p>ترامى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهدر ما يجب لها من الحفظ والكتان .</p> <p>محل الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٧/١٩٥١ .</p> <p>حصول التسليم أو نحوه إلى دولة أجنبية أو شخص يعمل لمصلحتها .</p> <p>عدم استلزام كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر .</p> <p>٢ - العقوبة :</p> <p>المراد بزمان الحرب .</p> <p>وجوب الرجوع في تحديده إلى القانون الجائى .</p> <p>معنى الهدنة وأثرها</p> <p>... ..</p> <p>١٩٥١/٢٧ ق ١٣/٥/٥٨ ١٣٥ ع ٢ ٥٠٥</p> <p>انتهاك حرمة ملك الغير</p> <p>” جريمة وجود شخص في بيت مسكون مختفيا عن أعين من لهم الحق في إنجازه “ .</p>				

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>عناصر الواقعة الإجرامية .</p> <p>الاختفاء . متى وأين يتوافر ؟</p> <p>(ب)</p> <p>بطلان . "ذكر بموضعه في كل باب على حدة" .</p> <p>بلاغ كاذب</p> <p>١ — عناصر الواقعة الإجرامية :</p> <p>تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر موضوعي . قيود سلطة محكمة الموضوع في هذا الخصوص .</p> <p>عدم تقييد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة أو أية هيئة أخرى</p> <p>٢ — بيانات أحكام الإدانة :</p> <p>قصور البيان</p> <p>عند إحالة الحكم في بيان واقعة الدعوى على مريضة سبق تقديمها في هذا الشأن .</p> <p>عند عدم ذكر الحكم الأمر المبلغ عنه</p>	٢٨/١٤٤٠ ق	٥٨/١١/١٠	٣٤٢٢١ ع	٨٩٨
<p>عند عدم ذكر الحكم الأمر المبلغ عنه</p>	٢٨/١٥١ ق	٥٨/١٢/٣٠	٣٤٢٧٣ ع	١١٢٦

رقم الصفحة	القاعدة والعدد	تاريخ الجلسة	الطعن	الموضوع
				(ت)
				تهديد : (ر . خيانة أمانة) .
				تجهر
				المستولية عنه :
٢٠٩	١٤٦٠	٥٨/٣/٣	٢٧/١٢٥٥ ق	متى يسأل الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع عن الجرائم التي ترتكب ؟
				تجنيح الجناية : (ر . تحقيق) .
				تجنيد : (ر . خدمة عسكرية وموظفون) .
				تحريض على الفسق والفجور : (ر . دعارة) .
				تحقيق
				١ - خصائصه :
				تكوينه
				المراد بالضرورة التي تسوغ للحق
٢٨٠	١٤٧٧	٥٨/٣/١١	٢٧/١٨٥٨ ق	ندب آخر غير كاتب المحكمة

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — دور النيابة في التحقيق الابتدائي أولا : إجراءات جمع الأدلة : (أ) قواعد عامة : عدم استلزام القانون بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين	٢٧/٢٠٣٧ ق	٥٨/٦/٣	١٥٤ ع ٢	٦٠٢
(ب) الانتقال والمعاينة : جواز أخذ الحكم بالمعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي في غيبة المتهم	٢٧/١٧٢٣ ق	٥٨/١/٢٠	١٧١ ع ١	٦٨
تقدير لزوم المعاينة متروك إلى الجهة التي تبشر التحقيق	٢٨/٦٥٩ ق	٥٨/٦/١٦	١٧١ ع ٢	٦٧٦
(ج) التفتيش : ١ — قواعده : جواز صدور الإذن به نتيجة اتراف المتهم بإخفاء المخدر	٢٨/١٢٢ ق	٥٨/٣/١٧	٨٤ ع ١	٣٠٠
جواز إصدار الإذن به بناء على ما أثبتته ضابط البوليس في محضره . جواز استهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش منزل المتهم	٢٧/٢٠٣٧ ق	٥٨/٦/٣	١٥٤ ع ٢	٦٠٢

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعد والمد	رقم الصفحة
تقدير جدية التحريات وكفايتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع	٢٨/٦٥٨ ق	٥٨/٦/١٦	١٧٠ ع ٢	٦٧٢
استمرار الآثار القانونية للواد ٧ من ق ١٥ لسنة ٢٣ و ١ من قرار وزير الداخلية في ١٩٥٢/٢/٢ وقرار النائب العام في ١٩٥٢/٢/٢ حتى بعد صدور القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية	٢٨/٧٨٩ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٤ ع ٢	٦٨٨
إستيفاء الإذن به شروطه القانونية عند صدوره إثر ضبط متهمين متلبسين بالجريمة وتيقن مصدره من صلة المأذون بتفتيشه هؤلاء المتهمين	٢٨/٥٥٩ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨٠ ع ٢	٧١٦
عدم استلزام إجراء التحقيق بمعرفة سلطة التحقيق قبل إصدار الإذن به مدى قيود التحقيق التي أعفيت النيابة منها في خصوص تحقيق القضايا العسكرية	٢٨/٩٣٩ ق	٥٨/١٠/٧	١٩٠ ع ٣	٧٨٢
الشروط الموضوعية لتفتيش المساكن السبب . ماهيته	٢٨/١٠٣٧ ق	٥٨/١٠/١	٢٠٧ ع ٣	٨٤٣
٨٤٣	٢٨/١٠٣٧ ق	٥٨/١٠/١	٢٠٧ ع ٣	٨٤٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - شكاه :				
جواز إحالة الأمر بالتفتيش في بيان الأشخاص المراد تفتيشهم على المحضر المرفق	٢٨/١٧٠٨ ق	٥٨/٣/٤	١٤٦٦ ع	٢٣٠
جواز الإحالة على الأمر الصادر بالتفتيش الذي اقضى أجله في خصوص تجديد مفعوله	٢٨/٥٠٢ ق	٥٨/٥/٢٦	١٤٣٣ ع	٥٦٣
٣ - تنفيذ الإذن به :				
جواز دخول الضابط المنزل الذي يقطنه المتهم - المأذون بتفتيشه - والذي يساكنه فيه أخيه	٢٧/١٧٠٨ ق	٥٨/٣/٤	١٤٦٦ ع	٢٣٠
صححة إخراج الطبيب للخدر من مكان إخفائه بجسم المتهم المأذون بتفتيشه	٢٨/١٢٢ ق	٥٨/٣/١٧	١٤٨٤ ع	٢٠٠
شمول الأمر بتفتيش مسكن المتهم كل مسكن له مهما تعدد طالب أن الإذن بالتفتيش لم يحدد مسكنا معينا	٢٨/٧٠ ق	٥٨/٥/١٢	١٣١١ ع	٤٨٦
جواز تنفيذه عن طريق أحد مأموري الضبط القضائي التابعين لمحافظة معينة عند انتفاء المجادلة في أن الإذن لم يعين مأمورا بعينه لتنفيذه	٢٨/٥٥٠ ق	٥٨/٦/٣	١٥٨٨ ع	٦٢١

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
حق مأمور الضبط المأذون بإجرائه في كل مكان يرى هو احتمال وجود الأسلحة وما يتبعها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك	٢٨/٧٨٩ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٤ ع ٢	٦٨٨
تنفيذ التفتيش في أي مكان وجد به المتهم ولو غير المكان المحدد بأمر التفتيش...	٢٨/١١٦٠ ق	٥٨/١١/١٧	٢٢٤ ع ٣	٩١٦
جواز تنفيذ الإذن من أي مندوب من المندوبين له عند عدم اشتراط قيامهم بالتفتيش معا	٢٨/١٢٦٨ ق	٥٨/١٢/٨	٢٥٣ ع ٣	١٠٤٨
خضوع التفتيش الذي يباشره مأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه للقواعد الواردة في المواد ٩٢، ٩٩، ١٢٠٠ ج . سلطة مأمور الضبط في اتخاذ ما يراه كفيلا بتحقيق الغرض من الإذن دون الترام طريقة بعينها ...	٢٨/١٢٦٨ ق	٥٨/١٢/٨	٢٥٢ ع ٣	١٠٤٨
٤ - بطلانه . مالا يعتبر سببا لبطلان التفتيش . الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو المعنى بهذا الإجراء...	٢٨/٦٥٨ ق	٥٨/٦/١٦	١٧٠ ع ٢	٦٧٢

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
عدم تخليف الشاهد اليمين في التحقيق مبنى الإذن الذي تولاه مأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه	٢٨/٩٣٩ ق	٥٨/١٠/٧	٣٤١٩٠	٧٨٢
قيام أحد المندوبين لإجرائه بالتفتيش عند عدم اشتراط قيامهم به معا ...	٢٨/١٢٦٨ ق	٥٨/١٢/٨	٣٤٢٥٣	١٠٤٨
عدم أفراد محضر بالتفتيش شروط التمسك ببطلانه :	٢٨/١٢٤٤ ق	٥٨/١٢/٩	٣٤٢٥٧	١٠٦٤
عدم جواز الدفع بالبطلان إلا من صاحب الشأن :				
لاشأن للتهم في التحدث عن بطلان تفتيش لم يقع عليه أو على منزله — تطبيقات	٢٧/١٧٣٣ ق	٥٨/١/٢٧	١٤٢٦	٩٧
	٢٧/١٨١٤ ق	٥٨/٣/٤	١٤٦٩	٢٤٦
	٢٨/١١٦٠ ق	٥٨/١١/١٧	٣٤٢٢٤	٩١٦
عدم قبول الدفع ممن أنكر ملكيته للمضبوطات ولو كان الشيء على ملكه في الواقع	٢٧/١٧١٢ ق	٥٨/١/٢٠	١٤١٢	٥٤
التخلي الاختياري : توافر التخلي عن حيازة المخدوع عند اللقاء به من المتهمة لدى مفاجأة رجال البوليس المسلحين لها	٢٨/٦٩ ق	٥٨/٤/٢٨	٢٤١١٥	٤٢٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
عدم الأحقية في الطعن على من يلتقط شيء تخلى عنه صاحبه	٥٦٨ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٩	١٦١ ع ٢	٦٣٤
انتفاء المصلحة في التمسك بالدفع — تطبيقات . مثال في إحراز مخدر ...	٥٥٩ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨٠ ع ٢	٧١٦
انتفاء الحدود من التمسك ببطلان التفتيش عند اتراف المتهم في التحقيق واطمئنان المحكمة إليه	٥٧٩ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٩	١٦٢ ع ٢	٦٣٨
” آثار بطلان التفتيش بالنسبة لما تلاه من أعمال “ :				
جواز الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه ومنها اعتراف المتهم ...	١٠٤ / ٢٨ ق	٢٨/٥/٥	١٢٣ ع ٢	٤٥٠
امتداد البطلان إلى ما تلاه من أعمال عند توافر الصلة السببية . مثال في توافر هذه الصلة بين القبض الباطل وبين الاعتراف وضبط الشيء موضوع الجريمة	١٠٣٠ / ٢٨ ق	٥٨/١٠/٢١	٢٠٦ ع ٣	٨٣٩
الدفع بالبطلان أمام غرفة الاتهام :				
جواز تصدى الغرفة له في غياب المتهم	٩٢ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٣	١٥٦ ع ٢	٦٠٩

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الدفع بالبطلان أمام محكمة النقض : متى لا تجوز إثارته ؟ عند عدم إثارته أمام محكمة الموضوع والاقتصار على الدفع به أمام غرفة الالتزام ومتى تجوز إثارته ؟ إذا كان ماجاء بالحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان	٢٨/٧٤ ق	٥٨/٤/٢٨	١١٦ ع ٢	٤٢٩
(د) ضبط الأشياء : تحرير المضبوطات والتصرف فيها : جواز تسليم القطن المسروق للشركة المجنى عليها بعد معاينته وإثبات حاله مدى حق محكمة الموضوع في تقدير سلامة إجراءات التحريز	٢٨/٩٢ ق	٥٨/٦/٣	١٥٦ ع ٢	٦٠٩
(هـ) سماع الشهود : كيفية أداء الشهادة . جواز تسجيل الشاهد عدم وجود معلومات لديه عن التحقيق بإشارة تليفونية	٢٧/١٧٢٣ ق	٥٨/١/٢٠	١٧٠ ع ١	٦٨
٢٧/١٧٣٩ ق	٥٨/١/٢٧	٢٧ ع ١		٩٩

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ثانياً — التصرف في التحقيق :				
١ — الاحالة في الجنايات إلى المحاكم الجزئية .				
متى يجوز لغرفة الاتهام إحالة الجناية إلى محكمة الجناح للفصل فيها على أساس عقوبة اللجنة	١٨١٣/٢٧ ق	١٨/٣/٥٨	٨٧ ع ١	٣١٥
عدم جواز إحالة جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢/٢ ع إلى المحكمة الجزئية رغم إغفال النيابة الإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة متى كان الواضح من تقرير الإتهام أن وصف التهمة مما ينطبق عليه الفقرة الثانية المشار إليها	١٠١٠/٢٨ ق	٢٥/١١/٥٨	٢٤٠ ع ٣	٩٩٠
عدم جواز التجنيح بعد الحكم بعدم الاختصاص :				
إلزام غرفة الإتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات عند قضاء المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى	١٧٦٤/٢٧ ق	٣/٢/٥٨	٣٥ ع ١	١٢٦

الموضوع	الظعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ثالثا - بطلان التحقيق :				
س. في هذا الباب . تدوين الإجراءات والانتقال والمعاينة وتحرير المضبوطات وتفتيش وكيفية أداء الشهادة .				
شروط التمسك بالبطلان وجوب توافر المصاحمة :				
مثال لانعدام الجدوى من التمسك ببطلان محضر جمع استدالات حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق ودون انتداب منها	٢٨/٤١ ق	٥٨/٤/٨	١٠٤ ع ٢	٣٨١
عدم جواز التمسك ببطلان محضر تحقيق معاون النيابة المندوب لإجرائه عند صدور القانون رقم ٦٣٠ لسنة ٥٦ قبل نظر القضية أمام محكمة الجنايات	٢٨/١٠٠٠ ق	٥٨/١١/٢٥	٢٣٩ ع ٣	٩٨٦
رابعا - مسائل منوعة .				
وجوب تولى المحكمة تحقيق الدعوى عند فقد أوراق التحقيق بعد رفع الدعوى أمامها	٢٨/٤٥ ق	٥٨/٤/٨	١٠٦ ع ٢	٣٩٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>ترصد : (س. قتل عمد)</p> <p>تزوير :</p> <p>١ - عناصر الواقعة الإجرامية .</p> <p>طرق التزوير</p> <p>اصطناع الورقة يوفر تزويرها بصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه . أثر ذلك بالنسبة لاصطناع محضر جلسة ...</p> <p>وقوع التغيير على شيء مما سبق المحرر لإثباته .</p> <p>تطبيقات لبيانات جوهرية</p> <p>البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الأعلام الشرعي</p> <p>عقد الزواج الذي يحرمه القس . بياناته التي أعد لإثباتها . تقرير الزوج بأنه مسيحي بينما هو مسلم مع خلو المحرر من البيان المتعلق بخلو الزوج من الموانع الشرعية يجعل المحرر خاليا من تغيير الحقيقة في هذا البيان</p>	<p>٢٨/١١٤٥ ق ٥٨/١١/١٠</p> <p>٢٨/ ٧٩٤ ق ٥٨/٦/٢٤</p> <p>٢٨/١٣٢٧ ق ٥٨/١٢/٢٢</p>	<p>٢٢٢ ٢٤</p> <p>١٨١ ٢٤</p> <p>٢٧٠ ٢٤</p>	<p>٩٠٢</p> <p>٧٣٦</p> <p>٦١١٤</p>	

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	الفاصلة والعدد	رقم الصفحة
٢ - القصد الجنائي : انتفاؤه إذا كانت حلة تقرير الزوج بأنه مسيحي أمام القس هي سابقة إعترافه بارتداده إلى الدين المسيحي وتقدمه بطلب الإرتداد قبل الزواج بيومين	٢٨/١٣٢٧ ق	٥٨/١٢/٢٢	٢٧٠ ع ٣	١١١٤
عدم الإعتداد بالبائع تحقق جريمة التزوير ما دام أن إرتكابه كان بقصد التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة للدالة على الإعفاء منها . لا يؤثر في قيام الجريمة سقوط الضريبة بالتقدم	٢٨/ ٦٤٢ ق	٥٨/٦/١٦	١٦٨ ع ٢	٦٦٢
٣ - الصور العامة للتزوير في المحركات . أولا - تزوير الأوراق الرسمية . (١) ماهية المحرر الرسمي . متى تحقق رسمية الورقة ؟ كفاية إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة إثباتها إلى موظف مختص بتحريرها دون اشتراط صدورها منه	٢٨/ ٧٩٤ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨١ ع ٢	٧٣٦
٢٨/ ٦٤٢ ق	٥٨/٦/١٦	١٦٨ ع ٢	٦٦٢	
٢٨/ ٦٥٤ ق	٥٨/٦/١٦	١٦٩ ع ٢	٦٦٨	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القائمة والعدد	رقم الصفحة
إختصاص كاتب الجلسة بتحرير محاضر الجلسات	٢٨/١١/٤٥ ق	٥٨/١١/١٠	٢٢٢ ع ٣	٩٠٢
مناط رسمية الورقة . المادة ٣٩٠ من القانون المدني	٢٨/١١/١٥ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٥ ع ٣	١٠١١
(ب) "تطبيقات" :				
تغيير الحقيقة في الرول باصطناعه برمته وتضمينه بيانات غير صحيحة أو بتعمد إحداث تغيير فيه على خلاف الواقع	٢٨/ ٦٤٢ ق	٥٨/٦/١٦	١٦٨ ع ٢	٣٦٦
حوالة البريد . التزوير الحاصل في بياناتها المختلفة . ما يعتبر منها تزويرا في ورقة رسمية وما يعتبر تزويرا في ورقة عرفية .				
التزوير الحاصل في بيان تحويلها للغير هو تزوير في محرر عرفي . علة ذلك	٢٨/١١/١٥ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٥ ع ٣	١٠١١
تعليمات البريد				
(ج) "التزوير الذي يقع من موظف عمومي" :				
لا يحمل للقول . في خصوص تزوير محضر الجلسة بطريق الاصطناع بأن جريمة التزوير لا تقع إلا إذا تم التزوير من كاتب الجلسة حال انعقادها ...	٢٨/١١/٤٥ ق	٥٨/١١/١٠	٢٢٢ ع ٣	٩٠٢

الموضوع	الظن	تاريخ الجلسة	القاعدة والممد	رقم الصفحة
ثانيا - " استعمال الأوراق المزورة : طبيعة جريمة الاستعمال " مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية في هذه الجريمة القصد الجنائي ثبوت اشتراك المتهم في تزوير ورقة. يفيد حتماءه بأن للورقة التي استعملها مزورة ثالثا - "جريمة استعمال الأوراق العرفية المزورة" : القصد الجنائي وطبيعة الجريمة إحالة إلى استعمال الأوراق الرسمية المزورة رابعا - إثبات التزوير: عدم صحة القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد وسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط في الأعلام خامسا - " بيانات أحكام الإدانة في جرائم التزوير واستعمال المحررات المزورة "	٥٦٦ / ٢٧ ق	٥٨/٣/٢٤	٨٩ ع ١	٣٢٢
٧٩٢ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٥ ع ٢	٦٩٣	
١٧ / ٢٨ ق	٥٨/٥/٦	١٢٥ ع ٢	٤٦١	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(أ) البيان الكافي :				
ثبوت اشتراك المتهم في تزوير المحرور الذي استعمله يفيد حتماءه بتزويره...	٧٩٢ / ٢٨ ق	٥٨ / ٦ / ٢٣	١٧٥ ع ٢	٦٩٣
سادسا - مسائل متنوعة :				
وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضي الجنائي نهائيا في أمر ورقة مدعى بتزويرها ومقدمة إلى المحكمة المدنية أو محكمة الأحوال الشخصية كدليل على الاثبات	٧٩٢ / ٢٨ ق	٥٨ / ٦ / ٢٣	١٧٥ ع ٢	٦٩٣
تفسير جبرى				
الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . توافر الجريمة ولو كان الامتناع جزئيا . الموازنة بين حاجيات الناس من شأن الشارع وحده	٢٠٤٠ / ٢٧ ق	٥٨ / ٣ / ١٠	٧٥ ع ١	٢٧٥
تشكيل المحكمة : (ر.ر. محاكم الجنائيات) . تصدير : (ر.ر. نقد) . تعدد : (ر.ر. عقوبة) .				

الموضوع	الطن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تعدي على الموظفين مناط تطبيق المادة ١٠٩ من ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تعذيب : (ر . اعتراف) . تشرذ . (ر . متشردون ومشتبه فيهم) . تعويض : (ر . أيضا دعوى مدنية) . سقوط حق المخصص له بإحراز سلاح في التعويض عنه عند عدم التصرف فيه خلال سنة من تاريخ تسليمه إلى البوليس بمناسبة سحب الرخصة أو إلغائها تفتيش : (ر . استدلال وتحقيق) . تقادم : (ر . دعوى جنائية) . تقليد جريمة المادة ٢٠٦ ع . عناصر الواقعة الإجرامية	٢٨/١٤١ ق	٥٨/٥/١٢	١٣٢ ع ٢	٤٩٣
٢٨/١٤٨ ق	٥٨/١٢/٨	٢٥١ ع ٣		١٠٣٩

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
التقليد				
لا يعيب الحكم انتهائه إلى عدم توافر ركن التقليد رغم مخالفة ذلك لما رآه الخبير الفني	٢٧/٢٠٢٣ ق	٥٨/٣/٣	١٤٦٤ ع	٢٢٢
عدم اشتراط إتقان التقليد	٢٨/٥٣ ق	٥٨/٤/٨	١٠٨٢ ع	٤٠٢
تلبس : (ر. استدلال).				
تموين				
١ - المسؤولية والعقاب :				
وجوب استفادة المتهم من القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ٥٧ المعدل للقرار رقم ٥٤ لسنة ٥٦ الذي مد أجل الإخطار من حركة الأسهمت بمتجره .				
حتى يعفى المتهم من وجوب الإخطار عن البيانات المطلوبة بموجب القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ؟	٢٨/١٢٤ ق	٥٨/٣/١٨	١٤٨٨ ع	٣١٨
٢ - أثر صدور منشور بحفظ قضايا التموين :				
عدم الترام النيابة العامة بتعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتناضح من بعض المخالفات التموينية	٢٨/١٢٤ ق	٥٨/٣/١٨	١٤٨٨ ع	٣١٨

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - بيانات أحكام الإدانة : (١) البيان الكافي : القضاء على مقتضى الأوراق المطروحة في الدعوى . مثال في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح تنازع الاختصاص : (ر. اختصاص) تنظيم أولا - أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ١ - نفذ القانون : إعمال مالا يتوقف على شرط من نصوصه بنقض النظر عن عدم صدور لائحته التنفيذية شرط سريان أحكام القانون على التقسيمات السابقة ٢ - عناصر الواقعة الإجرامية : الأفعال المادية جواز البناء على التقسيمات السابقة على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ دون اشتراط صدور مرسوم بالموافقة عليها ...	٢٨/١٠٤٧ ق ٥٨/١٠/٢٠	٢٠٢ ع ٣	٨٢٦	
٤٧٨	٢٨/١١٠ ق ٥٨/٥/٦	١٢٩ ع ٢		
٦٨٤	٢٨/٥٨٣ ق ٥٨/٦/١٧	١٧٣ ع ٢		
٦٨٤	٢٨/٥٨٣ ق ٥٨/٦/١٧	١٧٣ ع ٢		

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
هدم إنشاء الطرق والمرافق في الأراضي المقسمة. التفسير الصحيح للمادة ١٢ من القانون .				
تعليق الالتزام بإيصال النور وغيره من المرافق في الأراضي المقسمة على صدور قرار من وزير الأشغال قاصر على التقسيات الخاصة بالجهات التي لا توجد بها مرافق عامة .				
هدم انطباق أحكام القانون رقم ٢٥٩ لسنة ٥٦ إذا لم يكن تمت تنفيذ للأعمال المخالفة من جانب المقسم ...	٢٨/١٢١٠ ق	٥٨/١١/٢٤	٣ ع ٢٣٨	٩٧٨
٣ - بيانات أحكام الإدارة : شروط صحة الحكم بالإدانة في جريمة البناء على أرض معدة للتقسيم ...	٢٨/١١٠ ق	٥٨/٥/٦	٢ ع ١٢٩	٤٧٨
ثانيا - قانون تنظيم المباني : عناصر الواقعة الإجرامية الترخيص وأحكامها الأثر المترتب على تنظيم القانون طرق التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على أعمال التنظيم ...	٢٨/٥٨٢ ق	٥٨/٦/١٧	٢ ع ١٧٣	٦٨٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ثالثاً - أحكام القانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ : سلطة محكمة النقض في القضاء من تلقاء نفسها بنقض الحكم فيما قضى به من تأييد الإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم بمناسبة صدور القانون المذكور مجال العمل بأحكامه الغرض من إصدار القانون هو حماية المباني التي أقيمت فعلاً بالمخالفة لأحكام القوانين المشار إليها فيه . إنتفاء تطبيق أحكامه إذا لم يكن تمت تنفيذ الأعمال المخالفة	٢٨/١١٠ ق	٥٨/٥/٦	٢٤١٢٩	٤٧٨
(ج) جاسوسية : (مر . أمن دولة) . جرح وضرب ١ - المسؤولية والعقاب : القصد الجنائي الباعث لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية	٢٨/١٢١٠ ق	٥٨/١١/٢٤	٣٤٢٣٨	٩٧٨
١٠٤٤	٢٨/١٢٥٥ ق	٥٨/١٢/٨	٣٤٢٥٢	١٠٤٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - مسئولية المساهمين عن النتائج عند تعدد الإصابات . أثر التوافق على ارتكاب الجريمة وتحديد وقت وقوعه	٢٧/١٥٤٦ ق	٥٨/٣/١٨	١٤٨٦ ع	٣٠٩
مناط أخذ المتهمين بالقدر المتيقن هو انتفاء الاتفاق بينهم على التعدي ...	٢٨/٥١٤ ق	٥٨/٥/٢٧	٢٤١٥٠ ع	٥٨٥
حرية المحكمة في تكوين عقيدتها في الدعوى رغم لفتها نظر الدفاع إلى المرافعة على أساس القدر المتيقن	٢٨/١١٩٣ ق	٥٨/١١/٢٤	٣٤٢٣٧ ع	٩٧٦
٣ - بيانات أحكام الإدانة: (١) البيان الكافي عدم لزوم التحدث عن القصد الجنائي استقلالاً	٢٧/٢٠٢١ ق	٥٨/٣/٣	١٤٦٣ ع	٢٢٠
(ب) قصور البيان عند إغفال الرد على ما أناره المتهم من أن إزالة سلتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة واحتكامه في ذلك إلى تقرير كبير الأطباء الشرعيين ...	٢٨/٨٠ ق	٥٨/٤/٢٨	٢٤١١٧ ع	٤٣٣

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>جريمة</p> <p>١ - أركانها :</p> <p>الركن الشرعي</p> <p>لا عقوبة بغير نص . أن ذلك</p> <p>٢ - تقسيم الجرائم :</p> <p>الجرائم المستمرة - تطبيقات</p> <p>جريمة استعمال الأوراق المزورة</p> <p>مسائل متنوعة</p> <p>مدى قبود التحقيق التي أعفيت النيابة منها بمقتضى الأمر العسكري</p> <p>رقم ٩٩</p> <p>جنون : (ر. مسئولية) .</p> <p>(ح)</p> <p>حبس بدون وجه حق :</p> <p>(ر. قبض بدون وجه حق) .</p> <p>جمية الشيء المحكوم فيه :</p> <p>(ر. دعوى جنائية) .</p>	<p>٢٨/١١٦٧ ق</p> <p>٢٧/٥٦٦ ق</p> <p>٢٨/١٠٣٧ ق</p>	<p>٥٨/١٢/٢</p> <p>٥٨/٣/٢٤</p> <p>٥٨/١٠/٢١</p>	<p>٣٤٢٤٧</p> <p>١٤٨٩</p> <p>٣٤٢٠٧</p>	<p>١٠٢٠</p> <p>٣٢٢</p> <p>٨٤٣</p>

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
حريق				
الحريق العمد .				
أولا - الإحراق المباشر :				
عناصر الواقعة الاجرامية .				
الأفعال المادية .				
وجوب انطباق نص المادة ٢٥٢ ع				
ولو كانت النار لم تشتعل أو لم يكن				
من شأنها تعريض حياة السكان				
للخطر	٢٨/٦٠ ق	٥٨/٤/٧	٢٤٩٨ ع	٢٥٥
ثانيا - المسؤولية والمقاب .				
القصد الجنائي :				
وجوب تطبيق المادة ٢٥٢ ع ولو				
كان الجاني قد تحقق من خلو				
المكان من ساكنيه	٢٨/٦٠ ق	٥٨/٤/٧	٢٤٩٨ ع	٢٥٥
حكم				
١ - الحكم التحضيري :				
حق المحكمة في العدول عنه عند انتفاء				
حاجة الدعوى إليه	٢٨/٦٣ ق	٥٨/٤/٢٨	١١٣ ع	٤١٩
	٢٨/١٠٠٧ ق	٥٨/١٠/١٤	١٩٣ ع	٧٩٢

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢- الحكم الحضورى :				
كفاية حضور المتهم بجلطة المرافعة لاستبار الحكم حضوريا دون حاجة لإعلانه بالجلسة المحددة للتطق به	٩١٧ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٨ ع ٢	٧٠٦
إمتناع تطريق المادة ٢٣٩. ج عند حضور المتهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت بها المرافعة وحجزت فيها للحكم إلا عند الإدعاء بالمانع القهرى الذى حال دون حضورها	١٠٧٦ / ٢٨ ق	٥٨/١٠/٢٧	٢٠٩ ع ٣	٨٥٢
٣- الحكم الحضورى اعتبارا : (م. معارضة) .				
٤- النطق بالأحكام :				
(١) قواعد عامة :				
مدم امتلزام القانون توقيع القاضى على منطوق الحكم	٦٤٢ / ٢٨ ق	٥٨/٦/١٦	١٦٨ ع ٢	٦٦٢
(ب) الأثر المترتب على النطق بالحكم :				
زوال ولاية المحكمة فى الدعوى بإصدار الحكم فيها ومدم جواز تدارك خطأ الحكم إلا عن طريق الطعن فيه	٣١٥ / ٢٨ ق	٥٨/٥/١٩	١٣٨ ع ٢	٥٥٠

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
خطأ استبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم بعد النطق بالحكم فيها..	٢٧/١٨٥٩ ق	٥٨/٦/١٠	١٦٤ ع ٢	٦٤٤
٥ - ميماد تحوير الأحكام والتوقيع عليها : ماهية الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره ...	٢٨/ ٩٢٠ ق	٥٨/١٠/٧	١٨٦ ع ٣	٧٥٨
٦ - بيانات الحكم : (١) بيانات الديباجة والخطأ المأدى فيها . لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته عدم إشارته إلى الحكم الصادر في ضية المتهم من محكمة الجنايات لأن الحكم يبطل حتما بحضور المتهم ومثوله أمام المحكمة طبقا للسادة	٢٧/ ٧٨٩ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٤ ع ٢	٦٨٨
٣٩٥ ج ١ محضر الجلسة بكل الحكم في استيفاء التقص الحاصل في الديباجة لعدم إثبات أسماء جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم عند عدم الادعاء بأن أحد هؤلاء لم يسمع المرافعة في الدعوى	٢٨/١٢٤٤ ق	٥٨/١٢/٩	٢٥٧ ع ٣	١٠٦٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ب) بيانات المنطوق . جواز تفسير منطوق الحكم ما أجملته أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة ...	٥ ٢٨/١٣ ق ٥٨/١٢/٢٢	٥٨/١٢/٢٢	٢٤٢٦٨ ع ٢	١١٠٥
(ج) البيانات الواجبة في تسبيب أحكام الادانة . أولا — بيان نص القانون الذي حكم بموجبه . متى يعيب الحكم إغفاله ؟ عند عدم إفصاحه عن أخذه بمواد الاتهام التي أشار إليها	١٤٣ ٢٨/١٣ ق ٥٨/٤/٨	٥٨/٤/٨	٢٤١٠٩ ع ٢	٤٠٥
١٠٢٧ ٢٨/١٠ ق ٥٨/١٠/١٣	٢٨/١٠ ق ٥٨/١٠/١٣	٥٨/١٠/١٣	٢٤١٩٢ ع ٣	٧٩٠
ومتى لا يعيب الحكم إغفاله ؟ عند إثبات المحكمة أنها اطلعت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها	١٥٨٦ ٢٧/١٣ ق ٥٨/١/١٣	٥٨/١/١٣	١٤ ع ٥	٢٩
السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذي استمدت منه العقوبة ...	٥٥٩ ٢٨/١٣ ق ٥٨/٦/٢٤	٥٨/٦/٢٤	٢٤١٨٠ ع ٢	٧١٦
الخطأ المادي في بيان نص القانون . خطأ الحكم في رقم المادة المنطبقة على واقعة الدعوى لا يبيح مادام قد انتهى إلى نتيجة يقرها القانون	١٦١٠ ٢٧/١٣ ق ٥٨/١/٦	٥٨/١/٦	١٤ ع ١	٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ثانياً — بيان تاريخ الواقعة :				
الخطأ المأدى في بيانه — متى لا يعيب الحكم ؟	٩٤٤ / ٢٨ ق	٥٨ / ١٠ / ٧	١٩١ ع ٣	٧٨٦
بيان تاريخ الواقعة أمر موضوع متى أقيم الدليل عليه	١٣٣٧ / ٢٨ ق	٥٨ / ١٢ / ٣٠	٢٧٧ ع ٣	١١٤٨
ثالثاً — بيان مكان الواقعة :				
متى يجب هذا البيان ؟ . كيفية إثباته بالحكم	٦٥٩ / ٢٨ ق	٥٨ / ٦ / ١٦	١٧١ ع ٢	٦٧٦
رابعاً — ما لا يلزم بيانه :				
إزالة حكم المادة ١٧ ع دون الإشارة إليها ما دامت العقوبة تدخل في الحدود التي رسمها القانون	١٢٠٤ / ٢٧ ق	٥٨ / ١ / ١٤	٧ ع ١	٣٦
طريقة القتل	١٥٩٧ / ٢٧ ق	٥٨ / ١ / ١٤	٩ ع ١	٤٣
خامساً — الرد على أوجه الدفاع الهامة وما تعلق بها من طلبات تحقيق :				
إحالة إلى دفاع :				
٧ — ضوابط التدليل :				
الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره	١٦٥١ / ٢٧ ق	٥٨ / ٢ / ٢٥	٥٩ ع ١	٢٠٦

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والمعد	رقم الصفحة
الخطأ في الإسناد إلى الشاهد . مثال الخطأ في الإسناد إلى الأوراق والشهود عند إثبات الحكم إتصال المتهمين ببنديقية . مثال	٢٧/١٢١٧ ق ٥٨/٤/١	٢٤٩٦	٣٤٩	
فساد الاستدلال في خصوص فهم التقرير الطبي بفحص السلاح المضبوط	٢٨/١١٠٦ ق ٥٨/١١/٤	٣٤٢١٨	٨٨٦	
الإيهام والإجمال عدم استلزام تحدث الحكم عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم أو التعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ ع عند قطع الحكم بأن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده	٢٧/١٧٦٩ ق ٥٨/٢/٣	١٤٣٦	١٢٩	
التناقض بين بعض الأسباب وبعضها الآخر . متى يعيب الحكم ؟ عند إنكار الحكم في بعض أسبابه حق المتهم في الدفاع الشرعي وذكره في موضع آخر أن المتهم في حل من الذود من ماله	٢٧/٨٩١ ق ٥٨/٢/٢٥	١٤٥٨	٢٠٢	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
وعند عدم تعرض الحكم للخلاف بين الدليل القولي والدليل الفنى بما يزيل التماوض بينهما	٢٧/١٢٤٧ ق	٥٨/٤/٨	١٠٠ ع ٢	٣٦٣
التناقض بين الأسباب والمنطوق — متى يتوافر ؟ إنتفاء قالة التناقض عند تفسير المنطوق ما أجملته أسباب الحكم عن وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس دون الغرامة	٢٨/١٣٠٠ ق	٥٨/١٢/٢٢	٢٦٨ ع ٣	١١٠٥
٨ — مالا يعيب الحكم فى نطاق التدليل وفيره : أخطاء مادية لا تعيب الحكم نسبة أقوال الشاهد إلى تحقيق النيابة فى حين أنه أدلى بها فى جلسة المحاكمة	٢٧/١٦٥١ ق	٥٨/٢/٢٥	٥٩ ع ١	٢٠٦
الخطأ فى بيان سبب وجود شهود الواقعة بمكان الحادث متى لا يعيب الحكم ؟	٢٨/١٣٤٧ ق	٥٨/١٢/٢٩	٢٧٢ ع ٣	١١٢٢

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القائمة والعدد	رقم الصفحة
٩ - تساند الأدلة في المواد الجنائية واستغنائها : (أ) مناط التساند : عند تعذر التعرف على أثر الدليل للبطل في عقيدة المحكمة - تطبيقات. مثال في اعتراف باطل ٢٨/١١٢٤ ق ٥٨/١٢/٢ ١٤٦ ع ٣ ١٠١٧				
(ب) مناط الاستغناء : عند انعدام أثر الدليل الباطل في عقيدة المحكمة . تطبيقات مثال في اعتراف باطل ٢٧/١٨٢٣ ق ٥٨/٢/١٠ ١٤٧ ع ١٦٦				
١٠ - التسبيب الكافي والتسبيب المعيب : (ر) : تسبيب الأحكام في كل باب على حده) (خ) خير ١ - تعريف : عدم امتثال القانون أن يكون الخبير من بين رجال الضبطية القضائية ... ٢٨/١٢٢ ق ٥٨/٣/١٧ ١٤٨ ع ٣٠٠				

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — مباشرته المأمورية : علم مباشرة الخبير عمله تحت إشراف أحدي... .. ٣ — تقدير رأى الخبير . (إحالة إلى إثبات . خبرة) خدمة عسكرية جندي الجيش هو من المكلفين بخدمة عامة	٢٨/١٢٢ ق	٥٨/٣/١٧	١٤٨٤	٣٠٠
خطف ١ — عناصر الواقعة الإجرامية : الفعل المادى ماهية فعل الخطف . إلتزاع الطفل المخطوف من بيته وقطع صلته بأهله ٢ — المسئولية والعقاب : الجريمة التامة صورة واقعة تتوافر بها جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ ع	٢٨/٤٢ ق	٥٨/٥/١٩	١٣٧ ع	٥٤٦ ٢
	٢٨/١١٣٩ ق	٥٨/١١/١٨	٢٣٦ ع	٩٧٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(خ) خيانة الأمانة ١ - المسئولية والمقاب : مالا يؤثر في قيام الجريمة : عدم امتثال المطالبة برد الأمانة ... ٢ - تحريك الدعوى العمومية : سريان حكم المادة ٣١٢ ع على جرائم خيانة الأمانة ٣ - تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة : جواز اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة او عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك تاريخا لارتكاب الجريمة . بيان تاريخ الواقعة في الجرائم - ومنها خيانة الأمانة - أمر موضوعي متى أقيم الدليل عليه	٢٨/٢٧ ق ... ٢٧/٣١ ق ...	٥٨/٤/١٨ ٥٨/١١/١٠	١٠٢ ع ٢ ٢١٩ ع ٣	٣٧٢ ٨٩١
(د) دعارة ١ - التحريض على ارتكابها : عناصر الواقعة الإجرامية : عدم اشتراط ركن الاعتياذ في جريمة المادة الأولى من ق ٦٨ لسنة ٥١ ...	٢٨/١٣٣٧ ق ...	٥٨/١٢/٣٠	٢٧٧ ع ٣	١١٤٨
١٠٩٠	٢٨/١٢٣٥ ق ...	٥٨/١٢/١٦	٢٦٤ ع ٣	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - جريمة المادة ٢/٩ : (أ) عناصر الواقعة الإجرامية : (الاعتیاد) اشتراطه في هذه الجريمة (ب) بيانات أحكام الإدانة : (قصور البيان) مثال لقول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المكونة لعنصر الاعتیاد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى دعوى جنائية ١ - تحريكها : عدم إلتزام النيابة العامة بتعليمات التموين بشأن التغاضي عن بعض المخالفات التموينية ٢ - قيود هذا الحق : (أ) حالات الشكوى . إمتداد مريان المادة ٣١٢ ع على جرائم النصب وخيانة الأمانة . التنازل عن الشكوى يقتضى الحكم بالبراءة ...	٢٨/١٢٣٥ ق ٥٨/١٢/١٦	٢٦٤ ع ٣	١٠٩٠	
٢٨/ ١٢٤	٥٨/٣/١٨ ق ٢٨/ ١٢٤	٨٨ ع ١	٣١٨	
٣١ / ٢٧ ق ٥٨/١٢/١٠	٢١٩ ع ٣	٨٩١		

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ب) جرائم الموظفين : كفاية صدور إذن النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة بإقامة الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن في حكمه عند ارتكاب جريمة أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة دون استلزام رفع الدعوى من أحد هؤلاء...	٢٨/١٢٩٧ ق	٥٨/١٢/١٥	٣٤٢٦٠	١٠٧٨
(ج) الادعاء المباشر : شروط صحة التحريك المباشر : عدم جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر بصفته الشخصية مع وجود من يمثله قانونا... .. اشتراط عدم صدور أمر نهائي في الدعوى الجنائية بالألا وجه لإقامتها . ما يقتضيه هذا الشرط . مثال	٢٧/١٨٢١ ق	٥٨/٢/١٠	٤٦ ع ١	١٦٢
٣ - أسباب انقضائها : (١) مضي المدة . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى في جريمة استعمال الأوراق المزورة ؟	٢٨/١٣٣٧ ق	٥٨/١٢/٣٠	٣٤٢٧٧	١١٤٨
استعمال الأوراق المزورة ؟	٢٧/ ٥٦٦ ق	٥٨/٣/٢٤	٨٩ ع ١	٣٢٢

رقم الصفحة	القاعدة والعدد	تاريخ الجلسة	الطعن	الموضوع
٤٧٥	٢٤١٢٨ ع ٢	٥٨/٥/١٦	٢٨/١٠٥ ق	الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية طبيعته تعلقه بالنظام العام . شرط إثباته لأول مرة أمام النقض (ب) الحكم النهائي : تأثير الحكم الجنائي النهائي على الدعوى الجنائية . اعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه عند الطعن في الحكم المصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . عدم جواز التعرض لما يشوب الحكم الابتدائي من عيوب . عدم جواز نقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها شروط الحكم الذي تقضى به الدعوى الجنائية نهائية الحكم اختلاف الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم عن الجزاء المقرر لعدم سداد كفالة الطعن بالنقض
٢٧٨	١٧٦ ع ١	٥٨/٣/١٠	٢٨/١١٧ ق	
٣٥٨	٩٩ ع ٢	٥٨/٤/٨	٢٧/٧٣٨ ق	

الموضوع	الرقم الصفحة	القاعدة والعدد	تاريخ الجلسة	الرقم
الفصل في الواقعة بالمنطوق أو الحثيات الجوهرية العبرة في الحجية بالمنطوق دون الأسباب الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة المدعى تزويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات ... الدفع بعدم جواز نظر الدعوى من حيث صلته بالتسبيب . (ر . شروط صحة التحريك المباشر) .. ٤ - وقف الدعوى الجنائية . متى يجب على المحكمة وقف الدعوى الجنائية ؟ دعوى مباشرة : (ر . دعوى جنائية ودعوى مدنية) . دعوى مدنية ١ - شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .	٦٢٧	٢٤١٦٠	٥٨/٦/٩	٢٨/٥٦١ ق
	٦٩٣	٢٤١٧٥	٥٨/٦/٢٣	٢٨/٧٩٢ ق
	١١٤٨	٣٤٢٧٧	٥٨/١٢/٣	٢٨/١٣٣٧ ق
	٦٩٣	٢٤١٧٥	٥٨/٦/٢٣	٢٨/٧٩٢ ق

الموضوع	القاعدة والعدد	تاريخ الجلسة	القائم	رقم الصفحة
هدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية إذا لم يكن الضرر ناشئا عن الجريمة بل كان ناشئا عن فعل آخر ولو كان متصلا بها...	١٦٤ ع ٢	٥٨/٦/١٠	٢٧/١٨٥٩ ق	٦٤٤
٢ — مسئولية المتبوع عن أخطاء التابع :				
متى يكون المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ؟	٧١ ع ١	٥٨/٣/١٠	٢٧/١٢١ ق	٢٥٦
مسئولية المتبوع عن فعل التابع . قوامها . متى تتحقق ؟				
مسئولية وزارة الداخلية عن فعل أحد الخبراء التابعين لها متى ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها وبالهندقية المسامة إليه للحراسة بها . متى يعتبر الخفير أنه يؤدي عملا من أعمال الوظيفة ؟	١٨٦ ع ٣	٥٨/١٠/٧	٢٨/٩٢٠ ق	٧٥٨
٣ — مسئولية حارس الأشياء :				
مفاسد المسئولية عن حراسة الشيء الخطر أو الآلة الميكانيكية	٧٣ ع ١	٥٨/٣/١٠	٢٧/٢٠٣٢ ق	٢٦٧

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>٤ — آثار المسؤولية :</p> <p>انتقال حق الضرر في إقامة الدعوى المدنية :</p> <p>متى ينتقل إلى الغير التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجني عليه نتيجة الاعتداء عليه ؟</p> <p>٥ — جزاء المسؤولية :</p> <p>المصاريف القضائية .</p> <p>مسئولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف ادعائه المدني أمام المحاكم الجنائية عملاً بنص المادة ١١/٣١٩ ج .</p> <p>الرجوع في تقديرها وكيفية تحصيلها إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤</p> <p>المادة ٢/٣١٩ ج . ١</p> <p>٦ — مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي :</p> <p>الفصل في الدعوى الجنائية مع إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية .</p> <p>شرط الإحالة إلى المحكمة المدنية</p>	<p>٢٧/١٧١١ ق</p> <p>٢٧/٣٥٨ ق</p> <p>٢٧/١٨٥٩ ق</p>	<p>٥٨/١/٢٠</p> <p>٥٨/١١/٨</p> <p>٥٨/٦/١٠</p>	<p>١١٤ ع</p> <p>٢٣٠ ع</p> <p>١٦٤ ع</p>	<p>٥١</p> <p>٩٣٩</p> <p>٦٤٤</p>

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
شروط سقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي لاختياره الطريق المدني أولاً. وجوب اتحاد موضوع الدعويين . صورة واقعة تتوافر بها المغايرة بين موضوع الدعويين	٢٨/١٣٣٧ ق	٥٨/١٢/٣٠	٣٤٢٧٧ ع	١١٤٨
٧ — كيفة إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي : عدم جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر . المادة ٢٥٣ ج١ ...	٢٧/١٨٢١ ق	٥٨/٢/١٠	١٤٦ ع	١٦٢
٨ — مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء المدني : الجنائي يوقف المدني وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة المدعى بترويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات	٢٨/٧٩٢ ق	٥٨/٦/٢٣	٢٤١٧٥ ع	٦٩٣
٩ — ترك الدعوى المدنية : إجراءات الترك : وجوب إعلان المدعى لشخصه	٢٨/١٥٢ ق	٥٨/٤/٢٨	١١٩ ع	٤٣٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
١٠ - تسبيب الأحكام في الدعاوى المدنية التبعية : (١) كفاية أسباب البراءة : كفاية أسباب البراءة عند انتهاء الحكم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجني عليه وحده . مثال في مسئولية حارس الأشياء الخطرة أو الآلات الميكانيكية	٢٧/٢٠٣٢ ق	١٠/٣/٥٨	٧٣ ع ١	٢٦٧
(ب) التضامن : التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت من الحكم إتحاد إرادتهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجني عليه	٢٨/٦٥٩ ق	١٦/٦/٥٨	١٧١ ع ٢	٦٧٦
١١ - تقدير قيمة الدعوى المدنية : تقدير قيمة الدعوى المدنية بمقدار المبلغ المطلوب ولو وصف بأنه مؤقت	٢٧/١٨٢٠ ق	١٠/٢/٥٨	٤٥ ع ١	١٥٧

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
دفاع :				
١ - حضور المحامي :				
تقديم حق المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه على حق المحكمة في تعيين المدافع				
٨٩٨	٢٨/١٢/١٩٥٨	٥٨/١٢/١	٣٤٢٤٢ ع	٨٩٨
٢ - متى يجب تعرض الحكم في أسبابه للدفاع المأمور أو لطلب تحقيقه ؟				
إثارته على وجه ثابت . مثال في دفاع شرعي				
٧٩٢	٢٨/١٠/٥٨	٥٨/١٠/١٤	٣١٩٣ ع	٧٩٢
وجوب تعلقه بموضوع الدعوى . مثال لانتفاء هذا الشرط				
٣٧٥	٢٨/٤/٥٨	٥٨/٤/٨	٢١٠٣ ع	٣٧٥
الإصرار على الطلب وعدم التنازل عنه				
مثال لتنازل المتهم ضمنا عن طلب سماع الشاهد عند عدم إصراره عليه في الجلسة الأخيرة . لا يغير من ذلك طلب المدافع عن المتهم في جلسة سابقة لإعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف عن الحضور				
١٣٨	٢٨/١٢/٥٨	٥٨/١٢/٣٠	٣٢٧٦ ع	١٣٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - الأثر المترتب على إغفال الرد على الدفاع المهاد أو الرد عليه ردا غير كاف .				
(١) القصور :				
تطبيقات				
في اختلاس أشياء محجوزة وفي تقدير رأى الخبير من حيث صلته بالتسبب	١٠٥٧/٢٨ ق ١٠/٢٠/٥٨	٢٠٥٠ ع ٣	٨٣٦	
(ب) الإخلال بحق الدفاع :				
تطبيقات				
عند تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين جميعا رغم تعارض مصالحهم . وعند عدم إجابة المحكمة طلب المتهم سماع شهود النفى الذين لم يحضروا رغم إعلانهم بعد تصريح المحكمة بذلك	١٠٩٩/٢٨ ق ١١/٣/٥٨	٢١١ ع ٣	٨٥٩	
وعند اعتماد المحكمة في إدانة المتهم على أقوال شاهد من واقع صورة اطلاع محررة بالقلم الرصاص بمناسبة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة	١٠٤٢/٢٧ ق ١٧/٣/٥٨	٨٠ ع ١	٢٩١	
٤٠	٢٨ ق ٨/٤/٥٨	١٠٦ ع ٢	٣٩٤	

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القائمة والعدد	رقم الصفحة
وعند التفات المحكمة عن طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل واكتفائها بحضور المحامى المتدب دون بيان صلة عدم إجابة هذا الطلب وأن الغرض منه هو عرقلة سير الدعوى	١٩١٢/٢٨ ق	١٢/١/٥٨	٣٤٢٤٢ ع	٩٩٨
ألا يعتبر إخلالا بحق الدفاع عند إغفال الملف المطبوع ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت بملابس المتهم...	١٩١٥/٢٧ ق	٧/١/٥٨	٢١٤ ع	١١
وعند عدول المحكمة عن قرار تحضيري اتخذته عند انتفاء حاجة الدعوى إليه	١٩٢٨/٢٨ ق	٢٨/٤/٥٨	٢١١٣ ع	٤١٩
١٩٠٧/٢٨ ق	١٤/١٠/٥٨	٣١٩٣ ع	٧٩٢	
وعند التفات المحكمة عن طلب سماع الشاهد للتنازل عنه ضمنا . مثال ...	١٩٢٨/٢٨ ق	٣٠/١٢/٥٨	٣٢٧٦ ع	١١٣٨
٤- ما لا يستلزم ردا خاصا من الحكم اكتفاء بالرد الضمني تطبيقات	١٩٤٩/٢٧ ق	١٣/١/٥٨	٤١٤ ع	٢٥
الدفع بشيوع التهمة... .. • طلبات التحقيق المعينة : (١) طلب سماع الشهود : متى يكون هاما ؟				

الموضوع	الظعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
عند تصريح المحكمة للمتهم بإعلان شهود نفيه وعدم حضورهم رغم إعلانهم وتمسك المتهم بسماعهم	٢٧/١٥٤٢ ق	٥٨/٣/١٧	٨٠ ع ١٤	٢٩١
متى يجوز للمحكمة أن تلتفت عن طلب سماع الشهود ؟				
عند تقصير المتهم في إعلان شهود النفي طبقاً للمادة ١٨٦ ج.	٢٧/١٧٧٢ ق	٥٨/٢/٣	٣٨ ع ١٤	١٣٤
	٢٨/٧٨٩٩ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٤ ع ٢	٦٨٨
وعند عدم تعقه بموضوع الدعوى .				
مثال	٢٨/١١١٤ ق	٥٨/١١/٣	٢١٥ ع ٣	٨٧٤
وعند تنازل المتهم عن طلب سماع الشاهد بالجلسة الأخيرة رغم طلب المدافع عنه بجلسة سابقة لإعمال حكم القانون في الشاهد المتخلف	٢٨/١٢٧٥ ق	٥٨/١٢/٣٠	٢٧٦ ع ٣	١١٣٨
(ب) طلب نذب الخبير .				
متى يكون هاماً ومتى لا يكون كذلك ؟				
تطبيقات				
في نطاق مضاهاة الخطوط ومضاهاة البصمات . مثل لطلب غير هام	٢٨/ ٤٠ ق	٥٨/٤/٨	١٠٣ ع ٢	٣٧٥
وفي نطاق طلب إبداء الرأي في حالة المجنى عليه أو المتهم .				

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
مثال لطلب هام بشأن عرض أمر إصابة المجنى عليه على كبر الأطباء الشرعيين لإبداء الرأي في أن إزالة ستيتر من العظم لا يعتبر عاهة ...	٢٨/٨٠ ق	٥٨/٤/٢٨	١١٧	٤٣٣
طلب نذب الخبير من حيث صلاته بالتسبيب التسبيب الكافي.				
مثال في رفض طلب نذب خبير لأسباب تبرر هذا الرفض	٢٧/١٧٢٥ ق	٥٨/١/٢٠	١٨ ع ١	٧٣
مثال في رفض طلب الدفاع إحالة المتهم الى مستشفى الأمراض العقلية لأسباب سائغة	٢٨/٤٠ ق	٥٨/٤/٨	١٠٣ ع ٢	٣٧٥
(ج) طلب المعاينة :				
متى يكون هاما ؟ مثال	٢٧/١٧٣٠ ق	٥٨/١/٢٧	٢٤ ع ١	٩١
و ٢٨/١٣٤٠ ق	٥٨/١٢/٢٩	٢٧١ ع ٣	١١١٩	
(د) طلبات التأجيل :				
طلب التأجيل لحضور المحامي الموكل في الدعوى . متى يكون هاما ؟ ...	٢٨/١٢١٩ ق	٥٨/١٢/١	٢٤٢ ع ٣	٩٩٨

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
دفاع شرعى : سر . (أسباب إباحة الجرائم) .				
دفع				
(١) الدفع الإجرائية حسب ترتيب ورودها بالفهرس .				
الدفع يبطلان الاعتراف : (سر . إثبات . اعتراف) .				
الدفع يبطلان القبض وما تلاه من إجراءات : (سر . استدلال)				
الدفع يبطلان ورقة التكليف بالحضور : (سر . إعلان)				
لدفع يبطلان التفتيش : (سر . استدلال ، سر . تحقيق - تفتيش)				
الدفع بعدم جواز المحاكمة : (سر . دعوى جنائية)				
الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية : (سر . دعوى جنائية)				

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الدفع بسقوط الحق في إختبار الطريق الجنائي . (ر . دعوى مدنية) .				
الدفع برد الاعتبار القانوني . (ر . عقوبة — أسباب إنقضاها) .				
(ب) الدفع الموضوعية حسب ترتيب ورودها بالفهرس :				
الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . (ر . أسباب إباحة الجرائم) .				
الدفع بقيام حالة الضرورة : (ر . مسئولية جنائية) .				
الدفع بامتناع المسؤولية بسبب الجنون أو العاهة : (ر . مسئولية جنائية) .				
الدفع بشيوع التهمة : (ر . دفاع . ما لا يستلزم ردا خاصا) .				

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والمعد	رقم الصفحة
<p>(د)</p> <p>رأفة : (م . عقوبة وسلاح) .</p> <p>رد اعتبار : (م . عقوبة . أسباب انقضائها) .</p> <p>رشوة</p> <p>الرشوة في محيط الوظائف العامة .</p> <p>صفة الموظف العمومي</p> <p>شيخ الحارة هو من المكلفين بخدمة عامة . استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام من الخدمات العامة التي يؤديها شيخ الحارة خدمة للأمن العام . الأورنيك رقم ٢٣</p> <p>شياخات ٩٣٦ / ٢٨ ق ٥٨ / ١٠ / ٧ ١٨٨ ع ٣ ٧٧٣</p> <p>٢ - إجرام المرتشي :</p> <p>عناصر الواقعة الإجرامية .</p> <p>(١) العطية والوعد :</p> <p>انعدام مصلحة المتهم في التحدي بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه ١٦٠٧ / ٢٧ ق ٥٨ / ١ / ٧ ٣ ع ١٤ ١٧</p>				

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ب) اختصاص المرشئ أوزمه الاختصاص : عدم استلزام اختصاص المرشئ بجميع العمل المتعلق بالرشوة عدم استلزام دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها ضمن حدود وظيفته مباشرة	٢٧/١٦٠٧ ق ٥٨/١/٧	٣	١٤	١٧
كفاية صدور أمر شفوي من رئيس إلى موظف بالقيام بعمل معين لاعتباره مختصا به . كفاية اتصال العمل الذي دفعت الرشوة من أجله بأعمال وظيفة المرشئ . انتفاء التعارض بين ما جرى عليه العمل في المحاكم من قيام الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات وبين ما أورده نص المادة ٦٩ مرافعات	٢٨/ ٩٣٨ ق ٥٨/١٠/٦	١٨٤	٣٤	٧٥١
(ج) الغرض من الرشوة : الإخلال بواجبات الوظيفة هو من بين أغراض الرشوة . توافره بعرض جعل على عسكري لجملة على إبداء أقوال جديدة في شأن كيفية ضبط المتهمة لتتجوز من المسؤولية . قيام جريمة الرشوة في حق من عرض أجله	٢٨/ ٩٣٣ ق ٥٨/١٠/٧	١٨٧	٣	٧٦٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - إجرام الراشى : جريمة الراشى متى تتم ؟ تمامها بعرض مبلغ من النقود على جندى المرور ليمتنع عن تحرير محضر مخالفة لسائق سيارة . لا يؤثر في قيام الجريمة كون المخالفة يجوز الصلح فيها أو لا يجوز ؟	٢٨/١٠٣٣ ق	٥٨/١٠/٢٠	١٩٦٤ ع ٣	٨٠٤
٤ - الإكراه على الإخلال بأعمال الوظيفة أو الخدمة : مناط تطبيق المادة ١٠٩ من ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . إعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة التعدي من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون الغرامة	٢٨/ ١٤١ ق	٥٨/٥/١٢	١٣٢٢ ع ٢	٤٩٣
٥ - بيانات أحكام الادانة : البيان الكافي مثال (س) سبق إصرار : (ر . قتل عمد) : سرقة ١ - الجريمة التامة والشروع : تطبيقات للشروع صورة واقعة يتوافرها الشروع	٢٨/١٥١٩ ق	٥٨/٥/١٣	١٣٥٠ ع ٢	٥٠٥
٢٧/١٧٢٣ ق	٥٨/١/٢٠	١٧	١٤	٦٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الأخذ بالضابط الشخصي في التمييز بين التحضير والبدء في التنفيذ. مثال...	٢٨/١٢٩٣ ق	٥٨/١٢/١٥	٢٥٨ ع ٣	١٠٦٨
٢ — العقوبة :				
امتداد سريان المادة ٣١٢ ع على جرائم النصب وخيانة الأمانة . وجوب القضاء بالبراءة عند التنازل عن الشكوى	٣١ / ٢٧ ق	٥٨/١١/١٠	٢١٩ ع ٣	٨٩١
٣ — السرقة المقترنة بظروف مشددة:				
(١) المكان :				
التسور . متى يتحقق ؟				
تحققه بدخول الأماكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته ...	٢٨/١٢٩٣ ق	٥٨/١٢/١٥	٢٥٨ ع ٣	١٠٦٨
(ب) الوسائل :				
الأكراه				
متى يعتبر الإكراه ظرفا مشددا للسرقة؟ كفاية حصوله في أعقاب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس	٢٨/١٨٤٥ ق	٥٨/٢/١٧	٥٠ ع ١	١٧٧

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
صورة واقعة يتوافر بها ظرف الإكراه في السرقة وقيام الصلة بين العنف الذي استخدمه المتهم وبين السرقة التي شرع في ارتكابها أثر الإكراه	٢٠١٨/٢٧ ق ٥٨/٣/٣	١٤٦٢ ع	٢١٧	
اعتبار كل من ساهم في فعل السرقة والاعتداء فاعلا في جريمة السرقة بإكراه حمل السلاح	١٨٤٥/٢٧ ق ٥٨/٢/١٧	١٤٥٠ ع	١٧٧	
ماهية السلاح الذي يتوافر به الظرف المشدد . توافر هذا الظرف بحمل السكين أثناء السرقة بلا مبرر من ضرورة أو حرفة بقصد تسهيل السرقة . إلغاء القانون ٧٥ لسنة ٥٨ المادة ٢٥ من ق ٣٩٤ لسنة ٥٤ والجدول رقم ١ غير مؤثر .				
لا عبرة بنوع السلاح أو وصفه ٤ - بيانات أحكام الإدانة : (أ) بالنسبة للفعل المسمى . عدم لزوم التحديث عن فعل الاختلاس صراحة	١٠٤٦/٢٨ ق ٥٨/١٠/٢٠	٢٠١٠ ع ٣	٨٢١	
١٥٢	٢٨ ق ٥٨/٤/٢٨	١١٩ ع ٢	٤٣٨	

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
سوابق : (سر . متشردون ومشتبه فيهم) . سلاح ١ - عناصر الواقعة الإجرامية : الأفعال المادية . الحيازة والإحراز . كفاية الحيازة المادية للسلاح أحكام الترخيص حقوق جهة الإدارة في خصوص الترخيص . حق جهة الإدارة في سحب الترخيص مؤقتا أو إلغائه . واجب المرخص له وحقه في هاتين الحالتين آثار إلغاء الترخيص توافر جريمة إحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص بانهاء مفعول الرخصة		٢٨/١٢٨٦ ق ٥٨/١٢/١٦	٣٤٢٦٦ ع ٣	١٠٩٨
		٢٨/١٢٤٨ ق ٥٨/١٢/٨	٣٤٢٥١ ع ٣	١٠٣٩
		٢٨/١٢٤٨ ق ٥٨/١٢/٨	٣٤٢٥١ ع ٣	١٠٣٩

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
المعفون من الترخيص العمد والمشايخ ومن في حكمهم تعيين المتهم بعد وقوع الجريمة في وظيفة شيخ بلد لا يؤثر على قيامها طالما لم يخطر عن وجود السلاح أو الذخيرة التي في حوزته	٢٨/١٢/٤٨ ق	٥٨/١٢/٨	٢٥١ ع ٢	١٠٣٩
٣ — المسؤولية والعقاب : (أ) القصد والباعث . عدم الإعتداد بالباعث	٢٨/١٢/٨٦ ق	٥٨/١٢/١٦	٢٦٦ ع ٣	١٠٩٨
(ب) العقوبة : محراز المسدسات بجميع أنواعها بغير ترخيص معاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة . القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤	٢٨/١٠/٢٩ ق	٥٨/١٠/٢٠	١٩٤ ع ٣	٨٩٨
(ج) الظروف المشددة للعقوبة (السوابق) . لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٢٣ ع بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من ق ٣٩٤ لسنة ٥٤ المعدل بقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ...	٢٨/٢٠ ق	٥٨/٥/١٢	١٣٠ ع ٢	٤٨٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ — بيانات أحكام الإدانة : قصور البيان .				
هند إغفال الحكم الرد على دفع إجرائي جوهرى . مثال في الدفع بسقوط السابقة لرد اعتبار المتهم عنها بقوة القانون	٢٨/١٠٤٠ ق	٥٨/١٠/٢٠	١٩٩ ع ٣	٨١٣
٤ — مسائل متنوعة : متى يجوز للحكوم عليه التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة عند تقدير ظروف الرافة بالنسبة له ؟ مثال في إحراز سلاح	٢٨/١٠٤٠ ق	٥٨/١٠/١٠	١٩٩ ع ٣	٨١٣
(ش) شركات عدم خضوع الشركات التي تحتاز دور التصفية لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٣ من قانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤	٢٨/٣٨ ق	٥٨/٥/١٦	١٢٦ ع ٢	٤٦٧
شروع : (سر . أيضا : الشروع في كل جريمة على حدة) . ١ — عناصر الشروع المماقب عليه . الضابط الشخصى في التمييز بين التحضير والبدء في التنفيذ .				

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
بدء المتهم في تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حالا . كفايته لاعتباره شارعا . مثال	٢٨/١٢٩٣ ق	٥٨/١٢/١٥	٣٤٢٥٨ ع	١٠٦٨
صورة واقعة يتوافر بها الشروع في سرقة	٢٧/١٧٢٣ ق	٥٨/١/٢٠	١٧١٤ ع	٦٨
٢ - أحكام العقاب على الشروع : عدم النص على توقيع عقوبة الغرامة النسبية في حالة الشروع	٢٨/٩١٤ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨٢٢ ع	٧٤٣
شفوية المرافعة : (ر) إجراءات المحاكمة . شهود : (ر) اثبات . وإجراءات المحاكمة ودفاع) . شيك ١ - عناصر الواقعة الإجرامية : الأفعال المادية . متى يتحقق الركن المادى للجريمة إصدار الشيك بدون رصيد ؟	٢٨/١١٦٧ ق	٥٧/١٢/٢	٢٤٧٣ ع	١٠٢٠
٣٤ / ٢٨ ق	٥٨/٥/٢٧	١٤٩ ع	٢٤٧٣ ع	٥٨٢

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
عدم اشتراط تقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره ٢ - المسئولية والمقاب : (١) القصد الجنائي . (٢) الأفعال المادية . (ب) العقوبة : وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ ع عند إصدار المتهم عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة (ج) ما لا يؤثر في الجريمة بعد قيامها : عدم استرداد المتهم للشيك من المجني عليه بمناسبة صداده قيمته قبل تاريخ استحقاقه سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة ٣ - الأثر المترتب على وجود عيب شكلي بالشيك : عدم قبول إدعاء المتهم بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .	٢٨/٩٤٤ ق	٥٨/١٠/٧	١٩١ ع ٣	٧٨٦
...	٢٨/٣٤ ق	٥٨/٥/٢٧	١٤٩ ع ٢	٥٨٢
...	٢٧/٢٠٤١ ق	٥٨/٤/٢٩	١٢١ ع ٢	٤٤٣
...	٢٨/٩٤٤ ق	٥٨/١٠/٧	١٩١ ع ٣	٧٨٦

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
أثر ذلك في خصوص أسبقية تاريخ الحكم الصادر بإشهار إفلاس المتهم على التاريخ الذي يحمله الشيك. توافر جريمة إعطاء شيك غير قابل للصرف	٢٧/١٧٢٠ ق	٥٨/١/١٠	١٥ ع ١	٦٣
ذات المبدأ في	٢٧/١٧١٩ ق			
(ض)				
ضبطية قضائية : (ر.ر. استدلال) .				
ضرب : (ر.ر. جرح وضرب) .				
ضرب نشأت عنه عاهة : (ر.ر. جرح وضرب) .				
(ظ)				
ظروف مخففة : (ر.ر. عقوبة) .				
ظروف مشددة : (ر.ر. هذه الظروف في كل جريمة على حده) .				
(ع)				
عاهة : (ر.ر. جرح وضرب) .				
عفو : (ر.ر. عقوبة - أسباب إقتضاها) .				

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
عقوبة				
١ - تقسيمها . (أ) العقوبات السالبة للحرية : عقوبة السجن ومدته . عقوبة السجن التي يعرفها القانون هي المحكوم بها خلافا لعقوبة الحبس بنوعيه (ب) العقوبات المالية : الغرامة النسبية . عدم جواز توقيفها في حالة الشروع في جناية اختلاس الأموال الأميرية ...	٢٨/١١/٢٧ ق	٥٨/١١/١٠	٣٤٢٢٠ ع	٨٩٤
(ج) العقوبات السالبة للحقوق : الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع مجال العمل بالمادة ٣/٢٥ ع ... العزل من الوظائف طبقا للمادة ٢٧ ع . متى تكون عقوبة العزل مؤقتة ؟ عند معاملة المتهم بالرافة والتزول بالعقوبة الى الحبس سواء في الجريمة النامة أو الشروع فيها	٢٨/١١/٢٧ ق ٢٨/١١/٢٧ ق	٥٨/١٢/٢ ٥٨/١٢/٢	٣٤٢٤٧ ع ٣٤٢٤٧ ع	٧٤٣ ١٠٢
٩١٤ ق	٥٨/٦/٢٤	٢٤١٨٢ ع	٧٤٣	
١١١٤ ق	٥٨/١١/٣	٢١٥ ع	٨٧٤	
٩١٤ ق	٥٨/٦/٢٤	٢٤١٨٢ ع	٧٤٣	
١١٦٧ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٧ ع	١٠٢٠	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
٢ - تعدد العقوبات . التعدد الحقيقي مع الارتباط غير القابل للتجزئة (المادة ٣٢/ع٢) . (١) تطبيقات : إصدار المتهم عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة رغم جعل استهتاق كل منهم في تاريخ معين ثبوت إحراز المتهم لسلح ناري غير مرخص قصد استعماله في ارتكاب جريمة القتل التشرد والاشتباه . متى يتوافر الارتباط بينهما ؟ (ب) سلطة محكمة الموضوع في تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢/ع٢ ورقابة محكمة التقضى : تقدير الارتباط من شأن محكمة الموضوع . وجوب تدخل محكمة التقضى متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم توجب تطبيق المادة ٣٢ ع	٣٤	٢٨/ق	٥٨/٥/٢٧	١٤٩ ع ٢ ١٥١ ع ٢ ٢٧٤ ع ٣ ١٥١ ع ٢	٥٨٢ ٥٩٠ ١١٣٠ ٥٩٠

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ — تقدير العقوبة .				
تقديرها أمر موضوعي	٢٧/١٢٠٤ ق ٥٨/١/١٤	٧	ع ١	٣٦
٤ — تخفيف العقاب .	٢٨/ ٤٢ ق ٥٨/٥/١٩	١٣٧	ع ٢	٥٤٦
الظروف القضائية المخففة .				
عدم إشارة الحكم إلى المادة ١٧ لا يبيح ما دامت العقوبة التي أوقعها تدخل في الحدود التي رسمها القانون	٢٧/١٢٠٤ ق ٥٨/١/١٤	٧	ع ١	٣٦
عدم الارتباط بين تطبيق المادة ١٧ ع وبين المادة ٢٥١ ع	٢٧/١٢٥٣ ق ٥٨/٣/١٠	٧٢	ع ١	٢٦٢
متى يجوز للحكوم عليه التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة عند تقدير ظروف الرأفة بالنسبة له . مثال في جريمة إحراز سلاح ؟	٢٨/١٠٤٠ ق ٥٨/١٠/٢٠	١٩٩	ع ٣	٨١٣
٥ — وقف تنفيذ العقوبة :				
وقف تنفيذ العقوبة من إحيث صلته بالتسبيب .				
إيقاف تنفيذ العقوبة أمر موضوعي يقرره القاضي لمن يراه مستحقا له من المتهمين	٢٨/١٣٠٠ ق ٥٨/١٢/١٥	٢٦١	ع ٣	١٠٨١

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
جواز تفسير منطوق الحكم ما أجمته أسبابه عن وقف تنفيذ العقوبة بقصره على عقوبة الحبس دون الغرامة	٢٨/١٣٠٥ ق	٥٨/١٢/٢٢	٣٤٢٦٨ ع	١١٠٥
٦ — انقضاء العقوبة :				
(١) العفو عن العقوبة :				
آثاره				
لا يمس الفعل في ذاته ولا نحو الصفة الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا	٥٦/٣ نقابات	٥٨/٢/٤	١٤١ ع نقابات	١
٧ — موانع العقاب : (س . دعوى جنائية) :				
(ب) رد الاعتبار :				
تأثر شروطه بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الحرية التي من أجلها حصل توقيع العقاب	٢٨/ ٥٠٩ ق	٥٨/٥/٢٦	١٤٤ ع	٥٦٦ ٢
عدم تضمين القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤ — الخاص بأحرار السلاح — استثناء للقاعدة المقررة بالمادة				
١٥٥٢ ح	٢٨/١٠٤٠ ق	٥٨/١٠/٢٠	١٩٩ ع	٨١٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>عود</p> <p>تأثر مواده بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب</p> <p>(غ)</p> <p>غرامة : (سر . عقوبة) .</p> <p>غرفة الاتهام : (سر . في تجنبها الجنائية . تحقيق . التصرف فيه ، سر . في الطعن في قراراتها . نقض . أوجه الطعن) .</p> <p>(١) نظامها :</p> <p>سلطة الغرفة في تكيف الجريمة المطروحة أمامها</p> <p>(ب) تسبب الأوامر الصادرة منها :</p> <p>لا يعيب الأمر أن يخطئ في تقرير بعض الأسباب القانونية مادام أن النتيجة التي انتهى إليها ظلت صحيحة بما بقي منها</p>	<p>٢٨/٥٠٩ ق</p> <p>٢٧/٢٠٣٤ ق</p> <p>٢٨/١٣٢٧ ق</p>	<p>٥٨/٥/٢٦</p> <p>٥٨/٣/١٠</p> <p>٥٨/١٢/٢٢</p>	<p>١٤٤ ع ٢</p> <p>٧٤ ع ١</p> <p>٢٧٠ ع ٣</p>	<p>٥٦٦</p> <p>٢٧١</p> <p>١١١٤</p>

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
غش				
١ - جريمة المادة ٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ . (١) عناصر الواقعة الاجرامية : الغش توافر الركن المادى بإضافة ماء إلى اللبن بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومتجاتها (ب) المسئولية والعقاب : مطالبة المسئولية هو قيام المتهم بإدارة المحل دون اعتداد بملكه له . إمكان مساءلة العامل والمسئول عن إدارة المحل معاً متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما (ج) بيانات أحكام الادانة : عدم حاجة الحكم إلى التحدث عن قصد مفترض . القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥	٢٨/٩١٦ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨٣ ع ٢	٧٤٧
١٠٥٨	٢٨/١٢٧٢ ق	٥٨/١٢/٨	٢٥٥ ع ٣	
٧٤٧	٢٨/٩١٦ ق	٥٨/٦/٢٤	١٨٣ ع ٢	

رقم الصفحة	القاعدة والعدد	تاريخ الجلسة	الظن	الموضوع
٣٦٧	٢٤١٠١	٥٨/٤/٨	٢٧/٢٠٣٩ ق	٢ - غش آلات الوزن والقياس : تحقق علم المتهم بالتهمة عند إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط لاستنادا إلى ماورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم (ف) فاعل : (ر . اشتراك) . فعل فاضح ١ - عناصر الواقعة الإجرامية : الفعل المأدب : ماهيته - عدم اشتراط وقوعه على شخص معين . العلائية : كفاية احتمال مشاهدة الفعل الفاضح العلني ٢ - المسئولية والعقاب : القصد الجنائي - ماهيته . صورة واقعة تتحقق بها الجريمة فقد الأوراق : (ر . إجراءات المحاكمة . أوجه الهطلان المطلقة بالنظام العام) .
٩١٣	٣٤٢٢٣	٥٨/١١/١٠	٢٨/١١٥١ ق	...
٩١٣	٣٤٢٢٣	٥٨/١١/١٠	٢٨/١١٥١ ق	...

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ق)				
قاض : (ر . قضاء) .				
قانون				
١ — آثار نشره :				
إعماله لا يتوقف على شرط من				
نصوصه بغض النظر عن عدم صدور				
اللائحة التنفيذية .				
تطبيقات				
مثال في خصوص القانون رقم ٥٢				
لسنة ٤٠	٢٨/١١٠ ق	٥٨/٥/٦	١٢٩ ع	٤٧٨
٢ — تطبيق القانون من حيث الزمان				
القانون الأصح .				
تطبيقات				
(أ) القانون الذي يرفع التأميم عن				
الفعل فترة معينة . مثال في مد أجل				
الاخطار عن بيانات بعض المواد				
التموينية . القرار ٧٨ لسنة ٥٧				
١٩٨١/٢٧ ق	٥٨/٢/١٠	٤٤ ع	١٥٤	
(ب) القانون الذي يبقى الجريمة ولكن				
يخفى بتخفيف عقوبتها . مثال				
في جريمة السماح للغير بلعب القمار				
في المقهى . القانون ٣٧١ لسنة ٥٦				
أصلح من قانون ٣٨ لسنة ١٩٤١				
التي وقعت الجريمة في ظل				
١٩٤١/٢٧ ق	٥٨/٣/١٧	٧٨ ع	٢٨٥	

الموضوع	العامن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - تفسير القوانين :				
(١) قواعده :				
النص العام يعمل به على عمومه ما لم يخصص بدليل . مثال في تفسير نص المادتين ١ و ٢/٩٠ من ق ٦٨ لسنة ٩٥١ . بشأن مكافحة الدعارة ...	٢٨/١٢٣٥ ق	٥٨/١٢/١٦	٣٤٢٦٤	١٠٩٠
المبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . مثال في تفسير المادة	٦١	٥٨/١٢/٢٢	٣٤٢٦٧	١١٠١
١٨٣ ج (ب) طرق استنتاج روح النص أو فواه . اتفاق العلة				
مثال في امتداد المنع الذي نص عليه ق ١٢١ لسنة ٥٦ في خصوص تحريم استئناف القرار بالألا وجد المصادر ضد موظف ومن في حكمه من جريمة ارتكبها أثناء أو بمناسبة تأدية أعمال الوظيفة إلى الطعن بطريق التقص ...	٢٧/١١٨٦ ق	٥٨/٦/٢٤	٢٤١٧٩	٧١٠
قصد الشارع				
مثال في تفسير المادة ١٢ من ق ٥٢				
لسنة ٤٠	٢٨/١٢١٠ ق	٥٨/١١/٢٤	٣٤٢٣٨	٩٧٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعد والمعد	رقم الصفحة
<p>٤ - إلغاء القانون :</p> <p>الإلغاء الضمني - حالاته</p> <p>تنظيم القانون الجديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده التشريع القديم.</p> <p>مثال في اختيار القانون رقم ١ لسنة ٢٦ المعدل : لقانون رقم ٧٨ لسنة ٤٦ ملغى بالقانون رقم ٧١ لسنة ٥٣ ...</p> <p>٥ - طبيعة قواعد قانون العقوبات :</p> <p>ذاتية أحكامه .</p> <p>مثال في تحديد معنى حالة الحرب .</p> <p>٦ - علاقة قانون الإجراءات الجنائية بالقوانين الأخرى :</p> <p>بالنسبة لقوانين الرسوم .</p> <p>المستولية عن مصاريف الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية . إلتزام المدعى المدني بها . م ١١/٣١٩ ج .</p> <p>كيفية تقدير الرسوم وتحصيلها . الرجوع في ذلك إلى قوانين الرسوم . م ١٢/٣١٩ ج .</p> <p>متى يرجع إلى نصوص قانون آخر ؟</p> <p>لسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات</p>	<p>٢٧/١٨٤٨ ق</p> <p>٢٧/١٥١٩ ق</p> <p>٢٧/ ٣٥٨ ق</p>	<p>٥٨/٢/١٨</p> <p>٥٨/٥/١٣</p> <p>٥٨/١١/١٨</p>	<p>٥٤ ١٤</p> <p>١٣٥ ٢٤</p> <p>٢٣٠ ٣٤</p>	<p>١٨٨</p> <p>٥٠٥</p> <p>٩٣٩</p>

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>قانون دولي</p> <p>١ — العلاقة بينه وبين القانون الداخلي . (إحالة إلى طبيعة قواعد قانون العقوبات)</p> <p>٢ — الحرب . معناها . الأخذ في ذلك بالأمر الواقع . مثال . الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل .</p> <p>٣ — إعادة السلام : الهدنة</p> <p>توقف القتال ولا تنبيه</p> <p>قبض : (ر. استدلال) . قبض بدون وجه حق بيانات أحكام الإدانة . فصور الحكم عند استناده في إدانة المتهم بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة في جنائية القبض على المجنى عليه وتعذيبه إلى وساطته في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية دون أن يبين رابطة المشاركة وقصد الاشتراك ...</p>				
		٢٧/١٠١٩ ق	٥٨/٥/١٣	٢٤١٣٥ ٥٠٥
		٢٧/١٢٠٧ ق	٥٨/١/١٤	٣٩ ١٤

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
قتل وإصابة خطأ ١ - الخطأ . تطبيقات				
حوادث المرور ٢ - بيانات أحكام الإدانة . (١) البيان الكافي : عدم لزوم تحدث الحكم عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم أو تعرضه لباقي صور الخطأ المشار إليها بنص المادة ٢٣٨ ع عند انتهائه إلى حصول الحادث نتيجة خطأ المجنى عليه وحده (ب) قصور البيان : عند عدم استظهار الحكم العلاقة السببية بين الخطأ والوفاة وعند استناد الحكم في تقرير المسؤولية إلى أقوال مرسله لا تستند إلى فحص قتي وعدم تضمينه بيانات يمكن مراقبته سلامتها قتل عمد ١ - المسؤولية والعقاب . توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة . أثره ووقت حصوله وجوب إعمال المادة ٣٢ ع عند ثبوت إحراز المتهم لصلاح قصد استعماله في ارتكاب جريمة القتل ..	٥٨٠ / ٢٨ ق	٥٨ / ٦ / ١٠	١٦٦ ع ٢	٦٥٥
المجنى عليه وحده (ب) قصور البيان : عند عدم استظهار الحكم العلاقة السببية بين الخطأ والوفاة وعند استناد الحكم في تقرير المسؤولية إلى أقوال مرسله لا تستند إلى فحص قتي وعدم تضمينه بيانات يمكن مراقبته سلامتها قتل عمد ١ - المسؤولية والعقاب . توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة . أثره ووقت حصوله وجوب إعمال المادة ٣٢ ع عند ثبوت إحراز المتهم لصلاح قصد استعماله في ارتكاب جريمة القتل ..	١٧٦٩ / ٢٧ ق	٥٨ / ٢ / ٣	٣٦ ع ١	١٢٩
المجنى عليه وحده (ب) قصور البيان : عند عدم استظهار الحكم العلاقة السببية بين الخطأ والوفاة وعند استناد الحكم في تقرير المسؤولية إلى أقوال مرسله لا تستند إلى فحص قتي وعدم تضمينه بيانات يمكن مراقبته سلامتها قتل عمد ١ - المسؤولية والعقاب . توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة . أثره ووقت حصوله وجوب إعمال المادة ٣٢ ع عند ثبوت إحراز المتهم لصلاح قصد استعماله في ارتكاب جريمة القتل ..	٨٠٥ / ٢٨ ق	٥٨ / ٦ / ٢٣	٢١٧٧ ع ٢	٧٠٤
المجنى عليه وحده (ب) قصور البيان : عند عدم استظهار الحكم العلاقة السببية بين الخطأ والوفاة وعند استناد الحكم في تقرير المسؤولية إلى أقوال مرسله لا تستند إلى فحص قتي وعدم تضمينه بيانات يمكن مراقبته سلامتها قتل عمد ١ - المسؤولية والعقاب . توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة . أثره ووقت حصوله وجوب إعمال المادة ٣٢ ع عند ثبوت إحراز المتهم لصلاح قصد استعماله في ارتكاب جريمة القتل ..	١١٠١ / ٢٨ ق	٥٨ / ١٢ / ١٦	٢٦٢ ع ٣	١٠٨٤
المجنى عليه وحده (ب) قصور البيان : عند عدم استظهار الحكم العلاقة السببية بين الخطأ والوفاة وعند استناد الحكم في تقرير المسؤولية إلى أقوال مرسله لا تستند إلى فحص قتي وعدم تضمينه بيانات يمكن مراقبته سلامتها قتل عمد ١ - المسؤولية والعقاب . توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة . أثره ووقت حصوله وجوب إعمال المادة ٣٢ ع عند ثبوت إحراز المتهم لصلاح قصد استعماله في ارتكاب جريمة القتل ..	١٥٤٦ / ٢٧ ق	٥٨ / ٣ / ١٨	٨٦ ع ١	٣٠٩
المجنى عليه وحده (ب) قصور البيان : عند عدم استظهار الحكم العلاقة السببية بين الخطأ والوفاة وعند استناد الحكم في تقرير المسؤولية إلى أقوال مرسله لا تستند إلى فحص قتي وعدم تضمينه بيانات يمكن مراقبته سلامتها قتل عمد ١ - المسؤولية والعقاب . توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة . أثره ووقت حصوله وجوب إعمال المادة ٣٢ ع عند ثبوت إحراز المتهم لصلاح قصد استعماله في ارتكاب جريمة القتل ..	٥١٦ / ٢٨ ق	٥٨ / ٥ / ٢٧	١٥١ ع ٢	٥٩٠

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الحيدة عن الهدف - أثرها . لاتنتفى نية القتل ٢ - بيانات أحكام الإدانة : (١) البيان الكافي : أولا - بالنسبة للأفعال المادية : عدم لزوم تحلث الحكم عن طريقة القتل عند ثبوت وقوعه ثانيا - بالنسبة للقصد الجنائي : تدليل سائح على توافر نية القتل وأن الحيدة عن الهدف لاتنتفى هذه النية... تدليل كاف على توافر هذه النية بعد نفي الحكم قيام حالة الدفاع الشرعى... تدليل كاف على توافر نية القتل... (ب) قصور البيان وفساد الاستدلال : أولا - بالنسبة للأفعال المادية : خطأ الحكم فى الإسناد إلى الأوراق والشهود وهو فى مقام إثباته مدى اتصال المتهمين ببنقدية . مشال فى فهم التقرير الطبى بفحص السلاح على غير ما يؤدى إليه محصله ...	١٠٣٤/٢٨/ق ١٠٩٧/٢٧/ق ١١٣١/٢٨/ق ١١٣٤/٢٨/ق ١١٠٦/٢٨/ق	٥٨/١٠/٢٠ ٥٨/١١/١٤ ٥٨/١١/١٨ ٥٨/١١/١٨ ٥٨/١١/٤	١٩٧٠ ع ٣ ١٩٧٠ ع ١ ٢٣٤ ع ٣ ٢٣٥ ع ٣ ٢١٨ ع ٣	٨٠٧ ٤٣ ٨٠٧ ٩٦١ ٩٦٥ ٨٨٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
قصور بيان الحكم وفساد استدلاله في خصوص إثبات أن اللجنة التي سبق أن نسبت خطأ لإمرأة على قيد الحياة — هي لزوجته المتهم الغائبة ...	٢٨/١٦٦٠ ق ٥٨/١٢/٢	٢٥٠ ع ٣	١٠٣٣	
ثانياً — بالنسبة لنية التمل :				
وجوب عناية الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد والشروع فيه باستظهار نية إزهاق الروح وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليها وتكشف عنها	٢٨/١١٧٢ ق ٥٨/١١/١٧	٣٣٧ ع ٣	٩٣٠	
استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لا يكفي بذاته لثبوت نية للقتل	٢٧/١٢٠٠ ق ٥٨/١/٢١	٢٠ ع ١	٧٩	
مثال لتسبيب كشف عن عدم استقرار الواقعة في ذهن المحكمة وعدم وضوحها لديها	٢٨/١١٧٢ ق ٥٨/١١/١٧	٣٣٧ ع ٣	٩٣٠	
ثالثاً — بالنسبة لطرق المساهمة في الجريمة .	٢٨/١٠٣٣ ق ٥٨/١٠/٢٠	١٩٥ ع ٣	٨٠١	
قصور الحكم عند أخذ المتهمين بالقدر المتيقن بعد أن نفى عنهم ظروف سبق الإصرار دون نفى الاتفاق بينهم ...	٢٨/٥١٤	١٥٠ ع ٢	٥٨٥	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>رابعا - بالنسبة للظروف المشددة:</p> <p>مثال لقصور بيان الحكم وفساد استدلاله في خصوص توافر ظرف سبق الإصرار</p> <p>قضاة</p> <p>منعهم من نظر الدعوى .</p> <p>مالا يعتبر إبداء رأى في الدعوى :</p> <p>عند تنبيه الدفاع إلى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشته أمامها</p> <p>قول المحكمة في محضر الجلسة أن التجربة التي قامت بها أيدت إمكان ضبط المخدر على النحو الوارد بالتحقيق .</p> <p>حالة ذلك</p> <p>قدر متيقن (ر . جرح وضرب ووصف التهمة) :</p> <p>قرائن : (ر إثبات ودعوى جنائية - أسباب اقتضاها) .</p>	<p>٢٨/١٦٦٠ ق</p> <p>٢٨/١١٦١ ق</p>	<p>٥٨/١٢/٢</p> <p>٥٨/٥/١٢</p> <p>٥٨/١١/١٧</p>	<p>٣٥٠ ع ٣</p> <p>١٣٤ ع ٢</p> <p>٣٥٠ ع ٣</p>	<p>١٠٣٣</p> <p>٥٠٢</p> <p>٩٢٢</p>

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>قرار</p> <p>ورود ألعاب القمار في المادة ١٩ من ق ٣٨ لسنة ١٩٤١ على سبيل التمثيل . جواز تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب</p> <p>قمح : (ر . تموين) :</p> <p>قوة الأمر المقضي : (ر . دعوى جنائية أسباب إنقضائها) .</p> <p>(م)</p> <p>مبان : (ر . تنظيم)</p> <p>متشردون ومشتبه فيهم</p> <p>١ - ماهية التشرد والاشتباه :</p> <p>مبعث كل منهما والفارق بينهما ...</p> <p>٢ - العود إلى حالة الاشتباه :</p> <p>(١) عناصر الواقعة الإجرامية :</p> <p>حجة القضاء بالبراءة استنادا إلى أن الجريمة المتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهمم</p>	<p>٢٧/١٦٠١ ق</p> <p>٢٨/١١٥٠ ق</p> <p>٢٧/١٦٤٧ ق</p>	<p>٥٨/٢/١٨</p> <p>٥٨/١٢/٣٠</p> <p>٥٨/١/١٣</p>	<p>٥٢ ع ١</p> <p>٢٧٤ ع ٣</p> <p>٦ ع ١</p>	<p>١٨٣</p> <p>١١٣٠</p> <p>٣٣</p>

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>ماهية العود</p> <p>اعتبار المتهم عائدا لحالة الاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥</p> <p>العود إلى حالة الاشتباه متى يتوافر؟</p> <p>مالذي يعتد به في إثباته</p> <p>٢ - المسئولية والعقاب :</p> <p>تعدد الجرائم</p> <p>لا عمل لمريان حكم المادة ٣٢ ع ...</p> <p>مجالس عسكرية ومحاكم عسكرية :</p> <p>إلزام غرفة الاتهام بإحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات عند القضاء فيها من المحكمة العسكرية بعدم الاختصاص.</p> <p>المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية</p> <p>مجرمون أحداث</p> <p>سلطة محكمة الموضوع في التحقق من الحالة الاجتماعية للمتهم الحدث ...</p>	<p>٨٧٠ / ٢٧ ق</p> <p>١١٥٠ / ٢٨ ق</p> <p>١٧٥٩ / ٢٨ ق</p> <p>١٧٦٤ / ٢٧ ق</p> <p>١٧٤٩ / ٢٧ ق</p>	<p>٥٨/٢/٢٥</p> <p>٥٨/١٢/٣٠</p> <p>٥٨/٢/٣</p> <p>٥٨/٢/٣</p> <p>٥٨/١/٧</p>	<p>٥٧ ع ١</p> <p>٢٧٤ ع ٣</p> <p>٣٤ ع ١</p> <p>٣٥ ع ١</p> <p>٩ ع ١</p>	<p>١٩٨</p> <p>١١٣٠</p> <p>١٢٢</p> <p>١٢٦</p> <p>١٠٥</p>

الوضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على المتهم الحدث وفقا لنص المادة ١٢/٣٦٢ ج . أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات التقويمية المقررة للأحداث دون سواهم</p> <p>محام : (ر. طعون النقابات) .</p> <p>محضر الجلسة : (ر . إجراءات المحاكمة - تدوين الإجراءات) .</p> <p>محضر تحقيق : (ر. تحقيق) .</p> <p>محضر جمع الاستدلالات : (ر. استدلال) .</p> <p>محاكم الجنايات</p> <p>١ - تحديد أدوار انعقادها :</p> <p>ما نصت عليه المادة ١٣٧٠ ج هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب على مخالفتها البطلان</p> <p>٢ - الإجراءات أمامها :</p> <p>وجوب فصل دفاع كل من المتهمين عند تعارض مصالحهم</p>	<p>٢٧/١٥٢٣ ق</p> <p>٢٨/٦٣ ق</p> <p>٢٨/٢٠٩٩ ق</p>	<p>٥٨/٣/٩</p> <p>٥٨/٤/٢٨</p> <p>٥٨/١١/٣</p>	<p>٦٥ ع ١</p> <p>١١٣ ع ٢</p> <p>٢١١ ع ٣</p>	<p>٢٢٦</p> <p>٤١٩</p> <p>٨٥٩</p>

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - مسائل متنوعة :				
جواز استناد الحكم إلى التحقيق الذي باشره معاون النيابة المدوب لإجرائه عند صدور القانون رقم ٦٣٠ لسنة ٥٦ قبل نظر القضية أمام المحكمة	١٠٠٠/٢٨ ق	٥٨/١١/٢٥	٢٣٩ ع ٣	٩٨٦
محكمة الموضوع (ما تعلق بها حسب ترتيب ورودها بالفهرس)				
سلطتها في تقدير رأى الخبير وأخذها بما تراه من تقارير الخبراء وإطراح ما عداها	٥٦١ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٩	١٦٠ ع ٢	٦٢٧
سلطتها في الأخذ بأدلة في حق متهم دون آخر ولو كانت متماثلة...	١٣٣٧ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/٣٠	٢٧٧ ع ٣	١١٤٨
سلطتها في تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها	١٠٠٧ / ٢٨ ق	٥٨/١٠/١٤	١٩٣ ع ٣	٧٩٢
سلطتها في الركون إلى مضمون الشهادات المستخرجة من جدول النيابة عند حصول استئناف من الخصوم	١١٤٦ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/٩	٢٥٦ ع ٣	١٠٦٠

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
سلطانها في تحديد حالة الحرب على ضوء ما قصده المشرع الجنائي	١٥١٩/٢٧ ق	٥٨/٥/١٣	١٣٥ ع	٥٠٥
قيود سلطانها في تقدير كذب البلاغ من صحته	١٥١ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/٣٠	٢٧٣ ع	١١٢٦
مدى سلطانها في تقدير سلامة إجراءات التحريز	١٥٥٩/٢٨ ق	٥٨/١٠/٢٨	٢١٠ ع	٨٥٥
سلطانها في تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش ...	١٥٨/٢٨ ق	٥٨/٦/١٦	١٧٠ ع	٦٧٢
سلطانها في العدول عن حكم تحضيري عند انتفاء حاجة الدعوى إليه	١٥٠٧/٢٨ ق	٥٨/١٠/١٤	١٩٣ ع	٧٩٢
قضاء محكمة الموضوع في الدعوى يكون بناء على الأوراق المطروحة أمامها	١٥٤٧/٢٨ ق	٥٨/١٠/٢٠	٢٠٢ ع	٨٢٦
بيان تاريخ الواقعة أمر موضوعي متى أقيم الدليل عليه	١٣٣٧/٢٨ ق	٥٨/١٢/٣٠	٢٧٧ ع	١١٨
تقدير العقوبة أمر موضوعي بحث ...	١٢٠٤/٢٧ ق	٥٨/١/١٤	٧ ع	٣٦
٤٢٠ / ٢٨ ق	٥٨/٥/١٩	١٣٧ ع	٥٤٦	٢
تقرير توافر شروط المادة ٣٢/٢ .	٥١٦/٢٨ ق	٥٨/٥/٢٧	١٥١ ع	٥٩٠
أمر موضوعي إيقاف تنفيذ العقوبة أمر موضوعي بحث	١٣٠ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/١٥	٢٦١ ع	١٠٨١

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
سلطة محكمة الموضوع في التحقق من الحالة الإجتماعية للتهمة الحدث	٢٧/١٧٤٩ ق ٥٨/١/٢٧	١٤٢٩	١٠٥	
فقد الشعور والاختيار وقت ارتكاب الجريمة نتيجة الجنون أو العاهة العقلية أمر موضوعي	٢٨/٥١٠ ق ٥٨/٦/٩	١٥٩	٦٢٤	
محلات عامة :				
القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .				
١ - المسئولية والمقاب :				
(١) المسئولية المفترضة :				
افتراض علم مستغل المحل ومديره والمشرع على أعماله عن أية مخالفة لأحكامه .				
عدم قبول اعتذار أحد منهم بعدم علمه بوقوع المخالفة م ٤٠ من ق ٣٧١ لسنة ١٩٥٦	٢٧/١٥١٤ ق ٥٨/٣/١٧	١٤٧٨	٢٨٥	
(ب) القانون الأصح :				
وجوب تطبيق القانون ٣٧١ لسنة ٥٦ على المتهم بجريمة سماحه للغير باب القمار في مقهاه عند ارتكابه الجريمة في ظل القانون رقم ٣٨ لسنة ٤١ باعتباره القانون الأصح	٢٧/١٥١٤ ق ٥٨/٣/١٧	١٤٧٨	٢٨٥	

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ — مسائل متنوعة :				
حق رجال البوايس — ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية — في دخول المحال العامة للتحقق من تنفيذ القوانين والأوامر	١١٦٠/٢٨ ق	٥٨/١١/١٧	٢٣٤ ع ٣	٩١٦
مسئولية جنائية				
أولا — أسباب امتناعها :				
١ — فقدان الشعور والاختيار :				
(١) حالاته :				
شرط الإعفاء من المسؤولية طبقا لنص المادة ٦٢ ع	٥١٠ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٩	١٥٩ ع ٢	٦٢٤
الإصابة المرضية بالدور والإرهاق في العمل ليست من الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦٢ ع ...	٧٩٦ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٦ ع ٢	٦٩٨
(ب) الدفع بامتناع المسؤولية بسبب الجنون من حيث صلته بالتسبب .				
تقدير الجنون أو العاهة في العقل أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه ...	٥١٠ / ٢٨ ق	٥٨/٦/٩	١٥٩ ع ٢	٦٢٤

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - الإكراه وحالة الضرورة : الدفع بالإكراه أو الضرورة من حيث صلته بالتسبيب . عدم إلتزام الحكم بالتحدث عن كل ركن من أركان الضرورة في عبارة مستقلة ...	٢٨/ ق ٥	٥٨/٣/٢٤	١٤٩٠ ع ١	٣٢٧
ثانيا - القصد والباعث : عدم الاعتداد بالباعث في قيام المسؤولية الجنائية	٢٨/١٢٥٥ ق ٥	٥٨/١٢/٨	٣٤٢٥٢ ع ٣	١٠٤٤
ثالثا - الأسباب المعدمة للقصد الجنائي ؟ الأثر المترتب على الحيدة في الهدف ...	٢٨/١٠٣٤ ق ٥	٥٨/١٠/٢٠	٣٤١٩٧ ع ٣	٨٠٧
مصاريف الدعوى ١ - مشتملاتها الرسوم القضائية (أ) الجزاء المترتب على عدم دفعها ... (ب) متى تبرأ ذمة المدعى من أداء الرسم ؟	٢٧/٨٣٨ ق ٥	٥٨/٤/٨	٢٤٩٩ ع ٢	٣٥٨
...	٢٧/٨٣٨ ق ٥	٥٨/٤/٨	٢٤٩٩ ع ٢	٣٥٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — من يلزم بالمصاريف ؟ مسئولية المدعى بالحق المدني بمصاريف ادعائه المدني أمام القضاء الجنائي عملاً بنص المادة ١٣١٩ ج. في فقرتها الأولى . الرجوع في كيفية تقديرها وتحصيلها إلى قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ٤٤ عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ذاتها	٣٥٨ / ٢٧ ق ٥٨ / ١١ / ١٨	٢٣٠ ع ٣	٩٣٩	
معارضة ١ — أحكام لا تجوز المعارضة فيها : متى لا يجوز للتهم الطعن بالمعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري ؟ عند قابلية الحكم للاستئناف وعند عدم اعتماد الحكم دليل العذر الذي قدمه المعارض قبل صدور الحكم	١٧٥٢ / ٢٧ ق ٤ / ٥٨ / ٢ ٣٠٥ / ٢٨ ق ١٧ / ٦ / ٥٨	٤١ ع ١ ١٧٢ ع ٢	١٤٥ ٦٨١	
١٧١ ٥٩٦	١٢٣٦ / ٢٧ ق ١١ / ٢ / ٥٨ ٥٢٨ / ٢٨ ق ٢٧ / ٥ / ٥٨	٤٨ ع ١ ١٥٢ ع ٢	١٧١ ٥٩٦	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - الحكم في المعارضة . استنفاد المحكمة ولايتها بالفصل في المعارضة معاينة : (سر . تحقيق ودفاع) . ملكية ملكية الدولة للسلاح وسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عنه . (سر . سلاح)	٥٦١ / ٢٨ ق ٩ / ٥٨ / ٦	١٦٠ ع ٢	٦٢٧	
مهن طبية جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة . متى تتوافر ؟ إبداء ممرض مشورة طبية وعلاجه المريض على خلاف ما أوصى به الطبيب المعالج يكون جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة	١٢٤٨ / ٢٨ ق ٨ / ١٢ / ٥٨	٢٥١ ع ٣	١٠٣٩	
مواد مخدرة جرائم غير المصرح لهم بتجارة المواد المخدرة .	١٠٧٣ / ٢٨ ق ٢٧ / ١٠ / ٥٨	٢٠٨ ع ٣	٨٤٩	

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
١ - عناصر الواقعة الإجرامية :				
(أ) جريمة تسهيل تعاطي المخدر للغير متى تتوافر؟	٢٠٢٥/٢٧ ق ٣	٥٨/٦/٣	٥٣ ١٥٣ ع ٢٤	٥٩٩
	٢٠٢٩/١٢ ق ٢٨	٥٨/١١/١٨	٢٣٣ ع ٣٤	٩٥٣
(ب) الحيازة والإحراز - عدم تعيين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المواد المخدرة	٩٣٩ ق ٢٨	٥٨/١٠/٧	١٩٠ ع ٣٤	٧٨٢
٢ - المسؤولية والعقاب :				
الوساطة في شيء مما حظوه نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ معاقب عليها بالمادة ٣٣ دون المادة ٤٠ . حالة ذلك	٥٥٩ ق ٢٨	٥٨/٦/٢٤	١٨٠ ع ٢٤	٧١٦
تقديم المواد المخدرة لآخرين أمر معاقب عليه بالمادة ٣٣ فقرة ج من القانون	١١٢٩ ق ٢٨	٥٨/١١/١٨	٢٣٣ ع ٣٤	٩٥٣
مناطق تطبيق عقوبة المادتين ٣٣ ، ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢	١١٢٩ ق ٢٨	٥٨/١١/١٨	٢٣٣ ع ٣٤	٩٥٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ - بيانات أحكام الإدانة :				
(١) البيان الكافي :				
بيان كافي لواقعة إحراز المخدر وتقدمه لآخرين للتعاطي . مثال ...	٢٨/١١/٢٩ ق	٥٨/١١/١٨	٢٣٣ ع ٣	٩٥٣
عدم لزوم تحدث الحكم صراحة عن القصد الجنائي مادام أن ظروف الدعوى لا تسبغ القول بانتفائه ...	٢٨/٥٦٨ ق	٥٨/٦/٩	١٦١ ع ٢	٦٣٤
كفاية التذليل الضمني على توافر القصد الجنائي	٢٨/٩٣٩ ق	٥٨/١٠/٧	١٩٠ ع ٣	٧٨٢
بيان كمية المخدر المضبوط . متى لا يكون جوهريا ؟	٢٨/١١/٢٦ ق	٥٨/١١/١٨	٢٣٢ ع ٣	٩٥٠
٤ - مسائل متنوعة :				
(ر . قضاة - ما لا يعتبر إبداء لرأي)	٢٨/١١/٦١ ق	٥٨/١١/١٧	٢٢٥ ع ٣	٩٢٢
موازن : (ر . غش) .				
موظفون				
المراد بمندوب التحصيل	٢٨/١٢ ق	٥٨/٣/٢٤	٩١ ع ١	٣٣١
اعتبار شيخ الحارة من المكلفين بخدمة عامة	٢٨/٩٣٦ ق	٥٨/١٠/٧	١٨٨ ع ٣	٧٧٣

الموضوع	الطن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
اعتبار جندي الجيش من المكلفين بخدمة عامة	٢٨/١١/٦٦ ق	٥٨/١١/١٧	٢٢٦ ع ٣	٩٢٥
دخول موظفي ومستخدمى مصلحة الصكة الحديد - سواء قبل صدور القانون رقم ٣٦٦ لسنة ٥٦ أو بعد صدوره - في عداد من ينطبق عليهم نص المادة ١١٩ ع	٢٨/١١/٦٧ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٧ ع ٣	١٠٢٠
ملاححة داخلية الفعل المادى فى جريمة عدم التخفيف من سير مركب ذات محرك حال سيرها فى مكان حرج وعدم إيقافها تفاديا من خطر الاصطدام . ماهيته	٢٨/١٢/٣١ ق	٥٨/١٢/٢	٩٢٤ ع ٣	١٠٣١
(ن) نصب ١ - عناصر الواقعة الإجرامية : وسائل التدليس الجنائى ما يعتبر وقائع مادية أو مظاهر خارجية . مثال	٢٧/١٨/٧٢ ق	٥٨/٦/١٠	١٦٥ ع ٢	٦٥١

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والمدد	رقم الصفحة
٢ - المسؤولية والعقاب : امتداد سريان المادة ٣١٢ ع على جرائم النصب نقد عناصر الواقعة الإجرامية : المقصود بتاريخ دفع القيمة في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ٤٨ . هو تاريخ الدفع بالعملة الأجنبية المفرج عنها المصدر الخارجي بغير طريق الاعتماد المفتوح	٣١ / ٢٧ ق	١٠ / ١١ / ٥٨	٣١٩ ع ٣	٨٩١
نقض ١ - الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالنقض : (١) شرط نهائية الحكم : عدم جواز طعن النيابة في الحكم الغيابي قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها	١٨ / ٢٧ ق	٢٦ / ٥ / ٥٨	١٤٢ ع ١	٥٦١
عدم جواز طعن النيابة في الحكم الغيابي - والمعتبر بحكم القانون حضوريا - قبل رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها	١٨ / ٢٨ ق	٣ / ٦ / ٥٨	١٥٥ ع ٢	٦٠٧

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ب) شرط صدور الحكم من آخر درجة :				
حكم محكمة أول درجة لا يطعن عليه أمام محكمة النقض وإنما يكون الطعن عليه أمام المحكمة الاستئنافية...	٢٨/٣٠٥ ق	٥٨/٦/١٧	١٧٢ ع ٢	٦٨١
٢ — المصلحة في الطعن :				
(١) تطبيقات لانتفاء المصلحة في الطعن بحسب ترتيب ورودها بالفهرس :				
بالنسبة لمخالفة أحكام قانون الإجراءات الجنائية .				
(ر . ر . في تفتيش . شروط التمسك بطلانه)	٢٧/١٧١٢ ق	٥٨/١/٢٠	١٢ ع ١	٥٤
...	٢٧/١٧٣٣ ق	٥٨/١/٢٧	٢٦ ع ١	٩٧
...	٢٧/١٨١٤ ق	٥٨/٣/ ٤	٦٩ ع ١	٢٤٦
...	٢٨/ ٥٦٨ ق	٥٨/٦/ ٩	١٦١ ع ٢	٦٣٤
...	٢٨/ ٥٧٩ ق	٥٨/٦/ ٩	١٦٢ ع ٢	٦٣٨
...	٢٨/ ٥٥٩ ق	٥٨/٦/٢٤	١٧٠ ع ٢	٧١٦
...	٢٨/١١٦٠ ق	٥٨/١١/١٧	٢٢٤ ع ٣	٩١٦
(ر . ر . في تحقيق — شروط التمسك بطلانه)	٢٨/ ٤١ ق	٥٨/٤/١٨	١٠٤ ع ٢	٣٨١
...	٢٨/١٠٠٠ ق	٥٨/١١/٢٥	٢٣٩ ع ٣	٩٨٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
وبالنسبة لبيانات التضييق . مثال في قتل عمد بالنسبة لتطبيق أحكام قانون العقوبات . مثال في جريمة المادة ٨٠ من ق ٤٠ لسنة ١٩٤٠ مثال في رشوة (ب) نظرية العقوبة المبررة : الحكم الصادر في تهمة واحدة . أمثلة في خصوص تطبيق قانون العقوبات . مثال في تزوير الحكم الصادر بعقوبة واحدة في تهم متعددة عملاً بنص المادة ٣٢ ع . أمثلة في خصوص تطبيق قانون الإجراءات الجنائية حسب ترتيب ورودها بالفهرس . مثال في النعي ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم إطلاع المحكمة على المحررات المطعون فيها بالتزوير	٩٣٥ / ٢٨ ق ١٥١٩ / ٢٧ ق ١٦٠٧ / ٢٧ ق ٦٤٢ / ٢٨ ق ١٣٣٧ / ٢٨ ق	٥٨ / ١١ / ٤ ٥٨ / ٥ / ١٣ ٥٨ / ١ / ١٧ ٥٨ / ٦ / ١٦ ٥٨ / ١٢ / ٣٠	٣١٦ ع ٣ ١٣٥ ع ٢ ٣٠٨ ع ٣ ١٨٦ ع ٢ ٢٧٧ ع ٣	٨٧٩ ٥٠٥ ١٧ ٦٦٢ ٦١٤٨

الموضوع	الظعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
مثال في الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى	٢٧/١٥٧٩ ق	٥٨/٢/٤	١٤٣٩	١٣٧
٣ - ميعاد الظعن :				
متى يفتح ميعاد الظعن في الحكم الصادر في معارضة المتهم بإعتبارها كأن لم تكن والمتهم مقيد الحرية؟ ...	٢٧/١٥٢٠ ق	٥٨/١/٢١	١٤٢١	٨٢
اعتبار العدوان الثلاثى على بورسعيد من حالات القسوة القاهرة التى يترتب عليها امتداد ميعاد الظعن ..	٢٧/١٥٩٩ ق	٥٨/١/٢١	١٤٢٣	٨٨
متى يبدأ ميعاد الظعن بالنقض من النيابة في الحكم الغيابى الصادر بعدم جواز استئنافها؟	٢٧/١٨٤٧ ق	٥٨/٢/١٧	١٤٥٠	١٨٠
ماهية الشهادة التى يصح الاعتداد بها في مقام إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره ...	٢٧/١٨٥٩ ق	٥٨/٦/١٠	١٦٤ ع ١	٦٤٤
ماهية الشهادة التى يستدل بها على عدم ختم الحكم في الموعد القانونى	٢٧/١٧٤٦ ق	٥٨/٢/١٨	١٤٥٣ ع ١	١٨٦
	٢٨/٩٢٠ ق	٥٨/١٠/٧	١٨٦ ع ٢	٧٥٨
شرط امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ ج. ١	٢٨/٤٢٠ ق	٥٨/٤/٩	١١٠ ع ٢	٤٠٧

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
سلطة محكمة النقض في منح الطامن مهلة لتقديم أسباب الطعن بعد مضي ميعاد الأربعين يوما . مثال	٢٧/١٥٥٣ ق	٥٨/٤/٢٨	١١١ ع ٢	٤١١
٤ - إجراءات الطعن : (١) تقرير أسباب الطعن : وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بإحالة الحناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جفحة أو مخالفة	٢٧/١٧٢٨ ق	٥٨/١/٢٠	١٩ ع ١	٧٦
ذات المبدأ في (ب) إيداع الكفالة : الأثر المترتب على عدم إيداع الكفالة من الطاعن المحكوم عليه بعقوبة الغرامة	٢٧/١٧٦٣ ق			
عدم استلزام إيداع الكفالة وقت التقرير بالطعن	٢٧/١٧٧٠ ق	٥٨/٢/٣	٣٧ ع ١	١٣٢
(ج) رسوم الطعن : إعادة عرض الطعن بعد استبعاده من الجلسة مرهون بسداد الرسوم لا بمجرد صدور القائمة بالالتزام بها وصيرورتها نهائية . بقاء ذمة الطاعن مشغولة بسداد رسوم الطعن رغم استبعاده من الجلسة لعدم سداد الرسم	٢٧/٨٣٨ ق	٥٨/٤/٨	٩٩ ع ٢	٣٥٨
من الجلسة لعدم سداد الرسم	٢٨/٨٣٨ ق	٥٨/٤/٨	٩٩ ع ٢	٣٥٨

المرضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
• — آثار الطعن بالنقض :				
حدود الدعوى أمام محكمة النقض				
(١) التقيد بأسباب الطعن :				
عدم جواز تصحيح الحكم الذى أغفل إيقاع العقوبة التوعية عند عدم استناد النيابة فى طعنها إلى ذلك	١٨٤٨/٢٧ ق	١٨/١٢/٥٨	٥٤ ع ٢	١٨٨
ذات المبدأ فى من ١٨٤٩ إلى ١٨٥١/٢٨ ق				
باب) الخروج عما تقتيد به محكمة النقض فى نظر الطعن :				
الخروج على مبدأ التقيد بصفة الطاعن عند اتصال وجه الطعن بغير الطاعن				
م ٤٣٥ ج ١٠٢٧/٢٨ ق	١٣/١٠/٥٨	١٩٢ ع ٣		٧٩٠
الخروج على مبدأ التقيد بأسباب الطعن :				
تطبيقات للمادة ٤٢/٢ ج .				
مثال فى استئناف . امتداد ميعاده ... ١٥٣/٢٨ ق	٢٨/٤/٥٨	١٢٠ ع ٢		٤٤١
مثال فى تطبيق المادة ٢٢ ع ... ٥١٦/٢٨ ق	٢٧/٥/٥٨	١٥١ ع ٢		٥٩٠
مثال فى تطبيق القانون رقم ٢٥٩ لسنة ٥٦ ١١٠/٢٨ ق	٦/٥/٥٨	١٢٩ ع ٢		٤٧٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٦ — أوجه الطعن بالنقض : (١) مخالفة القانون : الخطأ في التكييف القانوني لتفهم نص القانون على وجه يخالف الواقع . إدخال الحكم في تكوين الجريمة عنصرا دخيلا عليها . مثال في جريمة قيادة مركب ذات محرك وعدم التخفيف من سيرها في مكان حرج وعدم الوقوف بها تفاديا من أخطار الاصطدام ق ١٧ لسنة ٤١ بالملاحاة الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢/٦/٤١ ... متى يجوز للحكوم عليه التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة عند تقدير ظروف الرأفة بالنسبة له ؟ ... الفرق بين بطلان الحكم وخطئه في القانون في خصوص تطبيق أحكام قانون الإجراءات الجنائية . خطأ القاضي في إزال كلمة القانون الإجرائي على الوقائع المعروضة عليه . هو خطأ في تطبيق القانون .	٢٨/١٢٣١ ق ٥٨/١٢/٢	٢٤٩ ع ٣	١٠٣١	
٨١٣	٢٨/١٠٤٠ ق ٥٨/١٠/٢٠	١٩٩ ع ٣		

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تطبيقات				
(م . استئناف . امتداد ميعاده) ...	٢٨/١٥٣ ق	٥٨/٤/٢٨	١٢٠ ع	٤٤١
(م . دعوى جنائية . قيود تحريكها) .				
جرائم الموظفين (...)	٢٨/١٢٩٧ ق	٥٨/١٢/١٥	٢٦٠ ع	١٠٧٨
(ب) بطلان الحكم أو الإجراءات التي ابنتى عليها :				
الأصل في الأحكام حملها على الصحة ...	٢٨/١٣٠٥ ق	٥٨/١٢/٢٢	٢٦٨ ع	١٠٥٣
(م . أيضا . حالات البطلان بكل باب على حده) .				
(ج) المراد بالخطأ في تطبيق القانون الذي يجيز الطعن بالنقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى .				
اقتصار ذلك على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . م ١٩٥ ج ...	٢٨/٥٨٦ ق	٥٨/٦/٩	١٦٣ ع	٦٤١
عدم جواز الطعن بطريق النقض في القرار الصادر بالالوجه لإقامة الدعوى ضد موظف أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة ارتكبتها أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة . علة ذلك . ق ١٢١ لسنة ٥٦ ...	٢٧/١١٨٦ ق	٥٨/٦/٢٤	١٧٩ ع	٧١٠

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٧ - أسباب الطعن :				
(١) أسباب واردة على الحكم الابتدائي :				
اقتصار الطعن على الحكم القاضى بتأييد الحكم الغيابي بعدم قبول الاستئناف شكلاً . عدم جواز التعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . آثار ذلك	٢٨/١١٧ ق	٥٨/٣/١٠	٧٦ ع ١	٢٧٨
الطعن بطريق النقض لا يصح أن يوجه إلا للحكم النهائي الصادر من آخر درجة . اقتصار الطعن على الحكم الصادر استئنافياً بتأييد الحكم الابتدائي بعدم جواز المعارضة . عدم جواز تعدى الطعن إلى الحكم الصادر من محكمة أول درجة	٢٨/٣٠٥ ق	٥٨/٦/١٧	١٧٢	٦٨١
(ب) أسباب جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض :				
تطبيقات				
الطعن ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة عند عدم إثارته أمام المحكمة الاستئنافية	٢٧/١٧٢ ق	٥٨/١/٢٠	١٥ ع ١	٦٣
و ٢٧/١٢١ ق	٥٨/٣/١٠	٧١ ع ١		٢٥٦

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
الدفع ببطلان إجراءات التحقيق الابتدائي عند عدم إثارته أمام محكمة الموضوع	٢٧/١٧٣٢ ق	٥٨/١/٢٧	٢٥ ع ١	٩٤
الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة الاتهام دون محكمة الموضوع متى يجوز الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض ؟	٢٨/٧٤ ق	٥٨/٤/٢٨	١١٦ ع ٢	٤٢٩
٢٨/٧٢ ق	٥٨/٥/٢٠	١٤١ ع ٢	٥٥٨	
٢٨/٩٢ ق	٥٨/٦/٣	١٥٦ ع ٢	٦٠٩	
الدفع ببطلان إجراءات إعلان المتهم إنارة عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة	٢٨/١٠٥٦ ق	٥٨/١٠/٢٠	٢٠٤ ع ٣	٨٣٢
(ج) أسباب متعلقة بالنظام العام : شرط إنارة الدفع بإنقضاء الدعوى العمومية بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض	٢٨/١٣٠٠ ق	٥٨/١٢/١٥	٢٦١ ع ٣	١٠٨١
(د) أسباب موضوعية : منازعة المتهم في واقعة فراره وطريقة استيفائه	٢٨/١٠٥ ق	٥٨/٥/٦	١٢٨ ع ٢	٤٧٥
٢٨/١٣٤٧ ق	٥٨/١٢/٢٩	٢٧٢ ع ٣	١١٢٢	
٨ - الحكم في الطعن : أولا : الحكم في شكل الطعن : عدم قبول الطعن شكلا عند عدم إبداء المتهم رغبته في الميعاد القانوني في التقرير بالطعن رغم تقديم طلب من محامي المتهم إلى مأمور السجن بطلب فيه قبول التقرير به	٢٨/٥١٢ ق	٥٨/٥/٢٦	١٤٥ ع ٢	٥٧٠

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ثانيا - الحكم في موضوع الطعن : (١) سلطة محكمة الإحالة بعد نقض الحكم . عدم صحة القول بالتزام محكمة الإحالة تصحيح العيب الذي نقض الحكم الأول من أجله (ب) الحكم برفض الطعن : عند عدم بيان الطاعن ماهية الدفاع الوارد بمذكرة لم يشر الحكم إليها... الأثر المترتب على تجهيل سبب الطعن... نيابة عامة ١ - اختصاصات كل عضو من أعضائها : (١) اختصاص المحامي العام : سلطته في مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها	١٨٧٣/٢٧ ق ٥٨/٢/٢٤	٥٦ ع ١	١٩٤	
	٥٢٦/٢٨ ق ٥٨/٥/٢٦	١٤٦ ع ٢	٥٧٢	
	٥٥٩/٢٨ ق ٥٨/٦/٢٤	١٨٠ ع ٢	٧١٦	
	٩٢٥/٢٨ ق ٥٨/١١/١٨	٢٣١ ع ٣	٩٤٣	

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ب) اختصاص الوكلاء والمساعدون بالنيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها دون حاجة إلى تدب من رئيس النيابة بذلك	٧٠	٢٨/٢٨٨ ق	١٣١ ع ٢	٤٨٦
(ج) اختصاص معاون النيابة : اتصاف تحقيق معاون النيابة المندوب لإجرائه بصفة التحقيق القضائي عملاً بأحكام القانون ٦٣٠ لسنة ٥٦ . انتفاء القول ببطلان تحقيقه عند صدور هذا القانون قبل نظر القضية أمام محكمة الجنايات	١٠٠٠	٢٨/٢٨٨ ق	٢٣٩ ع ٣	٩٦٨
٢ - خصائص النيابة العامة : (١) عدم التجزئة : سلطة ممثل النيابة في إبداء ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة أمام غرفة الاتهام . النيابة في ذلك لا تتجزأ	٢٠٣٤	٢٧/٢٨٨ ق	٧٤ ع ١	٢٧١

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والمدد	رقم الصفحة
(ب) رئاسة النائب العام :				
مدى هذه الرئاسة وأثرها	٢٨/٩٢٥ ق	٥٨/١١/١٨	٣٤٣١ ع ٣	٩٤٣
٣ — مسائل منوعة :				
عدم التزام النيابة العامة بتعليمات التموين إلى موظفيها بشأن التفاوض عن بعض المخالفات التموينية	٢٨/١٢٤ ق	٥٤/٣/١٨	٨٨ ع ١	٣١٨
مدى قيود التحقيق التي أعفيت النيابة منها حال تحقيق القضايا العسكرية	٢٨/١٠٣٧ ق	٥٨/١٠/٢١	٢٠٧ ع ٣	٨٤٣
(هـ)				
هتك عرض				
١ — عناصر الواقعة الإجرامية :				
(أ) الفعل المأدى . ماهيته . متى يتوافر ؟	٢٧/١٠٥٤ ق	٥٨/٣/١٧	٨٣ ع ١	٢٩٨
(ب) القوة والتهديد . ماهية كل منهما	٢٨/ ٦٤١ ق	٥٨/٦/١٦	١٦٧ ع ٢	٦٥٩

الموضوع	الظن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — الظروف المشددة : متولو التربية تحقق هذا الظرف عند وقوع فعلة هتك العرض ممن نيط به مهمة إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان في مكان خاص . عدم امتثال احترام الجاني مهنة التدريس	٤٢	٢٨/٥/١٩٥٨	١٣٧ ع ٢	٤٦
(و) وصف التهمة ١ — عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للتهمة . مثال	٥٥٩	٢٨/٥/٥٨	١٨٠ ع ٢	٧١٦
٢ — حالات تنبيه المتهم : عند إسناد واقعة جديدة إلى المتهم وإدائته على أساسها . مثال في قتل عمدة	٤٧	٢٨/٥/٥٨	١٢٧ ع ٢	٤٧١
٣ — حالات عدم تنبيه المتهم إلى تعديل التهمة : عند حصول التعديل بناء على ذات الواقعة التي دارت عليها المرافعة وشمها التحقيق دون إساءة لذكر مركز المتهم .				

الموضوع	العلم	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
مثال في اعتبار المتهم شريكا في الجريمة بعد أن كانت الدعوى مرفوعة بوصفه فاعلا ٤ — قواعد التنبيه : وجوب حصوله أثناء المحاكمة وقبل الفصل في الدعوى	٥٥٩ / ٢٨ ق	٥٨ / ٦ / ٢٤	١٨٠ ع ٢	٧١٦
الأثر المترتب على طلب المحكمة إلى الدفاع أن يترافع على أساس القدر المتيقن . لا يمنعها ذلك من أن تكون عقيدتها بما تظمن إليه من أدلة	١١٩٣ / ٢٨ ق	٥٨ / ١ / ٢٤	٢٣٧ ع ٣	٩٧٦
٥ — مالا يتعارض مع عقيد المحكمة بواقعة الدعوى : إصلاح الأخطاء المادية وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام . مثال في جريمة حيازة ميزان غير مضبوط	٢٠٣٩ / ٢٧ ق	٥٨ / ٤ / ٨	١٠١ ع ٢	٣٦٧
وقاع متى تتوافر جريمة الوقاع المفصوص عليها في المادة ١ / ٢٦٧ ع ؟ وقف تنفيذ : (ر. عقوبة).	١٧٤٣ / ٢٧ ق	٥٨ / ١ / ٢٧	٢٨ ع ١	١٠٢

القواعد القانونية

التي قررتها الدائرة الجنائية في المواد المدنية وبعض المبادئ العامة

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(أ) إثبات				
وسيلة إثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام الشرعى	٢٨/١٧ ق	٥٨/٥/٦	٢٤١٢٥ ع	٤٦١
مناط رسمية الورقة . المادة ٣٩٠ مدنى قرار استبعاد الطعن من الجلسة لعدم سداد الرسم لا حجية له	٢٨/١١١٥ ق	٥٨/١٢/٢	٢٤٥٠ ع	١٠١١
أحوال شخصية خطأ القول بأنه لا ضرورة للشكليات لا اعتناق دين معين	٢٧/٨٣٨ ق	٥٨/٤/٨	٩٩ ع	٣٥٨
إعلان وجوب إثبات الخطوات السابقة على تسليمه إلى جهة الادارة وبيان ذلك في حينه بالأصل والصورة	٢٨/١٣٢٧ ق	٥٨/١٢/٣	٢٧٠ ع	١١١٤
أوراق تجارية الشيك عدم قبول الادعاء بأن الشيك سحب في تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله . أر ذلك . مثال في إشهار إفلاس الساحب في تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله الشيك	٢٨/١١٤٤ ق	٥٨/١٢/١٦	٢٦٣ ع	١٠٨٧
ذات المبدأ في	٢٧/١٧٢٠ ق ٢٧/١٧١٩ ق	٥٨/١/٢٠	١٥ ع	٦٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(ت)				
تعويض				
متى ينتقل التعويض من الضرر الأدبي الذي يصيب المجني عليه نتيجة الاعتداء عليه ؟ المادة ٢٢٢ مدني ...	١٧١١/٢٧ ق	٥٨/١/٢٠	١١ ع ١	٥١
العناصر التي يجب توافرها للحكم به . متى لا يلزم التحدث عنها في الحكم ؟	١٧/٢٨ ق	٥٨/٥٦	١٢٥ ع ٢	٤٦٦
التضامن فيه . متى يكون واجبا بحكم القانون ؟ اتحاد الارادة على التعدي يوجب التضامن في التعويض بين الفاعلين	٦٥٩/٢٨ ق	٥٨/٦/١٦	١٧١ ع ٢	٦٧٦
(ح)				
محجوز إدارية				
مناطق انعقادها . وجوب تعيين حارس على المحجوز . عدم الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضي باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها في محضر المحضر أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ مرافعات	١٧١٧/٢٧ ق	٥٨/١/٢٠	١٤ ع ١	٦٠

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>حجوز تحفظية :</p> <p>وجوب احترامها ولو لم يحكم بتشيتها أو لم يعلن بها ذوو الشأن في الميعاد القانوني مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانها</p> <p>(ح)</p> <p>حكم : (بياتاته) (*) :</p> <p>تسييه .</p>	١٨٠/٢٨ ق ١٧/١١/٥٨	٢٢٩ ع ٣	٩٣٧	
<p>تناقض الأسباب متى يعيب الحكم ؟ ...</p> <p>(د)</p> <p>دعوى :</p> <p>١ - تقدير قيمتها :</p> <p>دعوى التعويض من الفعل للضار تقدر قيمتها بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت</p>	١٨٢٠/٢٧ ق ١٠/٢/٥٨	٤٥ ع ١	١٥٧	
<p>(*) راجع للقارنة : محضر الجلسة بكل الحكم في استيفاء النقص الحاصل في ديباجته لعدم إثبات أسماء جميع أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم منذ عدم الإدعاء بأن أحد هؤلاء لم يسمع المرافعة في الدعوى</p>	١٣٤٤/٢٨ ق ٩/١٢/٥٨	٢٥٧ ع ٣	١٠٦٤	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - رسومها :				
إعادة عرض الطعن إلى الجلسة رهن بسداد رسومه لا يجرد صدور القائمة بالإلزام وصيرورتها نهائية	٢٧/٨٢٨ ق	٥٨/٤/٨	٩٩ ع ٢	٣٥٨
مصاريف الادعاء المدني في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية . الملزم بها . كيفية تقديرها وتحصيلها . محل الرجوع إلى قوانين الرسوم ..	٢٧/٣٥٨ ق	٥٨/١١/١٨	٢٣٠ ع ٣	٩٣٩
٣ - وقفها :				
وجوب ترقب القاضي المدني أو قاضي الأحوال الشخصية فصل القاضي الجنائي في أمر الورقة المدعى بترويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات	٢٨/٧٩٢ ق	٥٨/٦/٢٣	١٧٥ ع ٢	٦٩٣
(ق)				
قانون :				
إحصال مالا يتوقف على شرط من نصوص القانون النافذ بغض النظر عن عدم صدور لائحته التنفيذية ...	٢٨/١١٠ ق	٥٨/٥/٦	١٢٩ ع ٢	٤٧٨

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	الفاطة والعدد	رقم الصفحة
(م)				
مسئولية مدنية				
١ — المسؤولية التقصيرية :				
الخطأ				
تطبيقات :				
حوادث المرور	١٧٦٩/٢٧ ق	٥٨/٢/٧	٣٦ ع ١	١٢٩
٥٨٠ / ٢٨ ق	٥٨/٦/١٠	١٦٦ ع ٢	٦٥٥	
١١٠١ / ٢٨ ق	٥٨/١٢/١٦	٢٦٢ ع ٣	١٠٨٤	
٢ — المسؤولية عن عمل الغير :				
(١) مسؤولية المتبوع عن خطأ التابع.				
المادة ١٧٤ مدني . قوام هذه				
المسئولية ومتى تحقق ؟				
١٢١ / ٢٧ ق	٥٨/٣/١٠	٧١ ع ١	٢٥٦	
٩٢٠ / ٢٨ ق	٥٨/١٠/٧	١٨٦ ع ٣	٧٥٨	
متى يعتبر الخفير أنه يؤدي عملا من				
أعمال وظيفته ؟				
٩٢٠ / ٢٨ ق	٥٨/١٠/٧	١٨٦ ع ٣	٧٥٨	
(ب) مضاط مسؤولية المسئول عن				
الحقوق المدنية . م ١٧٨ مدني ...				
٢٠٣٢ / ٢٧ ق	٥٨/٣/١٠	٧٣ ع ١	٢٦٧	

الموضوع	الظمن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
ملكية				
ملكية الدولة للسلاح وسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عنه. المادة ٤ من ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤	٢٨/١٢٤٨ ق	٥٨/١٢/٨	٢٥١ ع	١٠٣٩٣
وظفون				
إعتبار مصلحة السكة الحديد قبل وبعد صدور القانون ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ في عداد الفلك العام للهيئة التنفيذية...	٢٨/١١٦٧ ق	٥٠/١٢/٢	٢٤٧ ع	٠٢٠

القواعد القانونية

التي قررتها الدائرة المدنية في المواد الجنائية وبعض المبادئ العامة

الموضوع	الغرض	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(١) إثبات قرآن قاطعة :				
قرينة قوة الشيء المقضي . سموها على قواعد النظام العام	٢٤/١٢٦ ق	٥٨/٥/٨	٢٤٩ ع	٤٣١
استثناء . ميعاده :				
امتداد الميعاد إلى أول يوم من أيام العمل تلي العطلة الرسمية . م ٢٣				
مرافعات	٢٤/٥٨ ق	٥٨/٢/١٣	١٤١ ع	١٤٦
إعلان				
بطلانه عند عدم إثبات المحضر صفة مستلم الإعلان عن المعلن إليه الغائب	٢٣/٣٨٣ ق	٥٨/١/٢٣	١٤٨ ع	٩٣
بطلانه عند تسليمه إلى قريب المعلن إليه دون إثبات أنه يقيم معه	٢٤/١٧٣ ق	٥٨/٦/٥	٢٤٦ ع	٥٢٣

الموضوع	الطن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
جواز تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أحد البنادر دون ما مور البندر م ١٢ مرافعات أمر حفظ : (ر . جمارك) :	٢٠٥/٢٤ ق	٥٨/٦/٥	٢٤٤ ع	٥٢٦
(ت) تسعير جبرى				
اختصاص لجنة التسعير الجبرى الجهة المختصة بتحديد أسعار الحديد المستولى عليه	٢٥٠/٢٣ ق	٥٨/١/٢	١٤١ ع	٣٣
(ج) جمارك				
التهرب والتصدير ومحاولات الانحراج في تعبير التشريعات الجمركية لاتعد من الأفعال الجنائية التي يتحدد الشروع فيها على ضوء المادة ٤٥ ع ...	٩٩/٢٤ ق	٥٨/١٣/١١	٣٤٩ ع	٧٢٤
المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية لاتعتبر عقوبة بالمعنى المقصود في القوانين الجنائية ...	٩٩/٢٤ ق	٥٨/١٣/١١	٣٤٩ ع	٧٣٣

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
مدى حجية أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة بوصفها سلطة تحقيق . لهذه الأوامر ما للأحكام من قوة الأمر المقضي في نطاق إتصال القوانين الجنائية بالوقائع المطروحة عليها . عدم حيازتها تلك القوة عند امتداد سلطان قانون آخر — من غير القوانين الجنائية — على الواقعة . لانتحول الأوامر في صورتها الثانية دون طرح النزاع على الجهة الأخرى ذات الاختصاص القضائي ٩٩	٢٤/	٥٨/١٢/١١	٩٤ ع ٣	٧٣٣
(ح)				
حكم				
١ — المداولة فيه والنطق به * :				
* راجع للمقارنة ماقررته الدائرة المدنية من أن خلوا الحكم ذاته من بيان أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته . يبطل الحكم ٢٣٨	٢٤/	٥٨/١٢/١١	١٠٣ ع ٣	٧٨١

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - بياناته : خلو الحكم من بيان أسماء اثنين من المستشارين الذين سمعوا المرافعة في الدعوى واشتركوا في الحكم . بطلانه . م ٣٤٩ مرافعات استقالة أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة وقبول هذه الاستقالة قبل النطق بالحكم . بطلانه	٤١٢ / ٢٤ ق	٥٨/٢/٢٧	٢١ ع ١	١٧٣
(ق) قانون ١ - نشره ونفاذه : اقتراض العلم به يكونه من تاريخ ادراجها في الجريدة الرسمية أم من تاريخ توزيع الجريدة فعلا ؟ ٢ - وجعيته : خطأ القول بسريان القانون على الماضي بقوله أنه جاء تقريرا للواقع	٢٠٥ / ٢٤ ق	٥٨/٦/٥	٦٤ ع ٢	٥٢٦
(م) محاماه توكيل الطاعن لعدة محامين . جواز انفراد أحدهم بالطعن أتعاب المحاماه . دخولها ضمن مصاريف الدعوى . وجوب الحكم بهاد على المحكوم عليه بالمصاريف	٢٥٦ / ٢٤ ق	٥٨/٦/٢٤	٨١ ع ٢	٦٣٩
٣٥١ / ٢٣ ق	٥٨/٢/٢٧	٣٥ ع ١	٢٣٠	
٢٥٧ / ٢٤ ق	٥٨/١٢/٢٥	١١٠ ع ٣	٨٣٩	

الموضوع	الطعن	تاريخ الجلسة	القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>مسئولية</p> <p>١ - المسؤولية التقصيرية :</p> <p>متى تنتفى ؟ عدم الترام المحكمة بالتعوى عن وقوع خطأ من المضرور أو من الغير عند إثبات السبب الأجنبي</p> <p>٢ - مسؤولية رب العمل عن خطأ المفاول :</p> <p>وجوب رد الحكم على ما تمسك به المضرور من أن المفاول الذى اختاره المسالك يجهل أصول البناء...</p>	٢٣/٢٠٢ قى	٥٨/٥/١٥	٢٥١ ع	٤٤١
<p>(ن)</p> <p>نقض</p> <p>١ - التوكيل فى الطعن : سر. محاماه.</p> <p>٢ - المصلحة فى الطعن :</p> <p>المصلحة النظرية البعثة . أثرها</p> <p>٣ - أسباب الطعن :</p> <p>عدم جواز التمسك لأول مرة فى المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزا متى كان النعى واردا فى التقرير على موضوع الاستئناف لا شكه الذى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى وهى تسمى على قواعد النظام العام...</p>	٢٤/١٠٥ قى	٥٨/٦/١٢	٢٦٩ ع	٥٥٧
<p>١ - التوكيل فى الطعن : سر. محاماه.</p> <p>٢ - المصلحة فى الطعن :</p> <p>المصلحة النظرية البعثة . أثرها</p> <p>٣ - أسباب الطعن :</p> <p>عدم جواز التمسك لأول مرة فى المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزا متى كان النعى واردا فى التقرير على موضوع الاستئناف لا شكه الذى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى وهى تسمى على قواعد النظام العام...</p>	٢٤/ ٧٦ قى	٥٨/٣/٢٧	١٤٣٢ ع	٢٤٣
<p>١ - التوكيل فى الطعن : سر. محاماه.</p> <p>٢ - المصلحة فى الطعن :</p> <p>المصلحة النظرية البعثة . أثرها</p> <p>٣ - أسباب الطعن :</p> <p>عدم جواز التمسك لأول مرة فى المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزا متى كان النعى واردا فى التقرير على موضوع الاستئناف لا شكه الذى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى وهى تسمى على قواعد النظام العام...</p>	٢٤/ ١٧٦ قى	٥٨/٦/١٩	٢٤٧١ ع	٥٧١
<p>١ - التوكيل فى الطعن : سر. محاماه.</p> <p>٢ - المصلحة فى الطعن :</p> <p>المصلحة النظرية البعثة . أثرها</p> <p>٣ - أسباب الطعن :</p> <p>عدم جواز التمسك لأول مرة فى المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزا متى كان النعى واردا فى التقرير على موضوع الاستئناف لا شكه الذى يكون قد حاز قوة الأمر المقضى وهى تسمى على قواعد النظام العام...</p>	٢٤/١٢٦ قى	٥٨/٥/٨	٢٤٩ ع	٤٣١

فهرس المواد

قانون الإجراءات الجنائية

رقم المادة	أرقام القواعد	رقم المادة	أرقام القواعد
٢	١١٨	٥١	٢٤٤ و ٢٠٧
١٠	٢١٩ و ١١٨	٥٢	٢٠٧ و ١٨٠
١٥	٢٧٤ و ٨٩	٥٣	٢٠٧
١٧	١٢٨	٥٤	٢٠٧
٢٤	٢٢٠ و ٢١٣	٥٥	٢٥٧ و ٢٠٧
٣٠	١٢٤ و ١١٥ و ٦١ و ٢٢	٥٧	٢٠٧
	٢٠٠ و ١٦٢ و ١٦١ و ٢٤٤ و ٢٢٠ و ٢٠٦ و ٢٦٩ و ٢٥٩ و ٢٤٨ و ٢٧٢ و	٦٣ المعلقة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ٥٦	٢٦٠
٣٤	٢٢٠ و ١٥٧ و ٤٢ و ٢٢	١/٧٠	٢٣٩
	٢٧٢ و ٢٦٩ و ٢٤٨ و	٧٧	٢٠٧
٣٧	٤٠	٨٢	٢٠٧
٣٨	٨٤	٨٤	٢٠٧
٤٥	٢٢٤ و ٢٠٧	٩١	٧٧ و ٦٩ و ٦٦ و ٤٣
٤٦	٢٤٨ و ٢٠٧ و ١٥٧		١٨٠ و ١٧٤ و ١٥٤ و
٤٧	٢٤٤		٢٤٤ و ٢٠٧ و ١٩٠ و
٢/٥٠	١٧٤	٩٦	٢٠٧

(ب)

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم المادة	أرقام القواعد	رقم المادة	أرقام القواعد
٩٧	٢٠٧	١٩٥	١٦٣
١٠٠	٢٠٧	١٩٩	٢٥٣
١٢٤	٢٠٧	٢٠٠	٢٥٣
١٢٥	٢٠٧	٢١٠	١٧٩
١٣٤	٢٠٧	٢١١	٢٣١
١٣٥	٢٠٧	٢٢٣	١٧٥
١٤١	٢٠٧	٢٢٦	٢٥٤ و ٢٤١ و ٦٨ و ٦٧
١٤٢	٢٠٧	٢٢٧	٢٥٤ و ٢٤١ و ٦٨ و ٦٧
١٤٣	٢٠٧	٢٣٩	٢٠٩ و ١٧٢ و ١٥٢
١٥٨	٢٠٤ و ٨٧	٢٤١	١٦٠ و ١٥٢ و ١٤٠ و ٤٨ و ٤١
١٧٣	٢٧٠	٢٤٧ وما يليها	٢٢٥
١٧٩	٢٤٠ و ٨٧ و ٧٤	٢٥١	١٦٤
١٨٣	٢٦٧	٢٥٣	٤٦
١٨٥	١٧٤ و ٣٨	٢٦٤	٢٧٧
١٨٦	١٧٤ و ٣٨	٢٧٦	٢٢٢
١٨٧	١٧٤ و ٣٨	٢٨٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ٥٧	٢١٧ و ١٦
١٩٤	١٩		

(ج)

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم المادة	أرقام القواعد	رقم المادة	أرقام القواعد
٢٩٥	١٤٧	٣١٣	١١٠ و ١٦٤
٢٩٦	١٤٧	٣١٩	٢٣٠
٢٩٧	١٤٧	٣٣٢	١٥٦
٣٠١	١٣٦	٣٣٣	٣١ و ١٣٣
٣٠٢	١٠ و ١٦ و ٣٠ و ٣٣ و ٧٠	٣٣٤	١٣٦ و ٢٠٤
	٨٠ و ٨٦ و ١٠٦ و ١٣٦	٣٣٧	١٣٨ و ١٦٤
	١٥٦ و ١٦٠ و ١٧٦	٣٤٧	٢
	١٨٥ و ١٩٨ و ٢١٠	٣٦١	١١٩
	٢١٧ و ٢٣٧ و ٢٤٦	٢/٣٦٢	٦٥
	٢٧٧ و	٣٦٦	١١٣
٣٠٤	٨١	٣٧٠	١١٣
٣٠٨	١٢٧ و ١٤٨ و ١٨٠ و ٢٣٧	٣٨١ بعد تعديها بالقانون ٦٢٧ لسنة ٥٥	١١٣
٢/٣٠٩	١٦٤ ص ٦٥٠		
٣١٠	١ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٠٩ و ١٧١ و ١٧٤ و ١٧٨ و ١٨٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ٢٣٢ و ٢٥٧ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٧		١٧٤ ٤٥

(د)

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم المادة	أرقام القواعد	رقم المادة	أرقام القواعد
٤٠٣	٤٥	٤٢٦	١٨٦ و ٨١١ و ١١٠ و ٥٣
٤٠٦	١٣ و ١٦٤ و ١٢٠ و ٢٠٩	٤٢٧	٩٩ و ٣٧
	٢٥٦ و	٤٣٣ (انتفاء المصلحة	٣٩ و ١٠٤ و ١٣٤ و ٥٥
١/٤١٣	١٤٠	في الطعن)	١٦٨ و ٢١٦ و ٧
٤١٩	١٠١ و ٩٣	٢/٤٣٥	١٩٢
١/٤٢٠	١٧٢	٥٣٦ وما يليها	١٤٤
٤٢٠ فقرة أخيرة	٢٦١ و ٧٠	٥٥٢	١٩٩
٤٢٢	١٥٥ و ١٤٢	٥٥٤	١١٠
٤٢٤	٢١ و ٢٣ و ٥١ و ١٨٦	٥٥٧	١١٠
٢/٤٢٥	١٨٢ و ٨٨ و ٥٤	٥٥٨	١٠٦

قانون تحقيق الجنايات الملغى

رقم المادة	رقم القاعدة
٥	٢٠٧

قانون العقوبات الحالي

رقم المادة	أرقام القواعد	رقم المادة	أرقام القواعد
٥	٨٨٦٧٨٦٤٤	٧٨ مكرر ١	
١٦	٢٢٠	من ق ٤٠	
١٧	١٩٩٧٢	لجنة ١٩٤٠	١٣٥
٢٥ (ثالثا)	٢١٥	٨٠ من ق ٤٠	١٣٥
٢٧	٢٤٧٦١٨٢	لجنة ١٩٤٠	١٣٥
٣٢	٦٢٦٧٦١٥١ ١٤٩٦٣٤	١٠٣ من ق ٦٩	١٥٨٦٣
	٢٧٤	لجنة ١٩٥٣	١٨٧٦١٣٥
٣٩	٢١٦٦٩٤	١٠٩ من ق ٦٩	
٤٠	٨	لجنة ١٩٥٣	١٣٢
٤٤	٢٤٧٦١٨٢	١١١ من ق ٦٩	
٤٤ مكرر	٢١٢	لجنة ١٩٥٣	٢٤٧٦٢٢٦٦١٨٨
٤٥	٢٥٨	١١٢	٦٢١٤٦١٧٦٦١٢٣٦٩١
٤٦	٢٤٧٦١٨٢	١١٣	٢٤٧٦٢٢٦
٤٩ وما يليها	١٤٤	١١٩	٢٤٧٦٢١٤٦١٨٢٦١٣٩
٥٥	٢٦١	١٢٨	٢٢٦
٦١	٩٠	١٣٦	٢٠٧
٦٢	١٧٦٦١٥٩	١٣٧	١٣٢
٧٤	١ قاضيات	١٥١	٢٢٢ و ٩١
		١٥٢	٢٢٢

(د)

(تابع) قانون العقوبات الحالي

رقم المادة	أرقام القواعد	رقم المادة	أرقام القواعد
٢٠٦	١٠٨ و ٩٧ و ٦٤	٢٠٦/٢٦٨	١٦٧ و ٨٣
٢١٣ و ٢١١	١٦٨ و ١٦٩ و ٢٧٠	٢٦٩	١٣٧
٢١٤	١٧٥	٢٧٨	٢٢٢٣
٢١٥	٨٩	٢٨٢	٨
٢٢٦	١٢٥	٢٨٨	٢٣٦ و ٢٣٨
٢٣٠	٢٥٠ و ٩	٢٨٩	١٣٧
٢٣١	٢٥٠ و ١٥٠	٣٠٥	٢٧٣
١/٢٣٤	١٩٧	٣١٢	٢١٩
٢٣٨	٢٦٢ و ٢٧٧ و ١٦٦ و ٣٦	٣١٤	٦٢ و ٥٠
١/٢٤٠	١١٧ و ٦٣	٣١٦	٢٠١
٢٤٢	٢٥٢ و ٢٣٧ و ١٥٠	٦/٣١٧	٢٠١
٢٤٤	٢٦٢ و ٧٣	٣١٨	١١٩ و ٩٤
٢٤٥ — ٢٤٧	٩٠ و ٨٥ و ٧٩ و ٣٩	٣٢١	١٧
	١٩٣ و ١١٤ و ١٠٧ و	٣٢٣	١٣٠
	٢٦٥ و ٢٤٣ و ٢٣٤ و	٣٣٦	٢١٩ و ١٦٥
٢٥٠	٥٨	٣٣٧	١٩١ و ١٤٩ و ١٥
٢٥١	٧٢	٣٤١	٢١٩ و ٢٠٥ و ١٠٢ و ٣٢
٢٥٢	٩٨		٢٧٧ و ٢٧٥ و ٢٦٣ و
١/٢٦٧	٢٨	٣٤٢	٢٨٥ و ٨٢ و ٥٥ و ٣٢ و ١٤
٢/٢٦٧	١٣٧	٣٧١	٢٢١

(3)

قانون العقوبات الملغى

رقم المادة	رقم القاعدة
١١٢	٢٠٧
١١٨	٢١٤

قانون المرافعات

رقم المادة	رقم القاعدة
١٢	٢٦٣
٦٩	١٨٩
٥٠٨	١٤
٥١٢	١٤

(ح)

القانون المدنى

رقم المادة	رقم القاعده
١٧٤	١٨٦ ٦ ٧١
١٧٨	٧٣
٢٢٢	١١
٣٩٠	٢٤٥

القانون التجارى

رقم المادة	أرقام القاعده
١٩١	١٥

قوانين ومراسيم مختلفة

القانون أو المرسوم	أرقام القاعده
القانون ١٥ لسنة ١٩٢٣	١٧٤
» ١ لسنة ١٩٢٦	٥٤
» ٥٢ لسنة ١٩٤٠	٢٣٨ و ١٧٣ و ١٢٩
» ١٧ لسنة ١٩٤١	٢٤٩
» ٣٨ لسنة ١٩٤١	٧٨ و ٥٢
» ٩٠ لسنة ١٩٤٤	٢٣٠ و ٩٩
» ٩٣ لسنة ١٩٤٤	٩٩
» ٩٨ لسنة ١٩٤٤	١ تقابات
المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥	٦ و ٣٤ و ٥٧ و ٢٧٤
القانون ٧٨ لسنة ١٩٤٦	٥
» ٥١ لسنة ١٩٤٩	٢ تقابات
» ١٤٧ لسنة ١٩٤٩	١٩ و ١١٣ و ٢٢٢ و ٢٣١
» ١٣٢ لسنة ١٩٥٠	٢٥٥ و ١٨٣
» ١٦٣ لسنة ١٩٥٠	٧٥
» ٦٨ لسنة ١٩٥١	٢٦٤
» ١٨٧ لسنة ١٩٥١	١٨٥
» ٢٢٩ لسنة ١٩٥١	١٥١
» ٥٨ لسنة ١٩٥٢	١١١

(ى)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعة	القانون أو المرسوم
٢٣١	المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢
١٥٣ و ١٦١ و ١٨٠ و ٩٠	» » » ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
٢٣٢ و ٢٣٣	
٥٤	القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣
١٢٢	» » ١١٤ لسنة ١٩٥٣
١٢٦	» » ٢٦ لسنة ١٩٥٤
٦٦ و ٨٧ و ١٣٠ و ١٤٨ و ٩٠	» » ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون
٢٥١ و ٢٦٦	رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
٢٠٨	القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤
٣٥ و ٢٠٧	» » ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤
١٧٣	» » ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
١٩٦	» » ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
١٨٣	» » ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥
١٧٩	» » ١٢١ لسنة ١٩٥٦
٢٠٢ و ٢٠٣	» » ٢١٦ لسنة ١٩٥٦
٥١	» » ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦
١٢٩ و ٢٣٨	» » ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦
٣٥ و ١٧٤	» » ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦
٢٤٧	» » ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦
٧٨	» » ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
٢٣٩	» » ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦

(ك)

قرارات وأوامر

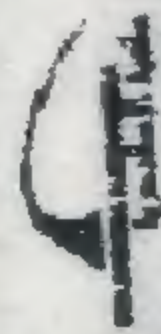
رقم القاعدة	القرار أو الأمر
١٤	الأمر العالي ١٨٨٠/٣/٢٥
١٢٥	لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
١٢٢	اللائحة الجمرية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣
١٢٣	لائحة النقل المشترك
٢٤٩	قرار ١٢/٦/٤١ الصادر من وزير المواصلات القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير المالية
٩٥	قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/١٢
١٣٥	الأمر العسكري رقم ٥ في ١٩٥٢/١/٢٧
٦٥	» رقم ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١
١٧٤	» رقم ٩٩
٢٠٧	قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٢/٢/٢
١٧٤	قرار النائب العام الصادر في ١٩٥٢/٢/٢
١٨٣	» وزير الصحة في ١٩٥٢/٧/٧
٨٨	» التموين ٣١ لسنة ١٩٥٦
٨٨	» » ٥٤ لسنة ١٩٥٦
	» » ١٣١ لسنة ٥٣ المعدل بالقرار
٨٨ ٤٤	٥٤ لسنة ١٩٥٦ ، ٧٨ لسنة ١٩٥٧
٢٠٢	قرارات التموين ٩٢ ، ١٦٧ ، ١٧٣ لسنة ١٩٥٣
٢٤٥	تعليمات البريد (المواد ١٦ ، ٥٧ ، ٢٢٩ منها ...

تصويب

صواب	خطا	سطر	صحيفة
المنهم	الطاعن	١	٧٥٥
والوزارة المصنولة من الحقوق المدنية	وحده	٤	٧٦١
٢٢١	٢٧١	٤	٨٩٨

تم طبع هذا العدد بالمدينة العامة لشئون المطابع الأميرية في يوم الأربعاء
٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ الموافق ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

محمد الفاتح عمر
مقرر مجلس الإدارة المتدب



Bibliotheca Alexandrina



0542309